تمرد في الثكنة

عن الصحافة المصرية وثورة ٢٥ يناير

كارم يحيى



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : تمرد في الثكنة

المؤلف : كارم يحيى

رقم الإيداع : ٩٥٢٦

فوتوغرافيا الغلاف صورة لمبنى الأهرام أثناء ثورة ٢٥ يناير من أرشيف الزميل أيمن عبد الحق

الطبعة الأولى ٢٠١٢



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

الإهداء

إلى الأستاذ سمير ..

سمير تادرس الكاتب الصحفي الكبير بحق ..

سمير النقابي بدون منصب ، ذلك لأنه يقول ما يعتقد ويفعل ما يقول ..

إلى سمير الإنسان الجميل في مواجهة كل قبح في المهنة و النقابة والحياة .

كارم يحيى

مقدمة

شئ غريب حدث لي بحلول ديسمبر ٢٠١٠ . شئ لا أجد له تفسيرا بحساب الورقة والقلم. وبقياس العقل والمنطق . كنت قد دخلت قبلها لنحو ثلاثة أعوام في حالة من اليأس من حال الصحافة المصرية ومن حالي كصحفي له توجهه المستقل، و يعمل في جريدة «الأهرام». توقفت خلال هذه السنوات عن الكتابة في نقد هذه الصحافة. أو كدت أن أتوقف . و اكتفيت بالمقاومة السلبية . تقوقعت على النفس تقريبا . ودخلت في نوع من الاكتئاب على ما يبدو .

هل هو العمر الذي تقدم ، فتجاوزت الخمسين عاما ؟. أم هو اليأس من أي فرصة للتغيير ؟. أم هي تراكمات معارك تلو معارك بدت هباءً منثورا ؟ . أم هي مزيج من اعتبارات عامة وأيضا شخصية لا مجال للخوض فيها هنا ؟.

الشئ الغريب الذي حدث أنني فجأة ـ وكأنه بدون مقدمات ـ نفضت عن كاهلي اليأس والسلبية . وانخرطت في الكتابة النقدية مرة أخرى . بدأ الأمر تماما فور الجولة الأولى مما أصبح معروفا بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بآخر انتخابات برلمانية في عهد «مبارك» (انتخابات مجلس الشعب نوفمبر / ديسمبر ٢٠١٠) . ومع أنني كنت من بين من رأى حينها أنه لا جدوى من خوض أية انتخابات ،طالما بقى النظام السياسي على ما هو عليه من انغلاق و تدهور . بل وانحطاط . إلا أنني وجدتني فجأة منفعلا بفجاجة التزوير . هكذا ضبطت نفسي مستثارا بما رأيت وسمعت من انتخابات اعتبرتها ميتة ومزورة قبل أن تبدأ. والمفارقة أنني لم أكن يوما من أصحاب المصلحة ـ ولو بالانتماء الفكري والسياسي ـ في المشاركة في هذه الانتخابات أو من المتضررين من هكذا تزوير

فاضح. إذا أنني لم أكن يوما محسوبا على جماعة « الإخوان المسلمين » المتضرر الأكبر من التزوير أو على أحزاب «المعارضة» شريك اللعبة .

هكذا بعد نحو ثلاثة أعوام من «البيات اليأسي»، كتبت مقالا على هيئة خطاب مفتوح هادئ المظهر صاخب الجوهر ، بعنوان :«رسالة من صحفي بالأهرام إلى الدكتور عبد المنعم سعيد : استقل من الوطني ؟» ، وكان وقتها رئيسا لمجلس إدارة المؤسسة. و لأهمية هذا النص في رحلة الكتابة النقدية عن الصحافة بالنسبة لشخصي المتواضع اخترت أن أستهل به مواد هذا الكتاب . ولم يكن الأمر يتعلق بأن المقال في حد ذاته انطوى وقتها على جرأة ومخاطرة . بل بالأصل وببساطة لأنني بعدها تدفقت في هذه الكتابة على نحو لم أعرفه قط . ويفتتح هذا النص الفصل الأول من الكتاب . وهو يضم خمسة نصوص أخرى بين المقال والدارسة النقدية ، تفضح أوجه مختلفة من العلاقة الحرام بين السلطة والثروة والفساد والصحافة في الأيام الأخيرة من عهد «مبارك ». ولعل في ذلك السبب الأهم في أن تحتل هذه النصوص الفصل الأول .

أما الفصلان الثالث والرابع فقد عادا بالقارئ بعد صخب تفاعلات ثورة ٢٥ يناير في الفصل الثاني إلى تراكم الوعي والفعل في السنوات السابقة على هذه الثورة . وتشغل رواية المؤلف لتجربة حركة « صحفيون من أجل التغيير » في عام ٢٠٠٥ الفصل الثالث من خلال عدد من وثائق الحركة . سواء تلك الجماعية أو الفردية التي كتبها المؤلف بوصفه أول منسق عام لها. وقد اتضح لاحقا أنه منسقها الأخير أيضا ، بعدما خذلتنا أو خذلنا نحن صيغة القيادة الجماعية التي انتهينا إليها بعد تقديم استقالتي. وقد كنت من المتحمسين إلى انتخاب قيادة جماعية منذ البداية . وانتهينا ـ بعد الاستقالة ــ إلى خمسة زملاء أنيط بهم دفع مسار الحركة إلى الأمام ، إلا أن الظروف الموضوعية والذاتية لم تمكنهم من القيام بالمهمة . و ينتهي الكتاب بعيدا عن كل هذا الصخب بالعودة إلى المقالات النقدية مع الفصل الرابع الأخير ، وذلك في ستة نصوص جرى كتابتها ونشرها حول عام ٢٠٠٧. و كلها يتناول الشأن الصحفي والنقابي المأزوم في السنوات الأخيرة من عهد « مبارك ».

ومع أن حركة « صحفيون من أجل التغيير » لم تتجاوز في أوج نشاطها نصف عام ، وإن استمرت تنشط من حين لآخر على مدى أكثر من عام لاحق. إلا أن هذه الأشهر

المعدودة كانت حافلة بالمعارك وبمحاولة الفعل والتأثير . ولا يتوقف الأمر على الأدبيات التي تعكس وعيا بمعضلات حرية الصحافة في مجتمعنا كما تجسدت في بياناتها وفي الأوراق التي جرى إعدادها للنقاش في ندواتها ومؤتمراتها . لكن الحركة بادرت بمحاولة النزول إلى الشارع للتظاهر من أجل حرية الصحافة ، فتصدي لها أمن « مبارك » وقمعها بشراسة في ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ . و أن عادت الحركة لتنضم إلى الوقفة الكبرى للصحفيين أمام مجلس الشعب في ٣ يوليو من العام نفسه بدعوة من نقابتهم للمطالبة بإلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر.و حينها نجحت الحركة في تنفيذ مسيرتها في الاتجاه العكسي هذه المرة (من مجلس الشعب إلى النقابة) . وليبدأ بعدها عدد من أنبل أعضائها إضرابا عن الطعام للغرض ذاته .وهم الزملاء الأعزاء : «أحمد الحضري» و« فارس خضر » و «محمود خير الله » وفق الترتيب الأبجدي . ولا يفوت هنا أن ننوه إلى أن الحركة رعت عدة ندوات وفعاليات صادفت اهتماما وتقديرا . ولا أستطيع أن أنسى ـ شخصيا ـ الثناء الذي أغدقه الدكتور «أسامة الغزالي حرب » على تنظيم الحركة لأول مناظرة فريدة من نوعها بين مرشحي منصب نقيب الصحفيين قرب نهاية عام ٢٠٠٥ ،وما أتسمت به من حيادية وموضوعية . وكذلك من ابتكار في طرح السؤال تلو السؤال على المرشحين كافة في وقت محدد ومتساو للإجابة . وكي يتاح لجمهور الناخبين المقارنة تفصيلا وتدقيقا بين مواقف كل من تفضل من المرشحين و قبل المشاركة في هذه المناظرة الفريدة.

وفي الظن فإن عام ٢٠٠٥ يستحق وقفة خاصة من مؤرخي التاريخ السياسي الاجتماعي لمصر ، نظرا للزخم المتبدى في مولد العديد من الحركات المناوئة لتحالف الاستبداد والفساد الحاكم :« كفاية » (بالأصل ولدت قبل العام بأيام في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤)و «استقلال القضاء» في أحدث طبعاتها.و آخرا وليس أخيرا حركة « صحفيون من أجل التغيير ». والظاهر أن غالبية هذه الحركات ـ وإن لم نقل كلها ـ مر بمرحلة تألق لم تستمر طويلا . وإن تركت آثارها وفضلها على ما تلى ذلك من خروج كبير للشعب المصري وكسره حاجز الخوف . وربما تخفف تلك النظرة الآن وعلى بعد نحو خمس سنوات ويزيد من حدث ثورة ٢٥ يناير عن المؤلف وطأة ما أحسه من إحباط لمآل «صحفيون من أجل التغيير » ، وجراء الإخفاق في استمرار تجربة في العمل الجماعي

والحوار الديمقراطي بين الصحفيين ، على تنوع مشاربهم الفكرية السياسية وعلى ما يقال عنهم من تضخم الذات وشيوع وعلو الفردية والمظهرية. لكن كل ما شعرت به من مرارة ـ ربما يعكسها التقرير الختامي الذي قدمته عن فترة مسئوليتي كمنسق لها ـ لا ينسيني أبدا إخلاص وتفاني زملاء أعزاء شاركوا جهد « صحفيون من أجل التغيير » . أذكر من بينهم أيضا : الأساتذة « أحمد هريدي » و « ساهر جاد » و«سمير حسين » و«عادل عبد المنعم » (توفى إلى رحمة الله) و« فراج أبو النور » و « عبد الخالق فاروق» و« عبد العال الباقوري » و« منال عجرمة »و « محمد هزاع » وغيرهم، وفق الترتيب الأبجدي مع حفظ الألقاب و المقامات . كما أن الحديث في هذا الكتاب عن هذه الحركة لا يعني بالقطع إنكار فضل غيرها من الحركات والجماعات واللجان التي تشكلت في رحم نقابة الصحفيين وسعت للخروج على إيقاع رتيب متهالك فرضته سطوة « الإقطاع الصحفي السياسي » على مقدرات هذه النقابة . وأذكر من بين هذه الحركات المستمرة المتصلة النشاط « لجنة الوعي النقابي» وتقريرها الشهري لزميلنا الأستاذ « على القماش » .

أما قوام هذا الكتاب وثقله فيتمثل في الفصل الثاني بعنوان « على هامش الثورة ». ويذخر هذا الفصل بسبعة عشر نصا على هيئة مقالات تتفاوت في المساحة وفي الاهتمام بين أحوال الصحافة القومية بوجه عام ونقابة الصحفيين وصحيفة «الأهرام» على وجه خاص . وقد دعمت جانبا من هذه المقالات بالوثائق الفردية والجماعية (بمثابة نصوص فرعية)، وبخاصة عن «الأهرام »والنقابة في ذروة أيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ . وتمتد الفترة الزمنية التي تغطيها غالبية هذه النصوص / الوثائق إلى ما بين نهاية شهر يناير ٢٠١١ و مطلع شهر إبريل ٢٠١١ . ويرتبط التاريخ الأخير بأول حركة تغيير في القيادات بالصحف القومية بعد الثورة .

ومع أن هذا الكتاب لا يختص بالتأريخ لتفاعل صحفيي مؤسسة «الأهرام »وجريدتها الرئيسة « الأهرام اليومي » مع ثورة ٢٥ يناير . إلا أنه استلهم عنوانه من أربعة أجزاء معنونة باسم «الأهرام .. تمرد في الثكنة » . و هذه الأجزاء هي محاولة مبكرة للتأريخ لما حدث بالأهرام اليومي ـ أكبر إصدارات المؤسسة وقلب الثكنة الأضخم و الأعرق ـ من شد وجذب وصراعات في مرحلة بالغة الأهمية من تاريخ الصحافة المصرية . وهذه المحاولة لها عيوب ومزايا.

من جانب ، نحن أمام محاولة تسجيل وقائع قائمة على رؤية شخص واحد طرف في الأحداث . هو كاتب النص . وهذا أمر يطعن على روايته المسجلة هنا بالذاتية . وخاصة أنه لم يكن مجرد شاهد على الأحداث ، بل كان متفاعلا فاعلا أيضا في هذا الحدث أو ذاك . ولا حيلة ولا شفاعة للكاتب الفاعل الشاهد هنا إلا أن يشدد مرة تلو مرة أن ما كتب هو حدود ما رأى وما سمع وما فعل وما جمع من نصوص / وثائق . وحسبه أن يدعو زملاءه في مؤسسة «الأهرام» بتعدد إصداراتها إلى المسارعة في كتابة رواياتهم عن هذه الأيام الصعبة والدقيقة ..والجليلة أيضا في تاريخ الصحافة والبلد. وكذلك حسبه أن يدعو الزملاء في مختلف الصحف المصرية خارج مؤسسة «الأهرام» أن يتفضلوا بكتابة ما شهدوا و فعلوا وجمعوا من نصوص / وثائق ، وحتى يتسع مجال الرؤية و يتوافر لمن يأتي من مؤرخي صحافة وتاريخ هذا البلد ما يسمح بكتابة أكثر شمولا وموضوعية . وحسب كاتب هذا النص الماثل بين يدي القارئ ،بما يتوافر فيه من نصوص / وثائق ناجمة عن غيره أيضا ،أنه حاول قدر الإمكان توخي الموضوعية في الحكم والتحليل و أن يوفر لقارئ المستقبل مادة تعينه في بناء صورة أكثر دقة . وكل هذا لا يغفر للكاتب تقصيرا هنا أو هناك قد يراه بعض الفاعلين أو الشهود فيما كتب . وكل ما يأمله أن يتسع صدر من ورد ذكر أسمائهم في هذا الكتاب بالنقد أو من لم ترد أسماؤهم بالسهو، وأن يغفر الجميع له أي شطط وقع في الأحكام والألفاظ هنا أو هناك .

ولعل من النقائص التي قد يراها البعض في هذا الكتاب أن العديد من وقائعه مفتوح على تطورات مستقبلية . ويصدق هذا إلى حد كبير على العديد من البلاغات المقدمة إلى النائب العام والواردة هنا بمثابة نصوص / وثائق منسوبة إلى مقدميها الطامحين في استجلاء ما بها من إهدار جسيم للمال العام في هذا البلد . وهذه نقيصة ترجع بلا شك إلى أننا نكتب عن أحداث ما زالت طازجة . وإن كنا نخشى مع آخرين أن تذهب كل هذه البلاغات مع غيرها أدراج الرياح وطي النسيان ، في ظل ظنون ـ لها شواهدها ـ على أن أيا من هذه البلاغات المقدمة بشأن «الأهرام» خاصة والصحافة المصرية عامة لم تلق التحقيق الجدي الناجز بعد .

ومن جانب آخر ، فإن نص الكتاب على حاله هذه لا يخلو من مزايا مأمولة عند

كاتبه . فهو على الأقل يسمح لقارئه أن يتبين لونا من النصوص النادرة عن كواليس ما يجرى في الصحف المصرية . وفي الظن فإن نصوص الكتاب المنسوبة لقلم كاتبه أو تلك التي شارك في صياغتها مع آخرين تسمح ببلورة رؤية نقدية متكاملة إلى حد ما . لا عن واقع صحافتنا. بل وأيضا عن مستقبلها ، وبخاصة تلك الصحافة القومية التي سينفتح أوسع جدل متوقع حول مصيرها في الأيام المقبلة حتما مع التغييرات السياسية التي تشهدها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ . ولعل من المزايا المأمولة لهذا الكتاب أيضا أن يستثير همة الزملاء ـ اتفقوا أو اختلفوا مع ما ورد فيه هنا أو هناك ـ كي يشمروا السواعد ، و يشرعوا في المزيد من الكتابة حول الشأن الصحفي المصري إبان ثورة ٢٥ يناير وقبلها وبعدها .

ما يطمح إليه هذا الكتاب بما يحويه من نصوص / وثائق أن يعين قارئ الصحف — لا باحث الإعلام والتاريخ فقط ـ على معرفة غير ميسرة تسمح له بإطلاع غير غافل على الأخبار والآراء التي تحويها الصحف . وهو هدف مستلهم من كلمة المؤلف على غلاف كتاب نقدي سابق عن الصحافة المصرية ، في عام ٢٠٠٥ بعنوان :« حرية على الهامش ». وقد صدرت طبعته الثانية من دار « العين » للنشر في يناير ٢٠١٢ . لتسبق إلى المطابع والمكتبات هذا الكتاب. وبوصف أن الكتاب السابق بمثابة تمهيد نظري ومنهجي لآراء وممارسات تتجلى في الكتاب اللاحق ، الذي بين يدي القارئ الكريم الآن .

ولا يسع الكاتب إلا أن يتوجه بالتقدير والامتنان إلى كافة الزملاء الذين شاركوه أيام التمرد في « الأهرام » . وعلى نحو خاص أولئك الذين تقدموا الصفوف في لحظات حرجة ،و مهما تفرقت السبل فيما بعد .و التقدير والامتنان وفق الترتيب الأبجدي مع حفظ الألقاب والمقامات إلى الأساتذة :«إبراهيم فهمي » و« أبو المعاطي السندوبي » و « أسامة الرحيمي » و « أسامة غيث » و « سعادة حسين » و « صباح حمامو » و « علاء العطار » و« فاتن بركات »و« كمال جاب الله » و « محمد حربي » و « يحيى قلاش » وغيرهم ممن خاضوا معارك الأهرام ونقابة الصحفيين . كما لا يسعني بذات القدر من الإخلاص إلا أن أعتذر إلى كل من ورد أسمه في وقائع محل إدانة أو انتقاد حاد. وفي كل الأحوال أتمنى أن يتحملوا جميعا ما في هذا الكتاب من نقد ، طالما كان يهدف إلى

الصالح العام . و أقول صادقا أنني في كل ما كتبت ــ ومهما بلغت درجة الحدة ــ لم أستهدف تشهيرا بأحد كان بهدف المساس بشخصه ،و أيا كان التصور بشأن جنايته على الصحافة وعلى أجيال من الصحفيين .

فقط فإن دافعي وما زال هو مستقبل أفضل بالتعلم من الأخطاء والخطايا .وحسبي أنني سعيت لاستثارة الخصوم المحترمين قبل الحلفاء المحترمين للكتابة . والمزيد من الكتابة في شأن الصحافة المصرية ـ حاضرها ومستقبلها ـ سواء بالاتفاق أو المخالفة لما ورد هنا في هذه الصفحات.

والخلاصة أن في هذا الكتاب شتات من خبرة فكر وعمل عن الصحافة على مدى خمس سنوات وتزيد سبقت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ و في أثنائها. أصبت فيها وأخطأت . حاولت خلالها الحركة للأمام عبر مجموعات . فنجحنا حينا وفشلنا أحيانا . لكن الأكثر قسوة على النفس في بلد كمصر علم العالم فن البناء أن نبدو دائما ــ وكل مرة ــ وكأننا نبدأ من جديد .. من أول السطر .

لهذا كان هذا الكتاب . لعلنا نبنى على ما كان من جهد وتضحية وفكر وعمل . وهذا كله من أجل المستقبل ولمن يأتي بعدنا .

المؤلف

القاهرة ـ مارس ٢٠١٢



تمـرد في الثكنـة

الفصل الأول

عشية
ثورة ٢٥ ينـاير



(١)

رسالة مفتوحة :
استقل من الوطني

أحمل لكم تقديرا خاصا رغم اختلافي معكم في الكثير من المواقف والكتابات .وهنا اسمحوا لي أن أتذكر بمشاعر الود انه منذ نحو ربع قرن كنتم قد أطلعتموني على رسالتكم للدكتوراه في الولايات المتحدة الأمريكية والتي لا أعرف ما إذا كانت قد ترجمت إلى العربية. ولقد استبشرت خيرا عندما تولى باحث و مثقف ـ استكمل تعليمه خارج البلاد واطلع على تجارب مجتمعات أخرى ـ رئاسة مجلس إدارة مؤسسة الأهرام ، وخاصة عندما نشرتم مقالكم بهذه المناسبة فجاء واعدا بادراك مكانة الأهرام في الثقافة العربية ودورها التنويري . لكنني ظللت أتساءل : كيف تستطيعون التوفيق بين هذا الوعد وبين الانتماء لحزب حاكم فعل ورئيسه بالبلد كل ما يناقض الديمقراطية والاستنارة والحداثة ؟. وأثبتت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة كيف تمسك بمقاليد هذا الحزب قوى و رموز هي خليط من رجال أعمال احتكاريين و عسكريين و ضباط شرطة سابقين تنعدم لديهم ثقافة الاعتراف بوجود الآخر.

ومع ذلك فإنني لا اكتب إليكم لأناقشكم فيما ينشر لكم بالأهرام. وفي ذلك ثمة خلاف كبير بينكم وبين العديد من صحفيي« الأهرام» . وأنتم تعلمون أن غالبيتهم لا تنتمي للحزب الحاكم ، وأنا واحد من بينهم . لكم الحق في أن تكتبوا وتنشروا ما شئتم سواء دافعتم عن الحزب الحاكم أو هاجمتم خصومه كالدكتور «محمد البرادعي»

(*)نشرت تحت عنوان :« رسالة من صحفي بالأهرام إلى الدكتور عبد المنعم سعيد : استقل من الوطني» في موقع جريدة « البديل » الالكتروني بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٠ . وأعادت صحيفة « العربي » الناصري المطبوعة النشر بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٠.

.وسواء أكان البعض قد لاحظ أن جرعة الانتماء الحزبي الضيق تزيد في كتاباتكم عمن سبقكم إلى رئاسة مجلس إدارة « الأهرام» . بل أنني على استعداد للدفاع عن حقكم في ذلك عملا بمقوله « فولتير » :« قد اختلف معك في الرأي لكنني على استعداد أن أدفع حياتي ثمنا للدفاع عن حقك في التعبير عن رأيك».

لكن ما يقلقني و العديد من الزملاء في «الأهرام» هو ما نلمسه من ضيق هامش حرية التعبير وتعدد الآراء وانهيار المهنية في جريدتنا ومؤسستنا والتي جاءت الانتخابات الأخيرة كاشفة لها ودليلا عليها . ولعلكم تلاحظون معى أن «الأهرام» عجز عن إطلاق حوار مجتمعي متعدد الآراء بحق حول الانتخابات النيابية ومستقبل البلاد و دون استبعاد لما تموج به مصر من قوى و تيارات متنوعة . بل أن «الأهرام» خلال السنوات القليلة الماضية خسر للأسف أصوات كتاب محترمين مخضرمين من أبنائه أمثال الأستاذين «سلامة أحمد سلامة» و «فهمي هويدي» .وقد اضطرا إلى هجرة صفحاته ، بعدما ضيقت عليهما فرص النشر رقابة من وصفها أحدهما بـ « جماعة لجنة السياسات في الحزب الحاكم ». ناهيك عن حالة الانسداد الواضحة في فرص نشر الآراء امام من يختلفون مع سياسة الحزب الحاكم ورئيسه من صحفيي «الأهرام». وهو ما يدفعنى ـ بكل أسف ـ لأن اضطر للكتابة إليكم من منبر آخر ، بعدما فقد أهل الأهرام الثقة في أن يمارسوا الحق في الاختلاف والتعبير فوق صفحات مطبوعاتهم .

هذا عن حرية الرأي ..أما عن انهيار المهنية فحدث ولا حرج .واكتفي هنا في سياق الانتخابات الأخيرة إلى أن أدعوكم لمراجعة تقارير منظمات حقوقية على شبكة « الانترنت » عن انحياز سافر للحزب الحاكم ومرشحيه خلال فترة الدعاية الانتخابية . ولعلكم تلاحظون معي ما ارتكب على صفحات «الأهرام» من الخلط بين الإعلان والتحرير بالمخالفة للقانون ولميثاق الشرف الصحفي ، ناهيك عن الخلط بين الخبر والرأي . ولعلكم تتأسفون معي على وقائع أخرى تسيئ إلى مصداقية «الأهرام» في أعين قرائه من قبيل نشر خبر منسوب لمراسل الجريدة في واشنطن الأربعاء ١ ديسمبر (٢٠١٠) بعنوان : «واشنطن : ثقة المصريين في الانتخابات تتعاظم بالمزيد من الديمقراطية »، فيما كان العالم كله وقراء « الأهرام» يعلمون ما صدر عن الخارجية والبيت الأبيض الأمريكيين من « فزع» لما شاب الانتخابات من تزوير وانتهاكات

الشرطة و الحزب الحاكم وميلشياته : و-لعلكم تتساءلون معي عن المهنية ودقة المعلومة في نشر الإصدارين اليوميين « الأهرام » و « الأهرام المسائي » بالمؤسسة في ذات اليوم لبيانين مختلفين في العنوان الرئيسي لكليهما عن المقاعد التي فاز بها الحزب الحاكم بوصفها النتائج النهائية الرسمية للمرحلة الأولى منسوبة إلى مصدر واحد هو «اللجنة العليا للانتخابات». علما بان رئيسي تحرير الإصدارين أعضاء نافذين في الحزب الحاكم . و ألا تندهش معي أيضا لأن البيانين (٢١٧ مقعدا في الأهرام و و١٦١ في الأهرام المسائي) غير صحيح كليهما (!).

هذا غيض من فيض يدعوني لأن أنقل لكم صدمتي وزملاء محترمين بالمؤسسة قبل نحو شهرين في دفاعكم عن أقل ما يوصف به بأنه خطأ مهني جسيم كان يستحق الاعتذار للقراء ولسمعة «الأهرام» ومكانته حين جرى التلاعب في صورة بثتها وكالات الأنباء العالمية من واشنطن في نفاق سياسي رخيص وممجوج يكرس عبادة الحاكم الفرد. كما اسمحوا لي أن أدعوكم إلى تصفح أعداد من جريدة «الأهرام» في الستينيات ـ عهد الشمولية و الحزب الواحد ـ كي تدركوا بأنفسكم كيف كنا وأين أصبحنا .. لا على مستوى المضمون والمحتوى ، بل والشكل والإخراج واستخدام الصورة أيضا رغم فارق التقدم التكنولوجي الهائل بين عهدين. وهل من المستغرب بعد ذلك أن يقول بأسى كاتب و مثقف لبناني أن كشكا لبيع الصحف في شارع «الحمرا» بقلب بيروت كان يوزع من « الأهرام » في الستينيات في اليوم الواحد نحو ٣٠٠ نسخة بات يبيع من الصحيفة الآن أقل من ثلاث نسخ . ولا أظن أن التحجج بثورة الاتصالات و وجود الأهرام » على شبكة الانترنت كفيل وحده بتفسير الفارق الكبير بين الرقمين ، خاصة اذا ما أدخلنا عوامل أخرى في الاعتبار .

لا أريد أن استغرق معكم في كثير من التفاصيل المؤسفة التي يضيق بها هذا المقام . لكنني أدعوكم ـ وأنا لا اشكك في صدق نوايكم في تطوير المؤسسة ـ إلى التفكير فيما هو أبعد من التطوير التقني . فهل هناك جدوى من هذا التطوير في غيبة مجالس تحرير مسئولة تعمل بمهنية و ديمقراطية و ترعى تعدد الآراء وفي غيبة استطلاعات رأي للصحفيين والقراء تعلن نتائجها ؟. و أسأل أيضا عن فرص التطوير في غياب المسافة

اللازمة بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة والأمن من جانب وصحيفة قومية من جانب آخر ؟، علما بأن القانون ينص على أن « الصحف القومية مستقلة عن السلطة التنفيذية والأحزاب»(المادة ٥٥ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦).

اسمحوا بان أراهن على المثقف والباحث فيكم فأختبر انحيازكم للديمقراطية والالتزام بالقانون بأن ادعوكم إلى فتح حوار على صفحات «الأهرام »حول تطويره واستقلاليته ، وإن كنت أرى الآن أن الاختبار الحقيقي والأولى بالاهتمام الآن أن يفتح «الأهرام» حوارا حرا حول عواقب تزوير الانتخابات و المنهج الاستئصالى الذي أديرت به . حوار تشارك فيه كافة الآراء والتيارات بما في ذلك « الإخوان المسلمين » . نعم « الإخوان المسلمين » . أقولها وأنا اليساري المستقل الذي اختلف معهم في الكثير . وإذ لم يعد خافيا عليكم ما حملته مهزلة الانتخابات الأخيرة من مخاطر . وأكتفى هنا بالإشارة إلى ما سمعته من ليبراليين طالما كانوا يدينون ثورة يوليو بانها انقلاب باتوا من شدة اليأس بعد هذه الانتخابات يتمنون انقلابا عسكريا ينهى الديكتاتورية والفساد. وكذا إلى السيناريوهات الكارثية جراء انسداد الأفق الديموقراطي و محاولة استئصال «الإخوان المسلمين» ودفعهم إلى الزاوية بهذه الطريقة الخطرة ، مما قد يعيد إنتاج جماعات سرية متطرفة تحمل السلاح كما حدث من قبل .

و اسمحوا ختاما في لحظة الحقيقة التى وضعتنا أمامها تجربة الانتخابات البرلمانية الأخيرة أن أراهن على المثقف و الباحث فيكم أن تنتصروا لصوت الضمير ، و أن تضربوا مثلا في الانحياز لقيم الديمقراطية والمهنية واستقلالية «الأهرام» ودوره الثقافي ، وتراجعوا انتسابكم إلى الحزب الحاكم . ولكم في الدكتور «أسامة الغزالي حرب » رئيس تحرير مجلة «السياسة الدولية» الصادرة عن «الأهرام» أسوة حسنة ، والذي استقال من لجنة السياسات والحزب بعدما اعترض على مهزلة تعديل المادة ٧٦ من الدستور في عام ٢٠٠٥.

نعم .. هذه لحظة حقيقة.. وكان الله في عونكم.



(٢)

ذاكرة في خطر

دفعني حديث عن قسم المعلومات بجريدة «الأهرام» إلى إعادة قراءة رواية « اللجنة » لصنع الله إبراهيم ،والتي صدرت طبعتها الأولى من بيروت في عام ١٩٨١ وقبيل اغتيال الرئيس «السادات» بأشهر معدودة . ولقد كان بحق إصدار «اللجنة » في هذا التوقيت المصري عملا ملهما ، نظرا لأجوائها الكابوسية التي تقترب من أجواء رواية « المحاكمة » للتشيكي «فرانز كافكا» (١٨٨٣ ـ ١٩٢٤). وقد اعتبر بعض مؤرخي الأدب والثقافة أن رائعة «كافكا» ـ ويعتقد انه كتبها خلال سنوات الحرب العالمية الأولى و لم تجد طريقها للنشر إلا بعد وفاته في عام ١٩٢٥ ـ بمثابة نبوءة على صعود الفاشية والنازية في أوروبا. وقد صدرت ترجمة عربية للرواية من القاهرة في عام ١٩٧٠.

لكن كان في رواية « اللجنة » لصنع الله إبراهيم ثمة إلهام إضافي بالنسبة لخريج قسم الصحافة بكلية إعلام جامعة القاهرة . ذلك الشاب الذي كتته على أعتاب مصر الثمانينات. هذا الإلهام الذي ظل قابعا في الوجدان كل هذه السنوات ، و وجدتني استدعيه الآن مع حديث قسم المعلومات بجريدة «الأهرام » ، فأعود إلى قراءة الرواية . فقد أثارت « لجنة» صنع الله إبراهيم حينها في دارس الإعلام لتوه تساؤلات حول أهمية أرشيفات الصحف وما تحويه من ملفات وقصاصات ، وكيفية الاستفادة منها . والى أي مدى امتدت أيدي مدرية في هذا العصر أو ذاك لتعبث بملفات شخصيات وقضايا بعينها لإخفاء حقائق ومحو ذاكرة. إذ أن المناهج الدراسية بكلية الإعلام الأم في مصر كانت قد تجاهلت هذا الجانب على النحو الذي يؤهل خريجيها للتعامل بذكاء وحنكة مع هذا المصدر الخطير للمعلومات . وهو ما عالجته رواية اللجنة في مسيرة بطلها (غير محدد الاسم أو العمل) أثناء تتبعه لحقيقة

(*)نشر بجريدة « العربي » في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠.

شخصية غامضة تدعى « الدكتور ».بما في ذلك اكتشاف البطل لانتزاع قصاصات صحف من ملف « الدكتور » في أرشيف إحدى الصحف اليومية الكبرى.

وحقيقة لا أدرى الآن ما إذا كانت كلية إعلام القاهرة وأخواتها المستجدات قد تلافت هذا النقص في المناهج ، وأخذت في تبصير و تدريب طلابها على كيفية التعامل مع أرشيف المعلومات، وكمادة علمية مستقلة. لكن ما أعلمه و أتذكره جيدا هو هذا الجدل الممتع الذي دار في مصر بعد فترة وجيزة من إصدار الرواية حول كتاب « خريف الغضب » بين مؤلفه الأستاذ «محمد حسنين هيكل» و الراحل الدكتور «فؤاد زكريا» بشأن ما أسمي بـ«سلاح الأرشيف » ، وكيفية استخدامه وتوظيفه سياسيا . وقد كتب الأخير سلسلة مقالات صدرت لاحقا في كتاب ردا على الأستاذ «هيكل» بعنوان « كم عمر الغضب؟».

كل هذه التداعيات يثيرها الآن حديث عن مصير قسم المعلومات العريق بجريدة «الأهرام» بما يحويه من كتب ووثائق و ملفات لنحو ٦٠ ألف شخصية محلية وإقليمية و عالمية وأكثر من ربع مليون ملف لقضايا و موضوعات . وهو القسم الذي أعاد الأستاذ «هيكل» تأسيسه منذ نحو نصف قرن بالاستعانة بأستاذ الصحافة الجليل المرحوم الدكتور «سامي عزيز» ، ثم أوكل مسئولية تطويره عام ١٩٦٦ إلى الأستاذ «محمد حمدي» مدير قسم المعلومات بالجامعة الأمريكية حينها . وحين جرى انتقال «الأهرام» من مبناه القديم في شارع مظلوم إلى مبناه الجديد الحالي عام ١٩٦٨ حرص على أن يشغل القسم موقعا بالقرب من صالة التحرير الرئيسية وعلى تزويده بأمهات المراجع والكتب . كما كلفه بمهمة المراجعة المعلوماتية لبروفات الجريدة قبل صدورها. وواقع الحال ، أن القسم الذي أصابته بعدها سنن الحياة في مصر من تطوزات وعثرات أصبح شأنا لا يخص فقط صحفيي «الأهرام» ، إذ يلجأ إليه باحثون ومثقفون من كل فج بوصفه جزءا من ذاكرة هذا البلد . بل أن أهمية قسم المعلومات بالأهرام بما في ذلك مكتبته في تزايد ، بعدما حزمت المكتبة العريقة للجامعة الأمريكية متاعها وانتقلت بعيدا عن وسط البلد إلى مدينة «القاهرة الجديدة» .

حديث مصير قسم المعلومات العريق بالأهرام يأتي على خلفية خطة عاجلة لنقل الملفات و الصحف والكتب وغيرها من أوراق خارج القاهرة إلى مخازن في قليوب و ٦ أكتوبر .، واستغلال المساحة المخصصة للقسم بالطابق الخامس بالمبنى القديم

(المعروف بمبنى هيكل) في إقامة صالة تحرير جديدة ترتبط بصالة تحرير الدور الرابع . وهو ما يهدد هذه الثروة بالضياع والتلف فضلا عن صعوبة استدعائها . وعن خبرة عملية فان الدوريات التي جرى نقلها سابقا إلى «قليوب» لضيق المكان تعرضت للضياع والتلف، و ما عادت كما كانت .كما أن الاحتجاج بوجود المطبوعات ذاتها على خدمة فيلمية « الميكروفش» لا طائل منه .فبالكاد يمكن للباحث أن يقرأ على جهاز ـ سرعان ما يتسبب لمستخدمه في صداع ودوار ـ العناوين الرئيسية للمادّة المعروضة، دون أن يتبين المتن أو النص . هذا إذا ما سلمنا جدلا بسلامة المنهج القائم على الاستغناء عن الورق ،بما في ذلك الكتب لصالح الأرشيف الرقمي (الكمبيوتر والإنترنت) . فإعدام الثقافة الورقية بعد شيوع الأرشيف الرقمي وبنوك المعلومات الالكترونية توجه فريد لم تأخذ به كبريات المكتبات والأرشيفات، بما في ذلك مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة ومكتبة الكونجرس بالولايات المتحدة.

لا عاقل يقف ضد التطوير بما في ذلك التطوير التقنى ، لكنه قد يتحول إلى كارثة إذا ما سقطنا ضحايا لإغراء المفاخرة و التباهي بالمظاهر من قبيل « أكبر صالة تحرير في الشرق الأوسط» ، و إذا ما غاب المنهج العلمي في اتخاذ القرار . ولطالما القينا باللوم على فشل تجاربنا التنموية سواء في بناء الاشتراكية أو الرأسمالية على آفة اتخاذ القرار إداريا من أعلى .وكأننا لا نتعلم من أخطائنا الكبرى.

مصير قسم المعلومات بجريدة «الأهرام» قضية لا تخص فقط إداريين ، مهما كانت كفاءتهم وصلاحياتهم ومكانتهم في النفوس . بل لا تخص الصحفيين وحدهم . لأن هذا القسم بتاريخه المديد جزء من ذاكرة الوطن غير قابل للإلغاء أو النفي والشتات. وسواء أكان القسم قد أدركته على مدى السنوات يد العبث أم لا . فيوما ما قد يتوقف باحث مثلا ليستوثق من معلومة كتعهد الرئيس «مبارك» بعد توليه السلطة ألا يبقى في الحكم سوى فترة رئاسية واحدة، فيلجأ للأهرام لعل وعسى.

وهذا المثل لا يستهدف بالطبع لفت انتباه أياد مدربه عابثه كي تنتزع صفحات من ملف هنا أو هناك . لكنه مجرد حيلة بسيطة في الكتابة تسوغ إنهاء هذا المقال بآخر جملة في رواية «اللجنة» ،وهي تومئ لمصير بطلها المنقب في أرشيفات الصحف :«عندئذ رفعت ذراعي المصابة إلى فمي وبدأت آكل نفسي».

(٣)

صحف قومية أم نشرات حزبية

للحزب الوطني الحاكم جريدة كان اسمها « مايو » تحولت إلى « الوطني اليوم ». وهي لمن لا يعرف لا تزال تصدر أسبوعية بدعم مالي سخي و إعلانات وفيرة ، رغم محدودية التوزيع الذي يعكس حقيقة شعبية ومكانة الحزب . ولعل «الوطني اليوم» هي أقل الصحف الحزبية في مصر شهرة وشعبية لدى قراء الصحف .

كل ذلك طبيعي ومفهوم . وبالأصل فإن القانون يمنح كل حزب حصل على رخصة من لجنة الأحزاب (شبه الحكومية) حق إصدار صحيفة أو أكثر . لكن أن تتحول الصحف القومية إلى نشرات لأحد الأحزاب ، فهذا أمر يخالف نصوص الدستور والقانون ، فضلا عن فلسفة تحويل كبريات الصحف المصرية في عام ١٩٦٠ من الملكية الخاصة العائلية إلى «صحف الشعب » مع الاعتراف بتعدد القوى الإجتماعية والتيارات السياسية . و يكفى هنا أن نعيد التذكير بالمادتين ٢٠٦ و ٢٠٧ من الدستور وقد أكدتا على استقلالية الصحافة بوجه عام ، والى المادة ٥٥ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن «تنظيم الصحافة » التي نصت صراحة وعلى نحو خاص على أنه : «تكون الصحف القومية مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن جميع الأحزاب ،وتعتبر منبرا للحوار الوطني الحر بين كل الآراء و الاتجاهات السياسية و القوى الفاعلة في المجتمع ».

وواقع الحال أن الصحافة القومية ـ التي لا تزال تتمتع بوضع شبه احتكاري في صناعة الصحافة المصرية ـ تعاني من أزمة شرعية متعددة الأبعاد . وهى أزمة تعود إلى ما قبل تغيير قيادات هذه الصحف انطلاقا من صيف عام ٢٠٠٥ . وقد سعيت إلى تشخيص هذه الأزمة

(*)نشر في جريدة « العربي » المطبوعة النشر في ٢ يناير ٢٠١١. وأعاد موقع « البديل » الإلكتروني النشر في ٩ يناير ٢٠١٠.

في كتاب تضمن ست دراسات موثقة صدر قبل هذه التغييرات. وقلت في مقدمته، بعدما عددت مظاهرها في انخفاض التوزيع وتدهور الأداء المهني وضعف المصداقية وإهدار المال العام وغيرها ، أن أزمة الشرعية هذه تقوم على « اختطاف هذه الصحف لحساب رئيس الدولة و الحزب الحاكم و نفر من الرجال المعينين في المناصب القيادية بها .. » و في « إعطاء إجازة مفتوحة للقانون في العديد من جوانب إدارة هذه الصحف » . وصولا إلى أن « عباءة الصحف القومية ـ و الصحافة المصرية إجمالا ـ لا تتسع كثيرا للقوى الاجتماعية و السياسية المتعددة في مجتمعنا » ولا تعكس مصالحها واهتماماتها .

و الآن مرت أكثر من خمس سنوات على بدء حركة التغييرات في قيادات الصحف القومية . وهي حركة أثارت حينها في أوساط الصحافة المصرية مشاعر مختلطة . فهي كانت قد ولدت ارتياحا من حيث أنها أنهت الأوضاع غير القانونية للقيادات شبه الإقطاعية التي كانت شاخت في مقاعدها وتجاوزت كثيرا سن التقاعد . لكن هذه التغييرات جرت وفق الأسس المعيبة ذاتها من حيث انعدام الشفافية وغياب المعايير الموضوعية، مما يفتح الباب لتحكم أجهزة الأمن ومراكز القوى غير الشرعية في هذه الاختيارات .ولقد طرحت هذه التغييرات أيضا تساؤلات لدى الجماعة الصحفية عن مدى توافر معايير الكفاءة و النزاهة . وفي كل الأحوال كان ملحوظا أن القيادات الصحفية الجديدة في الغالب أن لم نقل جميعها أعضاء في الحزب الحاكم . وفي ذلك تحد للدستور والقانون ولفلسفة إنشاء الصحافة القومية . بل شاع أن غالبية القيادات الصحفية الجديدة ممن يصفهم البعض في كواليس الحزب الحاكم نفسه بـ« أولاد لجنة السياسات و صبيان جمال مبارك ».

و لننظر الآن في الحصاد بعد أكثر من خمس سنوات من بدء التغييرات في قيادات الصحف القومية . وسوف نتجنب هنا الانطباعات العامة من قبيل القول بـ«المزيد من التدهور في الخدمة الصحفية المقدمة للقراء» و« الأخطاء المهنية اليومية التي يصل بعضها إلى حد جرائم نشر يعاقب عليها القانون» و حالة «الإسهال والاستسهال» في تدبيج مقالات متهافتة أشبه بـ«موضوعات إنشا » تفتقد إلى أي جهد أو عناية أو منطق متماسك ، مما دفع نفر في الجماعة الصحفية إلى إطلاق أوصاف ساخرة على كتابها من قبيل « الإسهاليون الجدد » . وسوف نتجنب كذلك التأمل في المخالفة الدستورية والقانونية و المهنية في الظاهرة المستحدثة مع تغيير قيادات الصحف القومية في تحول

نفر من هذه القيادات إلى متحدثين أمام وسائل الإعلام باسم الحزب الحاكم . سوف نتجنب كل ذلك ، و نلقى نظرة ـ مجرد نظرة ـ على ملامح من تغطية الصحف القومية اليومية الأشهر « الأهرام » و « الأخبار » و «الجمهورية » لمؤتمر الحزب الحاكم الأسبوع الماضي . و نعقب ذلك بمقارنات محدودة لكنها كاشفة .

فعلى مدى ثلاثة أيام (٢٦ و٢٧ و٢٨ ديسمبر ٢٠١٠) احتل مؤتمر الحزب الحاكم العناوين الرئيسية للصحف الثلاث. و علاوة على ذلك خصصت « الأهرام » و« الجمهورية » أربع صفحات للمؤتمر في اليوم الأول فيما خصصت « الأخبار » ثلاث صفحات . لكن « الأخبار » عادت ومنحت المؤتمر خمس صفحات لليوم الثاني وثلاث صفحات لليوم الثالث . فيما خصص كل من « الأهرام » و « الجمهورية » صفحتين لكل من اليومين . أما « الوطني اليوم » الصحيفة الحزبية ـ وهي أسبوعية ـ فقد اكتفت في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ ديسمبر بتخصيص أربع صفحات لأعمال المؤتمر علاوة على العنوان الرئيسي لها . و الأمر هنا لا يحتاج تعليق لاكتشاف الفارق بين جريدة الحزب من جانب وبين النشرات الحزبية التي أصبحتها صحافتنا القومية.

ولأنه في النظم الشمولية القائمة على الحزب الواحد و عبادة الفرد و الاندماج بين العائلة و العصابة و بين السلطة السياسية ، يستطيع المراقبون استقراء مراكز القوى الفعلية والصاعدة في النظام من خلال ملاحظة ظهور الشخصيات في الصور المصرح بنشرها في وسائل الإعلام . و قد قمنا برصد ظهور أربع شخصيات في الصور المنشورة بالصحف الأربعة على مدى أيام المؤتمر ، و هي : رئيس الحزب «مبارك الأب» .. والأمين العام للحزب «صفوت الشريف» .. و الأمين العام المساعد وأمين لجنة السياسات «مبارك الابن» .. و أمين التنظيم رجل الأعمال واسع النفوذ « أحمد عز». وقد تبين أن «مبارك الابن» ودون منازع هو الشخصية الأولى في الحزب من حيث عدد الصور المنشورة في الصحف « القومية» الثلاثة. ظهر في « الأخبار » في ١٥ صورة من إجمالي ٢٩ صورة ضمت الشخصيات الأربعة . و في « الجمهورية » ظهر في ١٠ صور من إجمالي ٢٨ صورة . و في « الأهرام » ٩ صور من إجمالي ٢٤ صورة. بل أن «جمال مبارك» ظهر في عدد واحد من « الأخبار » في ٨ صور دفعة واحدة (عدد ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠) .و للمفارقة فإن الرئيس «حسني مبارك» ظهر على صفحات نفس الجريدة ـ وكذا في « الأهرام » ـ في صورتين

فقط (عدد ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠) ، وظهر على صفحات « الجمهورية » في ثلاث صور عن ذات اليوم . أما الشخصية المفترض أنها الثانية في الهيكل التنظيمي للحزب « صفوت الشريف » فقد حل تاليا للأمين المساعد للتنظيم « مبارك الابن » ، و ظهر على مدى الأيام الثلاثة في ١٠ صور بجريدة « الأخبار » و ٨ صور في كل من « الأهرام »و « الجمهورية ». وبشأن أمين التنظيم « أحمد عز » فقد حل ثالثا و ظهر في « الجمهورية » في ٦ صور ، وفي « الأهرام » في ٥ صور ، أما في « الأخبار » فقد ظهر في صورتين فقط. ومن الأمور المثيرة أيضا أن ترتيب مراكز القوى يختلف بعض الشئ على صفحات جريدة الحزب « الوطنى اليوم » . فقد جاء الأمين العام « صفوت الشريف » أولا وظهر في أربع صور، فيما حل «مبارك الابن» ثانيا بثلاث صور ، أما «مبارك الأب» و« أحمد عز » فقد حلا أخيرا، وظهر كلاهما في صورتين . وفي هذه المؤشرات ما يطرح تساؤلات وافتراضات حول سطوة «مبارك الابن » على الصحف القومية بدرجة أشد من سطوته على صحيفة الحزب ذاتها، التي مازالت تعكس ولاءً خاصا لأمينه العام « الشريف » . ومرة أخرى فإن السؤال الأهم : هل الصحف القومية قد تحولت على أيدي القيادات المستجدة إلى نشرات حزبية واتجهت إلى حسم ولائها الأخير لصالح « مبارك الابن » ، وكأنه مركز القوة الفعلي و القادم إلى موقع رئيس الحزب و الدولة وفق قراءة الصور ، رغم التصريحات الحزبية عن أن «مبارك الأب » هو مرشح الحزب في انتخابات الرئاسة عام ٢٠١١ .

هذا عن الصور و ما تطرحه من دلالات و تساؤلات. و لننظر الآن كيف قامت الصحف « القومية » ـ و قد تحولت إلى نشرات حزبية ـ بتغطية أبرز حدثين في حياة حزب « الوفد » خلال عام ٢٠١٠.وهو الحزب الذي يراه الحزب الحاكم و أبواقه الدعائية القوة الثانية في هذه الحياة الحزبية المريضة والمقيدة أصلا . في ١٦ إبريل ٢٠١٠ عقد « الوفد » جمعية عمومية طارئة لتغيير لائحته الداخلية .فمنحت « الأهرام » الحدث مساحة عمودين في ١٥ سم بأسفل الصفحة التاسعة بعدد ١٧ إبريل . أما «أخبار اليوم » فقد ألقت بالخبر في منتصف الصفحة الحادية عشرة على مساحة ثلاثة أعمدة . واللافت أن الصفحة الأولى بالعدد ذاته اتسعت لنشر خبر عن الحزب الحاكم بعنوان : « صفوت الشريف : تقرير للرئيس حول البرنامج الانتخابي للشورى ». و نأتي إلى «الجمهورية » التي لم يجد القائمون عليها أي أهمية في حدث « الوفد » ، فغاب عن عدد

الصحيفة الصادر في يوم ١٧ إبريل ٢٠١٠ تماما . وإن كان الصحيفة ذاتها قد وجدت ما هو أكثر أهمية في خبر يحمل عنوان « الدكتورة زينب عبد الله : الإشراف القضائي الكامل لا يمنع التزوير » ومنحته مساحة في صفحتها الأولى بالعدد ذاته . ولمن لا يعلم فإن « الدكتورة زينب » وفق نص الخبر هي رئيس قسم القانون بجامعة الإسكندرية .

أما الحدث الثاني لأكبر قوة سياسية تاليه للحزب الحاكم وفق المنظور الرسمي فقد كان انتخاب الجمعية العمومية لحزب«الوفد» في ٢٨ مايو ٢٠١٠ لرئيس جديد للحزب ، وقد انطوى الحدث على تداول في المواقع القيادية لا يعرفه تاريخ الحزب الحاكم . وهنا فقد منح «الأهرام » الحدث مساحة ثلاثة أعمدة في ٧ سم بالنصف الأسفل من صفحته الأولى بالعدد ١٧ إبريل ٢٠١٠ و ثلاثة أعمدة أخرى في الصفحة ١٥ بالعدد ذاته ، و قد احتل خبر مثل رحيل الكاتب «أسامة أنور عكاشة» ضعف المساحة في الصفحة الأولى بالعدد ذاته. أما « الأخبار » فقد اكتفت هي الأخرى بمنح حدث « الوفد» مساحة عمودين أسفل الصفحة الأولى ، فيما ارتفع بأعلى الصفحة ذاتها خبر لجمال مبارك على ثلاثة أعمدة. وسارت « الجمهورية » على نفس النهج ، فوضعت خبر « الوفد » في النصف الأسفل من الصفحة الأولى على ثلاثة أعمدة ، فيما منحت خبرا عن المؤتمرات الانتخابية للحزب الحاكم بخصوص مجلس الشورى ضعف المساحة في النصف الأعلى من الصفحة ذاتها. وفي كل ما سبق ما يتناقض مع دعاوى الحزب الحاكم ورئيسه عن تقوية الحياة الحزبية و« الأحزاب المدنية »والتي جرى إطلاقها كمبرر للتعديلات الدستورية غير الديمقراطية في ربيع عام ٢٠٠٧.

و لعله مما يفيد في هذا السياق أن ننظر إلى ماض قريب ، لندرك كيف تحولت صحفنا القومية إلى نشرات حزبية على أيدي من يطلق عليهم في كواليس الحزب الحاكم نفسه « أولاد لجنة السياسات» . وأمامي ـ لحسن الحظ ـ دراسة علمية منشورة في «المجلة المصرية لبحوث الإعلام » الصادرة عن كلية إعلام القاهرة (عدد أكتوبر / ديسمبر ٢٠٠٢) . والدارسة للباحث « سلام أحمد عبده » ، وتحمل عنوان « معالجة الصحف القومية المصرية اليومية للشئون الحزبية في النصف الأول من عام ٢٠٠٢ ». وقد انتهت الدراسة بعد تطبيق أداة تحليل المضمون على « الأهرام» و « الأخبار » و « الجمهورية » خلال هذه الفترة إلى ارتفاع اهتمام الصحف الثلاث بأخبار الحزب الوطني الحاكم و متابعة نشاطه وانخفاض اهتمامها بمتابعة

أنشطة أحزاب المعارضة في الأغلب الأعم، إلا ما يخدم السياسات الحكومية.

وبصرف النظر عن الفروق النوعية و النسبية بين الصحف الثلاث والتي تفيد بأن «الأهرام» كان في عام ٢٠٠٢ أكثر اهتماما بالحياة الحزبية و أقل انحيازا للحزب الوطني مقارنة بكل من «الأخبار» و «الجمهورية». فثمة ملاحظتان على ضوء التطورات اللاحقة: الأولى أن «الأهرام» في ظل قيادته المستجدة قام بإلغاء صفحتي «نواب و أحزاب» و«حياتنا الحزبية»، في إطار سياسية تحريرية ليس مجال مناقشتها هنا الآن. والثانية أن الدراسة التي نوهت بهاتين الصفحتين كانت قد دعت الصحف القومية إلى «التخلي عن انحيازها لوجهة النظر الرسمية و أن تكون قومية بمعنى الكلمة و تبرز الآراء المتعددة حتى لو تعارضت مع وجهة النظر الرسمية».كما اقترحت الدراسة: «إعادة النظر في تبعية الصحف القومية لمجلس الشورى وأن تكون تابعة لهيئة مستقلة غير حكومية».

وللعلم والذكرى، فإن التطورات اللاحقة على هذه الدراسة قد دفعت في شراع العلاقة الحرام بين الصحف القومية والحزب الحاكم بالمزيد من الرياح المسمومة. فلم يقتصر الأمر على التغيير في قيادات الصحف باتجاه ما يطلق عليه« أولاد لجنة السياسات» اعتبارا من صيف عام ٢٠٠٥، بل بدأ أمين عام الحزب الحاكم يجمع و للمرة الأولى بين موقعه الحزبي و بين رئاسة مجلس الشورى و المجلس الأعلى للصحافة منذ عام ٢٠٠٤ (وفق توجيه إلى الهيئة البرلمانية للحزب الوطني بمجلس الشورى صدر عن الرئيس مبارك خلال رحلته العلاجية لألمانيا في يونيو من العام نفسه).

كما أنه لا يمكن فهم وتفسير الاتجاه الخطير لتحول صحفنا القومية إلى نشرات حزبية دون النظر في التطورات الاقتصادية السياسية المرتبطة بصعود رجال الأعمال الجدد على المسرح السياسي. وحقيقة أن في سيرة هذا الصعود و تجلياته في مرآة الإعلام والصحافة والحزب ما يدعو للتفكير في أي نمط من الرأسمالية ينتعش ويهيمن في مصر الآن. وبالأصل فان أية محاولة لقراءة هذا المشهد في بلد تصعد فيه الرأسمالية و تسيطر وتهبط فيه مساحة الحريات و تضيق تعيدنا إلى قراءة هذا النوع من الكتابات التي بشرت ببناء رأسمالية بلا ليبرالية سياسية أو فكرية. وهو نمط من الكتابات أظنه ظهر في صفحات الرأي بخاصة بالصحف القومية منذ عقد الثمانينيات. وكان يبشر صراحة

بناء الرأسمالية بذات المنهج الشمولي التعبوي الفوقي الذي كان سائدا في عهد الحزب الواحد« الإتحاد الاشتراكي » . و إذا ما راجعنا الصحف في هذه الفترة لن ندهش إذا ما اكتشفنا أن هؤلاء المبشرين بهذا النمط السلطوي من الرأسمالية هم ذات الأسماء التي التحقت فيما بعد بلجنة السياسات في الحزب الحاكم ، وتمكنت من السطو على صفحات الرأي في صحفنا القومية . وهي تمارس الآن احتكارا موزايا للاحتكار الحاصل في مجال الاقتصاد .. احتكار الرأي . ويكفى إحصاء سريع لأسماء الكتاب في أبرز صفحات الرأي في صحفنا القومية، كي نتبين قصة النفوذ المتزايد لأعضاء لجنة السياسات بالحزب الحاكم خلال السنوات القليلة الماضية ، و معها إقصاء الكتاب المستقلين المحترفين و ممارسة فنون شتى من الرقابة والتهميش وقمع تعدد الآراء.

ولكن ماذا عن الصحفيين أنفسهم العاملين في الصحف القومية ؟

هنا لا تتوافر إلى حينه دراسات علمية . إلا أن ثمة اعتقادًا له شواهده بان الغالبية العظمي من هؤلاء الصحفيين ليسوا من أعضاء الحزب الحاكم . وهم في ذلك على عكس ما تدين به قيادات هذه الصحف المنتقاه على خلاف الدستور والقانون . و غالبية هؤلاء الصحفيين شأنهم شأن السواد الأعظم من المصريين غير منتمين للأحزاب المرخصة بقرارات لجنة الأحزاب شبه الحكومية وغير مبالين بها. لكن ثمة ثلاث وقائع كنت شاهدا عليها في الأيام الأخيرة التي أعقبت الانتخابات التشريعية . في الأولى .. أسر زميل بأنه اضطر للالتحاق بالحزب الحاكم أخيرا لأنه أدرك أن الباب بات مغلقا في وجه أي طامح لتولى مسئولية ما في صحيفته القومية إذا لم ينضم للحزب . وفي الثانية أسر زميل آخر بأنه يخجل من أنه يوما ما وقع استمارة عضوية للحزب الحاكم و يتمنى أن يستقيل من هكذا حزب ، لكنه يخاف العواقب . فلما سألته : لماذا ؟ . أجاب :« دول ... لا يقبلون بالخروج عليهم». أما الثالثة فتتعلق بحديث بدأ يعود همسا في أروقة الصحف القومية يشبه ما كان في الأيام الأخيرة للحرس القديم من القيادات الصحفية قبل نحو خمس سنوات .

إنه حديث وقائع فساد و سفه و إهدار للمال العام تشيب لها الرؤوس ، وقد تزامن هذه المرة مع طرح السؤال : هل هي صحف قومية أم نشرات حزبية ؟



(٤)

لا تشربوا من دمنا

مسافة كبيرة بين الصورة المزيفة لتونس «الخضراء» تحت قيادة الرئيس «زين العابدين بن علي» نصير الحريات وحقوق الإنسان و صاحب معجزة التنمية والتحديث»، وغيرها من الأوصاف والألقاب مدفوعة الأجر في الصحف المصرية قومية و حزبية و خاصة جديدة و بين حقيقة «تونس «الحمراء» التي تنتفض على الدكتاتور« زين العابدين »و أسرته و عصابته في الحكم والنهب والفساد و التبعية للغرب والتطبيع مع إسرائيل ، فيتساقط في موكب جليل شهداء انتفاضة الخبز والحرية برصاص قوات الطاغية متعدد الألقاب . لكنها هذه المرة ألقاب من قبيل: « بينوشيه العرب » و«صديقنا الجنرال ». والأخير هو عنوان كتاب ألفه الصحفيان الفرنسيان « نيكولا بو » و« بيير توكوا » ، وكتب مقدمته الكاتب الشهير « جيل بيرو » . وكانت قد صدر ترجمته إلى العربية من دمشق عام ٢٠٠٥.

في هذه المسافة الشاسعة بين تونسين « خضراء » و «حمراء» ، يقف رؤساء تحرير ومسئولو أقسام وصفحات وكتاب رأي ودكاترة باحثون ومحررون . وقد انخرطوا في الخلط بين الإعلان والتحرير وبين المهام الصحفية والرحلات السياحية . بل وحتي نقباء للصحفيين ، خانوا مصداقية الكلمة وداسوا على القوانين والمواثيق . و قد تحولوا جميعا إلى زبائن لدى « وكالة الاتصال الخارجي » التونسية (أشبه بهيئة الاستعلامات لدينا) ،والتي تنفق ببزخ على تجميل صورة الدكتاتور في الخارج من قوت الشعب

(*)نشر تحت عنوان :« تونس الحمراء والصحافة المصرية : لا تأكلوا من لحمنا لا تشربوا من دمنا » في موقع «البديل » المصري الالكتروني في ١٣ يناير ٢٠١١ ، وفي جريدة« العربي» المطبوعة في ١٦ يناير ٢٠١١.

التونسي الذي ينتحر شبابه العاطل حرقا أو صعقا بالكهرباء و يموت بالرصاص الحي فقراؤه وأبناء طبقته الوسطي المحتجون على الغلاء والفساد والاستبداد و القمع والتعذيب. وكما قال لي مثقف تونسي فان « تونس الخضراء» كما يقوم بتسويقها زبائن «وكالة الاتصال الخارجي» تنفق على وسائل الإعلام في الخارج بسخاء منذ تولى «صديقهم الجنرال » في نوفمبر ١٩٨٧ وعلى نحو لم يعرفه عهد بطل الاستقلال و مؤسس الجمهورية التونسية الرئيس «الحبيب بورقيبه». و بالطبع كما عندنا لا توجد شفافية تفصح عن حجم هذا الإنفاق. لكن متابعة المنشور في الصحافة العربية والعالمية تفيد أيضا بأن صحفنا تتقدمها «القومية» العملاقة على رأس قائمة زبائن « وكالة زين العابدين » ، ومعها عدد من الصحف ساقطة المصداقية في دول عربية وغربية . ومن بينها على سبيل المثال صحف لبنانية محدودة التوزيع ، وصحيفة « واشنطن تايمز» اليمينية الأمريكية ومجلة « جون أفريك » الصادرة في فرنسا ، وذلك بعكس الصحف المحترمة التي تحافظ على مصداقيتها مثل « لوموند » و « ليبراسيون ».

شخصيا لدي ما يملأ بالوقائع كتابا عن هؤلاء الزبائن في صحافتنا . والكثير من هذه الوقائع عايشته بنفسي وكنت شاهدا عليه من صالات التحرير إلى التنفيذ والطبع . ولولا خشية الانزلاق إلى كتابة فضائحية لرويت الآن ما شاهدت وعايشت ، وحاولت مقاومته وآخرون عبثا . ولعل ما يخفف بعض الشئ عبء ما أحمل أنني حاولت تشريح آليات اللعبة و كيف نشأ وتطور « نمط من الأداء الصحفي المضبوط على إيقاع قوى إقليمية و دولية بتوجيه من الأجهزة الرسمية عندنا » . وقد نشرت ذلك في دراسة موثقة ضمن كتاب صدر لي مطلع عام ٢٠٠٥ . وحملت الدراسة عنوان « كي لا نجرؤ على الكلام : العطايا السخية لسادة النفط و أمريكا » . صحيح أن الكتاب لم يتعرض نصا لـ«تونس الخضراء» ، لكنه يقدم صورة تجريدية للآليات الحاكمة، و يشير إلى صراع كان دائرا مع مطلع الألفية الجديدة في مطابخ الصحف القومية حول تفضيل مصطلح عن آخر في صياغة الخبر و الموضوعات الخبرية في صفحات الشئون العربية والدولية . ولم ينته العام نفسه (٢٠٠٥) إلا وكنت من موقع مؤسس و مسئول قسم « عرب وعالم » بصحيفة « الكرامة » ـ وبمناسبة استضافة « تونس الخضراء » لقمة المعلوماتيه ومعها

مجرم الحرب رئيس الوزراء الإسرائيلي « إرييل شارون » ـ أنشر صفحة كاملة عن الصورة الحقيقية لتونس. و قدمت من بين موضوعاتها تحليلا للصلة بين الدكتاتورية و هذا النمط من التحديث الرأسمالي المظهري و السياسات غير الشعبية من التبعية للغرب إلى التطبيع مع إسرائيل .ووقتها اتصل بي زميل مهنه، وقال :« هذه الصفحة الآن سابقة في الصحافة المصرية ، بما في ذلك الصحافة التقدمية ».

وفي وقت لاحق ، وتحديدا في نوفمبر ٢٠٠٧ أصدرت منظمة حقوقية مصرية هي «الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان » تقريرا تحت عنوان « من يدفع الثمن ؟.. إعلانات الصحف المصرية لتجميل صورة الدكتاتورية التونسية». صحيح أن التقرير لم يتطرق إلى أسماء السادة زبائن الدكتاتور من زملائنا الصحفيين ،حيث اقتصر على معالجة الموضوعات الإعلانية مجهلة المصدر والتي يجرى نشرها بالمخالفة للقانون وميثاق الشرف الصحفي بوصفها موضوعات خبرية دون تنويه إلى انها مجرد « إعلانات مدفوعة ». لكن التقرير (المتوافر على شبكة الإنترنت إلى حينه) وثق ٢٥ إعلانا لـ« صديقهم الجنرال » موزعة على ثمان صحف مصرية خلال عام ٢٠٠٦ و حتى إبريل ٢٠٠٧. و هي : الأهرام و الأخبار والجمهورية و روزا اليوسف (قومية) و الأسبوع (خاصة جديدة) و الأحرار والعربي و الأهالي (حزبية معارضة) . وقد تصدرت «الأهرام » و «الأحرار» القائمة في عدد مرات النشر . لكن الأخطر من ذلك أن التقرير ذاته وثق مخاطبة « الشبكة العربية » في ٢١ مارس ٢٠٠٧ لرؤساء تحرير هذه الصحف بهدف مجرد حثهم على توضيح طبيعة مثل هذه المواد المنشورة في صحفهم .

وما حدث انه « لا حياة لمن تنادي» ، بل قل : « لا حياء لمن تنادي». فقد استمر إهدار مصداقية الصحف و استغفال القراء و انتهاك القانون وميثاق الشرف بالخلط بين الإعلان والتحرير دون توقف. ولنأخذ من « الأهرام » نموذجا بوصفه أكبر الصحف المصرية و أغناها وأكثرها قدرة على الاستغناء عن هكذا خلط بين الإعلان والتحرير يهدر مصداقيته . في ٢ نوفمبر ٢٠٠٦ يكتب « س . ع » في عاموده تحت عنوان «تونس لن تتراجع » يهاجم فيه من وصفهم بـ« الحناجر التي تتهم تونس بالخروج على الإجماع العربي لدعوتها شارون للمشاركة في قمة المعلوماتية » . كما يهاجم من انتقدوا « أحوال

حقوق الإنسان في تونس » . فيما كان « صديقه الجنرال » يعتقل كاتبا اسمه « محمد عبو » ويسجنه ٢٨ شهرا لتجرؤه على نشر مقال على شبكة الانترنت بعنوان « بن علي ـ شارون » . وقد قيد لـ «عبو » أن يكتب لاحقا مقال « أبو غريب العراق و أبو غريب تونس » . أما بشأن الزميل (س . ع) « صديق الجنرال » فيحق لنا أن نسأل : كم مرة قام بالتمتع بتسهيلات و ضيافة « وكالة الاتصال الخارجي » التونسية ؟ . وفي ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ تنشر مجلة « نصف الدنيا » النسائية الصادرة عن مؤسسة «الأهرام » رسالة لزميل آخر (م . م) تحت عنوان :«تونس تنتقل من ديمقراطية العقيدة إلى ديمقراطية البرامج » !. وبالطبع علينا أن نسأل أيضا كم مرة تمتع هو الآخر بضيافة « وكالة صديقه الجنرال » ؟ . وفي ٢٢ مارس ٢٠٠٨ تنشر صحيفة « الأهرام » :« في الذكرى الـ ٥٢ لاستقلال تونس : بن علي يعلن قرارات جديدة لتعزيز الديمقراطية و المشاركة السياسية » . و الموضوع إعلان واضح لكن دون أي تنويه لذلك ، والمصدر « تونس ـ خاص». وفي ٦ سبتمبر ٢٠٠٨ ينشر « الأهرام » رسالة بعنوان « في مؤتمر التحدي : تونس تدشن مرحلة الانفتاح » . وهو هذه المرة للدكتور والمثقف (س .أ) . ولما كانت استضافة « وكالة صديقه الجنرال » بمناسبة انعقاد المؤتمر الخامس لحزب التجمع الدستوري (الوطني الحاكم) فقد كتب :« أن الحزب ولا يزال يتحمل مسئولية قيادة النضال والكفاح والاستقلال وأصبح عمليا مدرسة للوطنيين التونسيين ». و قال أيضا لافض فوه :« أن الحزب بناء مؤسساتي رصين و عميق و متشعب » (والله هكذا كتب وهكذا نشرت الصحيفة العريقة) . و قال أيضا :« كان شيئا لافتا ـ مثلا ـ أن يقف رئيس الدولة الذي هو في نفس الوقت رئيس الحزب ليردد في عزة وفخار النشيد الوطني مع جموع التونسيين » . (طبعا لا دهشة في الجمع بين رئاسة الدولة والحزب ولسنوات مديدة لأن الحال نفسه عندنا في مصر و لأن الدكتور نفسه عضو بلجنة سياسات حزب مبارك الحاكم) . وبعدها بأيام وتحديدا في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٨ تنشر «الأهرام » إعلانا دون تنويه لطبيعة المادة المنشورة تحت عنوان « تونس .. بدأت مرحلة إعداد انتخابات ٢٠٠٩» . وبالمناسبة فقد سبق « صديقهم الجنرال زين العابدين » بزمان صديقه « حسني مبارك » في الانتقال من لعبة الاستفتاءات الرئاسية المزورة إلى لعبة الانتخابات الرئاسية المقيدة المزورة . وببساطة بدأت اللعبة في تونس عام ١٩٩٩ وفى مصر ٢٠٠٥ . و بالمناسبة أيضا فان

مصدرا حكوميا تونسيا كان أكثر شفافية من أقرانه في مصر ، حين نفي أنباء ارتفاع نسبة استهلاك لحوم الحمير عند الفقراء التوانسه ، وقال :«النسبة هامشية ولا تتعدي ٧٠٠ طن في العام » (برقية لوكالة الأنباء الألمانية في ٢٥ إبريل ٢٠١٠) . ولعله ثمه علاقة ما بين استهلاك الفقراء للحوم الحمير في مصر وتونس و هذا النمط من الانتخابات الرئاسية و المعالجات الصحفية لسيرة « صديقهم الجنرال » .

و قتلاً للضجر (وهو بالمناسبة عنوان قصة قصيرة للأديب الروسي أنطون تشيخوف تحكي عن ناظر محطة قطارات في بلدة نائية يضطر إلى اقامة علاقة حرام مع فتاه فقيرة بلهاء) نكتفي بالإشارة إلى موضوعات إعلانية أخرى صدرت في «الأهرام» على سبيل الخداع في هيئة موضوعات إخبارية صحفية في أعداد ٣ نوفمبر ٢٠٠٨ و ٨ نوفمبر و١٨ ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢١ مارس و ٨ نوفمبر ٢٠١٠ . كما ننصح القارئ الفطن إلى متابعة الخداع نفسه بمختلف الصحف المصرية بخاصة مع مناسبتي استقلال تونس وتولي زين العابدين في في شهري مارس ونوفمبر من كل عام .

والآن .. كيف عالجت صحفنا انتفاضة الشعب التونسي الأخيرة على « صديقها الجنرال » ، والتي اندلعت في أعقاب أقدام الشاب العاطل « محمد بوعزيزي » على إشعال النار في نفسه في ١٧ ديسمبر الماضي . هنا و بعد رصد للصحف الكبرى الثلاث «الأهرام » و « الأخبار» و « الجمهورية » عن الفترة بين ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠ و ١١ يناير ٢٠١١ نكتفى بالملاحظات التالية :

ـ أولا جريمة الصمت .. لاشئ مطلقا عما يجرى في بلد « صديقهم الجنرال » في أعداد ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ و ١ و٢ و٣ و ٤ و٥ و٦ و ٧ و ٨ و ٩ في جريدة « الأهرام» . و لا شئ أيضا في جريدة « الأخبار وأخبار اليوم » في أعداد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و٩ يناير ٢٠١١ . ولا شئ مطلقا في جريدة «الجمهورية » في أعداد ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ و١ و٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ٨ و ٩ يناير ٢٠١١. وبالمقارنة مع صحيفتي « الحياة » و«الشرق الأوسط » السعوديتين الصادرتين من لندن خلال الفترة ذاتها ، يتضح أن الأولى قدمت ١٨ معالجة بين خبر ورأي والثانية قدمت ١٥ معالجة.

ـ ثانيا جريمة خلط الإعلان بالتحرير ..لنلاحظ أن «الأهرام » نشرت في ٣٠ ديسمبر

٢٠١٠ بالصفحة السابعة « شئون عربية » إعلانا بعنوان « عقب عدة أيام من المظاهرات : بن على يتعهد بجهود إضافية لمواجهة المتاعب الاجتماعية » ، مع صورة رسمية مشرقة للرئيس التونسي. والموضوع بدون مصدر وبدون الإشارة إلى انه إعلان أو محاولة فصله بأي طريقة عن بقية المادة الإخبارية في الصفحة . أما « الأخبار » فقد نشرت في اليوم نفسه (طبعا ليست صدفة) موضوعا مماثلا لكن تحت عنوان « الرئيس التونسي يزور الشاب الذي حاول الانتحار.. ويستقبل المتضررين من أحداث سيدي بو زيد».وإن كانت «الأخبار » قد فصلت بين هذا الإعلان وبين بقية المادة الخبرية بصفحتها « شئون عربية وعالمية » بـ« فاصل زجزاج».

ـ ثالثا.. اكتفت « الأهرام » بالمعالجة الإخبارية نقلا عن وكالات الأنباء بعدد ١١ يناير ٢٠١١ في الصفحة الأولى وتحت عنوانين لا يحتاجان إلى تعليق :« ٢٥ قتيلا في الاحتجاجات بتونس وإغلاق المدارس .. والرئيس التونسي : عصابات مأجورة وراء الأحداث الأخيرة » . و في المتن جاءت تصريحات الرئيس التونسي أولا وشغلت ما يزيد على نصف مساحة الخبر . أما اليوم الآخر للأهرام فقد نشرت في ١٠ يناير ٢٠١١ خبرا على ثلاثة عامود مناصفة مع أحداث الجزائر ، وحمل عنوان :« مقتل ٨ بالرصاص خلال الاحتجاجات في تونس »،ومصدره أيضا وكالات الأنباء . وفي حالة « الأخبار » فقد اكتفت هي الأخرى بالنشر ثلاث مرات . في يوم ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ جاء خبر بالصفحة العاشرة بعنوان:« بعد احتجاجات عنيفة على تفشي البطالة : استثمارات تونسية وأجنبية في سيدي بو زيد » .و مصدر الخبر وكالة « رويترز ». ولا يتضمن المتن أيه تفاصيل عن انتفاضة الشعب التونسي ، بل يقتصر على إعلان شركتين واحدة ألمانية والأخرى تونسية إقامة مشروعين استثماريين في «سيدي بوزيد» . و الخبر الثاني في تغطية« الأخبار » جاء يوم ١٠ يناير ٢٠١١ على عامودين أسفل صفحة ٩ وتحت عنوان « مقتل ٨ أشخاص خلال مواجهات تونس » نقلا عن وكالات الأنباء، وبالأصل عن وكالة الأنباء التونسية الرسمية . أما الخبر الثالث خلال تغطية «الأخبار» على مدى الفترة محل الرصد (١٢ يوما) فقد كان في يوم ١١ يناير ٢٠١١ . وجاء في الصفحة التاسعة على ثلاثة أعمدة ونقلا عن وكالات الأنباء أيضا ، وتحت عنوان فرعي صغير« مقتل ١٤ شخصا في الاحتجاجات » و عنوان رئيسي كبير « الحكومة التونسية : رسالة

المحتجين وصلت وستتخذ الإجراءات ». بالنسبة لـ « الجمهورية » فقد اكتفت مثلها مثل«الأهرام » بالنشر في يومين فقط خلال الفترة محل الرصد وفي صفحة « عالم واحد » . في المرة الأولى ٦ يناير ٢٠١١ خبر على عامود واحد بعنوان « وفاة البوعزيزي مفجر احتجاجات تونس » ، ومن دون مصدر .وفي الثانية نشرت يوم ١١ يناير ٢٠١١ موضوعا خبريا مشتركا مع احتجاجات الجزائر على خمسة أعمدة بعنوان : « مقتل خمسة في اشتباكات الشرطة مع المتظاهرين في تونس » ، ومصدره وكالات الأنباء .

و لمزيد من فهم نتائج العينة السابقة يتعين أن نسجل الملاحظات الآتية ،بعدما ننبه إلى اعتبارات اقتصادية سياسية في القاهرة تتمثل في الخشية من انتقال عدوى انتفاضة تونس إلى الشعب المصري:

- على عكس فترات سابقة من تاريخها ، فإن الصحافة المصرية عموما باتت تخلو - إلا فيما ندر - من تقرير إخباري متميز أو تحليل جاد بأقلام كتابها يتناول أحوال تلك الدول العربية التي تدفع بسخاء وتستضيف ببزخ القيادات والكتاب والمحررين ومن لهم سلطة النشر من أجل أغراض تجميل الصورة، بما في ذلك تونس « الخضراء» .

- إن من أطلقت عليه في كتابي المشار إليه سابقا والصادر في عام ٢٠٠٥ « مدرسة الكتابة مدفوعة الأجر من المنخرطين في علاقات النفاق الرخيص مع القادة والأمراء برعاية المؤسسة الصحفية و أجهزة الدولة » يبدو أنها قد أحكمت السيطرة على أقسام و صفحات الشئون العربية في غالبية صحفنا ، فضلا عن مساحات الرأي في هذه الصحف.وهو أمر حصيلة عوامل وتفاعلات لا مجال لتناولها هنا.

- لم يتبق لقارئ الصحف المصرية إلا الثقة في الأخبار المستمدة من وكالات الأنباء الغربية. وحتى هذه تخضع في مطابخ الصحف للتلاعب بالمعلومة و الإبراز والإخفاء وغيرها من تكنيكات يعلمها محررو الشئون الخارجية والعربية . ناهيك عن مصالح هذه الوكالات و التحفظات بشأنها والواردة في تقرير منظمة «اليونسكو» لشون ما كبرايد ، والذي يحمل عنوان « أصوات متعددة وعالم واحد » ، وله ترجمة إلى العربية صدرت من الجزائر عام ١٩٨١ . وقبلها يمكن الرجوع إلى كتاب أستاذنا الدكتور مختار التهامي «الصحافة والسلام العالمي » ، والصادر من القاهرة عام ١٩٦٤ . فضلا عن إسهامات لاحقة حول نظرية

« التبعية الإعلامية » لأساتذة أجلاء آخرين كالدكتورة «عواطف عبد الرحمن» .

ولكن .. إلى من نلجأ لمواجهة هذه الكارثة التي حلت بصحافتنا ؟

هل يفلح أن نلجأ إلى نقابة الصحفيين المعنية بتطبيق ميثاق الشرف الصحفي ومحاسبة أعضائها عن انتهاك قوانين الصحافة و أخلاقياتها ؟ . وكيف نلجأ إليها وقد تفضل نقيبها الحالي الأستاذ «مكرم محمد أحمد» و الأسبق الأستاذ «إبراهيم نافع» بوصفهما أمين عام ورئيس اتحاد الصحفيين العرب بمنح درع الإتحاد لـ«صديقهم «الجنرال زين العابدين بن على» في إبريل ٢٠١٠ « تقديرا لدوره في الدفاع عن الصحافة بالعالم العربي »، وغير عابئين باحتجاج الصحفيين التونسيين الأحرار و المنظمات الحقوقية المعنية بحرية الصحافة . وهل ننسى أن نقيب الصحفيين المصريين الحالي وصف « صديقه الجنرال » بأنه: « صديق الصحفيين العرب وصديق الإعلام في العالم و القائد الذي يشجع حرية الكلمة والديمقراطية » . وكم مرة قبلها زار الأستاذان «مكرم» و «نافع» تونس في ضيافة « وكالة الاتصال الخارجي »، منذ أن كانا من بين رؤساء مجالس إدارة وتحرير المؤسسات القومية على مدى عقدين أو أكثر ؟ .وكم كانت حصتهما في حصيلة إعلانات الوكالة المدفوعة إلى هذه المؤسسات ؟

وهل يفيد اللجوء إلى المجلس الأعلى للصحافة بحكم ما له من سلطات وصلاحيات؟ ، وهو الذي يتحلى بخطيئة الصمت إزاء كل ما يجرى ،وهو يعلم ما هو مخفي ومعلن من أحوال الصحفيين وقيادات الصحف . بل ويسهم في اختيار « أصدقاء الجنرالات والأمراء » في المواقع القيادية بالصحف القومية .

وهل هناك معنى لاعتبار هذا المقال بلاغا للنائب العام ،وهو بالأصل يجرى تعيينه بقرار من رئيس الجمهورية شبيه « صديقهم جنرال تونس » ؟.

في الختام، يظل في الذهن كلمات قالتها الزميلة التونسية نزيهة رجيبة « أم زياد » حين وقفت في نقابة الصحفيين المصريين يوم ٣ مايو ٢٠٠٦ خلال الاحتفال بيوم الصحافة العالمي لتناشد زملاءها هنا الامتناع عن نشر الموضوعات الدعائية لنظام دكتاتور تونس ، مذكرة بأن هناك مواطنين في بلادها ينشدون حياة كريمة و إعلاما حرا وهم في مسيس الحاجة لما ينفقه هذا النظام على تجميل صورته في الخارج . قالت في صرخة من القلب :« لا تأكلوا من لحمنا » . و الآن..و مع الدم الطاهر الذي يروى أرض تونس

الحمراء أقول معها :« لا تأكلوا من لحمنا .. لا تشربوا من دمنا ».

و تبقي ملاحظتان :

الأولى .. أننا تجنبنا الكشف في الاستشهاد الواردة سابقا عن أسماء الكتاب والمحررين ، واكتفينا بنشر الحروف الأولى منها ،وذلك توقيا للانزلاق إلى التشهير والشخصنة ، وإداركا بأن الظاهرة أكبر من الأمثلة المستشهد بها وتمتد إلى صحف عدة .

والثانية ..أن كاتب هذا المقال ساهم في تأسيس و عمل بصفحة « العرب في أسبوع » بصحيفة «الجمهورية » عام ١٩٨٤ ، و بصفحة « الحوار القومي» بعدها في عام ١٩٨٥ ، وكتب للصفحة ذاتها بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠١، وعاد للعمل بها في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. كما عمل بقسمي «الخارجي» بالأهرام المسائي بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٨ و«الشئون العربية » في الأهرام اليومي بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣ .كما أسس وأشرف على «عرب وعالم » بجريدة « الكرامة »في عام ٢٠٠٥. وطوال هذه الرحلة ومع محطات أخرى يحمد الله أنه – كغيره من زملاء عديدين بعيدين عن الشهرة واحتكار مساحات النشر هنا وهناك ـ لم يكن زبونا لأي وكالة اتصال أو سفارة أو وزارة أو من أصدقاء الجنرالات أو الأمراء من زمن عراق صدام إلى زمن تونس بن علي..



(٥)

نقيب حظر نشر

ساق القدر الأستاذ «مكرم محمد أحمد» نقيب الصحفيين إلى اختبار عملي كاشف في شهرين متتاليين . و للأسف فان النتيجة في المرتين كانت صفرا كبيرا . في المرة الأولى تقدم العبد لله في ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ بوصفه مواطنا مصريا و صحفيا بجريدة « الأهرام » و عضوا بالجمعية العمومية لنقابة الصحفيين إليه برسالة رقيقة ، أرفق بها مقالا محدود المساحة بعنوان « النقابة والدكتور البرادعي و احتكار الرأي » ، وذلك ردا على مقال « في فروق اللغة وأصول وآداب التعامل » ، والمنشور له على نصف صفحة كاملة بجريدة «الأهرام » في اليوم السابق . وقمت بإيداع نسختين من (الرد / المقال) لدى مكتب نقيب الصحفيين بالنقابة و مكتب الأستاذ مكرم في جريدة « الأهرام » . وبعدها بأقل من ساعة تلقيت اتصالا هاتفيا ، ولكن من مكتب ثالث للأستاذ «مكرم» . هذه المرة من «دار الهلال» يفيد تسلم (الرد / المقال) ،واعتذار المرسل إليه بسفره لعدة أيام خارج البلاد . وهو ما يشهد بكفاءة ويقظة سكرتارية «مكرم» هنا وهناك .. وفي كل مكان (!).

و لأنني لم أشغل نفسي كثيرا باكتشاف كم مكتب للأستاذ «مكرم» في وسط القاهرة وحدها أو خارجها وكم سكرتيرا و كم سيارة أو بمغزى الاعتذار ، فقد قنعت بنعمة اليقين في أن الرجل قد تسلم (الرد / المقال) . و أصبحت لديه على الأقل ثلاث نسخ .

(*)نشر تحت عنوان : « مكرم نقيب حظر نشر » مع المقال المحظور « النقابة والدكتور البرادعي واحتكار الرأي » في موقع « البديل» الإلكتروني في ٢٠ يناير ٢٠١١ . وأعادت صحيفة « العربي » المطبوعة نشره لاحقا بعدما غيرت العنوان دون استئذان كاتبه إلى « مواجهة على الورق مع نقيب الصحفيين ».

إحداها أرسلت على عجل بـ « الفاكس » إلى «دار الهلال» ، حيث ظل هناك من قبل رئيسا لمجلس الإدارة ورئيسا لتحرير مجلة « المصور » من عام ١٩٨١ وحتى عام ٢٠٠٥ . ومن بينها خمس سنوات كاملة على الأقل متخطيا سن المعاش ، وقد وضع ومعه سلطة دولة «مبارك» القانون تحت أحذيتهم (راجع المادة ٦١ للقانون رقم ٩٦ لسنه ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة ، علما بان قانون الصحافة السابق لسنة ١٩٨٠ كان يحظر بصفة مطلقة بقاء قيادات الصحف القومية إلى ما بعد سن الستين) .

وكان على العبد لله (٥٢ عاما) أن ينتظر ليرى كيف سيتصرف كاتب الرأي المخضرم و نقيب الصحفيين (٧٥ عاما) وصاحب العمود اليومي و المقال الأسبوعي في «الأهرام» ، و الصفحة الأخيرة في مجلة « المصور » وغيرها . واللهم لا حسد . وهنا قد يتفضل قارئ فطن ليسأل : ولماذا لم تتقدم بنسخه أخرى من (الرد / المقال) إلى زملائك المسئولين عن النشر في جريدة «الأهرام » ؟. وهنا أيضا أجد نفسي مضطرا للإجابة بـ « أنه القدر». وببساطة فقد ساق القدر العبد لله إلى اختبارين آخرين خلال الشهر الماضي ، ومعي الدكتور «عبد المنعم سعيد» عضو لجنة السياسات بحزب مبارك محتكر الحكم ورئيس مجلس إدارة «الأهرام» و أيضا الدكتور «حسن أبو طالب» عضو لجنة السياسات كذلك و مسئول صفحة الرأي بالأهرام (ولديه مناصب أخرى هو الآخر). وكانت النتيجة لكليهما صفرا كبيرا مماثلا لصفر الأستاذ «مكرم» .

و للأسف رسب الثلاثة على التوالي في اختبارات متواضعة بشأن تقاليد المهنة وحرية التعبير وحقوق الزمالة ، فضلا عن حقوق القراء المهدرة أصلا. فقد سبق وكتبت فور مهزلة التزوير الفاضح الماس بكرامة المصريين لانتخابات مجلس الشعب مقالا بعنوان « رسالة من صحفي بالأهرام إلى الدكتور عبد المنعم سعيد : استقل من الوطني ؟» . وكانت الغاية أن افتح ملف العلاقة بين حزب «مبارك» محتكر الحكم من جانب و بين الصحافة القومية وما تعانيه من تدهور مهني وقمع الحريات في الخبر والرأي من جانب آخر. (و المقال منشور بموقع جريدة « البديل » الالكتروني في ٣ ديسمبر ٢٠١٠ وفي جريدة «العربي » المطبوعة بعدد ١٢ ديسمبر ٢٠١١) . وبعدما أشرت في المقال / الرسالة إلى أنني كنت أتمنى نشره في الجريدة التي أعمل بها، قلت للدكتور «سعيد »ما معناه : اسمحوا أن اختبر انحيازكم للديمقراطية والالتزام بالقانون بفتح حوار على

صفحات « الأهرام » حول تطويره واستقلاليته و أن تفتحوا بالأصل حوار حرا حول عواقب تزوير الانتخابات والمنهج الاستئصالي الذي أديرت به ، وبمشاركة كل الآراء والتيارات بما في ذلك « الإخوان المسلمون ». لكن لا حياة لمن تنادي.

ولاحقا .. وتحت إلحاح الضمير كتبت مقالا محدود المساحة (لا يتجاوز ٤٠٠ كلمة) بعنوان « زميلي بدر وزار الفجر » لصفحات الرأي بالأهرام . وهي ما شاء الله وفيرة يرتع فيها كتبه لجنة السياسات والحزب (طبعا «الحزب» لأنه واحد أحد لا يحتاج إلى تعريف) . و سلمته يدا بيد في ١٦ ديسمبر الماضي (٢٠١٠) إلى الدكتور «أبو طالب» . لكن لا حياة لمن تنادي . والمقال الآن منشور في موقع « إخوان أونْ لاين» الالكتروني ، بعدما أرسلته إلى زميله وزميلي وزميل النقيب الصحفي الأستاذ «بدر محمد بدر » بعد إطلاق سراحه.

ولقد سار النقيب الأستاذ «مكرم» ـ مع العبد لله ـ هو الآخر على سنة سلفه ورفاقه الحزبيين في « التجمع الدستوري المصري » ـ أقصد «الوطني الديمقراطي التونسي » الدكتورين العزيزين المحترمين « السعيد » و « أبو طالب» . ومرة أخرى لا حياة لمن تنادي .

و لقد حاولت تأمل الأمر قليلا ، فاكتشفت أن المقالات الثلاثة المحجوبة أو شبه المحجوبة في صحيفتى « الأهرام » جميعا لا تخالف بأي حال الدستور والقانون .و أن أسباب الحجب تكاد أيضا تكون واحدة . فالسادة الحاجبون كلهم من « الحزب » .ولم تخلو سيرتهم من انتعال القانون بأحذيتهم بشأن علاقة الصحف القومية بالأحزاب . (راجع مقال « صحف قومية أم نشرات حزبية ؟» المنشور « العربي » ٢ يناير و « البديل » الالكتروني ٩ يناير ٢٠١١)

لكن ما جدد عندي الأسبوع الماضي ذكرى (الرد / المقال) المحجوب عن النشر بيد نقيب الصحفيين ،ما نشرته « الأهرام » للأستاذ «مكرم »يوم ١٧ يناير ٢٠١١ .وهذا هو الاختبار العملي الثاني الذي ساقه القدر للأستاذ« مكرم» في غضون شهرين فقط . وقد كتب نصا عن دكتاتور تونس ـ لا مصر طبعا ـ وتحت عنوان لا يخلو من دلالة شائعة عند كتبه الاستبداد هذه الأيام « تونس حالة خاصة » . قال :« أصل الداء الذي ساعد على قتل نظامه قمعه الشديد لحرية الرأي و التعبير وتكميمه الأفواه وسيطرته على كل وسائل

الإعلام التي لم تكن تستطيع أن توجه نقدا لحكومته ولتصرفات بطانته» . وزاد على ذلك قوله :« وثالثة الأثافي في نظام حكم الرئيس بن علي أنه فقد جسور التواصل مع أجيال جديدة ..».

ولما كان الأستاذ «مكرم» قد تجرع حبوب الشجاعة وانتابته صحوة الضمير متأخرا جدا، وبعدما فر صديقه « الجنرال بن علي ». فقد فكرت أن أتخذ منه دراسة حالة لجيل من كتبه الاستبداد في صحافتنا، بدوره اسلم الراية لجيل جديد بذات المواصفات ، وبعدما اخلص المحدثون لحكمة الأقدمين منهم، وتتلخص في عبارة : «نافق رئيسك الذي ينافق الرئيس ». (راجع فصل « الطيعون المطيعون : في صناعة الصحفي وترويضه » بكتاب العبد لله :« حرية على الهامش : في نقد أحوال الصحافة المصرية » ، الصادر عام ٢٠٠٥ ، وبالمناسبة فان الأستاذ مكرم لديه نسخة منه) .

نعم .. فكرت في أن أعكف على دراسة حالة الأستاذ «مكرم» ، لمكانته وثقله المهني والنقابي في صحافتنا على مدى ما يزيد عن الثلاثة عقود. لكنني وجدت أن هناك ما هو أجدى الآن. فقط أكتفي هنا بعدد من الملاحظات العابرة التي قد تفيد كافتراضات مقترحة لجهود لا حقة لباحثين في تاريخ الصحافة المصرية .

- بعد أن قام الأستاذ مكرم - مع كل الاحترام والتقدير - بوصفه أمينا عاما لاتحاد الصحفيين العرب بزيارة تونس في نهاية إبريل عام ٢٠١٠ و بتسليم الدكتاتور « بن علي » درع الاتحاد - ومعه الأستاذ إبراهيم نافع رئيس الإتحاد - عاد ليكتب في عموده اليومي بالأهرام في ٢مايو ٢٠١٠ تحت عنوان « الحرية والمسئولية » العبارات التالية :« لا أحد ينكر حجم التقدم الضخم الذي طرأ على مصر والعالم العربي في حرية الكلمة والتعبير ووسع من نطاقها إلى حد سقطت معه معظم الخطوط الحمراء » . وكيف نصدق الأستاذ «مكرم» الآن ، وهو الذي كان قد أشرف بنفسه في أغسطس ٢٠٠٩ على الإطاحة بالمجلس الشرعي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين و استبداله بمجلس موال للدكتاتور . وهي قصة مخزية ، نأمل أن نعود إليها يوما ما حين نكتب عن مأساة إتحاد الصحفيين العرب وتبعيته لأنظمة الاستبداد .

- مع كل الاحترام والتقدير ،احتكر الأستاذ «مكرم» ويحتكر - وأمثاله من جيله

و الجيل التالي له ـ مساحات نشر وبـ «الفدان» . فيما جرى حجب حقوق النشر والتعبير عمن ليسوا على دينهم . وصودرت معها حقوق القراء في المعرفة وفي خدمة صحفية مهنية محترمة .وهنا يحضرني على سبيل المثال المرحوم الأستاذ موسى جندي «الأهـرام » . وقد مات كمدا ومرضا قبل أن يبلغ الستين، محروما من النشر ومحاصرا وممنوعا من الدخول إلى مقر عمله في المؤسسة . ويحضرني أيضا الأستاذ «سمير تـادرس» أطـال الله عمره ، و قد سارعت «الأخبار » إلى إحالته للمعاش فور بلوغـه السـتين ، ومـن دون أن تمدد له حتى الخامسة و الستين كما ينص القانون . و الأستاذان « جندي » و « تادرس » كانا بالأصل خبيرين بارعين في الشئون الدولية يشهد لهما بالنزاهـة والكفـاءة وبإجـادة اللغات الأجنبية. لم يحتكرا مساحات نشر .ولم يدوسـا عـلى القـوانين ومواثيـق الشـرف بالأحذية .ولم يكتنزا المكاتب و السيارات و الأموال والعقارات والأراضى و عمولات إعلانات الجنرالات و الأمراء .

ـ ومع كل الاحترام والتقدير ، ماذا كتـب الأسـتاذ «مكـرم» و معـه كتبـه الاسـتبداد محتكري مساحات النشر في صحافتنا قبل يوم ١٤ يناير ٢٠١١ عن دكتاتور تونس وعن ذبح وقمع و إفقار التونسيين ،ومنـذ تـولي «صـديقهم الجنـرال » عـام ١٩٨٧ ؟. وإن لم يكتبوا ، فلماذا صمتوا وقد توافرت لهم كل مساحات النشر .و ألم يقرؤوا ـ و لـو باللغـة العربية ـ تقارير المنظمات المعنية بحقوق الإنسـان وحريـة الصـحافة والتعبيـر ؟. وألم يسمعوا خدمات اللغة العربية بالإذاعات الأجنبية؟ . أم أنهم لا يقـرؤون ولا يسـمعون . و ألم يذهبوا مرارا إلي تونس في الضيافة الفخمة لـ « وكالة الاتصال الخارجي» للجنرال ، و«يأكلوا من لحم الشعب التونسى » ، كما قالـت زميلتنـا الصـحفية التونسـية « نزيهـة رجيبة » (أم زياد) في مقر نقابة الصحفيين بالقاهرة في ٣ مايو ٢٠٠٦ .

ـ ومع كل الاحترام والتقـدير ، ألم تتـورط مجلـة « المصـور » بالمخالفـة للقـانون ولميثاق الشرف الصحفي تحت رئاسة تحريره ومعهـا رئاسـة مجلـس إدارة المؤسسـة « دار الهلال » في الخلط بين الإعلان والمادة التحريريـة، وفي ممارسـة الخـداع بنشـر إعلانات لجنرالات و أمراء الاستبداد ، ومن دون التنبيه إلى طبيعتها الإعلانيـة مدفوعـة الثمن . أننصحه ـ لو كان قد نسى ـ بأن يراجع معنا كمجرد عينـه أعـداد ٤ مـارس و١٨ مارس و٢٩ إبريل و١٠ يونيو في عام ٢٠٠٥ .

- ومع كل الاحترام والتقدير ، هل يتذكر أحدكم أن الأستاذ «مكرم» - و معه رفاقه من كتبه الاستبداد - نشروا ولو لمرة واحدة على مدى تاريخهم المديد في الصحافة وبما لهم من سلطة نشر و مساحات مخصصة لأقلامهم بـ « الفدان » انتقادا لسياسات «مبارك» أو سابقيه في حكم مصر . (إبان رئاسته لمجلس ادارة المؤسسة و رئاسة تحرير المجلة كان يحتكر النشر لنفسه في الصفحات الأولى للمجلة و الصفحة الأخيرة).

- ومع كل الاحترام والتقدير أيضا ، هل لاحظ «مكرم» أن صورة «مبارك الأب » احتلت غلاف مجلة «المصور » في أربعة أعداد من بين ١٢ عددا خلال أشهر يناير و فبراير و مارس ٢٠٠٥ ، فيما كان توزيع المجلة آخذا بالانهيار بعد انتعاشة مطلع الثمانينيات . وأليس في ذلك « عبادة حاكم فرد ». وألم يكن هو نفسه الذي كرس مع رفاقه من كتبه الاستبداد تدبيج المقالات في «عيد ميلاد الرئيس »، و على غرار الحالة التونسية تماما. (راجع على سبيل المثال « تحية من القلب والعقل » في عدد ٦ مايو ٢٠٠٥ بمجلة « المصور ») .

- ومع كل الاحترام والتقدير ، ألم يهاجم الأستاذ «مكرم» بضراوة ويقول مستنكرا « أنها مهزلة فريدة من نوعها » و يحذر من « اللعب بالنار » لمجرد أن أصواتا واهنة خرجت متحشرجة من نفر في أحزاب المعارضة - المرخص لها من لجنة الأحزاب الحكومية التي يرأسها أمين عام حزب «التجمع الدستوري المصري » - تعلن اعتراضا خجولا على التجديد لرئاسة «مبارك» لمرة ثالثة بآلية الاستفتاءات المزورة . وعلى أساس أن مجلس الشعب الذي يرشحه بأغلبية الحزب الواحد المزورة مطعون في دستوريته (راجع مقال :«مبارك و فترة رئاسة ثالثة » في كتاب « مبارك والمثقفون » الصادر عن الهيئة العامة للكتاب عام ١٩٩٣).

- أليس الأستاذ «مكرم» - مع كل الاحترام و التقدير - الذي يهاجم الآن دكتاتور تونس صاحب العبارة الأخيرة الشهيرة « لا رئاسة مدى الحياة .. لا رئاسة مدى الحياة» هو نفسه الأستاذ «مكرم» الذي ينخرط منذ نحو العام في الكتابة والنشر مطالبا برئاسة «مبارك» لفترة سادسة ،وحتى آخر نبضة ونفس .(على سبيل المثال : « مكرم : ترشيح «مبارك» لولاية جديدة أكثر سلامة لمصر » ، بمجلة «الأهرام العربي » عدد ٢٢ إبريل

٢٠١٠.و مقال بعنوان :« ماذا لو رشح مبارك نفسه لفترة رئاسة جديدة » ، بالأهرام اليومي في ١ مايو ٢٠١٠).

- ومع كل الاحترام و التقدير ، ألا يخلط الأستاذ النقيب بين صفته النقابية و بين عضويته بالحزب الحاكم و هجومه بالتالي على الدكتور «محمد البرادعي»(على سبيل المثال عاموده بالأهرام يومي ١١ مايو و ١٠ يونيو ٢٠١٠). و ألا يدعونا ذلك إلى التساؤل عن السبب الحقيقي غير المعلن في منع الدكتور «البرادعي» لاحقا من دخول نقابة الصحفيين؟ .

- و هل يتذكر الأستاذ «مكرم» - مع كل الاحترام والتقدير - أنه هو القائل في كتابه « مؤامرة أم مراجعة : حوار مع قادة التطرف في سجن العقرب» الصادر من دار الشروق عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ :« أن الرئيس السادات حاول أن يعيد ضبط الأمور عندما ألغى صحيفة الدعوة (لا شك انه يقصد مجلة الدعوة الشهرية ١٩٧٦ - ١٩٨١ الناطقة بلسان الإخوان المسلمين) و إعادة التأكيد على عدم شرعية الإخوان و اعتقل كل خصومه السياسيين و حدد إقامة البابا شنوده في وادي النطرون بعد عزله » (ص ١٦) . وهل يليق أن تصدر هذه الكلمات في تبرير إغلاق الصحف و اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ من كاتب أو من نقيب صحفيين . وهل لا يعرف الأستاذ مكرم ما هو سجن العقرب شديد الحراسة و ما تعرض إليه محاوروه من قادة الجماعة الإسلامية من تعذيب رهيب في عهد مبارك ؟ . وأي معنى لإجراء حوار «حر » مع مسجونين سياسيين كانوا تحت طائلة التعذيب؟!

في الختام وعلى سبيل الذكرى ، فان الأستاذ «مكرم» كان قد قال في مقال كتبه قبل أن يغادر المقعد المزدوج لرئيس مجلس الإدارة والتحرير وقبل أكثر من خمس سنوات كلمات أظنها تركت في نفسي حينها قدرا من التأثر ،رغم أنني كنت أرى حذاءه يدوس على القوانين و قلمه يحتكر مساحات النشر . ووقتها لم يكن لي مكان في مصر مطلقا يمكنني أن أكتب فيه . قال :«لا أهدف من وراء الكلمات نفاقا أو زلفى أو أمنا و حماية لأنه لم يعد في العمر بقية » . (المصور عدد ٢٤ يونيو ٢٠٠٥) .

تأثرت حينها إشفاقا على رجل مسن له في القلب بعض منزلة وكل الاحترام ،وهو

يقول :«لم يعد في العمر بقية » . لكنني الآن أشد تأثرا وهو و رفاقه وتلاميذه على غرار «نافق رئيسك الذي ينافق الرئيس » يسدون على البلد وعلينا كل النوافذ .

ملحوظة : مجرد محض صدفة أي تشابه بين هذا المقال و مقال آخر كان منشورا بإحدى الصحف التونسية محدودة التوزيع أو على شبكة الإنترنت في عهد الدكتاتور «زين العابدين ». وقد كان كتبه الاستبداد عنده أيضا يتغنون بحرية صحافة غير مسبوقة . كما كان الرجل على قدر من الدهاء والحنكة هو الآخر فسمح بهوامش «أزقة صحفية » لغرض « التنفيس » .بل كان يدفع أموالا للصحافة الخاصة والحزبية المعارضة « أزقة النشر » كي تستمر وتواصل الصدور . لكن كرمه و عطفه على الصحافة لم يمتد للأسف ليشمل رعاية كتبه الاستبداد حين غادر إلى السعودية ،وحيث لم يكن على الطائرة مكان لأي منهم.



(٥- أ)

رد على الأستاذ مكرم

النقابة والدكتور البرادعي واحتكار الرأي

رحم الله شيخ الصحفيين المصريين والعرب النقيب المستقل الأستاذ «كامل زهيرى» الذي كان يقول : « أسوأ أنواع الاحتكار هو احتكار الرأي » . ومن هذا المنطلق أكتب كمواطن أولا وكعضو جمعية عمومية لنقابة الصحفيين ثانيا و كصحفي في «الأهرام» ثالثا ردا على مقالكم الأسبوعي ـ لا عمودكم اليومي بالجريدة ذاتها ـ والمعنون « في فروق اللغة وأصول و آداب التعامل » ، و المنشور بعدد السبت ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ ، بشأن دعوة عدد من صحفيي جريدة « الدستور » للدكتور محمد البرادعى لزيارتهم زيارة تضامنيه بمقر نقابة الصحفيين .

ولعله من بين الأمور المحيرة في هذا المقال كما الرسالة الموجهة إلى الدكتور «محمد البرادعي» من موقع نقيب الصحفيين هي تلك اللغة العصبية . في الرسالة عبارات من قبيل « فاعلم جيدا....» .و في المقال استخدام ألفاظ من قبيل « كلام رخيص » و« سفاهات» وإطلاق اتهامات على غرار « السعي للفوضى » . وفي كل ذلك تناقض ظاهر مع عنوان المقال ومقدمته .يضاف إلى التناقض الواضح في المتن ذاته بين القول « أتحدى أن تكون الرسالة التي بعثت بها إلى الدكتور البرادعي تحدثت من قريب أو بعيد عن المنع أو طلب رسمي بدخول النقابة» وبين القول بعد عدة فقرات :« إذا كان البرادعي يريد زيارة النقابة فأهلا به متى وافق المجلس» (المقصود مجلس النقابة). (!) .. وحقيقة لا يدرى المرء سببا لهذا التناقض في النصوص المنسوبة إلى ذات الكاتب . أهو آفة النسيان أم شئ آخر.

و إذا و ضعنا التناقضات اللفظية والشكلية جانبا و انتقلنا إلى الأهم . فإننا إزاء سابقة سلبية ومدهشة في العمل النقابي لم تعرفها نقابة الصحفيين منذ تأسيسها عام

١٩٤١ .وحقيقة فقد عكفت على مراجعة نصوص قوانين النقابة (القانون الأول رقم ١٠ لسنه ١٩٤١ .. والقانون الثاني رقم ١٨٥ لسنه ١٩٥٥ ..والقانون الثالث والحالي رقم ٧٠ لسنه ١٩٧٠) فلم أجد نصا أو فقرة تخول النقيب أو المجلس سلطة إصدار تصاريح دخول لزوار النقابة وضيوف أعضاء جمعيتها العمومية . بل انه وبعد الاستفهام من عدد من نقابيينا المخضرمين وشيوخ المهنة يمكننى أن استعير لغة مقالكم لأقول : «أتحدى» أن يكون هناك قرار واحد من النقيب أو مجلس النقابة قد صدر على مدى تاريخ النقابة يصرح بدخول زائر أو بمنعه من الدخول .هذا إذا ما تجاوزنا عن كون الزملاء المعتصمين في النقابة من جريدة « الدستور » طالما استقبلوا شخصيات عامة سياسية وغير سياسية من دون تقديم طلب أو الحصول على إذن أو ممارسة منع . و لا شك أن زيارة الرجل الجليل الدكتور «محمد البرادعي» لم تكن إلا زيارة تضامنية ولا تخرج عن إطار الزيارات التضامنية السابقة .

والأخطر ..أن منع زائر من دخول النقابة ـ أيا كان الداعي أو المدعو ـ يعد اعتداءا غير مسبوق على حق اعضاء جمعيتها العمومية .وهو حق يدخل في عداد ما يمكن وصفه بـ« الحقوق الطبيعية » لأعضاء النقابات ، وإلى حد انه لم يكن متصورا أن يصبح في أي يوم من الأيام موضع نقاش ، أو مجادلة أو منح ، أو حاجة لنص يقره أو ينظمه.

ولعله مما يسئ إلى مقام نقابة الصحفيين و تاريخها كنقابة رأي أن يقال يوما أنها أغلقت أبوابها في وجه متضامن مع نفر من أعضاء جمعيتها العمومية يرون أنهم تعرضوا إلى انتهاك حقوقهم المهنية والأدبية . بقدر ما يسئ للمقام والتاريخ أن تغلق النقابة أبوابها دون أي مواطن أو صاحب رأي ـ أيا كان موقف السلطة منه ـ كي يخاطب الرأي العام . وهو بالأصل حق لم يسع الدكتور« البرادعي» بعد إلى ممارسته .

وهنا أخشى القول بان الكثير من الأمور في هذا البلد تجرى عكس العقل، و أنه أصبح من الترف أن نتحدث عن خلاف في رأي أو دقة معلومة . ولعله مما يستحق الذكرى ـ ولعلها تنفع العقلاء ـ أن نستدعى عبارات للدكتور شبلي شميل (١٨٦٠ ــ ١٩١٧) أحد أعلام فكر التنوير وعلى صفحات مجلة «الهلال » التي شرفتم برئاسة مجلس إدارتها سنوات عدة . قال منذ أكثر من قرن كامل : :« أن النظم السياسية

والقانونية لا بد و أن تنسجم مع قوانين الطبيعة التي تقول بأن كل الأشياء في حالة تغير وتطور .. أما إذا بقيت المؤسسات والقوانين دون تغير فإنها تغدو فاسدة و غير عادلة و مستبده». وقال أيضا في ذات السياق :« على الإنسان ألا يهاب ملكا لصولجانه و لا شريعة لإجماع الناس عليها من حيث يراه نافعا للهيئة الاجتماعية مؤيدا لحقوقها .»

وختاما .. علكم تلاحظون أنني كتبت ردى هذا في نصف المساحة المخصصة لمقالكم الأسبوعي .ورحم الله شيخ الصحفيين المصريين والعرب و نقيبنا المستقل الأستاذ «كامل زهيرى» الذي كان يقول :«أسوأ أنواع الاحتكار احتكار الرأي».

في ١٩ ديسمبر ٢٠١٠

(٥- ب)

زميلي ((بدر))

وزوار الفجر

باعدت اختلافات الفكر والسياسة بين الزميل «بدر محمد بدر» وبيني عندما كنا طالبين في ذات الدفعة بكلية إعلام القاهرة قبل أن نتخرج فيها عام ١٩٨٠ . كنا على طرفي نقيض و مازلنا على ما أظن . ولا أتذكر أنه أتيح لنا أن نلتقي ويصل الحوار بيننا إلى مداه بعد ذلك ، مع أننا أبناء مهنة واحدة (الصحافة) ونتمي لنقابة واحدة (نقابة الصحفيين) . لكنني الآن أجدني مدفوعا للاهتمام به و للكتابة عنه و للمطالبة بحريته بعدما قام زوار الفجر بانتزاعه من بيته فجر يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠ (في الثانية والنصف بعد منتصف الليل).

والزميل الصحفي «بدر» يعمل للجزيرة نت بعد رحلة طويلة ومتعثرة في صحف طالما أغلقت أو توقفت . ومن بينها «لواء الإسلام » و « الأسرة العربية » و«اللواء العربي » رئيسا للتحرير و «آفاق عربية » مديرا للتحرير . وقد دعا بعد تجربة «اللواء العربي » التي توقفت قبل صدور عددها الثاني للاحتكام إلى الدستور والقانون ، وتساءل لماذا لا يجرى السماح بمنبر علني للإخوان كي يعبروا عن أنفسهم، طالما كان هذا التعبير سلميا.

وحقيقة لا أعرف أي معنى لإبقاء الزميل الصحفي «بدر » رهن الاحتجاز. وبفرض أن زوجته السيدة « عزة الجرف » حاولت التقدم إلي انتخابات مجلس الشعب الأخيرة على مقعد المرأة كمرشحة مستقلة قيل: أنها تنتسب إلى الإخوان، فقد جرى شطب اسمها ولم تتمكن أصلا من خوض الانتخابات رغم حصولها على أحكام من القضاء الإداري. وبفرض صحة الاتهام الموجه إليه بأنه « عضو في جماعة محظورة » ، فقد أطلقت السلطات سراح غالبية من احتجزتهم إبان الانتخابات من هذه الجماعة بعد أن انفض المولد وحصل الحزب الحاكم على ما يريد وأكثر. علما بأن مصادر حقوقية كانت قد

قدرت عدد المحتجزين من الجماعة على خلفية الانتخابات بنحو ١٥٠٠ مواطن .

و لقد توالت مخاطبات نقابة الصحفيين للنائب العام للإفراج عن الزميل « بدر» بضمان النقابة . و أكدت هذه المخاطبات على أن «الرجل لم يرتكب ايه مخالفات قانونية تستوجب حبسه». وقال محامي النقابة الأستاذ« سيد أبو زيد» في التماس للنائب العام أن « الأمر الذي حبس بسببه وهو الانتخابات قد انتهى وأعلنت نتائجها» . بل أن مخاطبه أخرى من النقابة طالبت برد أموال الزميل الصحفي التى جرت مصادرتها أثناء القبض عليه فجرا ووسط أولاده السبعة وهي تمثل وفق مذكرة النقابة « مصروفات منزله و مدخرات لتجهيز ابنته للزواج».

ولعل في معاناة الزميل الصحفي « بدر » وأسرته ما يفتح ملف زوار الفجر .وهي الظاهرة التي كان الرئيس السابق أنور السادات قد وعد المواطنين المصريين في مايو ١٩٧١ بالقضاء عليها قضاء مبرما.



(٦)

سلطة أمن الدولة

لو قدر لانتفاضة الشعب المصري أن تصل إلى غايتها بإحداث التغيير الجذري الشامل و القطيعة مع نظام الاستبداد و الفساد، سيصبح من بين المهام المطروحة بإلحاح على قوى التغيير تفكيك أركان الدولة البوليسية التي أذاقت المواطنين الأهوال. وحينها سيصبح من الضرورة بمكان فتح ملف علاقة صحافتنا بوزارة الداخلية وفي القلب منها جهاز أمن الدولة الرهيب .

الآن ..و على هامش انتفاضة ٢٥ يناير ٢٠١١ ثمة أسئلة عديدة تدور في أذهان قراء الصحف المطبوعة.و من بينها تلك التغطية البائسة لصحافة تبدو في الأغلب مخلصة للدولة البوليسية بوجهها القبيح. وفي ذلك هي لا تخرج عن كونها أداة قمع معنوي تماما كأداة القمع المادي ممثلة في الشرطة وقنابلها المسيلة للدموع ورصاصها وهراواتها .وإن كان هذا لا ينفى عن عدد محدود من صحافتنا وصحفيينا انهم تصدوا بشجاعة ـ بقدر ما استطاعوا على مدى السنوات الماضية ـ لانتهاكات الشرطة وجهاز مباحث أمن الدولة ونشروا ما استطاعوا. وفي هذا السياق ، كان لكل من « الأهالي » و « الشعب » و « البديل » و«العربي» نصيب معلوم ، في مرحلة أو أخرى.

ولسنا هنا في وارد رصد وتحليل ما نشرته الصحف قومية و حزبية و خاصة بشأن الانتفاضة الشعبية . وهي في الأغلب الأعم انخرطت في حجب وتزييف المعلومات . وفي أضعف الإيمان المهني عجزت عن نقل المطلب الجماهيري الأول للمتظاهرين ومنذ اللحظة الأولى : تنحى مبارك وإسقاط نظام الحكم.

(*) نشر تحت عنوان : «سلطة أمن الدولة على صحافتنا المصرية» على موقع «البديل» الإلكتروني في ٢٧ يناير ٢٠١١، ولما أعادت صحيفة «العربي» المطبوع نشره في أبريل من العام ذاته أثار عاصفة من ردود الفعل بلغت حد سب وقذف كاتب المقال على صفحات «العربي» ذاتها و«جريدة الأحرار» . .

لسنا في وارد ذلك في هذه اللحظة التاريخية .فالصحف ستظل بصفحاتها وثائق أمام التاريخ تشهد على نفسها ، وعلى ما ارتكبته أيادي رؤساء تحرير و قيادات في صحف قومية وحزبية وخاصة . وبقدر ما هي شاهدة أيضا على انهيار مهني وسقوط أخلاقي ، بل و تغييب العقل . وكل ما يهدف إليه هذا المقال هو مجرد المساهمة في طرح رؤوس موضوعات حول ضلع جديد في العلاقة الحرام بين صحافتنا وكل من الحاكم الفرد و عائلته و أتباعه و حزبه و طبقته.. وصولا إلى جهاز أمنه.ولنبدأ من ماض قريب.

في سبتمبر الماضي فقط (عام ٢٠١٠) ، تعرضت زميلتي بجريدة « الأهرام » الأستاذة «شيرين المنيري » و أخريات وآخرين إلى الضرب والسحل في الشارع على أيدي الشرطة لمجرد المشاركة في وقفة احتجاجية سلمية محدودة في ميدان عابدين بقلب القاهرة . وقدمت الزميلة على أثرها بلاغا للنائب العام .فماذا كانت تغطية «الأهرام» التي تعمل بها ، و معها أكبر جريدة خاصة في البلد« المصري اليوم » ؟ .لا شئ .. وراجعوا لتعلموا كيف تصرف زملاء المهنة الذين يعلمون و يمتلكون سلطة النشر . وراجعوا لتعلموا كيف صمت مجلس نقابة الصحفيين والنقيب.وبالطبع لم تكن هذه هي الواقعة الوحيدة . فهناك تراث طويل من تشويه المعلومات وحجبها فيما يتعلق بالتعامل الشرس وغير القانوني للشرطة مع الصحفيين ، ناهيك بالمواطنين البسطاء أصلا . و يحضرني هنا أن عددا من الصحفيين ـ كنت من بينهم ـ تقدموا في مارس ٢٠٠٣ ببلاغ إلى النائب العام يطلبون التحقيق في اعتداء الشرطة على الصحفيين أثناء قيامهم بواجبهم المهني في تغطية تفاعل المصريين مع الغزو الأمريكي للعراق .كما عرض الصحفيون على النائب العام ـ المعين بقرار من رئيس الجمهورية ـ التقدم بشهادات وصور تكشف تورط عملاء الأمن في حرق سيارة مطافئ بالقرب من المقر الرئيسي للحزب الحاكم على كورنيش النيل بالقاهرة .وهي الواقعة التي جرى استغلالها دعائيا على نطاق واسع لمحاولة إلصاق تهمة التخريب زورا بالمتظاهرين . فماذا كان مصير البلاغ ؟.. وكيف كانت تغطية صحفنا ومتابعتها له ؟. مرة أخرى لاشئ.. لا شئ مطلقا.

في صحافتنا هناك لغط قديم عن « عملاء المباحث » وسطوتهم و فرصهم في الترقي والوثوب إلى مواقع القيادة . وبعض هذا اللغط قد يكون محض شائعات أو حتى منبئاً برغبة البعض في اكتساب مكانة وسطوة، فيشيعون عن أنفسهم أنهم «رجال أمن الدولة»

في صحفهم . لكن ما هو معلوم بالضرورة أن لدينا عددا لا بأس به من الزملاء من مندوبي الصحف في وزارة الداخلية كرسوا بمرور العقود المتوالية تقاليد في فهم العمل الصحفي بوصفه دعاية للوزارة و الوزير و رجاله ليس إلا . والى حد أن تستهلك قائمة أسماء الضباط وقادتهم ومعاونيهم معظم المساحة المحدودة المخصصة لنشر خبر عن جريمة تافهة في صحفنا. ولم يكن مستغربا في ظل العلاقة غير المهنية بين وزارة الداخلية ومندوبي صحافتنا على تنوع إشكال ملكيتها أن يعجز المتابع لها عن تذكر اسم صحفي واحد عمل مندوبا بوزارة الداخلية جرؤ في عمله المنشور أن يقدم تغطية متوازنة تعرض إلى جانب رواية أجهزة الأمن ما تراه المصادر الأخرى المعنية بالخبر من رواية مختلفة.

من بين مندوبي الصحف في وزارة الداخلية ـ وهذا حال معظمهم إلا من رحم ربي ـ سيجري تصعيد عدد ملحوظ كي يصبحوا من قيادات صحافتنا . ونكتفي هنا بالإشارة إلى نموذجي : نقيب الصحفيين الأستاذ «مكرم محمد أحمد »الذي بدأ حياته المهنية في قسم الحوادث بجريدة « الأهرام » عام ١٩٦٤ ،وانتقل لاحقا إلى مهام أخرى حتى تولى رئاسة مجلس إدارة دار « الهلال» و تحرير مجلة « المصور» من ١٩٨١ إلى ٢٠٠٥ .وكذا الأستاذ «عبد الله حسن» رئيس مجلس إدارة وتحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط المصدر الرئيسي للأنباء الرسمية في مصر . بل في أفق « الأهرام » نفسها يلوح طامح إلى رئاسة تحرير الصحيفة الكبرى مدير تحرير بدأ حياته المهنية مندوبا بوزارة الداخلية ،ولا يزال بمثابة ناطق غير رسمي باسم جهاز مباحث أمن دولتها.

لكن الأمر لا يتوقف على مندوبي الصحف في وزارة الداخلية من رجال أقسام الحوادث . فبامكان القارئ اللماح أن يتنبه إلى جملة أسماء لامعة في صحافتنا ، يتولى من بينها عدد لا بأس به الآن رئاسة إدارة و تحرير صحف قومية وحزبية و خاصة .وقد ظل نشاطها في النشر الصحفي لسنوات يستند إلى تقارير جهاز أمن الدولة في قضايا المعارضة إسلامية كانت أم يسارية . ومن بين هؤلاء رؤساء مجالس إدارة وتحرير صحف قومية مثل (ع .ك) و (م .أ) و (ك .ج) و (ح .ر) وغيرهم ، فضلا عن رؤساء تحرير صحف خاصة مشهورة بأنها مستقلة معارضة ، مثل (ع . ح) و تلميذه (إ.ع) وغيرهم. و إذا ما قدر لباحث في تاريخ الصحافة أن يراجع يوما أرشيفات الصحف والمجلات ، فسوف يدهش من ماضي أسماء لامعة في صحافتنا الآن. ولاشك أن

البحث سيقوده حينها للتساؤل عن آليات اصطناع رموز صحفية معارضة ، حتى أن بعضها بدا وكأنه يحتكر توكيل « معارضة الرئيس » في فترة أو أخرى .

ولو عدنا بالذاكرة إلى عقد السبعينيات عندما نشأت التعددية الحزبية المقيدة المريضة ، فان لدينا رواية بالغة الدلالة من الراحل الأستاذ «جلال الدين الحمامصي» عن اختيار أول رئيس تحرير لصحيفة حزبية معارضة في مصر .وقد صدرت عام ١٩٧٧ ، وهي جريدة « الأحرار» . ففي كتابه « القرية المقطوعة » الصادر عن دار الشروق أشار «الحمامصي» في روايته إلى انه كان مرشحا لهذا الموقع . لكن رئيس الحزب اعتذر إليه ملمحا إلى اعتراض جهة ما . وسرعان ما جرى اختيار بديل له هو الصحفي « صلاح قبضايا » . ولقد ظلت الصحيفة على عهدها في الدفاع غير المقدس عن الوزارة والوزير إلى حد أن رئيس تحريرها الجديد الأستاذ « عصام كامل » يكتب في عدد ٢٢ يناير ٢٠١١ مقالا مع صورة كبيرة للوزير « حبيب العادلي » تحت عنوان « جئت ياعيدنا المجيد » .وقد هاجم فيه بضرواة اختيار يوم عيد الشرطة (٢٥ يناير) للاحتجاج على الاستبداد في مصر .ويقول نصا :« أن الذين يخططون لهذا الاحتجاج يخططون لإرهاب الساهرين على أمننا » .

بل انه من عجائب الدولة البوليسية وبخاصة في عهد «مبارك» ومعها معارضته «الديكورية» الرسمية المنتقاة بعناية أن رئيس تحرير صحيفة أكبر حزب معارض في البلد « الوفد» كان في الوقت نفسه رئيسا لتحرير مجلة « الشرطة » التي تصدر عن وزارة الداخلية . وهو المرحوم الأستاذ « سعيد عبد الخالق » .ومن يتصفح عددا واحدا من المجلة (عدد أغسطس ٢٠١٠ مثلا) سيدهش من أسماء كتابها اللامعين في سماء صحافتنا . وهم وفق الترتيب الأبجدي مع التقدير لمناصب رؤساء ومديري التحرير و الإدارة سابقين وحاليين : الأستاذة جمال الغيطاني و سناء البيسي و صلاح عيسى و صلاح منتصر و عبد العاطي محمد و فريدة الشوباشي و نعم الباز و مراد عز العرب و محمد رجب.

ولن يقتصر فضل أيادي وزارة الداخلية و جهاز أمن دولتها الرهيب على صحافتنا على عدد من رؤساء مجالس إدارة وتحرير ، بل إنها منحت صحفنا عددا لابأس به من كتاب الأعمدة و الرأي اللامعين ، وبخاصة ممن عملوا أو مازالوا كمندوبين لديها . وعلى سبيل المثال فان لدينا الخبير البارز في شئون الجماعات الإسلامية والإخوان « عبد الرحيم علي» ، وقد انتقل من مندوب لدى وزارة الداخلية في جريدة « الأهالي» الناطقة

بلسان حزب « التجمع» المعارض إلى واحد من كتاب الرأي البارزين في الصحف القومية ، بما في ذلك « الأهرام ». وهناك أيضا الأستاذ «أحمد الخطيب» بجريدة « المصري اليوم » . وحتى جريدة «العربي » الناصرية لم تخرج عن هذه القاعدة هي الأخرى ، فأصبح مندوبها لدى وزارة الداخلية الزميل « صالح رجب» كاتب عامود. وراجعوا ما كتبه على مدى الأسابيع القليلة الماضية. وإن كان يمكن النظر إلى هذا الأمر بوصفه نوعا من تعدد الآراء في « العربي ». وللحقيقة فانه مجرد عامود واحد من بين عشرات الأعمدة المحترمة بحق التي تزخر بها الجريدة. وتحضرني هنا واقعة أظنها لا تنفصل عن هذا السياق. ففي عام ١٩٩٠ توليت مسئولية قسم التحقيقات والتغطيات الإخبارية في جريدة « مصر الفتاة » ، وكان من الشباب الذي زاملني في القسم وقد تخرج للتو من الجامعة الأستاذ «صالح رجب» . ولما كان مشاركا في تغطية ميدانية لانتخابات مجلس الشعب عن دائرة الدقي ، فقد حمل إلى الجريدة ذات يوم صورة تستأهل صحفيا بجدارة الصفحة الأولى . وكانت لسيارة شرطة زرقاء وعليها « بوستر » دعاية للوزيرة «آمال عثمان» مرشحة الحزب الحاكم . ولكن عندما علمت منه انه قام بنفسه بلصق « البوستر »على السيارة وصورها ، مزقت الصورة فورا . وأوضحت له وللزملاء الحضور أن هذه جريمة مهنية غير مقبولة ،حتى ولو كانت مثل هذه الصورة صيدا ثمينا لصحيفة معارضة .

و في إطار الخبرة الذاتية أيضا، يتعين أن أذكر هنا واقعة أخرى كاشفة لمدى نفوذ وزارة الداخلية على الصحف ، بما في ذلك أكبر صحيفة قومية . ففي نوفمبر ٢٠٠٢ ، نشرت « الأهرام » نعيا للمرحوم الأستاذ «مصطفي مشهور» مرشد الإخوان . وبعد طباعة الطبعة الأولى ، اتصل هاتفيا بالجريدة ضابط شرطة ، قال أنه من إدارة الصحافة بالوزارة، طالبا حذف صفة الفقيد « مرشد الإخوان المسلمين » . ولما كان المسئول السهران عن الطبعتين الثانية والثالثة ـ وهو بمثابة رئيس تحرير ليلي ـ قد تجادل مع الضابط في قانونيه الحذف بوصف النعي عقدا بين المؤسسة الصحفية و الناعي ، فسرعان ما تلقى هاتفا جاءه من خارج البلاد من رئيس مجلس الإدارة التحرير يأمره بتنفيذ أوامر الضابط . ولقد كنت شاهدا شخصيا على هذه الواقعة، حينما كنت محررا مترجما بقسم الشئون العربية بالجريدة .

ولعل مثل هذه الواقعة تفتح ملف إدارة الصحافة في وزارة الداخلية وصلاحياتها . و ما جدوى وجودها بالأصل . علما بان هذه الإدارة يرأسها لواء و تخصص ضابطا مكلفا بكل مؤسسة صحفية في البلد . وعلما بأن هذه الإدارة ليست معنية بتقديم معلومات للصحفيين . فالوزارة بالأصل ليس لديها متحدث رسمي يمكن لأي صحفي يحترم مهنيته أن يلجأ إليه للتعليق على حادث ما أو بحثا عن معلومة إضافية يستكمل بها قصته الإخبارية . بل تكتفي الوزارة بإملاء دعايتها عبر مندوبيا وبياناتها المنسوبة إلى «مصدر أمني » مجهل على الصحف ، كي تنشرها دون تمحيص أو استفهام ومناقشة.

في الدول البوليسية تظل هناك أيضا الغاز محيرة و حوادث مريبة لن تنفك طلاسمها إلا بذهاب النظم القمعية ، بل وبمراجعة جذرية لأسلوب عمل أجهزة الأمن لا بتغيير الوجوه فقط . وعلى سبيل المثال ، فان صحفيا يدعى (س . ع) يعمل بالأصل في جريدة معارضة كان في عام ١٩٩٧ بطل تحقيق بالأرقام والوثائق في مجلة تصدر عن مؤسسة سعودية مقرها لندن عن ثروة «أبناء الرئيس» . ووقتها جرى إعدام نسخ المجلة قبل أن تصل إلى القراء و إغلاق مكتب المؤسسة في القاهرة .كما نظر النائب العام والقضاء في أمر الصحفي ومعه خمسة آخرين . إلا انه كان لهذا الصحفي وضعا قانونيا مميزا في القضية عن الآخرين ، وحيث قال أن تشويها قد لحق بأصل التحقيق الذي كتبه . وبعد سنوات من تسوية الموضوع برمته تسوية مفاجئة غامضة و إعادة فتح المكتب ، كان الصحفي ذاته رئيسا لتحرير مطبوعة خاصة معارضة .و قال على سبيل التفاخر و بدون خجل لزميل يعمل معه إنه سيقيم في الإسكندرية عدة أيام في ضيافة فيلا تابعة للجهاز (أمن الدولة).

وبالأصل فإن لجهاز أمن الدولة الرهيب أياديه - بيضاء كانت أم سوداء - على تراخيص الصحف الخاصة و طباعة وتوزيع الصحف الصادرة بترخيص من خارج البلاد ، فضلا عن تراخيص مراسلة الصحفيين المصريين للصحف الأجنبية خارج البلاد إذا ما تقدموا بطلباتهم إلى هيئة الاستعلامات. ففي كل الأحوال فان موافقة « الجهات الأمنية » ضرورة لازمة في إطار إجراءات معقدة لا تذكر نصوص القوانين تفاصيلها. و في دراسة قدمها المحامي الشهير الأستاذ «عصام الإسلامبولي» إلى المؤتمر الرابع للصحفيين في فبراير عام ٢٠٠٤ قال انطلاقا من تجربة مماطلة سلطة الدولة في الموافقة على ترخيص « الكرامة » بوصفها جريدة خاصة أن جهتين أمنيتين تتحكمان

فعليا في إجازة تراخيص الصحف ، بينهما بالطبع مباحث أمن الدولة . واستنادا إلى مناقشة مع الأستاذ «الاسلامبولي» خرجت في كتاب أصدرته مطلع عام ٢٠٠٥ تحت عنوان « حرية على الهامش :في نقد أحوال الصحافة المصرية » بنتيجة مفادها انه :« قد يستمر أرجاء هاتين الجهتين الأمنيتين الموافقة على الترخيص لشهور وسنوات. و هو الأرجاء الذي يتكفل في مناسبات عديدة بدفع طالبي الترخيص إلى التسليم بشروط معينة قد تؤثر في اختيار قيادة الصحيفة والالتزام بخطوط رقابية معينة » .

ومن حين لآخر يثور في الوسط الصحفي لغط حول دور جهاز مباحث أمن الدولة في إنشاء ورعاية «صحف صفراء » تورط بعضها في الإثارة الفضائحية و الفتنة والنزعات الطائفية . و كان لافتا أن تجاوزات هذه الصحف يجرى توظيفها للهجوم على الصحافة الخاصة المعارضة بوجه عام و تخويفها و لخفض هامش الحرية والنقد السياسي المتاح في الصحافة المصرية بوجه عام. وفي ذلك هناك روايات عديدة وشبكات من العلاقات المعقدة بين الصحف والصحفيين و الجهاز. و ربما قد يرى باحثون مستقبلا انه هناك حاجة ماسة لكتابة تاريخ هذا الجهاز مع الطائفية وعدم التسامح الديني ومنذ زمن « البوليس السياسي »في عهد الملكية .

ولعل فيما سبق ما قد يفيد في قراءة غير غافلة لما تنشره صحفنا المصرية هذه الأيام عن انتفاضة الشعب المصري .وإن كان يتعين الإشارة إلى أن مجموعة من الصحفيين كانت قد أسست في عام ٢٠٠٥ « حركة صحفيون من أجل التغيير » التي تشرفت بانتخابي أول منسق عام لها . وكان البند الأول في البيان التأسيسي للحركة يتضمن المطالبة برفع يد أجهزة الأمن و الحزب الحاكم عن الصحافة . و قد نظمت الحركة في العام ذاته يوما كاملا عن المعتقلين في عهد «مبارك »تضمن قيام عدد من ذويهم برواية شهادات عن التعذيب وسنوات الاعتقال المديد. ولقد كان في نيه الحركة أن تعقد ندوة أخرى عن نفوذ جهاز الأمن في صحافتنا وتأثيرها على اختيار قياداتها . لكن لم يمهلها القدر، وتلك قصة أخرى.





الفصل الثاني

على هامش الثورة



(٧)

مستقبل الصحافة القومية

«السمكة تفسد من رأسها». هكذا يقولون . لكن النظرة العلمية الموضوعية للظواهر الاجتماعية ليست بهذه البساطة . فثمة علاقة جدلية بين السمكة و رأسها . فكلاهما يؤثر في الآخر ويتأثر به .وهذا الأمر ينطبق على حال الدولة و الثورة في مصر . فقد ترجم ثوار ٢٥ يناير الوعي بان السمكة تفسد من رأسها ، فشددوا على مدى ١٨ يوما مجيدا على الإطاحة بالرئيس المتنحى . لكنهم يدركون أن عملية تغيير النظام برمته قد بدأت وحسب ، ولا يجب أن تتوقف حتى الإطاحة بكل «مبارك » و رجاله في كل مؤسسة ومجال ومعهم دستورهم وقوانينهم و أساليبهم ومناهجهم وثقافتهم ، تمهيدا لبناء أسس جديدة لدولة ديمقراطية مدنيه لم تشرق شمسها على البلاد منذ فجر التاريخ.

وإذا ما شئنا أن نتناول أزمة الصحافة القومية ، فإننا لاشك موقنون بان أيه محاولة لإنقاذها وإصلاحها تتطلب أولا تغيير القيادات التي تم اختيارها على مدى عقود على أسس غير شفافة وغير ديمقراطية . بل أن الاختيار في الأغلب الأعم جانبته معايير الكفاءة والمهنية والنزاهة . ودون التشكيك في قيادة بعينها ، فان قرار التعيين لهذه القيادات كان يتم اسما وشكلا بواسطة مجلس الشورى و لجنته العامة .وكلاهما يسيطر

(*)جرى تسليم المقال تحت عنوان : « مستقبل الصحافة القومية بعد ثورة ٢٥ يناير » إلى مكاتب رئيس مجلس إدارة الأهرام ورئيس تحريرها والمسئول عن صفحة الرأي بها في ٢٥ فبراير ٢٠١١ وأرفقت به وثيقتي « مطالب العاملين بالأهرام » و « شروط مقترحة للترشح للمواقع القيادية في الأهرام » . ولم أتلق أي رد. وقد جرى منع نشر المقال في «الأهرام ، فيما كان رئيس مجلس إدارته الدكتور عبد المنعم سعيد قد بدأ هو ورئيس صفحة الرأي الدكتور حسن أبو طالب في نشر مقالات عن الصحافة القومية . وأخيرا دفعت به إلى صحيفة « الأخبار » القومية فنشرته في ٤ مارس ٢٠١١ مع اختصار فقرات بعينها تتعلق بالتعجيل بتغيير القيادات.

على أغلبيته الكاسحة الحزب الحاكم .ويرأسهما أمين عام الحزب نفسه. وفعليا فإن اختيار قيادات الصحافة القومية كان يجرى من جانب رئيس الدولة رئيس الحزب الحاكم ،الذي يصدر أيضا قرار تشكيل المجلس الأعلى للصحافة المهيمن على شؤونها عامة وعلى شئون الصحف القومية خاصة. والى جانب سلطة رئيس الجمهورية في اختيار قيادات الصحف القومية هناك أسرته ، بخاصة نجله أمين لجنة السياسات كما جرى في السنوات الأخيرة ، فضلا عن أجهزة الأمن التي يظل لتقاريرها الكلمة المؤثرة في دولة شمولية بوليسية بامتياز و محكومة بالاستبداد والفساد .

ولما كانت هذه الدول سرعان ما تتحول للانقضاض على القوانين التي وضعتها حكوماتها وبرلماناتها المطعون في شرعيتها شعبيا و تأخذ في انتهاك نصوصها واحدا تلو آخر ، فقد جرى اختيار قيادات الصحف القومية من أعضاء الحزب الحاكم وبواسطة آليات تخالف نصوص القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ الذي يقضي بأن «الصحف القومية مستقلة عن جميع الأحزاب والسلطة التنفيذية» (المادة ٥٥) . بل إن إدارة هذه المؤسسات ـ التي تعود إلى الشعب كله كما تقول فلسفه انتقال كبريات الصحف في عام ١٩٦٠ من الملكية الخاصة الفردية والعائلية إلى لون من ملكية الدولة العامة ذات الطبيعة الخاصة ـ جرت بالمخالفة لنصوص عديدة في هذا القانون .وقد أوكل تمثيل الشعب وممارسة حقوقه في ملكية هذه المؤسسات إلى «الاتحاد القومي» في عام ١٩٦٠ ثم«الاتحاد الاشتراكي» بحلول عام ١٩٦٢ ثم «مجلس الشورى» بحلول عام ١٩٨٠ . فاللوائح المالية والإدارية للمؤسسات الصحفية القومية سرية أو شبه سرية . والميزانيات لا يجرى الإعلان عنها ،ومعها المكافآت والمخصصات السرية لمجموعات منتقاه. و القيادات الإدارية والصحفية تستقطع لنفسها نسبة من حصيلة الإعلانات على نحو لا يقره قانون ، وبخاصة المادة ٧٠ من قانون الصحافة لعام ١٩٩٦ . و المجالس التحريرية غائبة أو غير قائمة بالأصل . كما جرى الخلط بين الإعلان والتحرير ،وعمل الصحفيون كمستشارين لمسؤولين تنفيذيين و رجال أعمال وشركات ومصالح محلية وأجنبية . ناهيك عن أوجه الفساد وسوء الإدارة الأخرى. وفي كل ذلك ما يخالف قوانين عهد جمهورية ١٩٥٢ ، بما في ذلك حكم «مبارك» نفسه .

و لأن الشعب المصري قام في مطلع عام ٢٠١١ بواحدة من أعظم الثورات في

تاريخ البشرية ولأن النية تتجه بعد الانتهاء من المرحلة الانتقالية إلى دستور جديد يليق بالشرعية و بالجمهورية الجديدتين ، فإنه لا يمكن تصور أن تظل صحافتنا القومية بذات القوانين السابقة ،وقد سكنتها روح الاستبداد لعقود طويلة. فبمقتضى هذه القوانين فإن مجالس الإدارة أغلبيتها من المعينين من جانب مجلس الشورى لا المنتخبين ، فضلا عن الجمعيات العمومية التي جرى اختزالها إلى ٣٦ عضوا ـ نيابة عن جميع العاملين من عمال وإداريين وصحفيين ـ يأتي معظمهم أيضا بالتعيين . وهي بالأصل جمعيات محدودة الصلاحيات ولا تملك حق سحب الثقة من رئيس مجلس الإدارة أو المجلس وأعضائه. و قد جرى تركيز معظم الصلاحيات بين يدي «رئيس المؤسسة» ،وهو ما يعكس الثقافة السائدة في نظام سياسي يركز السلطات في يد رئيس الدولة . والى جانب ذلك فان مجالس التحرير في صحافتنا القومية هي كلها بالتعيين. بدءا من رئيس التحرير المعين من قبل مجلس الشورى ووصولا إلى أعضائها المعينين من قبل مجلس إدارة المؤسسة بأغلبيته المعينة لا المنتخبة.وفي الممارسة ووفق الثقافة السياسية الاستبدادية ذاتها ، فان مجالس تحرير الصحف جرى اختزالها في شخص رئيس التحرير ، بل أن غالبية الصحف القومية لا تعرف مجالس تحرير ولا سياسات تحرير مكتوبة ولا نقاشا ديمقراطيا في اتخاذ القرار التحريري . وقد أضيف إلى ذلك تآكل ما تبقى من تقاليد مهنية طورها الصحفيون في مصر منذ القرن التاسع عشر والى بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي. وكان أثر هذه التقاليد قد تجلى ـ على نحو أو آخر ـ في السنوات الأولى للصحافة القومية إلى أن تلاشى أو كاد.

ولكن .. من أين نبدأ والى أين نصل ؟

حال الصحافة من حال البلد الآن . هناك مرحلة انتقالية يتلوها تأسيس جمهورية جديدة وصحافة جديدة بدستور وقوانين ديمقراطية . وحينها فان مصير هذه الصحف القومية سيعود إلى الشعب ، ممثلا في برلمانه المنتخب ديمقراطيا ، ليقرر نمط الملكية و أسلوب الإدارة وكيفية اختيار القيادات ومحاسبتها لو شاء أن تستمر هذه الصحف بفلسفتها وصيغتها « القومية » هذه . وفي كل ذلك فان المصريين ـ لا الصحفيون المصريون وحدهم ـ في حاجة إلى نقابة صحفيين ونقابات مؤسسات صحفية فاعلة لا غائبة ومختطفة لحساب الإدارة و الحزب الحاكم وأجهزة الأمن ، كي تشارك في صياغة هذا المصير .

هذه مرحلة في الأفق تتحدد بمسار التحول الثوري الجاري في المجتمع كله ومعه مصير الصراع مع نظام ذهبت رأسه و اهتزت أركانه ، لكنه لايزال يسيطر ويحكم بقليل من التغيير في الوجوه وبذات الأساليب والمناهج .أما المرحلة الانتقالية في صحافتنا القومية فيجب أن تبدأ بأسرع ما يمكن إنقاذا لهذه المؤسسات العملاقة و للأسماء التاريخية لصحفها ، بعدما فقدت المصداقية لدى القراء وانهار توزيعها و شاع فيها حديث الفساد وإهدار المال العام ، و خصوصا بعد أدائها التحريري غير المقبول شعبيا ومهنيا في تغطية ثورة ٢٥ يناير . ولم يعد خافيا على الرأي العام أن المؤسسات الصحفية القومية أصبحت أشبه ببرميل بارود على وشك الانفجار . وقد اختلط في هذا المشهد النادر صراعات مصالح اجتماعية و مهنية بل وشخصية أيضا . و هي صراعات تبدو من بعيد للثوار والعسكريين والساسة بالغة التعقيد ، إلا أن نظرة من قرب تسمح بالتقاط ما هو محوري ونبيل فيها ، حيث يتشكل منذ اندلاع الثورة في رحم هذه المؤسسات ضمير مهني وطني إنساني يكتسب يوما بعد يوم أنصارا وكتلا مؤثرة . وتتشكل جماعات من عمال و ادرايين وصحفيين تبلور أفكارا خلاقة لعبور المرحلة الانتقالية ، وتتحرك من أجل تغيير يقوم على أسس الديمقراطية والعدالة و الشفافية . وهذه العملية على أهميتها لا تخلو من مشكلات وعراقيل ، لا مجال لمناقشتها هنا وفي الحيز المحدد المتاح للنشر .

لكن المهم أن هذه الحركة داخل المؤسسات و بتأثير رياح الثورة أخذت في غضون أقل من شهر واحد في بلورة حلول جماعية للمرحلة الانتقالية . وعلى سبيل المثال فقد وصلت هذه الحركة في مؤسسة «الأهرام» إلى وضع قائمة مطالب من ١٥ بندا يقوم بالتوقيع عليها جموع العمال والإداريين والصحفيين. وتنطلق هذه المطالب من مزج خلاق بين ثلاث مكونات هي :الشرعية الثورية.. و الشرعية القانونية لنصوص إيجابية ظلت معطلة ومهملة.. وتراث النضالات الاجتماعية السياسية والنقابية المهنية على مدى العقود الماضية . إذ انه ليس دقيقا القول أو الإيحاء بأن ملف الصحافة القومية لم يكن مفتوحا في يوم أو عهد ما ، بما في ذلك عقد الستينيات من القرن الماضي .فلطالما كان هناك عدم رضا إزاء صيغة الصحافة القومية قانونا و تطبيقا منذ ولدت . وطالما كان هناك مقترحات للإصلاح . ولدينا تراث جماعي صاغته توصيات مؤتمرات الصحفيين العامة بنقابتهم ، وآخرها المؤتمران الثالث والرابع في عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٤ . ولدينا

تراث فردي كان لكاتب هذا المقال شرف المشاركة فيه بكتاب صدر مطلع عام ٢٠٠٥ بعنوان :« حرية على الهامش : في نقد أحوال الصحافة المصرية ».

ويخطئ من يقول بان إصلاحات المرحلة الانتقالية بدءا بتغيير القيادات الآن تخلف فراغا وفوضى. فلدينا بوصلة رؤية وكتلة حية من الصحفيين ومختلف العاملين تعرف جيدا ما هو الطريق . وأكتفى هنا بالإشارة إلى أن الاستطلاع الذي أشرف عليه الزميل الراحل الدكتور «محمد سيد سعيد» و قامت به وحدة تابعة لمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام و جرى تقديمه إلى المؤتمر الرابع للصحفيين . وقد انتهى إلى أن الغالبية وبنسبة أكثر من ٧٥ في المائة طالبت بانتخاب القيادات الصحفية من جانب المحررين و بقية العاملين بهذه المؤسسات ، إما انتخابا غير مشروط (٦٠ في المائة) أو بالاختيار من بين ثلاثة مرشحين تختارهم الجمعيات العمومية . أما الآن فان الحركة الجارية بين العاملين في « الأهرام » أسفرت عن اقتراح ضوابط للترشح لانتخابات القيادات الإدارية والتحريرية تقوم على استيفاء معايير محددة من الخبرة والكفاءة والمهنية والنزاهة والاستقلالية . وقد جرى صياغة هذه المعايير تفصيلا في مشروع دليل يجرى عرضه على قانونيين محترمين .

حقا أن إصلاح السمكة من رأسها ، لذا تبدو المطالبة بتغيير قيادات المؤسسة الصحفية و على أسس جديدة أمرا لا يحتمل التأجيل. لكن المنادين بهذا التغيير - مثل شعبهم - على وعي بأن رأس السمكة وحده لا يكفى . وهم في ذلك يسعون لإنقاذ هذه المؤسسات و استعادة مصداقيتها ، تمهيدا لاستقرارها على أسس الرشادة والكفاءة والنزاهة. ولديهم بسماحة ثوار ٢٥ يناير وإنسانيتهم ما يجنب الانزلاق إلى مهاوي الانتقام والضغائن الشخصية وتصفية الحسابات أو انتهاك حقوق زملاء آن عليهم أن ينتقلوا من مواقع القيادة بكل احترام وتقدير للمسئولية إلى صفوف العاملين بالمؤسسات القومية . يساهمون في صناعة مستقبل جديد لها. ينتجون و يكتبون وينشرون ، ويتركون الآخرين ينتجون ويكتبون وينشرون في مناخ تسوده الديمقراطية و تعدد الآراء والعدالة والشفافية واحترام القانون.



(٨)

«الأهرام»

تمرد في الثكنة

(الجزء الأول)

هبت رياح ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على الصحافة . ولم يكن « الأهرام » بكل ميراثه المحافظ شبه الرسمي وتربيه محرريه على الامتثال لـ « الريس » بمنأى عنها . «الأهرام » العريق الذي يمتد عمره إلى ١٣٥ عاما كغيره من مؤسسات الصحافة و الدولة لا تحكمه تقاليد ديمقراطية ، ترعى حق الاختلاف والنقد و اتخاذ القرار بعد مناقشات حرة. و حتى مجلس التحرير المنتقى بعناية وفق رغبات الحاكم الفرد و أسرته وحزبه وأجهزة أمنه ـ إلا من رحم ربي ـ يعمل بلا سياسة تحرير مكتوبة و «كود » مهني أخلاقي .

كان المرحوم الكاتب الصحفي « موسى جندي » ـ أبرز المحررين المتمردين في تاريخ «الأهرام» ـ عندما يضيق بحال زملائه «الطيعين المطيعين »(**) يصفهم بأنهم « أمن مركزي». لذا فان تعبير « الثكنة» يبدو مناسبا جدا لحال المؤسسة و بخاصة الجريدة الأم «الأهرام اليومي » ، و حيث يتركز ثقل آليات القمع والترويض المهني والإداري و السياسي بمعدلات أعلى من إصدارات المؤسسة الأخرى. وما أرويه هنا

(*)نشر هذا المقال تحت عنوان :« الأهرام .. تمرد في الثكنة (١) » في موقع « البديل » الإلكتروني بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠١١ . وعادت ونشرته جريدة «العربي» الناصري المطبوعة لاحقا مع نص بيان الاعتذار من صحفيين في الأهرام.

(**)هذا هو عنوان الفصل الثالث من كتاب « حرية على الهامش : في نقد أحوال الصحافة المصرية» الذي صدر لي في مطلع عام ٢٠٠٥ ، حيث كنت ممنوعا من العمل ودخول المؤسسة بناء على قرار عبثي «كافكاوي » من رئيس مجلس الإدارة والتحرير السابق (الأستاذ إبراهيم نافع) . وهو الإجراء نفسه الذي جرى اتخاذه من قبل ضد الراحل الأستاذ «موسى جندي » . فقد مات الرجل وهو محروما من العمل ودخول مؤسسته ومحاصرا في فرص النشر داخل بلده . بل أبلغتنى ابنته « منى »مؤخرا أن إدارة « الأهرام » امتنعت عن تعليق نبأ وفاته في أدوار المؤسسة إلى حتى مر موعد العزاء.

هو بمثابة شهادة شخصية من داخل الثكنة على جانب مما جرى في «الأهرام» . شهادة من صحفي لم يكن الآن أو سابقا مطلعا على ما يجرى داخل حلقات صنع القرار التحريري والإداري . إذ أنني بقيت ومازلت في جريدتي ومؤسستي على الهامش. كما لا أزعم أنها رواية شاملة لما جرى . فروايتي هذه تتحدد بأفق حركة واحد من محرري «الأهرام» ليس إلا . كما استميح القارئ عذرا في أنني سأتعرض إلى حركتي الذاتية على مدى أيام الثورة ، بوصفي أحد الفاعلين في أحداث التمرد بالمؤسسة العريقة .

يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١ خرجت « الأهرام » على قرائها بعنوان رئيسي وموضوع يحتل النصف الأعلى من الصفحة الأولى عبارة عن حوار مع وزير الداخلية السابق «حبيب العادلي » أجراه رئيس التحرير و أحد مديري التحرير الذي طالما وضع نفسه كمتحدث غير الرسمي بلسان جهاز أمن الدولة الرهيب .وقد أطلت صورة كبيرة للوزير المبتسم . فيما خلا العدد نفسه من أيه إشارة -ولو في صفحة الوفيات - إلى الحدث الذي كان ينتظره المصريون (تنظيم مظاهرات شعبية تقصد وزارة الداخلية احتجاجا على سجلها الإجرامي في حق المواطنين). وفي عدد اليوم التالي كان العنوان الرئيسي للجريدة « احتجاجات و اضطرابات واسعة في لبنان» . فيما دفع المسئولون عن سياسة التحرير بحدث المظاهرات السلمية العارمة في القاهرة والمحافظات إلى أسفل مبرزين استشهاد مجند أمن مركزي » ومتجاهلين تفريق مئات الألوف في ميدان التحرير على مقربة من مقر الجريدة بالقوة المفرطة فضلا عن المطلب الأساس للمظاهرات «رحيل مبارك ونظامه ». بل بلغ تزييف الوعي مداه بنشر خبر بجوار القصة الإخبارية للمظاهرات عنوانه باللون الأحمر «شيكولاته وورد في عيد الشرطة».و يتحدث عن تبادل المواطنين مع رجال الشرطة وقياداتها مشاعر حب .

ذهبت إلى الجريدة مساء الخميس ٢٧ يناير. كان المتواجد من الزملاء محدودا . لكنني لمست بينهم تزمرا مكتوما واستهزاءا بالتغطية الصحفية البائسة لما يجرى في الشوارع على مدى اليومين الماضيين ،وقد عاينوه واقعا بأنفسهم . و شمل هذا التزمر حتى أولئك الذين لا يهتمون بالسياسة ، بل وينفرون من الحديث في أي قضية عامه. وعندما عدت إلى الجريدة مرة أخرى في الأحد ٣٠ يناير بعد يومين مجيدين عصيبين

دامين في البلد ، كانت دبابتان للجيش ترابطان أمام المبنى القديم بشارع الجلاء. وكنت أحمل معي «نداءا إلى زملائي في الأهرام » كتبته فجرا ووقعت عليه بخط يدي و معه رقم هاتفي المحمول ، بعدما شاهدت بعيني هاتين الجثث والجرحى يتدفقون على ميدان التحرير الليلة السابقة مصابين بنيران القناصة في الشوارع القريبة الموصلة إلى مقر وزارة الداخلية . و الدماء التي عاينتها لم أرها في حياتي وقد بلغت ٥٢ عاما . و أخذت في توزيع نسخ من ندائي انطلاقا من قلب الثكنة ..أي صالة التحرير بالدور الرابع و على الزملاء المشاركين في اجتماع مجلس التحرير وبينهم مديرو تحرير . و قد حرصت على رواية شهادتي عن الليلة الماضية و وضعت عناوين بارزة في مقدمة النداء :« لاتصمتوا على مجازر مبارك وعصابته .. شكلوا لجانا شعبية للحفاظ على مؤسستكم.. مارسوا عملكم بمهنية وضمير وانحازوا إلى شعبكم » . واللافت أن أيا من الزملاء - بما في ذلك القيادات - لم يكلف نفسه محاولة الاتصال بي، ولو من باب الفضول ، ليستوضح من شاهد عيان تفاصيل مجزرة الشوارع القريبة من ميدان التحرير .

وانطلقت إلى الأدوار المخصصة لتجهيز الصحيفة « الماكنتوش » و « المطبعة » . لكن أعداد العاملين كانت قليلة ربما بفعل الحالة الأمنية في البلاذ . بل أن إدارة المؤسسة كانت بالأصل قد أغلقت مكتبات الكتب والصحف فضلا عن المركز الطبي (!). وعندما بلغت الأدوار من الخامس إلى السابع حيث مكاتب الكتاب والمحررين قابلني الزميل الأستاذ« أسامة الرحيمى » ورافقني . لكنه اشتبك في عراك جانبي مع شخص كان يتبعني ويبلغ عن تحركي . وقد اتضح لاحقا أنه أحد سائقي مدير الأمن بالمؤسسة ، وهو لواء شرطة سابق. وعندما بلغت منفردا الدور التاسع حيث مكاتب للإداريين أحاطت بي مجموعة من الأشخاص اعتدوا علي ، و اتهموني بأنني « إرهابي » و«مخرب» . وبعد دقائق عصيبة امتدت يد رجل ضخم البنية لتخرجنى من حصار المعتدين ، فيما تناهى صوت الرجل:« تعالى .. المدير العام عايزك». وفيما بعد أبلغني الزميل «أسامة» أن هاتفي المحمول كان مفتوحا على مكالمة معه وانه سمع رجلا يقول لحصار المعتدين :««ده فلان في المؤسسة ما يصحش »، فيجيبه صوت رجل آخر : «دي تعليمات المدير العام » .

و أعبر سريعا على اعتذار المدير العام وتسامحي إزاء المعتدين بوصفهم « جنود

أمن مركزي من عبد المأمور » ،لأصل إلى أنني بعدها بأقل من ساعتين كنت مع الزميل الأستاذ « أسامة » و الزميل الأستاذ« عاصم عبد الخالق » مراسل الأهرام السابق في واشنطن . ووضع الأول مشروع بيان إلى الرأي العام من صحفيي «الأهرام » يتضمن الانحياز لمطالب ثورة الشعب و أولها تنحى «مبارك» ونظامه و التبرؤ من سياسة تحرير «الأهرام » و المطالبة بـ «تشكيل مجلس تحرير نزيه يدير الجريدة مؤقتا و يشرف على تغطية الأحداث الجارية بشكل مهني صحيح ».وقد وقع على هذا البيان لاحقا نحو خمسين صحفيا بالمؤسسة .

وصادف أن اتصل بي من بيروت الزميل الأستاذ « إبراهيم الأمين » رئيس تحرير صحيفة « الأخبار »اللبنانية وأبلغته بما يحدث داخل «الأهرام ».وبعدها بدقائق كانت « الجزيرة » من قطر على الخط تذيع للعالم على الهواء بصوتي نبأ بيان صحفيي «الأهرام » المعترضين. وفي اليوم التالي كان رئيس مجلس الإدارة (الدكتور عبد المنعم سعيد) ينشر بيانا في موضع بارز بالصفحة الأخيرة أصدره لتكذيب النبأ ، وينصح « الجزيرة» بالتزام المهنية و يطالب بمراعاة « المصالح العليا للبلاد » . و اللافت أن أيا من وسائل الإعلام المصرية بما في ذلك الصحف الخاصة الكبرى التي تدعى الاستقلالية لم ينشر أي شئ عما يحدث في « الأهرام» ، رغم أننا حرصنا على إرسال بيان الصحفيين المتمردين إليها . لكن الصدفة وحدها سمحت لنا بالرد على التكذيب الكاذب لرئيس مجلس الإدارة . فقد تقابلت في ميدان التحرير مع الزميل الأستاذ « أيمن جمعة » من قناة « الجزيرة » وقد بادرني بصوت مرتفع « إحنا قناة السودان الفضائية » حيث كانت السلطات قد أغلقت مكتب « الجزيرة » لمنعها من تغطية ما يجرى. والزميل «جمعة» وأنا كنا قد عملنا معا بقسم الشئون الخارجية بالأهرام المسائي في مطلع التسعينيات . وهكذا سجل معي تكذيبنا لتكذيب إدارة المؤسسة .و اضطررت ـ آسفا ـ إلى وصف الأداء الإعلامي لرئيس مجلس الإدارة إزاء الثورة وزملائه بأنه أشبه بأساليب وزير دعاية النازي « جوزيف جوبلز».

على مدى الأيام التالية كنت ألحظ توافد المزيد من زملائي في «الأهرام» على ميدان التحرير ليروا كيف تولد مصر من جديد ،وقد اخذوا في التزايد بعد يوم الأربعاء الدامي

(موقعة الجمال والبغال) ٢ فبراير ،وحيث كانت « الأهرام » في اليوم التالي قد صدرت بعنوان رئيسي باللون الأحمر « الملايين يخرجون تأييدا لمبارك». وبحلول ٧ فبراير كان العشرات من صحفيي «الأهرام» يشاركون بين نحو ١٢٠ زميلا من المؤسسات الصحفية القومية في توقيع بلاغ إلى النائب العام يطالب بمنع سفر رؤساء إدارة وتحرير هذه المؤسسات من السفر احترازيا ومنع خروج أية مستندات أو وثائق منها و التحقيق في مشروعية ثرواتهم (يحمل رقم ٨٣ لسنه ٢٠١١) .

وبحلول مساء يوم الخميس ١٠ فبراير كان نحو خمسمائة صحفي بـ«الأهرام» يجتمعون في قاعة «محمد حسنين هيكل» بالمبنى القديم بناء على دعوة وزعتها قبل يومين من أجل مناقشة ديمقراطية متحضرة لسياسة تحرير الجريدة الأم والإصدارات خلال أيام الثورة وبحضور رئيس مجلس الإدارة و رؤساء التحرير . و في البداية لم يحضر رئيس مجلس الإدارة أو رؤساء التحرير . لكن بعد نحو الساعة من بداية الاجتماع الذي حمل انتقادات حادة لسياسة التحرير و للفساد وسوء الإدارة جاء رئيس مجلس الإدارة وحده ، وجلس على المنصة إلى جانب زميلنا الأستاذ «نادر العدلي» الذي تولى إدارة اللقاء. لكن قبل دقائق من حضوره كان مندوبا عنه يوزع على المجتمعين ورقة تحمل عنوان « النقاط العشر : السياسة التحريرية لإصدارات مؤسسة الأهرام » . وهي تحمل توقيع رئيس مجلس الإدارة ومن دون أشارة إلى تاريخها . ولما قرأت الورقة بدت لي بمثابة إعلان ولاء إلى جهاز أمني ما ، وحيث أفاضت في الحديث عن الالتزام بـ« الأمن القومي المصري في مواجهة ايه تهديدات خارجية أو داخلية » . وخلت الورقة ـ وقد خيل لي إنها كتبت داخل دبابة جيش ـ من ايه أشارة معتبرة إلى القراء أو قواعد مهنية محددة أو تقديم رؤية نقدية لإهدار قواعد العمل الصحفي في المؤسسة على مدى عشرات السنين .

وقد استمع رئيس مجلس الإدارة إلى كلمات قاسية غاضبه تطالبه و رؤساء التحرير بالرحيل وتحملهم مسئولية انهيار المصداقية والتوزيع ،وتدعوهم إلى الكشف عما يتحصلون عليه من أموال من عوائد المؤسسة. وتناوب على هذه الكلمات زملاء تتنوع مشاربهم بما في ذلك قيادات صحفية وسطى. وحاول الرجل الدفاع عن نفسه فزعم انه كان يدعو في كتاباته إلى مطالب الثورة (!) . وقال انه غير نادم على أية كلمة كتبها . وأبدى استعداده لما اسماه بنقل السلطة في المؤسسة على نحو هادئ. واقترح أن نطرح عليه في

اجتماع لاحق « خريطة طريق لهذا الانتقال ».

ولما كنت لم أتحدث في حضوره خلال الاجتماع ، فقد طالبت بالتعقيب على كلمته . لكنه نهض متأهبا لمغادرة القاعة بدعوى ارتباطه بالتسجيل مع احدي القنوات الفضائية .واضطررت إلى الصراخ في وجهه كي يجلس ويستمع . و ذكرته بأنني نشرت رسالة مفتوحة إليه في مطلع شهر ديسمبر ٢٠١٠ بعد التزوير الفاضح للانتخابات البرلمانية أطالبه بالاستقالة من الحزب الوطني و ادعوه لفتح حوار على صفحات «الأهرام» حول استقلاليه الجريدة ومهنيتها و حول عواقب الطريقة الإقصائية التي أديرت بها الانتخابات على مستقبل البلاد ،وعلى أن تشارك في هذا الحوار كافية أطياف المجتمع بما في ذلك « الإخوان». وقلت أنني حزين للموقف الذي وضع نفسه فيه ..وأنني بعدما كنت أطالبه بالاستقالة من الحزب .. لا أرى الآن مدعاة لذلك . فليحتفظ بعضويته ويستقل من رئاسة مجلس إدارة المؤسسة ،وعلى الأقل احتراما لقانون الصحافة الذي وضعه نظام «مبارك» نفسه والذي ينص على استقلاله الصحف القومية عن جميع الأحزاب والسلطة التنفيذية.

وبعد إعلان تنحى «مبارك » ، صدرت « الأهرام » يوم السبت ١٢ يناير ٢٠١١ بعنوان رئيسي « الشعب اسقط النظام » . وتوالت العناوين الرئيسية للصحيفة لاحقا على شاكلة :« الفاسدون يتساقطون » و « لا عودة لأوضاع ما قبل ٢٥ يناير» ، فيما يغلى الصحفيون و الإداريون والعمال في المؤسسة متندرين من نشر هذه العناوين مقترنة باسمي رئيسي الإدارة والتحرير نفسيهما على « ترويسه» الجريدة في الصفحة الأولى . وهما طالما دافعا عن الاستبداد و تزوير الانتخابات ونافقا « مبارك » و أسرته ومعهم رموز الفساد .

و في يوم الأحد ١٣ فبراير كتبت بيانا بعنوان « اعتذار وتوضيح من صحفيي الأهرام» يكشف آليات السيطرة على الصحيفة والمؤسسة على مدى العقود السابقة من جانب حاكم فرد وأسرته الحاكمة وحزبه ورجال أعماله وأجهزة أمنه ، و يفسر الانهيار المهني الأخلاقي كما يظهر في سياسة التحرير. وقد تمكنت و الزملاء من جمع ٢٨٥ توقيعا من الصحفيين في المؤسسة على هذا البيان كدفعة أولى ، وذلك خلال أقل من أربع ساعات

في يوم واحد . وطالبنا بنشر البيان في الصفحة الأولى بـ «الأهرام» اليومي أعمالا لحقنا في التعبير عن رأي مخالف لرئيسي مجلسي الإدارة والتحرير ،وقد ظلا ينشران في الصفحة الأولى إلى حينه . لكن رئيس التحرير و مديريه رفضوا الاستجابة لمطلبنا . والطريف أنني تلقيت في الوقت نفسه عرضا من احد قيادات التحرير ـ وهو زميل دفعه في كلية الإعلام جامعة القاهرة عام ١٩٨٠ ـ لأكتب افتتاحية الجريدة لليوم التالي . وأجبته مندهشا: « كيف تريدني أن اكتبها .. وأنا بالأصل ممنوع من نشر رأيي الشخصي بالأهرام الآن وعلى مدى سنوات .. و انتم تحظرون نشر رأي جماعي لمئات الصحفيين ».

وفي الوقت نفسه كان مئات الصحفيين يحضرون اجتماعا صاخبا بقاعة «هيكل » غاب عنه رئيس مجلس الإدارة ورؤساء التحرير . فقط حضر احد مديري التحرير لبعض الوقت (*) ،وكان غير موفق في تعامله مع الجمع الغاضب. وقد برز خلال هذا الإجتماع تيار رئيسي يدعو للإسراع بالتغيير و بتنحي قيادة المؤسسة و البدء في فترة انتقالية بوجوه وسياسات جديدة تحاول استعادة ثقة القراء والشعب . لكن ظهرت أصوات تنطلق من تصفية حسابات شخصية أو تسعى لإفساد مساعي التغيير أو من راكبي الموجه أو ممن تجري لهم حاليا في وسائل الإعلام « عملية غسيل سمعة » (**).

(*)هو الأستاذ عبد العظيم درويش وقد اتضح لاحقا تنفذه في مجريات الأموز بالجريدة حتى بعد تولي رئيس تحرير جديد . ومن مظاهر هذا التنفذ مبكرا أنه ظهر على شاشات التليفزيون بعد تفتيش متعلقات رئيس التحرير وقتها الأستاذ «أسامة سرايا» ليقول بأن الرجل لم يعد له صلة بإدارة أمور الجريدة وليزعم بأنه لم يجر العثور على ما يفيد بمخالفة أو تجاوز في متعلقاته.

(**)طرحت خلال هذا اللقاء مشروع خريطة طريق للأهرام بعدما كنت قد دعوت لهذا اللقاء سابقا وعلى أساس ما انتهينا إليه في لقاء ٩ فبراير ٢٠١١ . لكنني لم أستطع متابعة اجتماع ١٣ فبراير إلى نهايته ،حيث طلب الزملاء مني والزميلة الأستاذة « صباح حامو » السعي لنشر « اعتذار وتوضيح صحفيي الأهرام » . -لكننا فشلنا في ذلك تماما ، بما في ذلك مساعي قمنا بها لدى فنيي تنفيذ الصحيفة اليومية . وبعدها دعوت إلى مؤتمر صحفي في بهو مبنى الأهرام القديم يوم ١٦ فبراير ٢٠١١ قدمنا فيه إلى وسائل الإعلام صورا من «اعتذار و توضيح صحفيي الأهرام » مرفقة بالتوقيعات، وكشفنا فيه عن الخداع في سياسة التحرير بعد ١١ فبراير ٢٠١١ ، وشددنا على ضرورة اختيار قيادة جديدة للمؤسسة وعلى أسس جديدة . وكان لافتا في هذا السياق أن إدارة المؤسسة لم تمنع دخول ممثلي وسائل الإعلام . لكنها بعثت باثنين من الصحفيين المقربين لها (أحدهما يغطي رئاسة الجمهورية والثانية تتولى ملف السودان) للتشويش على المؤتمر الصحفي ولمحالة إبراز انقسام الصحفيين في «الأهرام» حول مطالب الإصلاح والتغيير.

وعلى أية حال فقد ارتفعت أصوات مظلومين في المؤسسة طالموا التزموا الصمت . فنظم عشرات من عمال شركة الورق وقفة احتجاجية أمام مبنى المؤسسة وقام العاملون غير المعينين بوقفات مماثلة ، وبعضهم جاوزت مدة خدمته عشر سنوات .وربما قاربت العشرين عاما . وبدأ عاملون و ادرايون وصحفيون في الكشف عن وثائق تتعلق بوقائع فساد .

وفي كل ذلك تبقى العديد من الأسئلة المعلقة ، ومن بينها الدوافع التي تقف وراء تجاهل وسائل الإعلام المحلية وبخاصة الصحف الحزبية المعارضة و الخاصة لما يجري في «الأهرام » و المؤسسات الصحفية القومية الأخرى . وقد أعاد هذا الموقف إلى ذاكرتي موقفا مماثلا من صحف خاصة كبرى رفضت أن تنشر رسالتى المفتوحة إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة قبل نحو ثلاثة أشهر . و أن كان يحسب لـ « العربي » أنها تحلت بالجرأة ، و نشرت المقال / الرسالة في ١٢ ديسمبر الماضي ، بعدما نشرها موقع جريدة « البديل » الالكتروني .

وعلى كل الأحوال لقد بدأت قصة جديدة لم يعرفها تاريخ « الأهرام » ، وفصولها لم تكتمل بعد.



(٨- أ)

نداء عاجل

إلى زملائي بالأهرام

لا تصمتوا على مجازر مبارك وعصابته

شكلوا لجانا شعبية للحفاظ على مؤسستكم

مارسوا عملكم بمهنية وضمير و انحازوا إلى شعبكم

زميلاتي وزملائي

منذ الثلاثاء الماضي (٢٥ يناير ٢٠١١) كنت في ميدان التحرير مع ثورة الشعب المصري العظيم ضد الدكتاتورية والفساد و النهب الاقتصادي والظلم الاجتماعي وإهدار الكرامة. وسألني متظاهرون : متى يحترم الأهرام قراءه ؟ .. متى ينحاز الأهرام إلى الشعب الذي يدفع من قوته أجورنا ؟

الليلة الماضية (٢٩ يناير ٢٠١١) كنت في ميدان التحرير و شاهدت بعيني هاتين أكثر من عشرة جثث و ستين جريحا لشباب عزل ، وهم ينقلون بعد ضربهم برصاص قناصة «مبارك» على مقربة من الميدان . الدم في الشوارع ولا أحد بإمكانه إسعاف كل هؤلاء الجرحي ، بعدما حولت عصابات أمن الدولة والحزب الحاكم التابعة للدكتاتور سيارات إسعاف إلى عربات رعب لترويع المواطنين والسلب والنهب والحرق ، و بهدف إشاعة الفوضي كي يبقي مبارك وعصابته .

الآن وليس غدا علينا أن نخرج عن صمتنا ولنتحرك معا للعمل على:

ـ تشكيل لجانٰ شعبية للمساهمة فى حماية كافة مرافق المؤسسة من مخطط السلب والنهب والحرق .

ـ منع تهريب أيه وثائق أو مستندات أو أموال أو مقتنيات من مؤسستنا .

ـ ممارسة الزملاء لمهامهم الصحفية بمهنية و نزاهة والنزول إلى الشوارع لنشر الحقائق.

ـ توجيه مناشده لأحرار العالم عبر مطبوعات الأهرام و مواقعه الالكترونية بالعربية والإنجليزية للتحرك للضغط على الإدارة الأمريكية لإجبار الدكتاتور وعصابته على وقف المجازر و ترك السلطة ومحاكمتهم على جرائمهم.

زميلاتي وزملائي

حتما ستحين لحظة محاسبة القيادات على كل ما حصلوا عليه من أموال وامتيازات و مافعلوه بسمعة الأهرام ومكانته ، وما فعلوه في حق زملائهم .

أما الآن الآن.. لننحاز لمهنيتنا ولضميرنا الصحفي والأخلاقي ولننضم لشعبنا الذي يدفع دما ثمن حريته.

زميلكم

كارم يحيى

٣٠ يناير ٢٠١١

رقم الهاتف المحمول :...

(٨- ب)



بيان إلى الرأي العام

يعلن صحفيو « الأهرام » الموقعون على هذا البيان انحيازهم لثورة الشعب المصري ، وتأييدهم كافة مطالبه المشروعة ، بدءا من تنحي الرئيس مبارك ونظامه، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني من شخصيات عامة نزيهة ممن عارضوا النظام الفاسد ، وصياغة دستور يحمى كافة الحقوق والحريات ، لإرساء حياة ديمقراطية شاملة .

وامتدادا للمطالب الشعبية المشروعة نطالب باستقالة كل قيادات مؤسسة الأهرام من الحزب الوطني فورا ، وإعلانهم التضامن مع مطالب الشعب المالك الحقيقي للمؤسسة ، احتراما للدستور والقانون . وإلزام هيئات التحرير بالتقاليد المهنية الصحيحة في إدارة كافة إصدارات الأهرام . وكشف الحقائق أمام الشعب ،خاصة سياسة الأرض المحروقة والمجازر التي يرتكبها النظام المتهالك وحرق الوطن كاملا فداء لعصابة نهبته وخربته على مدي ثلاثة عقود.

(*)وقع على هذا البيان مساء ٣٠ يناير ٢٠١١ وعلى مدي يومين تاليين الصحفيون بالأهرام التالي أسماؤهم وفق الترتيب الأبجدي : إبراهيم داوود و إبراهيم فاروق وأحمد الشهاوي وأحمد عبد العزيز وأحمد محمد حمدي السيد و أسامة الرحيمي وأمل سرور و أيمن عبد العزيز وحنان حجاج وخالد السرجاني و دينا حشمت ودينا سمك ودينا قابيل و سحر البحر و سعادة حسين عبد الصمد و سامي كمال الدين وسعد الدين شحاتة و سعيد شلش (عنه علاء العطار لأنه خارج البلاد) وسلمي حسين وسمير السيد وشيرين المنيري وسيد محمود حسين وشيرين المنيري وصفاء شاكر و زياد عبد الرحمن وزين خيري و عبد الحسيب الخناني وعادل اللقاني و عاصم عبد الخالق و عزمي عبد الوهاب وعزمي النشرتي و علاء العطار وعمرو عبد الغني و غادة الشرقاوي و كارم يحيى وماجد كامل ومحمد أحمد عبد الواحد و محمد عبد الخالق ومحمد عثمان ومحمود إبراهيم ومحمود الفرماوي و مصطفى الغمري ومروى حسين وممدوح الولي و منى عبد العظيم أنيس ومي عبد الحميد عطا و نجات بالحاتم و وائل الليثي و يحيى غانم.

ونطالب بتشكيل مجلس تحرير نزيه لإدارة جريدة الأهرام مؤقتا والإشراف على تغطية الأحداث الجارية بشكل مهني صحيح . و استبعاد كل الذين زوروا الحقائق وحاولوا تصوير الثورة الشعبية المجيدة بأنها « انتفاضة حرامية » كدأب النظام الفاسد منذ ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.

ونعلن تبرأنا من كل ما نشر عن الثورة الشعبية من بدايتها ، وكل المحاولات الفاشلة لطمس الحقائق ، ونهيب بكل الزملاء في المؤسسات القومية والصحف الحزبية والخاصة أن يستجيبوا لآمال الشعب ومطالبه ، وأن يلتزموا بالحقائق والصدق دون تهيب من الاستبداد والفساد الذي يتهاوى تحت أقدام الشعب المصري.

ونناشد الجيش المصري بتاريخه الوطني أن ينحاز إلى الشعب المصري لمساعدته على تجاوز هذا الوقت العصيب برمته ، للوصول إلى وطن ينعم بسائر الحريات السياسية والاجتماعية.



(٨- ت)

خبر نفي البيان

د. عبد المنعم سعيد :
لاصحة لما أذاعته قناة الجزيرة
حول بيان باسم صحفيي «الأهرام»

أصدر الدكتور عبد المنعم سعيد رئيس مجلس إدارة **الأهرام** بيانا ينفي فيه ما أذاعته قناة الجزيرة القطرية حول بيان صحفيي الأهرام . وقال **البيان** : تنفي مؤسسة الأهرام بصورة قاطعة ما ذكرته قناة الجزيرة حول صدور بيان باسم «صحفيي الأهرام » .وتؤكد المؤسسة أن كل إصدارتها متمسكة بالقواعد الصحفية المهنية في تغطية الأحداث الجارية في مصر ،مع الحرص أن تعبر هذه التغطية بلغة واضحة ومسئولة عن أبعاد هذه المرحلة الصعبة ، آملة أن تنتهي بأسرع وقت ممكن .

وتؤكد المؤسسة أن من يعبر عن مواقف المؤسسة بصفتها الرسمية ، هما رئيس مجلس إدارة المؤسسة و مجلس إدارة المؤسسة ،كما تطالب أية جهة تروج لمواقف تدعي أنها تعكس مواقف الأهرام بأن تلتزم بالحد الأدنى من المهنية ، في التعامل مع القضايا التي تتعلق بمصالح مصر العليا ، ومؤسستها القومية الرئيسية .



(٨- ج)

بلاغ للنائب العام

السيد المستشار النائب العام

تحية طيبه وبعد

على ضوء التطورات الجارية في البلاد يجرى فتح ملف الفساد في العديد من مؤسسات الدولة التي افتقد عملها إلى الشفافية وإعمال القانون على مدى عقود .

وفي هذا الإطار يتقدم الصحفيون الموقعون على هذا البلاغ مطالبين بفتح ملف الفساد وإهدار المال العام في الصحافة المصرية وبخاصة الصحافة القومية ، التي يتولى أعضاء الحزب الوطني غالبية مواقعها القيادية . و قد لاحظ الصحفيون المتقدمون بهذا البلاغ مخالفة نصوص القانون بالامتناع عن نشر ميزانيات الصحف و المؤسسات الصحفية خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية (قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٦ المادة ٣٣) و عمل صحفيين في جلب الإعلانات و الحصول على مبالغ مباشرة أو غير مباشرة أو مزايا من نشر الإعلانات ، بل والتوقيع بأسمائهم عليها (المادة ٣٢ من القانون نفسه) ، فضلا عن عمل صحفيين كمستشارين لوزراء ورجال أعمال وشركات ومصالح محلية وأجنبية ، يما يخالف استقلاليه المهنة المنصوص عليها في الدستور والقانون. و يدعون سيادتكم إلى سرعة اتخاذ الإجراءات التالية:

- منع سفر رؤساء مجالس إدارة وتحرير الصحف القومية الحاليين والسابقين.
- منع تهريب و التخلص من أيه وثائق أو مستندات أو أرشيفات أو أموال أو

(*)وقع على هذا البلاغ نحو ١٢٠ صحفيا بالمؤسسات القومية بما في ذلك مؤسسة «الأهرام»، و جرى تقديمه إلى النائب العام يوم ٨ فبراير ٢٠١١ و حصل على رقم ٨٣ لسنة ٢٠١١.

مقتنيات من المؤسسات الصحفية.

ـ الكشف عن ثروات القيادات الصحفية الحالية و **السابقة** ومصادرها ، ومدى قانونية ومشروعية هذه الثروات.

ـ رد الأموال التي حصل عليها رؤساء مجالس **الإدارة والتحرير** كنسبة من الإعلانات بقرارات إدارية ، لا تقرها المادة ٧٠ من قانون **تنظيم الصحافة** .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام

(٨- د)

دعوة لحوار ديمقراطي حول سياسة تحرير الأهرام

زميلاتي و زملائي

في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ الوطن و «الأهرام» ، أصبح ضروريا أن يلتقي صحفيو المؤسسة مع قياداتها ،و بخاصة رئيسا مجلس الإدارة والتحرير لمناقشة وتقييم سياسة تحرير الصحيفة. وحقيقة فقد تأخر إطلاق هذا الحوار كثيرا . ناهيك عن غياب مجالس تحرير مسئولة و فاعلة تناقش ديمقراطيا سياسة تحرير الجريدة . و لا بد هنا أن أذكر زملائي الأعزاء أنني كنت قد نشرت رسالة مفتوحة إلى رئيس مجلس الإدارة بموقع جريدة « البديل » الالكتروني و بجريدة « العربي » المطبوعة منذ أكثر من شهرين ، دعوته فيها إلى فتح حوار على صفحات «الأهرام» حول أدائه المهني وتطويره و استقلاليته. ودعوته أيضا إلى الاستقالة من الحزب الحاكم احتراما لمكانه «الأهرام» وللقانون الذي ينص على استقلاليه الصحف القومية عن جميع الأحزاب والسلطة التنفيذية.

زميلاتي وزملائي

أنني ادعوكم و رئيسي مجلسي الإدارة والتحرير إلى حوار موضوعي ومتحضر حول سياسة تحرير الجريدة ،وبحضور وسائل الإعلام إعمالا للشفافية ومن أجل إرساء تقليد ديمقراطي يليق بـ«الأهرام» و ردا لاعتبار اسمه التاريخي و مكانته في الثقافة العربية . و اقترح عليكم أن نلتقي جميعا الخميس ١٠ فبراير ٢٠١١ بقاعة الدور الثاني بالمبنى القديم ، وذلك في تمام الساعة الواحدة بعد الظهر .

زميلكم .. كارم يحيى

في ٩ فبراير ٢٠١١

(*)يمكن العودة إلى نص الرسالة وخمس مقالات ودراسات كنت قد نشرتها حول الصحافة المصرية وبخاصة القومية في الموقع الالكتروني لجريدة « البديل » على مدى شهري ديسمبر و يناير الماضيين .

(٨- ن)

النقاط العشر

السياسة التحريرية لإصدارات الأهرام

إن الأهرام مؤسسة إعلامية قومية، تلتزم بالمصالح القومية العليا لمصر ،وتدافع عنها، سواء أكان ذلك يتعلق بسيادة الدولة أو وحدتها الوطنية، أو استقرارها السياسي ، أو نموها الاقتصادي أو مكانتها الإقليمية ، ومن هنا :

١ـ أن أول التزاماتنا هي الحفاظ على الأمن القومي المصري ، في مواجهة أي تهديدات خارجية أو داخلية ، خاصة في الظروف الحالية ، التي تواجه فيها المنطقة المحيطة بنا واحدة من موجات من عدم الاستقرار الحادة .

٢ ـ كما أننا مع إرساء دعائم الدولة المدنية الحديثة ، والتي تقوم على المواطنة ، دون تمييز ، كأساس للحقوق والواجبات ، فالدين لله والوطن للجميع ، مع احترام الدستور وسيادة القانون والنظام العام ، والقيم الروحية للمجتمع .

٣ ـ إننا مع التنمية والتقدم ،على كافة المستويات الاقتصادية و السياسية والاجتماعية والثقافية ، بهدف اللحاق بالدول المتقدمة ، لتحتل مصر مكانتها في العالم كقوة صاعدة .

٤ ـ في نفس الوقت ،فإننا نقف إلى جانب الفئات محدودة الدخل ، والمناطق الأقل نموا ، للخروج بهما من « دائرة الفقر »، عبر تنمية الثروة مع سياسات اجتماعية ملائمة .

٥ ـ كما أن الأهرام تنحاز تماما إلى التفكير العلمي والتوجهات المعتدلة والثقافة الرفيعة ، ضد التفكير الخرافي ، والتفكير المتطرف ، والتفكير التآمري دون براهين ، والثقافة الهابطة .

٦ ـ إننا نؤمن أيضا بأن مصر جزء من العالم ، وعلينا أن ننفتح عليه ، ونتفاعل معه ، ونندمج فيه ، بكل الوسائل ، مع مقاومة كل التوجهات السلبية الخاصة بالانغلاق ومعاداة الآخرين .

٧ ـ أن التوجه العام لإصدارات الأهرام ، يؤكد أن « أخبار الدولة » تمثل مصدر قوة لإصدارات المؤسسة ، كما أن «تفاعلات المجتمع» تمثل مصدر حيوية لها ، على أن يتم التعامل مع كل ذلك بأساليب تحرير وإخراج حديثة وجذابة ، تتلاءم مع توجهات القراء في الفترة الحالية .

٨ ـ في هذا الإطار ، نؤكد على التزام أكثر درجات المهنية صرامة ، على نحو يليق بمدرسة الأهرام الصحفية ، خاصة فيما يتعلق بحرية النشر ، فلا يجب استبعاد أي حدث يجرى على الساحة ، طالما يتم التعامل معه بمهنية ، إضافة إلى انتقاء الموضوعات ، ومصادر الأخبار ، وصياغة المادة الصحفية ، وعدم الخلط بين الخبر والرأي والإعلان والتحرير .

٩ ـ الأهم ، أنه يجب أن نؤمن بالتطوير والتحديث المستمرين ، لبنية مؤسستنا ، وتطوير مطبوعاتها ، وقدرات محرريها ، وأساليب عملها في ظل التحديات الإعلامية الحالية .

١٠ ـ وفي النهاية ، فإننا لدينا جميعا مسئولية تاريخية تجاه المؤسسة ، وهي أن يسلمها كل جيل إلى الجيل التالي بأفضل مما كانت عليه ، فعمل مؤسستنا يمتد منذ عام ١٨٧٥ ، بلا توقف ، عبر ١٣٥ سنة ، وعلينا أن نحافظ عليها ، وعلى موقعها ، كأكبر مؤسسة إعلامية في مصر والمنطقة العربية والشرق الأوسط ، وصولا إلى العالمية.

بتوقيع : عبد المنعم سعيد

(بدون تاريخ)

(٨- هـ)

اعتذار وتوضيح من صحفيي الأهرام

يعتذر صحفيو « الأهرام » الموقعون على هـذا البيـان للقـارئ والشـعب المصـري العظيم على السياسة التحريرية غير المهنية وغير الأخلاقية التي اعتمدتها قيادة المؤسسة والصحيفة في تغطية ثـورة ٢٥ ينـاير ٢٠١١ . وهـي السياسـة التـي أسـاءت إلى سـمعة «الأهرام»ومكانته في الداخل والخارج .

ويوضح الصحفيون أن « الأهرام » عاش عـلى مـدى عشرات السـنين مـن حكـم الاستبداد والفساد رهينة قيادات اختيرت على أسس غير مهنية ، وحيث كان المعيار هـو الولاء للحاكم الفرد و أسرته و للحزب الحاكم و لأجهزة الأمن . وفي ظل هذه الظروف الخانقة جرى تغييب الحقائق وتزييف المعلومات و أصبح الرأي مقيدا على صـفحاته ، وأخفقت الجريدة في أن تعكـس تنـوع وحيويـة الآراء والاتجاهـات في المجتمـع . بـل وتدهور الأداء المهني إلى حد ارتكاب أخطاء إملائية ومطبعية في صفحاته الأولى ،ودون أن تعرف قيادة المؤسسة والجريدة فضيلة الاعتذار للقارئ.

و يوضح الصحفيون أن أبناء المؤسسة أنفسهم دفعوا ثمن هذه السياسات المشـينة من تفاوت رهيب في الأجور والدخول .كما أن العديد من الكتاب والصحفيين عانوا من « حرمان مهني » ، حيث احتكر نفر مـن المقـربين للنظـام الـدكتاتوري بحاكمـه الفـرد وأسرته و حزبه الحاكم وأجهزة أمنه مساحات النشر و حجبوا فرصه عنهم ، ومارسـوا رقابة كريهة على المعلومات والآراء وقمعوا حرية زملائهم في التعبير.

(*)وقع على هذا البيان خلال أقل من أربع ساعات من ظهيرة يوم ١٣ فبراير ٢٠١١ نحو ٢٨٥ صحفيا بـالأهرام . وكان مقررا العمل على دفعة ثانية من التوقيعات. لكن يبدو أننا استهلكنا في مساعي محاولة النشر عبثـا . وقاد عملية جمع التوقيعات على نحو خاص الأستاذة : آمال عويضة وعلاء العطار و كارم يحيى.

وكغيرها من مؤسسات الدولة فقد أدير «الأهرام» في غياب الديمقراطية والشفافية والرقابة المالية الفعالة ، في ظل حديث عن فساد ونهب وامتيازات بالمخالفة للقانون وبغير وجه حق . بل شاع الخلط بين الإعلان والتحرير على صفحات « الأهرام » ومطبوعاته الأخرى وعمل محررون كمستشارين لوزراء و رجال أعمال وشركات ومصالح محلية واجنبيه في انتهاك سافر للقانون وميثاق الشرف الصحفي .

ولقد نهض عشرات من صحفيي «الأهرام» كصوت ضمير فأصدروا بيانا للرأي العام في ٣٠ يناير الماضي يتبرأون فيه من سياسة التحرير و يتبنون مطالب الثورة كاملة . لكن قيادة « الأهرام » أمعنت في غيها و أصدرت تكذيبا لم يكن هو إلا الكذب بعينه. كما شارك العديد من صحفيي «الأهرام» زملاءهم في المؤسسات الصحفية القومية الأخرى في التقدم ببلاغ إلى النائب العام في ٩ فبراير الماضي يطالبه بمنع رؤساء الإدارة والتحرير الحاليين والسابقين في عهد مبارك من السفر احترازيا و التحقيق في مشروعية ثرواتهم .

و يتعهد الصحفيون بالعمل على إصلاح شأن مؤسستهم و إعادة المصداقية إلى «الأهرام» في ظل هذه الثورة العظيمة،وأن تنحاز المؤسسة وإصداراتها إلى الشعب ، تعكس حضارته وتنوع اتجاهاته ،لا أن تكون بوقا لأي حكومة أو حاكم . وهم على وعي بأن « الأهرام » يحتاج إلى تغيير في السياسات و المنهج لا الوجوه فقط من أجل مشاركة المصريين في بناء دولة مدنيه ديمقراطية ومجتمع الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والوطنية .



(٨- و)

مشروع خريطة طريق للأهرام

نقترح على الزميلات والزملاء مناقشة مشروع خريطة طريق للأهرام في هذه الفترة الانتقالية على ضوء ثورة الشعب المصري وسقوط شرعية نظام مبارك ،وبزوغ شرعية جديدة مستمدة من الثورة .واسمحوا أن نتقدم ببعض المقترحات القابلة للإضافة والحذف والتعديل ، وذلك على النحو التالي:

- في إطار خطة يجرى إطلاقها لمصالحة « الأهرام » للقارئ والشعب المصري ، تنشر المطبوعة الرئيسية « الأهرام اليومي» والإصدارات اعتذارا و نقدا ذاتيا لا لبس فيه عن الجرائم المهنية والأخلاقية التي ارتكبت في حق ثورة ٢٥ يناير و على مدى عقود سابقة نتيجة التبعية لحاكم فرد واصطناع أسرة حاكمة و لحزب واحد و لأجهزة الأمن . وعلى أن يتضمن هذا الاعتذار عهدا بان ولاء الأهرام سيكون للقارئ والشعب المصري و المهنية وحدهم ، وكذا الإعلان عن انتهاء عهد احتكار مساحات النشر من جانب العشرات من الصحفيين و « الحرمان المهني » لمئات الصحفيين في المؤسسة وفتح مجال النشر أمامهم بحرية.

- تشكيل لجنة من الكتاب والصحفيين المشهود لهم بالمهنية والاستقلالية و النزاهة لوضع مشروع وثيقة سياسة تحرير الجريدة وإصدارات المؤسسة ، ويمكن الاستعانة على وضع هذه الوثيقة بزملاء مخضرمين شاركوا في صياغة تاريخ الأهرام مثل الأساتذة : محمد حسنين هيكل و سلامة أحمد سلامة و فهمي هويدي و غيرهم.

- يجتمع مجلس الإدارة اجتماعا عاجلا و أخيرا يقرر فيه اعتماد قرار بالا يتجاوز الفارق بين أدنى وأعلى دخل من عائدات المؤسسة سبعة أضعاف ، ويلغى هذا القرار النسبة المخصصة من حصيلة الإعلانات لقيادات المؤسسة ، وإعادة ما جرى التحصل

عليه من هذه النسبة ، نظرا لان المادة ٧٠ في قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ لا تقر هذا الاستقطاع لصالح القيادات.

ـ بالنسبة لانتقال القيادة في الأهرام انتقالا منظما ومتحضرا هناك عدة بدائل يمكن مناقشته الاختيار فيما بينها ،ومنها تقدم رئيس مجلس الإدارة ورؤساء التحرير باستقالتهم إلى جمعية عمومية من العاملين بالمؤسسة نظرا لمسئوليتهم عن سوء الأداء المهني و الفشل الإداري . وتشكيل مجلس مؤقت يدير المؤسسة من خمسة أعضاء يضم في عضويته رئيس مجلس الإدارة الحالي وعدد من خبراء الاقتصاد و الإدارة المشهود لهم بالنزاهة ، و مجالس تحرير مؤقتة من زملاء مخضرمين مشهود لهم بالمهنية و النزاهة والاستقلالية . والبديل الثاني هو تفويض مجلس الإدارة ومجالس التحرير سلطاتها إلى هذه المجالس المؤقتة . و البديل الثالث يقضى بالإبقاء على المجالس الحالية مؤقتا مع توسيع عضويتها ، على إلا تتخذ أي قرارات إلا بموافقة الأعضاء الذين انضموا حديثا لهذه المجالس . و يقترح أن تمتد المرحلة الانتقالية أيا كانت الصيغة إلى حين انتخاب برلمان يضع تشريعا ديموقراطيا لإدارة المؤسسات الصحفية القومية . وفي كل الأحوال يستحسن الاستعانة بقانوني مخضرم ونزيه كالدكتور محمد نور فرحات لصياغة مخرج قانوني لهذه المرحلة الانتقالية .

ـ لقطع الطريق على الشائعات و الأقاويل ، تتقدم قيادات المؤسسة بإعلانات ذمة مالية إلى لجنة قانونية تتشكل من خبراء يتمتعون بالنزاهة . وتعكف هذه اللجنة على مراجعة ميزانية المؤسسة ومقدراتها . على أن تتقدم إلى العاملين بتقرير عن حقيقة الأموال والمخصصات التي حصلت عليها هذه القيادات .

ـ اتخاذ تدابير ملزمة للحفاظ على المستندات والوثائق والأرشيفات والمقتنيات في مختلف مباني المؤسسة و منع تهريبها أو التخلص منها ..

الزميلات والزملاء

نقترح عليكم عقد اجتماع لمناقشة هذه الورقة وما يعن لأي منا من مقترحات بحضور السادة روساء التحرير ورئيس مجلس الإدارة ، وذلك يوم الأحد ١٣ فبراير ٢٠١١ الساعة الواحدة بعد الظهر بقاعة الأستاذ محمد حسنين هيكل بالمبنى القديم .

في ١٢ فبراير ٢٠١١

(٨- ى)

دعوة لمؤتمر صحفي بالأهرام

ندعو الزملاء من الصحف و الإذاعات والتليفزيونات المحلية والعربية والعالمية لحضور مؤتمر صحفي يجرى خلاله الإعلان عن بيان من مئات الصحفيين في مؤسسة «الأهرام» منعت الإدارة نشره على صفحات الجريدة . كما يكشف منظمو المؤتمر الصحفي عن جرائم مهنية وأخلاقية لا تزال يرتكبها رئيسا مجلس الإدارة والتحرير و المسئولون عن النشر في « الأهرام » في حق القراء والشعب المصري وزملائهم الصحفيين ، فضلا عن العديد من الوقائع والأمور الأخرى التي لا تقل أهمية .

ينعقد المؤتمر الصحفي في تمام الساعة الثانية عشر ظهر يوم الأربعاء الموافق ١٦ فبراير ٢٠١١ في بهو المبنى القديم بشارع الجلاء (القاهرة) .

زملاء وزميلات المهنة

شاركوا معنا في إطلاق حرية التعبير

ساعدونا على مقاومة محاولات إسكات صوتنا

كارم يحيى

الصحفي بالأهرام

في ١٥ فبراير ٢٠١١

محمول رقم : ...

(٩)

«الأهرام» تمرد في الثكنة (الجزء الثاني)

كان الصديق والزميل «علاء العطار» يداعبني فيقول على مدى السنوات الماضية « أنت المجنون الوحيد في الأهرام » . لكنني اكتشفت مساء يوم الجمعة ١٨ فبراير ٢٠١١ أن هناك من هم أكثر جنونا في هذه المؤسسة المحافظة شبه الرسمية .

تستحق الزميلة الشابة الأستاذة «صباح حمامو » التي لم أتشرف بمعرفتها إلا منذ أيام قليلة فقط كل تحية وتقدير من زملائها ومواطنيها. فقد استمدت من روح ميدان التحرير وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ شجاعة شعب ،وتصدت ومعها الزميل الأستاذ« خالد بركات » لمحاولة تهريب صناديق (كراتين) من مكتب رئيس التحرير عضو الحزب «مبارك» الحاكم و أحد أركان آله القمع المعنوي لنظام الفساد والاستبداد . و المثير للتأمل أن الزميلة « صباح» خرجت من صفوف واحد من أكثر أقسام الصحيفة اليومية تورطا في جرائم خلط الإعلان بالتحرير و مشاركة رجال الأعمال فسادهم « قسم الاقتصاد » . وإن كان بالقسم ذاته العديد من الزملاء المحترمين ممن قبضوا على الجمر .

اليوم كان أجازة جمعة و الملايين في ميدان التحرير وجواره يحتفلون بإزاحة الدكتاتور «مبارك» و يطلبون استكمال إزالة نظامه و محاكمته وأركانه ورموزه ، وقد ارتفعت في جنبات الميدان الوسيع أيضا لافتات تدعو لرحيل رؤساء مجالس إدارة و تحرير الصحف القومية ومحاكمتهم على جرائمهم المهنية والسياسية والمالية . و في قلب الميدان تحرك عدد من صحفيي وعمال وإداريي مؤسسة « الأهرام » خلف لافته انطلقوا بها من مبنى نقابة الصحفيين مكتوب عليها « نطالب برحيل عصابة مبارك في

(*)نشرت على موقع « البديل » في ١٩ فبراير ٢٠١١.

مؤسسة الأهرام والصحف القومية » . وفي هذا التوقيت اختارت قيادات في مؤسسة « الأهرام » استكمال تهريب ما شاءت من مستندات و منقولات .

حوالي الساعة الرابعة عصرا تلقينا اتصالا هاتفيا يفيد بان مكتب مدير الإعلانات و الحوت الشهير «حسن حمدي» يقوم بتهريب خمس صناديق (كراتين) إلى خارج المؤسسة .و انطلقنا على الفور الزميلة «شيرين المنيري» والزميل «محمد حربي» و أنا إلى الجريدة حيث كانت هناك الزميلة « صباح » . و تحاورنا مع مسئولي الأمن في مدخل المبنى الجديد للمؤسسة . حملت كلماتهم معلومات متضاربه . و حاولنا الاتصال بمدير الأمن لكننا لم نصل إلى شئ محدد . فقط كان لدينا وعد بألا يخرج أي شئ من المؤسسة من دون أن يفتشه الأمن مسبقا .

وفي طريق العودة إلى الميدان هاتفتنى الزميلة «صباح حامو » مستنجده ، و قد تهدج صوتها . أبلغتني أن هناك ثلاثة صناديق (كراتين) تخرج الآن من مكتب رئيس التحرير « أسامة سرايا » . و قالت أنها بمفردها تحاول منع التهريب في مواجهة رجال الأمن . و سارعت والزميلة « سحادة حسين » ـ التي كانت قد عادت إلى منزلها ـ بالاستنجاد هاتفيا بعدد من الزملاء أن يتجهوا على الفور إلى مقر المؤسسة . أما الزميلة « شيرين » التي كانت قد اقتربت من العودة إلى منزلها في مدينة السادس من أكتوبر فقد عادت أدراجها على الفور .

وعندما عدت إلى مقر المؤسسة وجدت الزميل الأستاذ «أسامة غيث» عضو مجلس الإدارة السابق قد سبقني لمؤازرة الزميلة « صباح » التي اعتصمت أمام جناح الأمن في الطابق الأرضي ومنعت بجسدها النحيل خروج الصناديق الثلاث ، حيث استقرت. وكان هناك أيضا أحد مديري التحرير الأستاذ « حازم عبد الرحمن »وهو من رجال الإدارة والنظام وطالما روج للتطبيع وقمع حق زملائه في التعبير عن رأيهم على صفحات الجريدة واستفز مشاعرهم بنزعاته العنصرية ضد العرب والمسلمين ، وهو أيضا صاحب المانشيت الشهير يوم الغزو الأمريكي البريطاني في مارس ٢٠٠٣ « بدأت حرب تحرير العراق » . وقد انخرط في محاولة إخراج الصناديق دون تفتيشها . وعندما فشل استدار إلى محاولة إعادة الصناديق لمكتب رئيس التحرير دون تفتيش.

وبعدما ظل الزميل الأستاذ « غيث» يحاول الاتصال عبثا لأكثر من ساعة بمدير الأمن اللواء السابق «محمد عطية » ، توصل إلى تسويه عبر الهاتف مع مدير الشئون القانونية الأستاذ « فوزي العريان » ، تقوم على تشكيل لجنة بإشراف ممثل للشئون القانونية لفتح « الصناديق » و جردها . و كنت من بين أعضاء هذه اللجنة عن المحررين . و بدأت اللجنة عملها برئاسة المحامي « عبد المنعم فكري» في جناح الأمن بالدور الأرضي بالمبنى القديم بعد محاولات تعطيل وعرقله لا تتوقف. وللأسف فقد جرى الدفع بزميلين مقربين من الإدارة، هما الأستاذان «إسماعيل العوامي » و «محمود المناوي» كي ينضما للجنة بعد أن بدأت عملها ويتحرشا بالزملاء الصحفيين الذين أصروا على كشف المستور . وهو التحرش الذي وصل إلى حد الاعتداء على الزميل الأستاذ« أسامة الرحيمي » بألفاظ نابيه ، مما دفعه للاشتباك بالأيدي مع الزميل «المناوي ».

الأهم انه اتضح من الجرد لثلاثة صناديق خرجت بعد أكثر من ثلاثة أسابيع من تفجر ثورة ٢٥ يناير - حدث فيها ما حدث من تدمير وتهريب وثائق ومستندات في كل مؤسسات الدولة - أن رؤساء تحرير صحف «الأهرام»و «الأخبار»و«روزااليوسف» و«الجمهورية»- وجميعهم أعضاء في حزب «مبارك» ومن أبواق نظامه - كانوا قد كتبوا برسالة إلى الدكتاتور في ١٥ فبراير ٢٠١٠ يشكون فيه عجزهم عن منافسة الصحف الخاصة الجديدة ،وهي بالأصل ليست بعيده عن سيطرة النظام ولا تصدر أصلا إلا بترخيص من الجهات الرسمية وموافقات أجهزة الأمن وفي مقدمتها «أمن الدولة» . وقد تضمنت الرسالة المشتركة لرؤساء التحرير المطالبة بمنع إعلانات الحكومة والمؤسسات والشركات العامة عن صحف « الدستور » و «المصري اليوم » و«الشروق» ، والتي وصفوها بأنها تحمل « أجندات أجنبيه » ،فضلا عن حجب إيه تصريحات أو أحاديث خاصة أو انفرادات صحفية عنها. كما طالبوا رئيس الجمهورية المخلوع بان يسمح لهم بقدر من الانتقاد لبعض المسئولين بهدف إضفاء حيوية مصطنعة على صحفهم . كما تتضمن الرسالة تحريضا على رؤساء مجالس إدارات صحفهم بدعوى أنهم يتدخلون في شئون التحرير. ولاشك أن هذه الوثيقة تفضح العلاقة غير القانونية وغير الدستورية بين الصحف القومية والرئاسة وتنطوي على فساد

سياسي صحفي يستحق التحقيق والمحاكمة . و كذا تعكس ثقافة قيادات الصحف القومية المعينين بسلطات الحاكم الفرد وأسرته و حاشيته و حزبه و أجهزة أمنه ، والي حد أنني لم استطع أن أمنع نفسي فخرجت مني كلمة « فاشيست » . ولحظتها تذكرت كيف جادلني صديق عندما كتبت ونشرت في ٣ يناير ٢٠١١ على موقع جريدة « البديل» الالكتروني مقالا بعنوان « حزب كفرة وخونه » ، أشرت فيه إلى ملامح «شبه فاشية» في الحزب الوطني الحاكم .

وفي جعبة صناديق رئيس التحرير كان هناك أيضا مشروع بيان كتبه إلى زملائه بالصحيفة يستعطفهم بشأن سياسة التحرير التي اتبعها أبان أيام ثورة ٢٥ يناير .لكن البيان لم يتضمن استقالته .وبالأصل فان البيان لم ينشر ، فيما انخرط الرجل في تدبيج ونشر مقالات في الصفحة الأولى من الجريدة بما في ذلك يوم الجمعة ذاته تهاجم « النظام السابق وتطالب بمحاسبة رجاله » ويتطوع فيها بإسداء النصائح لقيادة المرحلة الانتقالية ، فيما يحذر من المبالغة في الحديث عن الفساد . وهو المقال الذي نشره بعد يوم واحد من نبأ طلب جهاز الكسب غير المشروع التحقيق معه. والأستاذ « أسامة سرايا » نفسه هو ذات الرجل الذي لا يزال يمنع النشر عن زملائه المحرومين مهنيا من حقهم في التعبير عن رأيهم على صفحات الجريدة ، والى حد أنه وأعوانه منعوا منذ الأحد ١٣ فبراير ٢٠١١ نشر بيان وقع عليه نحو ٣٠٠ زميل كدفعة أولى يدين سياسة التحرير إبان أيام الثورة وعلى مدى عقود قبلها .

و الأخطر أن صناديق رئيس التحرير حوت أوراقا عن وساطات مارسها رئيس التحرير لدي الجهات الرسمية وبخاصة وزير الإسكان « أحمد المغربي » لشراء عشرات الآلاف من الأفدنة لحساب شركات خاصة ورجال أعمال تحوم حولهم شبهات فساد(!) . و خرج من الصناديق مستند موجه إلى رئيس مجلس الإدارة من دون تاريخ يطالبه بتخصيص مبلغ ١٨٣ ألف جنيه كمكافآت إضافية لثلاثة و خمسين من الزملاء يتقدمهم مديرو تحرير .وقد جرى تخصيص مبلغ عشرة آلاف جنيه لعدد منهم من حصيلة الإعلانات ، ومن بينهم الأستاذ « حازم عبد الرحمن» نفسه ، فيما تحصلت مديرة مكتبه الأستاذة « مها النحاس » على خمسة آلاف جنيه. و من بين المقتنيات التي كانت بطريقها إلى خارج المؤسسة لوحة « بورتريه » زيت رسمها الفنان الراحل « صلاح

جاهين » لنفسه ووقع عليها . علما بأنه توفي في عام ١٩٨٦ . وقد نبهت زملائي إلى انه من المستبعد أن يكون الفنان الراحل قد أهداها لرئيس التحرير قبل هذا التاريخ وأنه يتعين التحقيق أولا فيما إذا كانت اللوحة من ممتلكات رئيس التحرير الشخصية أم أنها تخص المؤسسة . ولذا فقد صممنا على إلحاقها بالمستندات والمقتنيات الخاصة بالأهرام(*) .

و هناك أيضا مشروع كتاب ومسلسل تليفزيوني عملاق عَن حياة الدكتاتو وصور تجمع بين نجله « جمال مبارك » و رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة وهم في حالة ضحك بدا هستيريا . والى جانب ذلك كانت هناك تقارير مرفوعة إلى رئيس التحرير عن توزيع الصحيفة وبخاصة في الأسابيع الأخيرة ، إلا أننا لم نتمكن من الاطلاع على فحواها . و لكنني تذكرت ما روته لي قيادة في المؤسسة قبل نحو شهرين عن انهيار توزيع «الأهرام» اليومي إلى حد انه لم تصبح الجريدة الأولى في كل أيام الأسبوع ، باستثناء عدد يوم الجمعة . كما تذكرت ما قالته لاحقا القيادة ذاتها من أن إدارة التوزيع استغاثت برئيسي مجلس الإدارة والتحرير يوم ٢٦ يناير ٢٠١١ مطالبه بتغيير سياسة التحرير فورا ، بعدما عاد معظم المطبوع من الجريدة كمرتجع إلى المخازن لتحقق المؤسسة خسائر بملايين الجنيهات .

كانت التسوية التي تم التوصل إليها بين الصحفيين المتمردين و الإدارة القانونية تقضى بوضع محضر جرد بمحتويات الصناديق ، و تصوير نسخة منه وتسليمها إلى الصحفيين و إعادة الصناديق كوديعة لدى الشئون القانونية ، بعدما اقترحت فرز المستندات والمتعلقات الشخصية عن تلك التي تخص المؤسسة ، وعلى ألا تخرج الأخيرة منها بأيه حال . لكننا فوجئنا بعد الانتهاء من الجرد بمندوب الشئون القانونية يتراجع عن الاتفاق و يرفض تسليمنا صورة من محضر الجرد . و مع إصرارنا اضطر للسماح للزميلة « صباح » بتصوير أوراق المحضر بهاتفها المحمول ، دون أن يستجيب

(*)بعد أن تغير القائمان على منصبي مجلس إدارة مؤسسة الأهرام و رئيس تحرير الأهرام وحين استدعيت للإلاء بأقوالي لدي الشئون القانونية بشأن المشادة بين الزميلين الأستاذين أسامة الرحيمي و محمود المناوي طالبت بحل ألغاز لوحة صلاح جاهين والتحقيق في ملكيتها وفي كشف المكافآت الاستثنائية . لكن حتى نشر هذا النص لا أعرف هل جرى تحقيق أم لا . وما مصير اللوحة وغيرها.

لتسليمنا صورة ضوئية بواسطة الماكينة المتوافرة بالغرفة ذاتها .

وفي تلك الأثناء كان كلا من الزميل « غيث » والزميلة « سعادة » قد اتصلا بالجيش واستدعياه للقدوم إلى مؤسسة «الأهرام». وهو إجراء عارضته من قبل حيث كنت أرى انه لا يصح تدخل القوات المسلحة في مؤسسات مدنية على هذا النحو . وكانت الزميلة الأستاذة « حنان حجاج » وكذا الزميلة الأستاذة«سعادة » ليلة الأربعاء الماضي (١٦ فبراير ٢٠١١) قد أبلغتاني هاتفيا بتهريب خمسة صناديق (كراتين) من مكتب رئيس التحرير . واقترحا الاتصال بالجيش . ورغم أن الزميل الأستاذ « محمد غزلان » في جريدة «المساء » كان قد أمدني بهاتف عقيد قال انه مسئول عن شئون الصحافة ، إلا أنني امتنعت عن الاتصال به إدراكا منى بضرورة عدم إقحام الجيش في شئوننا.

لكنني وجدت نفسي مع زملاء نندفع إلى استقبال قوة شرطة عسكرية بقيادة ضابط برتبه «مقدم » مسئول عن تأمين وسط البلد . وقد وصلت القوة إلى « الأهرام » بعد منتصف الليل وانتهاء عملية الجرد . وسعى مدير الأمن إلى صرفهم و منع دخولهم إلى المؤسسة مدعيا بأن « كل الأمور على ما يرام و لا توجد ايه مشاكل » ، رغم ما لمسناه على مدى نحو خمس ساعات من مماطلات و ممانعات. و خارج المبنى أخذ مدير الأمن يحاول منعي من التحدث إلى قائد القوة حتى انه استخدم يده وذراعه للحيلوله بينى وبين متابعة التحدث إليه .

وبعد نحو الساعة من الكر والفر ـ لحق بنا خلالها الزميل العزيز الأستاذ « ضياء رشوان » ـ بدا أن قائد القوة العسكرية مرتبكا لا يعرف كيف يتصرف أمام هذا الموقف . و اقترح أن يصحب أحدنا إلى قسم شرطة « بولاق » الذي يتبعه «الأهرام» لجلب جنود يقومون على حراسة غرف كبار قيادات المؤسسة لضمان عدم تهريب المستندات والوثائق والمقتنيات . وحاول القائد الاتصال بمكتب اللواء «سامي عنان» رئيس الأركان لكنه فشل . إلا أن ما حسم الموقف انه بينما كنا منشغلين في الحوار مع القائد العسكري داخل بهو المبنى قام مدير الأمن بمساعده معاونيه ومندوب الشئون القانونية بإخراج الصناديق إلى خارج باب المبنى القديم . و إزاء ذلك اتخذ قائد القوة على الفور قرارا حازما بوضع منافذ المؤسسة تحت سيطرة الجيش ، ومنع خروج أية ورقة منها. و قام بتنفيذ القرار على الفور.

كانت الساعة قد جاوزت الساعة الواحدة والنصف عندما تركنا خلفنا مباني « الأهرام » بشارع الجلاء وقد أحكمت الشرطة العسكرية سيطرتها على مداخلها، كما بدا لنا. واقترح الزميل « رشوان» أن نعزز في الصباح البلاغ الذي تقدم به أكثر من ١٢٠ صحفيا بالمؤسسات الصحفية القومية إلى النائب العام يوم ٨ فبراير الماضي ، والذي يطالب بسرعة منع رؤساء مجالس إدارة وتحرير الصحف القومية الحاليين والسابقين في عهد « مبارك » من السفر احترازيا و اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تدمير أو تهريب ايه وثائق أو مستندات أو مقتنيات في هذه المؤسسات .فضلا عن التحقيق في ثرواتهم ومدى مشروعيتها و رد المبالغ المليونية المتحصلة شهريا من حصة القيادات في عائدات الإعلانات والتي لا تقرها المادة ٧٠ من قانون تنظيم الصحافة لعام ١٩٩٦ وعندما دخلت إلى بيتى كنت غير مستريح تماما لأننا اضطررنا للجوء إلى الجيش .. لكن ماذا كان علينا أن نفعل بعد مشوار طويل من الإنكار لمطالبنا ومن المماطلة والتلاعب .



(٩- أ)

بلاغ للنائب العام

السيد المستشار للنائب العام

تحية طيبة وبعد

مقدم هذا البلاغ يناشد السيد النائب العام الإسراع الاستجابة لمطالب الصحفيين بالصحف القومية الذين تقدموا بالبلاغ رقم ٨٣ لسنة ٢٠١١ في ٨ فبراير الجاري. و يأتي تجديد طلبنا على ضوء ما لمسناه في مؤسسة «الأهرام» وفي غيرها على مدى الأيام الماضية، وبلغت ذروته مساء أمس الجمعة ١٨ فبراير ٢٠١١ . فقد تصدى زملاء في «الأهرام» لمحاولة إخراج مستندات ومقتنيات من المؤسسة في يوم عطلة وأثناء انشغال المواطنين والصحفيين بالتظاهر في ميدان التحرير.

و على مدى الأيام الماضية هناك شهود من بين صحفيي المؤسسة على إخراج صناديق (كراتين) من مكاتب قيادات المؤسسة ، بما في ذلك مدير الإعلانات السيد حسن حمدي . و مساء الأمس تصدوا لمحاولة إخراج ثلاثة صناديق من مكتب السيد رئيس التحرير الأستاذ أسامة سرايا ، وبعد يوم واحد من طلب جهاز الكسب غير المشروع من الجهات الرقابية معلومات عن ثروته وزملاء له في المؤسسات القومية . وتمكن الصحفيون

(*)تقدمت بهذا البلاغ إلى مكتب النائب العام ظهر يوم السبت ١٩ فبراير ٢٠١١. وهاتفنى حينها الزميل الأستاذ أسامة غيث لألحق به في نيابة باب الخلق لأدلي بأقوالي في محضر حررته الشرطة العسكرية بشأن متعلقات السيد رئيس تحرير الأهرام . وعندما وصلت كان قد استكمل أقواله هناك . و أعتذر وكيل النيابة عدم السماع إلى أقوالي مكتفيا بما قاله الأستاذ غيث حتى ذلك الحين . وتركت رقم هاتفي المحمول . إلا أن أحدا من النيابة لم يتصل بعدها والى حينه.

والعاملون بالمؤسسة من فرض خيار تشكيل لجنة برئاسة محامي من الشئون القانونية قامت بجرد محتويات الصناديق. و حضرت الشرطة العسكرية فجرا إلى مقر المؤسسة . ولما اكتشفنا في حضورها محاولة جديدة لتهريب الصناديق إلى الخارج ، فرضت سيطرتها على المبنى ووضعت عساكرها على كل المنافذ لمنع خروج أي ورقة أو مقتنيات .

سيادة النائب العام

نطالبكم بالتحقيق في هذه الواقعة والاستماع إلى شهودها و التحفظ على الأوراق والمستندات والمقتنيات التي تخص المؤسسة . ولما كانت الشرطة العسكرية قد أبلغتنا بأنها لن تستطيع الاستمرار في رقابة المبنى ، فإننا نناشدكم اتخاذ إجراءات فوريه لحماية مقدرات مؤسسة الأهرام وغيرها من المؤسسات الصحفية القومية ، كما طالبناكم يوم ٨ فبراير ٢٠١١ . ونجدد بلاغنا السابق الذي يطالب بمنع رؤساء مجالس الإدارة والتحرير بالمؤسسات القومية الحاليين والسابقين من السفر احترازيا و اتخاذ التدابير لمنع تدمير أو تهريب أية وثائق أو مستندات أو مقتنيات تخص هذه المؤسسات و التحقيق في مشروعية مصادر ثرواتهم ، و رد المبالغ المتحصلة من نسبه الإعلانات المخصصة للقيادات الصحفية والتي لا تقرها المادة ٧٠ من قانون الصحافة لعام ١٩٩٦ .

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام

في ١٩ فبراير ٢٠١١

(١٠)

«الأهرام»

تمرد في الثكنة

(الجزء الثالث)

الساعة الثانية عشر ظهر الأحد ٢٠ فبراير ٢٠١١ دلفت إلى صالة التحرير بالدور الرابع بمبنى «الأهرام» القديم .وأخذت في توزيع نسخ من آخر مقال كتبته من سلسلة « مقالات الثورة وميدان التحرير ». ويحمل عنوان « ارحلوا أكرم لكم». إلا أن المشهد في الصالة التحرير غير مسبوق . فقد انعقد اجتماع مجلس التحرير اليومي برئاسة الأستاذ « أسامة سرايا » تحت حراسة قوات خاصة من الجيش ترتدي ملابس قتال و خوذات معدنية و تحمل الرشاشات والأسلحة الآلية . الضباط والجنود داخل صالة التحرير وعلى أبوابها متجهمون وكأنهم على أهبة اشتباك . أما ضباط وجنود الشرطة العسكرية الذين كلفوا بمنع تهريب المستندات والوثائق فقد غادروا بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من استدعائهم ليلة ١٨ فبراير ،من دون معرفة مصير الصناديق « الكراتين » التي كان يجرى تهريبها من مكاتب قيادات المؤسسة بما في ذلك رئيس تحرير الأهرام اليومي (والى كتابة هذا النص).

بعد انتهاء اجتماع مجلس التحرير بدقائق أخذ ضباط وجنود القوة الخاصة في الانسحاب . وعلى أبواب المصاعد بالدور الرابع سألت قائدهم عمن أتى بهم ولماذا ؟. أجاب في اقتضاب :« أوامر عليا » . أما الزملاء فقد تبادلوا أحاديث جانبية عن استدعاء « سرايا » وإدارة المؤسسة الجيش لحماية اجتماع مجلس التحرير بدعوى اعتزام مجموعة من المحررين طرد رئيس التحرير و تشغيل الجريدة بسياسة تحرير جديدة.

واقع الحال أن أحدا من المتمردين في «الأهرام» لم يفكر في مثل هذه الخطوة. ولقد دهشت شخصيا عندما استمعت إلى شائعة تقول بأنني إنتويت اقتحام مكتب الزميل الأستاذ « سامح عبد الله» المسئول عن بوابة «الأهرام» الالكترونية و السيطرة عليها

وتشغيلها بسياسة جديدة . و بالأصل أنا لا أعرف أين يقع هذا المكتب أو أعلم شيئا عن البوابة أو كيفية تشغيلها . كما أنني لا أتابعها . وبالمصادفة التقيت بالزميل « سامح » في ذات اليوم على سلالم مبنى المؤسسة فلم أتمالك نفسي من الضحك ، دون أن أبدي سببا.وببساطة لأنني تذكرت لحظتها أن الزميل متين البينان إذا ما قورن بي .

حقيقة الأمر أن نحو أربعين يوما فاصلة بين ٢٠ فبراير و ٣٠ مارس ٢٠١١ حين صدر قرار حكومة تسيير الأعمال برئاسة المهندس «عصام شرف» بتغيير عدد من قيادات الصحف القومية من بينهم رئيس مجلس إدارة الأهرام ورئيسا تحرير مطبوعتيه اليوميتين الرئيسيتين « الأهرام الصباحي » و« الأهرام المسائي » كانت حافلة بالأحداث المثيرة وبالصراعات الضارية .. و المعقدة أيضا . مما يشكل لوحة متعددة الأبعاد .وقد اتضح لاحقا للكاتب والفاعل أيضا في سياق أحداث في هذه الصراعات بعضا مما كان مخفيا منها بالنسبة له . ولا شك أن جوانب أخرى مازالت خافية حتى لحظة كتابة هذا النص في شهر فبراير ٢٠١٢ ، وبعدما غاب عن مسرح الأحداث أول رئيسي مجلس إدارة وتحرير للأهرام بعد ثورة ٢٥ يناير : الأستاذ «لبيب السباعي» رئيس مجلس الإدارة بالوفاة رحمه الله وبعد أسابيع معدودة من إحالته إلى المعاش في مطلع شهر نوفمبر ٢٠١١.. والأستاذ «عبد العظيم حماد» بالاستقالة في منتصف شهر يناير ٢٠١٢ ،و إثر أحداث مؤسفة . لكنها كاشفة وتسهم في إلقاء المزيد من الضوء على ما كان خافيا خلف تعثر التغيير في « الأهرام ».

الأيام الأربعون أو نحو ذلك الذي يختص هذا النص برواية شهادة كاتبه عليها ـ بقدر ما تسعف الذاكرة ويتسع مجال الحركة والرؤية ـ حافلة بأحداث ربما لم يعرفها تاريخ « الأهرام » المديد والذي يبدأ بعام ١٨٧٥. و في العديد من المحطات خلال هذه الأيام المعدودة ما يعد بحق سابقة في هذا التاريخ وفي تاريخ الصحافة المصرية منذ إصدار «الوقائع المصرية» في عام ١٨٢٨. ولعل ذروة هذه الأيام الأربعين هو تنظيم الانتخابات غير المسبوقة لاختيار رئيس تحرير «الأهرام» . و أظن أن هذه الانتخابات التي وصفناها حينها بأنها « إسترشادية » تجربة لا مثيل لها في الصحف المصرية الأخرى ما بعد ثورة ٢٥ يناير . وذلك على الرغم من حدود وعيوب هذه الانتخابات .و مع

الأخذ في الاعتبار أن العديد من مؤسسات الصحافة القومية شهدت أحداثا جساما لا تقل إثارة عما عرفته «الأهرام» . وعلى سبيل المثال فإن دار التحرير التي تصدر عنها جريدة « الجمهورية » و مؤسسة « روزاليوسف »و« وكالة أنباء الشرق الأوسط» شهدت طرد قيادات إدارية وتحريرية ومنعها من الدخول . لكن في ظني يبقى تميز تجربة «الأهرام » في سابقة هذه الانتخابات الاسترشادية و في كم ونوعية الوثائق الجماعية الداعية إلى التغيير و المتجاوبة مع نبض الثورة في البلاد . كما لا يفوتني هنا أن أشدد أيضا على أن تجربة الانتخابات لم تكن هي أيضا بعيدة عن مزاج عموم المصريين الذي وجد في هذه الآلية الديمقراطية البديل للأساليب الاستبدادية الفاسدة و غير الرشيدة في اختيار القيادات من العمد في القرى إلى أساتذة الجامعات في المدن .

في الطريق إلى الانتخابات صاغت مجموعة من العاملين بالمؤسسة وثيقة تنطوي على أهمية خاصة حيث جمعت بين الفئات الثلاث التي تضمها المؤسسة : العمال والإداريون و الصحفيون . وبدأت حملة توقيعات على الوثيقة التي حملت عنوان :« مذكرة مطالب العاملين بمؤسسة الأهرام » في العديد من الإدارات . واللافت أن هذه الوثيقة تبنت في بندها الأول مبدأ الانتخاب في اختيار قيادات المؤسسة ومديري الإدارات المختلفة . و أبرزت الحاجة إلى وضع سياسة تحرير مكتوبة . وشملت إصلاحات إدارية ومالية تحمل توجها نحو العدالة الاجتماعية، من بينها وضع حدين أعلى وأدني للدخول (١ إلى ٧) . فضلا عن خطوات محددة لضرب الفساد داخل المؤسسة ، بما في ذلك إنهاء الخلط بين الإعلان والتحرير وعمل الصحفيين بالإعلانات . ومن يقرأ مذكرة المطالب يكتشف أنها أشبه بروشتة إصلاح متعددة الجوانب . استفادت من أوجه الخبرات والمعاناة المتنوعة في مختلف إدارات المؤسسة.

أثناء عملية جمع التوقيعات أصبح بالإمكان التعرف على زملاء بين العمال والإداريين يتمتعون بدرجة عالية من الوعي والصلابة والنضالية . وتبين خلال ذلك أن هناك أفرادا غيرنا ـ المقصود غير الصحفيين ـ يعانون من الظلم والتمييز وإهدار الكفاءة كل في تخصصه وإدارته. بل و أيضا ـ وهذا هو الأهم ـ هناك من بينهم من واجه على مدى سنوات محاولا كشف الفساد . وظل يدفع الثمن غاليا من قوته وقوت أبنائه. وهنا يتعين أن أذكر ـ لا على سبيل الحصر بأي حال ـ الزميلة مديرة الحسابات الأستاذة

« فاتن بركات » ، والتي وقفت على مدى أزمنة رؤساء مجالس إدارة تعاقبوا على المؤسسة تطالب عبثا بفتح التحقيق في مجموعة مخالفات مالية جسمية فاضحة .و لعل أكثرها إثارة نفقات زيارة الرئيس «مبارك» لمبنى مؤسسة « الأهرام» في مدينة السادس من أكتوبر في نوفمبر عام ٢٠٠٦، وبينها مبلغ ٣١٠ ألف جنيه من دون فواتير . و في ٢٤ فبراير ٢٠١١ انضم مجموعة من الصحفيين إلى بلاغ مشترك مع الزميلة الأستاذة « فاتن» مقدم إلى النائب العام بشأن هذه المخالفة .وحمل البلاغ رقم ٢٤٦٠ . لكنه انتهى كغيره من البلاغات المقدمة بشأن الانحرافات في الصحافة القومية عامة و«الأهرام» خاصة إلى مصير مجهول ، وحتى لحظة كتابة هذا النص .

و لعله من أكثر اللحظات إثارة في هذا المسار الجماعي للعمال والإداريين والصحفيين معا أنه في منتصف شهر مارس ٢٠١١ جاءنا زميل من العاملين بإدارة الأمن ليبلغنا بتهريب قيادات رفيعة في المؤسسة لما تبقى من هدايا رأس السنة الثمينة المخصصة لعلية القوم في البلد من المشرفين على اختيار و إبقاء قيادات الصحف القومية في مواقعها بالمخالفة لكل قانون و اعتبارات الرشادة والمهنية . جلس الرجل بيننا وهو يكاد يرتعد في غرفة الزميل الأستاذ «أسامة غيث» (أحد مديري التحرير) .وروى ما شاهده وزملاؤه بأعينهم من تهريب الساعات المرصعة بالماس وغيرها من الهدايا غالية الثمن وبملايين الجنيهات في حقائب من تم ائتمانهم على المؤسسة . قال الرجل أنه شاهد عيان . لكنه يطلب الحماية لأنه يخشى على مصيره ومصير أولاده . وقتها تداولنا في الأمر (الأستاذ غيث والزميلة الأستاذة صباح حمامو والأستاذة شيرين المنيري وأنا) . و استعنا بمحام من خارج المؤسسة صاغ لنا بلاغا إلى النائب العام أنطوى على قدر من الحذر . وحينها كتبت مقال « هدايا الأهرام جيت » ، ونشرته على الفور في موقع جريدة « البديل » . لم أستطع أن أقول فيه كل ما أعرف . لكن ما قلته كان كافيا وزيادة .

كان في كل ذلك بوادر حركة تقوم على التفاعل بين الصحفيين والعمال والإداريين الذين طالما صنع عهد الاستبداد والفساد أسوارا من عزلة بينهم . لكن يتعين الاعتراف بأن هذه الحركة لم تبلغ غايتها . ولم تحدث الأثر المطلوب من أجل التغيير . وفي رواية

ملابسات اجتماع المدير العام وقتها الدكتور «طه عبد العليم» ونص ملاحظاتي على هذا اللقاء ما يلقي الضوء على هذه المعضلة . لقد تبين لنا كصحفيين معنيين بالتغيير في «الأهرام» ـ وحتى قبل تنحى مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١ ـ ضعف معرفتنا بحال العاملين بالمؤسسة . فقط مع وقفات احتجاجية تتالت في بهو المبنى الرئيسي القديم بشارع الجلاء بالقاهرة خلال شهري فبراير ومارس من هذا العام تبين أن هناك المئات بل الآلاف من العاملين بدون عقود تعيين ولا تأمينات . يتقاضى العديد منهم مئات معدودة من الجنيهات كل شهر على مدى سنوات تطول وقد تصل إلى العشرين عاما في خدمة «الأهرام» . كان بعض هؤلاء يأتون من داخل إدارات بينها تلك التي تخص التحرير الصحفي داخل المبان الرئيسية بشارع الجلاء . لكن أغلبهم جاء من المطابع في السادس من أكتوبر وفي قليوب خارج القاهرة . بل أن الآلاف جاءوا من مختلف محافظات مصر حيث أنهم ملحقون بالعمل في التوثيق الضوئي (الميكروفيلم) للأهرام بمكاتب الشهر العقاري . قابلنا حينها زملاء عمل يقتربون من العقد الخامس من دون تأمينات أو عقود ،ويأخذ الواحد منهم مكافأة غير ثابتة قد لا تتجاوز في هذا الشهر أو ذاك المائتي جنيه ! . وكان من بين هؤلاء من يتحمل مسئولية الإنفاق على أسر وأطفال . والى جانب حكايات العمل الأسود فيما يشبه السخرة بأجور بالغة التدني ، استمعنا من زملاء في إدارة التوزيع إلى وقائع فساد مشينة تهدر ملايين الجنيهات ولحساب مؤسسات صحفية منافسة للأهرام كـ«المصري اليوم» مثلا . وحينها تعرفت على أحد قوانين الفساد في صحافتنا المصرية في عهد «مبارك» والليبرالية الجديدة المتوحشة . فبينما تمارس الصحف الخاصة الجديدة «صحف رأسمالية المحاسيب» أقصى أشكال الاحتكار في تعاملها مع الصحفيين بل وكتاب الرأي ، تسمح لنفسها بتوظيف وتشغيل صحفيين وكتاب من الصحافة القومية وهم على رأس أعمالهم في جرائدهم . بل تستخدم أساليب في الإفساد والرشوة مع إدارات الطبع والتوزيع إلى حد الحصول على ميزات غير قانونية وغير منطقية على حساب طباعة وتوزيع الصحافة القومية بما في ذلك «الأهرام». ووفق قاعدة «كل شئ يمكن شراؤه بالمال».

يوم ٢٧ فبراير ٢٠١١ كان بالنسبة لشهادتي هذه هو الذروة في هذه الوقفات الاحتجاجية . فقد دخلت اللجنة النقابية للعاملين بالأهرام على خط هذه الوقفات قبل

أن تعود سريعا إلى ثباتها العميق مثلها كحال الجمعيات العمومية في المؤسسات الصحفية القومية . فقد دعا سبعة من أعضاء اللجنة على رأسهم الأستاذ «حسين كمون» إلى وقفة وصفوها بـ إحتجاجية سلمية « صبيحة هذا اليوم للمطالبة بتنفيذ مجموعة مطالب يتصدرها تغيير رئيس مجلس الإدارة و رئيسي تحرير المطبوعتين الرئيسيتين « الأهرام اليومي » و « الأهرام المسائي » و مدير عام المؤسسة . كما طالبوا وفق مذكرة لهم موجهة إلى المشير «حسين طنطاوي» رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بـ«توزيع عادل للدخول في المؤسسة وضمان عدالة توزيع مخصصات الحوافز الشهرية» وبإنهاء التعاقد مع المستشارين فوراً وبالتحقيق في مشروعات وصفوها بأنها إهدار للمال العام ، وهي وفق المذكرة :« نادي العاملين بالأهرام و معرض المقتنيات الفنية و مشروع التطوير ».

صبيحة هذا اليوم تجمع نحو المائتين من العاملين في بهو المبنى الرئيسي القديم مطالبين بالتغيير في القيادات والسياسات ومنددين بالفساد . لكن بعد نحو الساعة من الهتاف الغاضب استطاع عدد من أعضاء اللجنة النقابية والجمعية العمومية إقناع المحتجين بالصعود إلى قاعة « هيكل » بالمبنى ذاته للحوار مع المدير العام للمؤسسة «الدكتور طه عبد العليم » . ولما تبين أن القاعة لا تتسع تقرر نقل الاجتماع إلى قاعة أوسع تسع نحو الألف (نجيب محفوظ بأحدث مبان شارع الجلاء التابعة للأهرام). وفي النصف ساعة الفاصلة للانتقال بين القاعتين تغير سريعا الجمهور. فقد جلبت هذه الدقائق إلى المشهد عاملين يرفعون مطالب محض إصلاحية و شخصية بالأساس ، من بينها رغبات في تعيين الأبناء والأقارب بالمؤسسة . وهكذا غلب على المشهد التحول من الثورة على القيادة والإدارة إلى التوسل إليها بمطالب. قد يكون فيها الحق والمنطق. لكن بالتأكيد شابها الكثير من المطالب الشخصية المخالفة للقانون والمنطق بل ولروح ثورة ٢٥ يناير . وكما تجسدت في منهج توريث الوظائف تماما كتوريث السلطة الذي ثار عليه المصريون . وجوهر التحول في هذا المشهد هو الانتقال من مسعى التغيير في السلطة داخل المؤسسة ومحاسبة المستبدين الفاسدين من أتباع نظام «مبارك» والقطيعة مع زمانهم إلى مجرد رفع مطالب إصلاحية إلى السلطة ذاتها .وهو تحول يفيد الاعتراف بشرعية هذه السلطة التي كان يريد الجمهور منذ دقائق الإطاحة بها ومحاسبتها . ولعل

هذا المشهد يعبر عن حال البلد بأسرها بالانتقال إلى لعبة تذويب الكتلة الثورية المؤثرة الساعية إلى التغيير في قطاعات من الجماهير ذات المطالب الإصلاحية المحدودة ، ومعها تأثيرات أولئك العابرون بعد العبور والثائرون بعد الثورة . ولعل هذا المشهد على مستوى «الأهرام» يحاكي ما حدث لعموم البلد مساء يوم ١١ فبراير ٢٠١١ حين جرى الإعلان عن تنحى « مبارك» فاندفعت كتل محافظة كانت أبعد ما تكون عن أيام الثورة الثمانية عشر السابقة لتنقل ميدان التحرير إلى حالة احتفالية قانعة بهكذا تنحى لم يسقط أبدا النظام . ويترجم هذا الانتقال الخطير المانشيت «الأهرام» الرئيسي في اليوم التالي ١٢ فبراير ٢٠١١ :«الشعب أسقط النظام » . وما تلاه من مانشيتات للجريدة خلال هذا الشهر تناقض استمرار أسماء رئيسي التحرير ومجلس الإدارة نفسيهما ، من قبيل : « تنظيف مصر » و « الفاسدون يتساقطون ». ولعل في كل هذا وذاك لونا من حيل الرجعية في ممارسة الخداع والاستمرار في السلطة دون تغيير حقيقي . أما ما حدث بعدها في الاجتماع مع المدير العام الذي وجدت نفسي مطالبا بالجلوس إلى المنصة بجواره والزميلة الإدارية الفاضلة « وفاء وحيد » فيلخصه النص اللاحق بعنوان : « ملاحظات على لقاء المدير العام للأهرام ». لكن يتعين هنا أن أسجل ملاحظة لا تخلو من دلالة . فعندما حانت لحظة الجلوس على المنصة رفض الجمهور في القاعة جلوس أي من أعضاء اللجنة النقابية وأنزلوهم . وهو ما يعكس إلى حد ما ضعف الثقة في هكذا لجان نقابية في المؤسسات الصحفية وغير الصحفية .

على أية حال ، لم تنتج هذه الحركة الجماعية بين إداريين وعمال وصحفيين إلا القليل من الإصلاحات . وكما حدث في العديد من مؤسسات البلد جرى انتزاع حقوق بعض العاملين في التعيين والتثبيت والتأمين .و أظهرت الحركة الحاجة إلى الإسراع بتغيير وجوه في القيادة بعينها باتت «محروقة» وعبأ على استمرار النظام . لكن هذه الحركة الجماعية لم تفض إلى تغييرات جذرية كإنتزع الحق في لوائح معلنة وشفافة وعادلة إدارية ومالية ولعلاقات عمل. كما ظلت غالبية القيادات في المؤسسة في مواقعها دون تغيير أو محاسبة . وخلف كل ذلك يبرز قصورنا كصحفيين في دوام وتوسيع التواصل والتفاعل مع مختلف العاملين ، وصولا إلى مشكلة غياب القدرة على بناء تنظيمات نقابية مستقلة تجمعنا معهم .

والى جانب هذا المسار الذي استهدف انخراط كافة العاملين في أعمال مشتركة وعلى رأسها حملة التوقيع على مذكرة مطالب العاملين ، تقدمت مجموعة من الصحفيين عل مسار مواز باتخاذ خطوات عملية لتنفيذ مطلب انتخاب رئيس تحرير صحيفة الأهرام (المطبوعة الرئيسية) . فقد شرعنا في التنفيذ العملي وفق هذا المسار نظرا لمحدودية عدد الصحفيين مقارنة بإجمالي عدد العاملين في المؤسسة. ولأن القيادة التحريرية المسئولة مباشرة عن المادة المنشورة التي يطالعها القراء يوميا ظلت الأكثر استفزازا وإثارة وتأثيرا على التوزيع والإعلانات والأموال التي تتدفق على المؤسسة . وبدأت هذه المهمة بوضع وثيقة « شروط الترشح للمناصب القيادية » . تداول بشأنها عدد من الصحفيين في نهاية شهر فبراير ٢٠١١ .وتوليت صياغتها في صورتها النهائية . وكانت الوثيقة في ذاتها عامة تشمل شروط الترشح للمواقع القيادية في مختلف تخصصات العمل بمؤسسة صحفية ، وإن خصصت بندا خاصا برئيس التحرير . والفلسفة التي تقف وراء بنودها هي القطيعة مع ما كان ووضع معايير إضافية تضمن الكفاءة والاحترافية والنزاهة . ولكن عندما شرعنا في إجراءات الانتخابات الإسترشادية جرى إعادة مناقشة الشروط وتم إدخال تعديلات عليها كان من أهمها الشرط المتعلق بأن يكون المرشح من بين الصحفيين بجريدة الأهرام اليومي . وبما يفيد قطع الطريق على أي زميل من خارج الإصدار الرئيسي وحرمان الصحيفة من فرص الاستفادة بكفاءة تأتي من الإصدارات ، والتي تظل - في نظري وآخرين - تتمتع بمناخ أكثر صحية ومهنية ، لاعتبارات تتعلق بوطأة القيود وتربية الصحفي الطيع المطيع في مركز الثكنة «الأهرام اليومي ».

لكن الاجتماع الذي انعقد في قاعة « هيكل » بالمبنى القديم وشهد إدخال هذا التعديل عرف ما هو أكثر تأثيرا على عملية الانتخاب . فقد وجدت نفسي بين أقلية عندما احتدم النقاش حول طريقة الاقتراع التي قادها الزميل الأستاذ « محمد حربي ». كنت مع التوصل إلى قائمة مرشحين محددين يتقدمون بأنفسهم أو يتقدم بأسمائهم من يشاء على أن نطبق شروط الترشح على كل منهم لاستبعاد من لا ينطبق عليه إحداها . وبعدها نمنح فرصة التقدم ببرنامج عمل انتخابي لكل مرشح في قائمة مرشحين محددة تنتهي بخانة مفتوحة (آخرون لفتح المجال أمام من لم يشاركوا في العملية التي أسفرت عن

عملية الاقتراع ليتتخبوا من يشاءوا) .لكنني فوجئت بأغلبية تصوت ضد هذا التصور . وتغلب ما أصفه بأسلوب عشوائي معيب يقوم على حق الناخب في أن يصوت لما بين مرشح أو ثلاثة مرشحين يختارهم بدون قوائم أو برامج . وهكذا جرى إهدار تطبيق شروط الترشح مسبقا على وعد تطبيقها حين تظهر النتائج (!). و نزولا على رأي الأغلبية -التي لا أعرف من أين تم حشدها فجأة لنتجه في هذا المسار- شاركت في الإشراف على عملية فرز أصوات قادها مع عملية الاقتراع بالأساس الزميل الأستاذ « حربي ». وأنا غير مقتنع بما اعتبرته لقاءا لشروط الترشح في سلة المهملات و إشاعة الارتباك في التصويت وعد الأصوات جراء ترك عملية الاقتراع مفتوحة للتصويت لشخص أو اثنين أو ثلاثة (!) .

سارت عملية الاقتراع بصعوبة رغم إنها تجربة مبهرة غير مسبوقة في «الأهرام» . وكان واضحا أنها تلقي مقاومة من كافة مراكز القوى الحريصة على إبقاء الأمور على ما هي عليه . وعلى سبيل المثال لم نتمكن من أن نعلق إعلانا واحدا في لوحات المؤسسة أو على جدرانها الداخلية بالدعوة للاقتراع . إلا أن عملية التصويت والفرز وإعلان النتيجة جرت في قاعة « هيكل » من دون أي محاولة لإغلاقها أمامنا .وقد تحولت القاعة في ظني لما يشبه المتنفس لحركة التغيير داخل «الأهرام» منذ اجتماع ١٠ فبراير ٢٠١١ الذي أشرت إليه سابقا . واستمرت عملية الاقتراع بطيئة وئيدة لخمسة أيام من الأحد ٦ مارس إلى الخميس ١٠ مارس ٢٠١١ ومن الساعة العاشرة صباحا إلى الخامسة مساء . و إعترضتها محاولات متكررة من أتباع مراكز القوى داخل الجريدة لعرقلتها بممارسة الدعاية المضادة للفكرة.و الطعن في نزاهتها . وحتى بالسعي للتشويش عليها بمحاولة مجادلة المشرفين عليها بإعادتها مرة أخرى على أسس جديدة محورها تمزيق وثيقة شروط الترشح، مع أنها لم تطبق مسبقا على قائمة مرشحين (!).

وفي النهاية صوت ٢٢٥ صحفيا من «الأهرام» اليومي من بين نحو ٩٠٠ على اختيار رئيس تحرير للصحيفة في صندوق « كارتون » كان يجرى إغلاقه يوميا بمحضر شهود بعد زمن الاقتراع وإيداعه في غرفة مغلقه . الغرفة الخاصة للأستاذ « كمال جاب الله » مدير التحرير الذي أبدى حماسا للتجربة . وجرت عملية فرز الأصوات مساء الخميس ١٠ مارس ٢٠١١ بإشراف لجنة من الصحفيين .كنت أحد أعضائها . ولفت نظري

حينها المشاكل الناجمة عن طريقة التصويت التي اعترضت عليها من الأصل . فقد تبددت أصوات ناخبين على صحفيين تستبعدهم شروط الترشح بوضوح كعضوية الحزب الوطني والاشتراك في إدارة التحرير المتسببة عن انهيار سمعة الجريدة و هبوط توزيعها . كما حصل صحفيون خارج الجريدة بالأصل (كالأساتذة محمد حسنين هيكل وفهمي هويدي و سلامة أحمد سلامة) على أصوات ناخبين . وفضلا عن ذلك حصل من في سن المعاش كالأستاذ فاروق جويدة على المرتبة الثانية في الأصوات . وعلما بأن شائعة قد راجت قبل التصويت بأيام قليلة عن اختيار المجلس العسكري للأستاذ «جويدة» رئيسا للتحرير . وفوق هذا وذاك لم تطبق الاعتبارات الخاصة بإعلان الذمة المالية على سبيل المثال .

أسفرت عملية الانتخاب عن إعلان تقدم الأستاذ «عبد العظيم حماد» إلى المركز الأول بـ ١٣٠ صوتا و الأستاذ «فاروق جويدة» للمركز الثاني بـ ٩٢ صوتا ، ثم الأستاذ «يحيى غانم» في المركز الثالث بـ ٤٠ صوتا و الأستاذ «عبد المحسن سلامة» في المركز الرابع بـ ٢٩ صوتا و الأستاذ «كمال جاب الله» في المركز الخامس بـ ٢٦ صوتا .(نص محضر فرز الأصوات بالملاحق في نهاية الكتاب) وهكذا يتبين أن من بين من شغلوا المواقع الخمس الأولى من كان معلوما عنه أنه عضوا بالحزب الوطني ومسئولا عن سياسة تحرير أسخطت القراء والشعب وانتهكت قواعد المهنة وأخلاقياتها .لكن المشهد مع كل ذلك كان لا يخلو من البهجة . فقد جرت الانتخابات و إعلان نتائجها رغم كل العراقيل . وأسفرت عن التقدم للإعلام وللرأي العام باسم الأستاذ «عبد العظيم حماد» و الذي لم يعرف عنه ما يسئ إلى القارئ والمهنة.

لكن ثمة منغصات إضافية في هذا المشهد الجليل في تاريخ «الأهرام» تضاف إلى طريقة الاقتراع « شبه العشوائية » والمهدرة لوثيقة شروط الترشح للمناصب القيادية.وقد حاولت تسجيل تحفظي هذا في محضر الفرز وإعلان النتائج الذي وقعت عليه لكن جرى منعي بدعوى « ألا أفسد الفرح » . وسأكتفي هنا بالإشارة إلى ثلاثة منغصات :

الأول .. أنني كنت أطمح إلى حضور أعضاء محترمين من مجلس النقابة لعملية فرز

الأصوات وإعلان التنائج ليضفوا عليها مباركة نقابية ويرفعوا منها مثالا أمام عموم الصحفيين ، خصوصا وأن هذه الانتخابات محط أنظار زملاء في مؤسسات صحفية أخرى . وبالفعل وجهت الدعوة إلى الأستاذ «يحيى قلاش» والأستاذة «عبير سعدي» . لكنهما لم يحضرا و حرما هذه التجربة من إضفاء ثقل معنوي عليها يتجاوز جريدة واحدة ومؤسسة واحدة .ولا أدري ما إذا كان الانقسام في «الأهرام» حول هذه الانتخابات وشرعيتها السبب في هذا التخلف عن الحضور أم أن الأمر لا يتعلق بهذا الشأن .

و الثاني .. أنني فوجئت بالأستاذ «عبد العظيم حماد» في حوار جانبي خلال عملية الاقتراع يعول كثيرا على رئيس مجلس الإدارة حينها الدكتور «عبد المنعم سعيد» . ولقد تحدث حينها بأن الدكتور «سعيد» لديه قنوات مفتوحة ومؤثرة مع قادة المؤسسة العسكرية وأنه رشحه لمنصب رئيس التحرير في ظل استمراره هو في منصب رئيس مجلس الإدارة . ويلفت نظري الآن عندما أراجع « محضر فرز اختيار رئيس تحرير جريدة الأهرام اليومي » ما ورد في نهايته من إشارة لـ « إعجاب رئيس مجلس الإدارة » بهذه التجربة الديمقراطية .

لكن المنغص الأكبر (الثالث) اتضح لاحقا بعد أشهر عندما استمعت من زملاء في «الأهرام» إلى اتهامات بإدارة الانتخابات لصالح من حصل على المرتبة الأولى الأستاذ «عبد العظيم حماد» . ولقد خضت على مدى أشهر مناقشات طويلة مع زملاء ـ بعضهم لا أشك في استقامته و بعده عن ممارسة الابتزاز الرخيص ـ تبدأ من نقطة مسئولتي الشخصية عن وصول الأستاذ « حماد » إلى موقع رئيس التحرير عبر هذه الانتخابات . وواقع الحال أنني شخصيا لم أمنحه صوتي ولم أمارس أية دعاية له أو ضده ، وباعتبار أن الإخلاص لفكرة الانتخابات و مقتضيات الحيادية للمشاركين في الدفع تجاهها والإشراف على جانب من عملياتها يتنافى مع ممارسة أية دعاية . لكنني فوجئت بهؤلاء الزملاء يلحون في أن آخرين قريبين لي ممن أشرفوا على الانتخاب مارسوا مثل هذه الدعاية لصالح الأستاذ« حماد » . وهو أمر لم أره أو ألحظه بنفسي في حينها على أية حال .

يلفت النظر في هذا السياق أن عددا ممن أبدى الحماسة لانتخاب الأستاذ « حماد » حينها انخرط في صراع مع رئيس مجلس الإدارة الدكتور « سعيد » والى حد

اتهامهم بالتحرش والإساءة إليه والى أعضاء في مجلس الإدارة . وهو أمر كنت بطبعي بعيدا عنه . لكن حين جرى إحالة الزميلات « سعادة حسين » و « فاتن بركات » و « وفاء وحيد » و« صباح حمامو » إلى الشئون القانونية في «الأهرام » والزميل « محمد الشرايدي» إلى تحقيق مماثل في مؤسسة « أخبار اليوم » وجدت نفسي مدفوعا لكتابة مقال بعنوان : «تحقيق إداري في اتهامات سياسية» في ٢٢ مارس ٢٠١١ . كما ذهبت مع الزميلات إلى مّقر وزارة الدفاع (المجلس الأعلى للقوات المسلحة) للتقدم بشكوى إزاء قرار وقفهن عن العمل ومنعهن من دخول المؤسسة ، وحيث كانت الشرطة العسكرية قد حضرت إلى مكتب رئيس مجلس إدارة الأهرام في ذروة صدام عدد منهن معه ومع أعضاء في مجلس الإدارة . وكتبت هذه الشرطة محضرا بهذا الشأن . وإن كنت شخصيا في موقع لا أستطيع أن أتبين منه تفاصيل ما جرى عند مكتب رئيس مجلس الإدارة.وهل انطوى على إهانات شخصية لا تليق ؟.

و تثير عودة الشرطة العسكرية الجدل حول مشروعية إدخال المؤسسة العسكرية طرفا فيما يجرى بالصحافة القومية. و إذا كان رئيس مجلس الإدارة«الأهرام» هو الذي استدعي الشرطة العسكرية هذه المرة ، كما قيل. فإننا كنا - في حركة التغيير - قد تحولنا إلى مخاطبة المجلس العسكري مباشرة بعد فترة من التحفظ. فقد بعثنا بالفاكس في ٢ مارس ٢٠١١ إليه والى مجلس الوزراء بوصفه مفوضا بصلاحيات المجلس الأعلى للصحافة بوثيقتي :« مذكرة بمطالب العاملين بمؤسسة الأهرام » و « الشروط المقترحة للترشح للمواقع القيادية» . وكنا فيما يشبه سباق مع الزمن في إرسال هذه الوثائق مذيلة بتوقيعات المئات وكذا بشأن إعلان نتائج الانتخابات الاسترشادية لرئيس التحرير الجديد . سباق مع الزمن نظرا ما يصلنا من معلومات عن تقدم طالبي هذين الموقعين القياديين بمذكرات تزكيهم لها عليها توقيعات مأخوذة من الصحفيين والعاملين بسيف المناصب وذهبها . علما بأن الساعين لهذه المناصب كانوا عادة من المشرفين على هلاك سمعة «الأهرام» كصحيفة وعلى ميزانيته كمؤسسة . والمسافة التي تفصل إرسال الوثيقتين المشار إليهما إلى المجلس العسكري والحكومة في شهر مارس ٢٠١١ وبين وثيقة ثالثة تحمل عنوان « رسالة إلي ثوار ٢٥ يناير » بدأنا جمع التوقيعات عليها في ٢٠ فبراير ٢٠١١ تبدو في نظر البعض بمثابة انتقال إلى سلوك أكثر واقعية .

وعلى أية حال ، فقد كان الدخول في معارك جانبية من قبيل الصراع حول إحالة الزميلات للشئون القانونية مستنزفا للطاقة في الفترة الفاصلة بين إعلان نتيجة الانتخابات الاسترشادية لرئيس تحرير الأهرام اليومي وبين قرار مجلس الوزراء بالتغيير في قيادات الصحف القومية . وهي فترة استغرقت نحو عشرين يوما حفلت بالصراعات. لكن عندما أراجع أوراقي أعثر على ما يفيد بنوايا مواصلة السير في الطريق الذي بدأناه يوم ٣٠ يناير ٢٠١١ . لكنها على ما يبدو لم تلق التفاتا كافيا من كتلة مؤثرة في « الأهرام » . فقد دعوت الزملاء صحفيين وإداريين وعمال إلى لقاء يوم ٢٩ مارس ٢٠١١ . وأعددت ورقة حوار لهذا اللقاء « للتداول في اختيار رئيس مجلس إدارة ومجلس تحرير ».و أرفقت مع ورقة الحوار مقالا نشرته حينها على موقع البديل بعنوان «رئيس مجلس إدارة الأهرام الذي نريد». لكن عدد من حضر الاجتماع بقاعة « هيكل» بدا أقل مما هو معتاد من قبل . كما كانت أنباء قرب تغيير رئيسي مجلس الإدارة والتحرير تداهمنا .ففي اليوم التالي تماما أعلنت حكومة المهندس« عصام شرف» التغييرات الصحفية » لتبدأ مرحلة جديدة ،نروي جانبا من تفاصيلها في الجزء الرابع من « الأهرام.. تمرد في الثكنة ».

ولكن قبل أن نصل إلى هذا الجزء بملحقاته وقبله مقالان بمثابة نقد ذاتي للأهرام على صفحاته ، يتعين أن أختتم هنا بخمسة مشاهد لا تخلو من دلالة:

المشهد الأول.. أنني كنت شاهدا ظهيرة يوم الأربعاء ٣٠ مارس ٢٠١١ على لحظة «التسليم والتسلم » لمنصب رئيس التحرير بين الأستاذين « سرايا » و«حماد » . و قد هالني ما أغدقه الثاني على الأول من مديح وقوله بأن الأول كان مرشحا لمنصب رئيس مجلس الإدارة و أعتزم حينها ترشيح الثاني لرئاسة التحرير (!).

المشهد الثاني .. ظهيرة اليوم التالي الخميس ٣١ مارس ٢٠١١ صدمني ما أسره رئيس التحرير الجديد بأنه منع سابقه من الكتابة في « الأهرام ». ولما سألته : هل هو الممنوع بمفرده ؟ ، أجاب بنعم . ووقتها أبلغته تحفظي على هذا الإجراء الذي لا يستند إلى قاعدة عامة موضوعية تنطبق على رئيس التحرير السابق وعلى غيره . وفي اللقاء ذاته طلب مني رئيس التحرير الجديد تحمل مسئولية قسم الرأي في الأهرام مع الزميل الأستاذ « عاصم عبد الخالق » ، فاعتذرت على الفور طالبا أن نضع سياسة تحرير مكتوبة

للأهرام تعيد له المصداقية وبعدها يجرى اختيار الأقدر على تنفيذ هذه السياسة في كل تخصص . وحينها ، سمح الأستاذ « حماد » بتعليق دعوة للحوار حول هذه السياسة في اللوحات الداخلية للأهرام قمت بصياغتها. لكن الأمور سارت في طريق آخر كما سيتضح في الجزء الرابع .

المشهد الثالث .. يبلغني زميل من أعمدة حركة التغيير الجماعي في « الأهرام » انه اقترح على رئيس التحرير الجديد التوجه إلى ميدان التحرير في اليوم التالي (الجمعة ١ إبريل ٢٠١١) . لكنه اعتذر .

المشهد الرابع .. يدعوني رئيس التحرير الجديد مع عدد من زملاء في حركة التغيير إلى لقاء بقاعة «توفيق الحكيم » بالدور الخامس بالمبنى القديم ظهيرة يوم ٢ إبريل ٢٠١١ مع ممثلين من «شباب الثورة » أو هكذا قيل عنهم. لكنني عندما ذهبت فوجئت برموز كل من هو ضد الثورة بما في ذلك قيادية في الحزب الوطني ومسئولة عن تغطية أنشطته في الجريدة تسد علينا باب الدخول . وبالطبع عافت النفس الحضور بين هكذا جمع . ولم يسأل رئيس التحرير : لماذا تخلفنا عن لقاء من وصفوهم بـ« شباب الثورة »؟!

المشهد الخامس .. لاحظت في الأسبوع الأول من عهد رئيس التحرير الجديد نشر صور للرئيس المخلوع « مبارك » في الصفحة الأولى تنطوي على تشويه للوجه بتأثير العدسة والكومبيوتر لخلقته كإنسان . فأبلغته كتابة بتحفظي على مثل هذا التناول حتى ولو كان لشخص ديكتاتور أمقته شخصيا وعارضته في عنفوانه وأوانه . لكن الرجل دافع عن هذه المعالجات والتي لا تستقيم بالأصل مع طبيعة الأهرام كجريدة محافظة تحريريا . و بعدها بأسابيع معدودة أبلغني زميل بقسم التصوير أن رئيس التحرير الجديد منع إنفرادا صوره بعدسته لجناح المستشفي الفاخر الذي سيجرى نقل «مبارك» اليه على ذمة المحاكمة . وقال لي هذا الزميل أنه باع هذا الإنفراد لصحيفة خاصة منافسة بعشرة آلاف جنيها . لكنه قبلها نقل عن رئيس تحرير الأهرام سبب رفضه النشر . ببساطة كان يخشى إثارة القراء ، وفق ما قاله الزميل الصحفي المصور .



(١٠- أ)

رسالة إلى ثوار ٢٥ يناير

يطالب الموقعون على هذا البيان من العاملين بمؤسسة الأهرام من الصحفيين والإداريين والعمال برحيل رئيس مجلس الإدارة الدكتور عبد المنعم سعيد و رئيس التحرير أسامة سرايا و رؤساء تحرير كل الإصدارات الأخرى وقيادات المؤسسة ممن أفشوا الفساد والظلم و أعانوا على الاستبداد خلال السنوات الماضية .

و امتدادا لموقفنا المؤيد والداعم لثورة ٢٥ يناير منذ لحظتها الأولى نطالب الجميع بالوقوف ضد أتباع الرئيس المخلوع في الأهرام ـ وبقية المؤسسات القومية ـ و استبعادهم خوفا على الثورة ، ومن أجل مصالحة الصحف القومية على القراء ، وإنقاذ هذه المؤسسات « المملوكة للشعب» من الانهيار المهني والاقتصادي . ووقف تفاقم الأوضاع ، بعيدا عن المتحولين الذين يمثلون خطرا على إنجازات الثورة و يشكلون احتياطيا للثورة المضادة .

وندعو ثوار ٢٥ يناير ممن يتفاوضون مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يدرجوا هذا المطلب على قائمة أولوياتهم ، حماية للروح الجديدة التي ولدت مع الثورة.



(١٠- ب)

مذكرة مطالب العاملين بمؤسسة «الأهرام»

الموقعون على هذه المذكرة من العاملين في مؤسسة «الأهرام» من عمال وإداريين وصحفيين يتقدمون في ظل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بمطالبهم التالية بهدف الإسراع بإصلاح شؤون المؤسسة وإنقاذها من انهيار محقق نتيجة الفساد وسوء الإدارة والسياسة التحريرية غير المهنية وغير الأخلاقية . ولما كان العاملون يستشعرون خطر ألا يجدوا مرتباتهم في ظل بقاء هذه القيادات المسئولة عن انهيار التوزيع و إهدار موارد المؤسسة وفي ظل استمرار نفس أساليب الإدارة فإنهم يتوجهون بهذه المذكرة إلى كل من يعنيهم الأمر من رجال الثورة و المجلس الأعلى للقوات المسلحة و زملائهم في المؤسسة :

١ - انتخاب رؤساء مجلس الإدارة ومجالس التحرير ومديري الإدارات من خلال جمعيات عمومية حقيقة تضم جموع العاملين المعنيين ، مع مراعاة شروط الخبرة والكفاءة والنزاهة.ويجرى عزل أي منهم بسحب الثقة في حال فشله في تحقيق خطة الانجاز المكلف بها.

٢ - إنهاء عهد السرية في إدارة المؤسسة بالمخالفة لنصوص القانون ، وذلك بإعلان اللوائح الإدارية والمالية والميزانية ، وتعديل هذه اللوائح بما يتماشى مع قيم الثورة من ديمقراطية و شفافية ومساواة واحترام للقانون . و كذا إنهاء سرية تقارير تقييم أداء العاملين.

٣ - كافة أعمال مجلس الإدارة و الجمعية العمومية تجرى تطوعا ولا يتقاضى الرئيس أو العضو عنها أي مقابل مادي أو امتيازات.

(*) بدأ جمع التوقيعات على هذه المذكرة في ٢٣ فبراير ٢٠١١، وبلغت أعداد الموقعين المئات من مختلف الإدارات بالمؤسسة بحلول شهر مارس ٢٠١١م.

٤ ـ تشكيل لجنة من الكتاب والصحفيين المشهود لهم بالمهنية والاستقلالية و النزاهة لوضع مشروع وثيقة سياسة تحرير الجريدة وإصدارات المؤسسة ، ويمكن الاستعانة على وضع هذه الوثيقة بزملاء مخضرمين شاركوا في صياغة تاريخ الأهرام مثل الأساتذة : محمد حسنين هيكل و سلامة أحمد سلامة و فهمي هويدي غيرهم. وعلى أن ينشر مشروع الوثيقة في مطبوعات المؤسسة لاستطلاع رأي القراء بشأنها تمهيدا لإقرارها في صورتها النهائية.

٥ ـ ألا يتجاوز الفارق بين أعلى وأدنى دخل في المؤسسة نسبة الواحد إلى سبعة.

٦ ـ الاستغناء عن جميع المستشارين الذين طالما كلفوا المؤسسة مبالغ طائلة ، والالتزام بسن الإحالة على المعاش وفق القانون دون استثناءات أو تمييز .

٧ ـ توزيع حوافز وعمولات الإعلانات على كافة العاملين بالمؤسسة ، وألا تقتصر على إدارة الإعلانات وحدها.

٨ ـ إلغاء النسبة المخصصة من حصيلة الإعلانات لقيادات المؤسسة ، وإعادة ما جرى التحصل عليه من هذه النسبة ، علما بأن المادة ٧٠ في قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ لا تقر هذا الاستقطاع لصالح القيادات.

٩ ـ إنهاء الخلط بين الإعلان والتحرير بالمخالفة للقانون وميثاق الشرف الصحفي و حظر قيام الصحفيين بجلب الإعلانات و تقاضى عمولاتها .

١٠ ـ إنهاء المكافآت السرية الخاصة التي تمنح للعاملين من جانب قيادة المؤسسة ، وعلى أن تتحدد مكافآت الأعمال الإضافية والمتميزة وفق أسس موضوعية وبشفافية .

١١ ـ إلغاء الامتيازات الممنوحة لسكرتارية و مكاتب قيادات المؤسسة والتي تنطوي على تمييز غير مبرر بين العاملين ، بما في ذلك السيارات .

١٢ ـ الاكتفاء بسيارة واحدة لكل من رئيس مجلس الإدارة وقيادات المؤسسة ، واستبدال السيارات الفارهة بأخرى تلائم العمل في مؤسسة صحفية لا حياة الأمراء ورجال الأعمال.

١٣ ـ لقطع الطريق على الشائعات و الأقاويل ، تتقدم قيادات المؤسسة بإعلانات ذمة مالية إلى لجنة قانونية تتشكل من خبراء يتمتعون بالنزاهة . وتعكف هذه اللجنة على

مراجعة ميزانية المؤسسة ومقدراتها . على أن تتقدم إلى العاملين بتقرير عن حقيقة الأموال والمخصصات التي حصلت عليها هذه القيادات .

١٤ ـ اتخاذ تدابير ملزمة للحفاظ على المستندات والوثائق والأرشيفات والمقتنيات في مختلف مباني المؤسسة و منع تهريبها أو التخلص منها .

١٥ ـ تشكيل لجنة مستقلة ونزيهة تنظر في كافة المظالم التي وقعت في حق العاملين بالمؤسسة خلال العهد السابق.



(١٠- ت)

شروط مقترحة للترشيح للمواقع القيادية بمؤسسة الأهرام

تداول عدد من الصحفيين بالأهرام في وضع شروط للترشح لانتخابات المواقع القيادية بالمؤسسة خلال المرحلة الانتقالية حتى وضع قانون ديمقراطي ينظم شئون المؤسسات الصحفية القومية. وانتهوا إلى اقتراح الشروط التالية :

١ ـ استبعاد القيادات التي أدارت العمل في المؤسسة أثناء حكم الرئيس المخلوع «حسنى مبارك» ، وذلك احتراما لإرادة الشعب و مصداقية «الأهرام»، و نظرا لأنهم حصلوا على فرصتهم كاملة في قيادة المؤسسة .وكذا لمنح الفرصة إمام وجوه وأجيال جديدة.

٢ ـ ألا تقل خبرة العمل في المؤسسة عن عشرة سنوات .

٣ ـ ألا يكون قد تورط من قبل في وقائع الفساد أو سوء الإدارة أو إهدار المال العام .

٤ ـ بالنسبة لرؤساء التحرير يشترط ألا يكون قد تورط في خلط الإعلان بالتحرير أو العمل كمستشار لمسئول حكومي أو رجل أعمال أو شركة أو مصلحة محلية أو أجنبيه ، وذلك إعمالا لقانوني تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنه ١٩٩٦ و نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنه ١٩٧٠ وميثاق الشرف الصحفي .

٥ ـ ألا يكون أو كان منضما إلى أي حزب سياسي.

٦ ـ تقديم إقرار ذمة مالية يحال إلى الجهات الرقابية للتأكد من صحته ومشروعيه ثرواته .

٧ ـ أن تراعي كل قيادة منتخبة في اختيار معاونيها ذات الشروط التي ترشحوا بمقتضاها .

أحكام مكملة

- يتولى رؤساء مجالس الإدارة و التحرير اختيار أعضاء هذه المجالس وفق المعايير والشروط التي ترشحوا بمقتضاها ، على أن تقر الجمعيات العمومية المعنية هذه الاختيارات .

- يتقدم المرشحون ببرامج لإدارة أعمالهم يحاسبون على أساسها و يجرى سحب الثقة منهم في حال التقصير أو الفشل.

في ٢٤ فبراير ٢٠١١

(١٠- ج)

رسالة نقابة العاملين بمؤسسة الأهرام

سيادة المشير / رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

تحية تقدير وإعزاز وعرفانا بالجميل بحماة مصر وأمنها

إن ما وجهتمونه سيادتكم في البيان العسكري للجان النقابية للقيام بدروها في حفظ الأمن ودعم الاستقرار داخل المؤسسات والمحافظة عليها وعلى المكتسبات والحقوق وأن ما قدمتموه سيادتكم لثورة ٢٥ يناير ووقوف سيادتكم ومن خلفكم قواتنا المسلحة والتي يكن لها الجميع خالص التقدير والاحترام وما أرسيتمونه سيادتكم من إرساء دعائم الحق والعدل ونحن كلجنة نقابية موجودة داخل كبرى المؤسسات الصحفية وهي مؤسسة الأهرام ومنذ ثورة الـ ٢٥ يناير ونحن نحاول ونسعى جاهدين أن نكون على مستوى الحدث من حفظ للأمن والاستقرار حتى في أشد الأوقات صعوبة علينا جميعا . و كما تعلمون سيادتكم ، وقمنا كممثلين عن العاملين بالمؤسسة بالعمل على تهدئة الأوضاع في الداخل وعرضنا بعض المطالب العادلة التي يطلبها عشرات الألوف ما بين صحفيين وموظفين وعمال وهي مطالب عادلة ، فأرسلنا إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة بيان أول مرسل لسيادتكم صورته وهو يحتوى على مطالب في الصالح العام وليس لصالح أفراد . لكن الإدارة الحالية التفتت عنا دون جدوى فهي ما زالت بعقلية ما قبل ٢٥ من يناير .

وقد قمنا بإرسال بيان ثان إلى الإدارة مرسل صورة لسيادتكم فقاموا بالاجتماع معنا وطالبوا بتهدئة الأوضاع ، فقمنا بذلك حفاظا على الاستقرار داخل المؤسسة . ورغم ذلك لم تستجب لهذه المطالب المشروعة .

لذا نعرض على سيادتكم بعض المطالب بيانها كالآتي :

١ ـ لا للتجديدات فوق سن الستين في جميع القطاعات وعدم استثناء أي أشخاص .

٢ ـ تغيير رئيس مجلس الإدارة .

٣ ـ تغيير رئيسي تحرير اليومي والمسائي .

٤ ـ تغيير مدير عام المؤسسة .

٥ ـ توزيع عادل للدخول في المؤسسة وضمان عدالة توزيع مخصصات الحوافز الشهرية في الإدارات ، وذلك بتشكيل لجنة فورية وتحديد الانتهاء من أعمالها في وقت زمني معلن .

٦ ـ السادة المستشارون يتم إنهاء تعاقداتهم فورا .

٧ ـ التحقيق الفوري في المشروعات التي تتعلق بإهدار المال العام ومنها : نادي العاملين بالأهرام ..و معرض المقتنيات الفنية .. مشروع التطوير .

٨ ـ استكمال الهيكل الوظيفي لكافة قطاعات المؤسسة .

ـ نحيط سيادتكم علما بأن اللجنة النقابية في حال انعقاد دائم بالمؤسسة .

ـ نخطر سيادتكم بوقفة احتجاجية سلمية داخل المؤسسة يوم الأحد الموافق ٢٧ / ٢ / ٢٠١١ الساعة الحادية عشر صباحا لحين تنفيذ هذه المطالب .

ونحن كلنا أمل وثقة وتقدير لسيادتكم ولمجلسكم الموقر الذي حفر أسمه من نور في قلوب المصريين جميعا .

وفق الله سيادتكم وسدد خطاكم على طريق الحق

توقيعات سبعة أعضاء باللجنة

جسين كمون و رضا حسني وأبو بكر و تامر على و علاء الصاوي و أحمد زكي و إبراهيم لطفي



(١٠- د)

ملاحظات على لقاء المدير العام للأهرام

الزميلات والزملاء

لا أخفيكم سرا أنني خرجت من اللقاء الذي جرى بين جموع العاملين بمؤسسة الأهرام ومديرها العام الدكتور «طه عبد العليم» يوم الأحد ٢٧ فبراير ٢٠١١ وقد تملكني شعور بعدم الارتياح . و ذلك للأسباب التالية :

- أنهى المدير العام اللقاء بطريقة غير لائقة و تنطوي على استهانة بمئات الحاضرين و بالمنصة . فقد قرر من جانب واحد انتهاء اللقاء ومن دون أي احترام لأن هناك من يريد التحدث في القاعة أو لمن يدير اللقاء.

- تجاهل المدير العام طلب اللجنة النقابية و جموع الصحفيين والعاملين في المؤسسة ورغبة الشعب المصري العارمة في رحيل القيادات الصحفية بالصحف القومية وعلى رأسها «الأهرام» ، بوصف أن إصلاح هذه المؤسسات و اعادة المصداقية إليها لن تتحقق إلا بهذه الخطوة أولا . وعندما وجد نفسه مضطرا لتناول هذا المطلب ادعى أن انتخاب القيادات من جموع العاملين المعنيين عمل غير شرعي بدعوى أن هذه المؤسسات الصحفية القومية مملوكة للدولة . و كأنه لا يعلم أن فلسفة انتقال هذه المؤسسات الصحفية من الملكية الخاصة إلى نوع من الملكية العامة ذات الطبيعة الخاصة أنها ملك للشعب . و كأنه لا يعلم بان مصر حدثت فيها ثورة تعيد الشرعية للشعب في كل شئ و في أصول الأمور بما في ذلك الدستور . و كأن الاستمرار في أسلوب اختيار القيادات الصحفية في السر والخفاء وعلى غير معايير الكفاءة والنزاهة وباعتبارات الولاء من الحاكم الفرد وأسرته و حزبه الحاكم و أجهزة أمنه سيستمر كما كان عليه الحال من قبل . وكأنه لا يعلم بأننا في فترة انتقالية وان القيادات الصحفية

سيجرى تغييرها خلال أيام أو أسابيع ، وأن إشارة نائب رئيس مجلس الوزراء المكلف بملف الصحافة (الدكتور يحيى الجمل) إلى ضرورة تمتع القيادات المقبلة بـ «القبول» تتطلب أن يكون للعاملين في هذه الصحف رأي في اختيار هذه القيادات . وهذا لن يتحقق إلا عبر انتخابات يتقدم فيها المرشحون وفق معايير الكفاءة و الاستقامة والنزاهة.

ـ طلب المدير العام تشكيلّ عدة لجان وزج باسمي في واحدة منها تتلقى الشكاوى الفردية . و هو ما أرفضه وأراه تهربا من مسئولياته وإزاحتها إلى من ليس بيدهم سلطة قرار. بل انه لم يأخذ الرأي في جدوى تشكيل هذه اللجان و لم يتحدد توقيت الانتهاء من عملها . وكأن كل ما كان مطلوبا من هذا اللقاء هو فض وقفة العاملين في بهو المؤسسة وتفريغ شحنه غضبهم وتوجيه طاقتهم إلى زملاء آخرين ليس بأيديهم أيه صلاحيات إدارية أو غير إدارية . (و على سبيل المثال فإنني شخصيا لا أملك نشر رأيي في الصحيفة إلى حينه ،وعندما تفضلت قيادة الجريدة ونشرت لي رأيا في قضية محلية قامت بالتشويه والحذف منه بالمخالفة لكل الأعراف والأخلاقيات المهنية .. بل أن قيادة المؤسسة والجريدة ترفض نشر بيان يتضمن الرأي الجماعي لنحو ٣٠٠ صحفي يستنكر السياسة التحريرية للجريدة في تغطية أحداث الثورة)

ـ تحدث المدير العام طويلا بكلام غير صحيح وغير دقيق دون أن يتاح لأحد ـ بمن فيهم العبد لله ـ أن يرد ويصحح . وعلى سبيل المثال أدعى أنه كان معارضا لتوريث الحكم لجمال مبارك وانه جراء ذلك أضير فأقيل من قيادة الهيئة العامة للاستعلامات . وهو كلام غريب ويدعو للدهشة .فقصة الإقالة تماما كقصة التعيين معروفة ولا صلة لها بأيه معارضة مدعاه . وهل لو كان عارض في أدنى شئ ـ وليس التوريث ـ ما كان تولى موقعه القيادي في الأهرام أو تمتع بمساحات النشر الممنوحة له و الممنوعة عن الكتاب والصحفيين المعارضين والمستقلين . وهل كان بإمكان أي كان في هذا البلد التقدم إلى موقع قيادي في مؤسسات الإعلام والصحافة من دون أن يكون عضوا في الحزب الوطني الحاكم أو محل رضا من «جمال مبارك» و عصابته وأجهزة الأمن . وهل يظن سيادته أننا بلا ذاكرة . فكتاباته الأسبوعية في «الأهرام» منشورة ، فأين المعارضة فيها

للتوريث أو لغير التوريث !. أما ما حدث أثناء أيام ثورة ٢٥ يناير وتحديدا يوم ٣٠ ٢٠١١ و أنا شاهد عليه وفي واقعة طرفها المدير العام فلن يكون في صالحه بأي حال .

ـ كيف أصف ادعاء المدير العام بان قيادة الأهرام الحالية التزمت بقاعدة واحد إلى سبعة بين أقل وأعلى دخل في المؤسسة ؟!. و اكتفى هنا بالتساؤل إذا كان البيان الأخير لمجلس الإدارة يعد بتخفيض سقف ما يتحصل عليه رئيس مجلس الإدارة شهريا إلى ٧٥ ألف جنيه(طبعا لم يقولوا لكم كم كانوا يتقاضون ؟) ، فمعنى ذلك أن يحصل أقل العاملين حظا في المؤسسة الشهر القادم على أكثر من عشرة آلاف جنيه شهريا . وللعلم فقد سئل رئيس مجلس الإدارة في لقاء مع الصحفيين يوم ١٠ فبراير ٢٠١١ عما يتقاضاه من أموال المؤسسة ولم يجب حتى الآن . و أظن أن المدير العام لن يجيب هو الآخر .

ـ وكيف اصف ادعاء المدير العام بان الفساد في المؤسسة يقتصر على عهد سابق (عهد الأستاذ إبراهيم نافع) . وكأن العهد الذي يمثله وقد استمر بنفس قواعد الإدارة الاستبدادية ليس امتدادا لمن سبقه . وكأن مئات الشكاوى التي تقدم بها العاملون عن وقائع فساد وإهدار المال العام غير موجودة ؟! وكأنه وقيادة الأهرام الحالية لم تكرم القيادة السابقة ؟!

الزميلات والزملاء

إنني أربأ بنفسي وبكم أن نوضع في موضع المخدوعين أو البلهاء أمام قيادات لا ترتفع إلى مستوى مسئولية ما يحدث في البلد فتتحلى بفضائل الصدق والاعتراف والاعتذار .وهذا أضعف الإيمان . لذا فإنني امتنع عن المشاركة في أي أوهام تتعلق بنظر شكاوى جماعية أو فردية لا طائل منها ومن تقديمها إلى إدارة فقدت شرعيتها نتيجة الثورة و بفعل ما ارتكبته بأيديها في حق «الأهرام» والزملاء و القراء والشعب . فالمهمة الأولى الآن هي اختيار قيادة جديدة للمؤسسة وعلى أسس جديدة كي نتمكن معها من إنهاء كل أوجه معاناتنا الجماعية والفردية .

زميلكم

كارم يحيى

في ٢٨ فبراير ٢٠١١

(١٠- ق)

بلاغ نفقات زيارة مبارك للأهرام

السيد المستشار النائب العام.

المتقدمون بهذا البلاغ من العاملين في مؤسسة « الأهرام » يطالبونكم بفتح التحقيق في نفقات زيارة السيد / حسنى مبارك الرئيس المتنحى لمبنى المؤسسة في مدينة السادس من أكتوبر بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٦ ،وبخاصة نفقات تقدر بما يزيد على ٣١٠ ألف جنيه بدون فواتير .

و نرفق بطلبنا هذا مستندات ومخاطبات موجهة إلى كل من رئيسي مجلس الإدارة الحالي الدكتور عبد المنعم سعيد و السابق الأستاذ مرسي عطا الله فضلا عن مدير عام المؤسسة الدكتور طه عبد العليم و المدير العام السابق المهندس محمد تيمور عبد الحسيب والسيد فكري محمد السيد مسئول الإدارة المالية . وندعوكم إلى الاستماع إلى شهادة السيدة «فاتن عاطف بركات» مدير إدارة التكاليف بالإدارة العامة للشئون الهندسية والمشروعات التي ظلت تتقدم عبثا بشكاوى إلى إدارة المؤسسة منذ نحو أربع سنوات تفيد بصرف مبالغ من دون فواتير .بل أنها لقيت جزاء ذلك ألوانا من الاضطهاد الإداري . علما بأنها كانت قد تقدمت إلى الشئون القانونية بشكوى تم التحقيق فيها برقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٨ و انتهى إلى أدانه السيد فكري محمد السيد. إلا انه تم ترقيته لاحقا إلى نائب مدير عام .

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والشكر

(*) بلاغ رقم ٢٤٦٠ في ٢٤ فبراير ٢٠١١. قام بالتوقيع عليه وفق الترتيب الأبجدي : أسامة الرحيمي وحنان حجاج وخالد السرجاني وسلامة حربي وشيرين المنيري وعاصم عبد الخالق وعلاء العطار وعلي عبد الرحمن وفاتن بركات وكارم يحي ومحمد حربي .

(١٠- ن)

المعايير التوافقية لاختيار رئيس التحرير

- اجتمع عدد من صحفيي الأهرام في قاعة «محمد حسنين هيكل» يوم الخميس ٣ مارس ٢٠١١، واتفقوا علي أن يكون اختيار قيادات المؤسسة بدءا من رئيس تحرير الأهرام اليومي بالانتخاب بوصفه أكثر الطرق شفافية وضمانا للكفاءة، وأقروا الشروط التالية للترشح لمنصب رئيس التحرير خلال المرحلة الانتقالية لحين وضع قانون ديمقراطي بشأن المؤسسات الصحفية القومية.

والشروط هي:

١- استبعاد القيادات التي أدارت العمل في المؤسسة أثناء حكم الرئيس المخلوع «حسني مبارك»، احتراما لإرادة الشعب، ومصداقية الأهرام، بعدما حصلوا علي فرصتهم كاملة في قيادة المؤسسة. ولمنح الفرصة لوجوه جديدة.

٢- أن يكون المرشح من العاملين في الأهرام اليومي.

٣- أن يكون مهنيا، وألا تقل خبرته في العمل بالمؤسسة عن عشر سنوات.

٤- ألا يكون قد تورط في وقائع فساد أو سوء إدارة أو إهدار للمال العام.

٥- ألا يكون المرشح لرئاسة التحرير قد تورط في خلط الإعلان بالتحرير.

٦- ألا يكون قد عمل مستشارا لمسئول حكومي، أو رجل أعمال، أو شركة أو مصلحة محلية أو أجنبية إعمالا لقانوني تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦، ونقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠، وميثاق الشرف الصحفي.

٧- ألا يكون - أو كان - منضما إلي أي حزب أو جماعة سياسية.

٨- أن يقدم إقرار ذمة مالية يحال إلي الجهات الرقابية للتأكد من صحته ومشروعية

ثروته.

٩- أن يراعي المرشح بعد انتخابه اختيار معاونيه بذات الشروط التي انتخب هو بمقضاها، ويلتزم بالاستماع إلي عموم الآراء في اختيار مجلس تحرير مهني يحظي بالاحترام.

١٠- وأن يلتزم بتقديم تصور مفصل ودقيق للنهوض بالأهرام مهنيا، ويعمل علي تقليل الفروق بين الدخول، وان يكافئ المُمَيز والمُجتهد، ويُراعي الشفافية التامة في هذا الصدد.

ـ واتفق الحضور علي دعوة جميع صحفيي الأهرام اليومي إلي اجتماع عام يوم الأحد المقبل ٦ مارس ٢٠١١ في قاعة «محمد حسنين هيكل» في تمام الواحدة ظهرا، لاختيار قيادة للأهرام اليومي خلال المرحلة الانتقالية.

ـ وسيكون للحضور الحق في اختيار الأسماء التوافقية وفقا للمعايير السابقة، والتقدم بها إلي الجهات المعنية.

ـ وتشكل لجنة أثناء الاجتماع من بعض الزملاء غير المرشحين لتلقي طلبات الترشح، والإشراف علي عمليتي التصويت والفرز.

الخميس ٣ مارس ٢٠١١

(١٠- و)

ورقة حوار لاجتماع ٢٩ مارس ٢٠١١

الزملاء الأعزاء

لما كانت عملية انتخاب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام بالغة الصعوبة في الظروف الحالية، نظرا لأعداد العاملين التي تتجاوز عشرة آلاف بين عامل وإداري وصحفي ولأن الإدارة الحالية غير متعاونة في مثل هذا الإجراء كما اختبرنا بأنفسنا عندما قمنا بتجربة اختيار رئيس تحرير الأهرام اليومي ، فإنني اقترح عليكم أن نكتفي في هذه المرحلة بما يلي :

أولا .. رئيس مجلس الإدارة

ـ التأكيد على وجاهة وأهمية مبدأ اختيار رئيس مجلس الإدارة ورؤساء مختلف الإصدارات بالانتخاب بين العاملين المعنيين بعد ضمان توافر شروط الكفاءة والتخصص والخبرة والنزاهة وغيرها ، وكذا المطالبة بتوفير شروط إجراء مثل هذه الانتخابات.

ـ صياغة ورقة استفتاء على معايير موضوعية لمنصب رئيس مجلس الإدارة نتفق عليها في اجتماعنا هذا مستلهمين الشروط التي كنا قد توافقنا سابقا عليها بشأن انتخاب القيادات بالمؤسسة ورئيس تحرير الأهرام اليومي .

ـ رفع ما ننتهي إليه اليوم من قائمة الشروط في برقيات عاجلة إلى الجهات المعنية بتعيين قيادات المؤسسات الصحفية وأخطارها بعملية الاستفتاء التي سنشرع فيها .

ـ المطالبة بأعمال الديمقراطية والجماعية في اتخاذ القرارات داخل مجلس الإدارة

(*) للتداول في اختيار رئيس مجلس إدارة ومجلس تحرير الأهرام.

الجديد ، وحتى نتجنب سلبيات ومخاطر القرار الفردي

ثانيا .. مجلس تحرير جريدة « الأهرام »

- استلهام ذات المعايير التي جرى على أساسها اختيار رئيس التحرير ، على أن يجري التسامح فيما يتعلق بمعيار الانتماء الحزبي مع ضمان تنوع الاتجاهات داخل مجلس التحرير.

- السلطة النهائية في اختيار أعضاء مجلس التحرير هي حق لرئيس التحرير الجديد ، وبعد أن يتشاور مع جموع الصحفيين وعلى أن يراعي المعايير المتوافق عليها .

- يقترح أن يضم مجلس التحرير رؤساء الأقسام إلى جانب خبرات صحفية متميزة ، مع مراعاة تمثيل الاجيال الشابة.

- الدعوة فور الإعلان عن تولي رئيس التحرير الجديد إلى اجتماع عام للصحفيين بالأهرام اليومي لمناقشة كيفية تغيير صورة الأهرام السلبية و مصالحة القراء والشعب و وضع سياسة تحرير جديدة ومكتوبة بالاستفادة من الخبرات الدولية ،على أن يعرض ما يجرى التوصل إليه على أساتذة أكاديميين متخصصين وفي استفتاء على القراء ، وذلك حتى يكتسب الأهرام مصداقية تعرضت للإهدار على مدى السنوات الماضية .

زميلكم

كارم يحيى

في ٢٩ مارس ٢٠١١

(١٠- ى)

رئيس مجلس إدارة الأهرام الذي نريد

في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ مؤسسة صحفية عريقة كـ «الأهـرام» يحق التفكير في مستقبل منصب رئيس مجلس الإدارة ،وذلك علي ضوء خبرة العقود الماضية . وفي مثل هذه اللحظات نفتقد أسماء أعلام في إدارة واقتصاديات الصحافة ببلادنا كالمرحومين « سيد أبو النجا» و « صليب بطرس » .وأيضا زميلنا بالأهرام «إبراهيم أحمد إبراهيم» الذي حصل على درجة الدكتوراه من « السربون » بفرنسا في اقتصاديات الصحافة المصرية . وهو تخصص نادر في بلادنا . لكن إدارات «الأهـرام» المتعاقبة أهدرت وجوده بيننا منذ عودته في عقد التسعينيات و تجاهلت الاستفادة بعلمه وخبرته وإخلاصه ونزاهته. وتركته ينزوي في مكتب الجريدة بالإسكندرية . وسرعان ما أحالته إلى المعاش بعد عام واحد من بلوغه سن الستين . فلا منصبا إداريا يستحقه تبوأ ولا مستشارا عمل على كثرة المستشارين الذين لا حاجة لهم وسخاء الميزانيات والمخصصات .وببساطة لأنه لم يكن من «شلة المستفيدين المنافقين »في أي عهد .

رئيس مجلس الإدارة الذي نريد من الأفضل أن يكون دارسا لعلمي الإدارة والاقتصاد . وكفى «الأهرام» ـ وهي كيان اقتصادي عملاق يعمل في بيئة معقده ـ ما لاقاه على أيدي غير المتخصصين وغير المؤهلين سواء أكانوا صحفيين أو باحثين في السياسة.

والرئيس الذي نريد من الضروري ألا يكون أو كان مستشارا لجهة حكومية أو خاصة محلية أو أجنبية . لأن في ذلك ما يخل باستقلالية المنصب و يؤثر على مصالح المؤسسة.

(*) نشر هذا المقال على موقع جريدة «ابديل الإلكتروني » بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١١.

والرئيس الذي نريد عليه أن ينهي عهد استئثار «الشلة» و الأصحاب والأتباع بمقدرات المؤسسة ، حتى ولو كانت «شلة من مركز الدراسات ». وفورا عليه أن يعيد كلا إلى تخصصه . و ألا يسمح باستمرار الجمع بين منصبين قياديين أو أكثر .

والرئيس الجديد عليه الاستجابة لتيار الرشادة و العقلانية في هذه المؤسسة ، ويدرس باهتمام مطالب العاملين وقد صاغوها بعد حوار ديموقرطي في ١٥ مطلبا ، فيحدّد فارقا معقولا بين أقل وأعلى دخل ويلغى على الفور نسبة الإعلانات المستقطعة المخصصة لمنصبه ولمناصب رؤساء التحرير و غيرهم .كما عليه أن يتخلى عن الامتيازات الباطلة التى لاتتناسب مطلقا مع وظيفة عامة و مقتضيات الإدارة والعمل الصحفي ،من قبيل تخصيص أكثر من سيارة للرؤساء و سيارات للعاملين في مكتبه ومكاتب الرؤساء والمديرين . وعليه أن يكون قدوة فيكتفى بسيارة واحدة لأغراض العمل فقط ، ويستبدل السيارات الفارهة بأخرى تلائم العمل في مؤسسة صحفية لا حياة الأمراء ورجال الأعمال.

الرئيس الذي نريد عليه ألا يستغل سلطة منصبه في احتكار مساحات النشر في الصحيفة الرئيسية والمطبوعات أو انتزاع عامود يومي أو إصدار كتب باسمه من أموال المؤسسة.

الرئيس الذي نريد يجب أن يفتح بلا تهاون أو مراوغة ملفات الفساد وإهدار المال العام بالمؤسسة على مدى عقود مضت ، وأن يعمل على استرداد هذه الأموال ومحاسبة المتورطين في هذه الجرائم.

الرئيس الذي نريد عليه التقدم ومعه قيادات المؤسسة إلى العاملين بإقرار ذمة ماليه عند توليه ومرة كل عام .

الرئيس الذي نريد عليه أن يتفرغ تماما لمسئوليته الجسيمة ويرعى جلال المنصب ، وأن يبقى في القاهرة أكثر مما يقضى خارج البلاد ، وأن يتعفف عن نشر صوره و إخباره في مطبوعات المؤسسة ، ناهيك عن صور السيدة قرينته.

الرئيس الذي نريد عليه أن يدير بشفافية و ينهي عهد اللوائح والتقارير السرية ،وأن يطلع العاملين على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العومية وعليه أن يكون

رجل حوار يستمع إلى مختلف الآراء بين العاملين أولا قبل اتخاذ أي قرار استراتيجي يخص المؤسسة ومستقبلها.

والرئيس الذي نريد عليه أن يعتمد سياسة توظيف رشيدة وعادلة و ألا يسمح بتعيينات جديدة من دون لجنة اختبار متخصصة و نزيهة ومحترمة يتقدم لها طالبو العمل في المؤسسة.

الرئيس الذي نريد يجب ألا يكون مكروها من الرأي العام لتورطه في فساد سياسي أو نفاقه لسلطة ما ، أو لانخراطه في خصومات سياسية غير مبررة .

هذا هو رئيس مجلس الإدارة الذي نريد والى أن نعبر المرحلة الانتقالية التي يعيشها « الأهرام » والبلاد ، وحتى تتهيأ الظروف لانتخاب رئيس مجلس الإدارة من جموع العاملين بعد استيفاء معايير التخصص والكفاءة والنزاهة .



(١١)

هدايا «الأهرام» جيت

منذ عاودت الكتابة في نقد أحوال الصحافة المصرية اعتبارا من نوفمبر ٢٠١٠ ، و أنا استمع من زملاء في « الأهرام » وخارجها عن وقائع تشيب لها الرؤوس. و في نهاية مقال بعنوان « صحف قومية أم نشرات حزبية » ألمحت في ٩ يناير ٢٠١١ إلى تزايد أحاديث الفساد في كواليس هذه الصحف . لكنني وقتها رفضت أن أتناول أيا منها بغرض النشر . فأنا بطبعي لا أميل إلى الكتابة «الفضائحية» ، رغم إغراء الإثارة و جذب القراء.ولقد ظللت اعتقد أن الخلاف مع قيادات صناعة الصحافة في بلدنا هو بالأساس سياسي ومهني .

ولا أعرف ما إذا كان هذا المقال يخرج عن عهدي مع نفسي والكتابة . لكنني أجدني مضطرا لممارسة أبغض الحلال في حديث الفساد . فمن الوقائع التي سمعتها من مصادر موثوقة حين نشرت مقال « صحف قومية أم نشرات حزبيه» ما جرى في أول زيارة يقوم بها الرئيس «مبارك» إلى واشنطن بعد انقطاع دام لخمس سنوات ، وتحديدا في أغسطس ٢٠٠٩ . فقد اصطحب الرجل ـ وكان قد بلغ عامه الحادي و الثمانين ـ معه من القاهرة وفدا صحفيا ضخما ضم نحو عشرة صحفيين من مؤسسة واحدة هي « الأهرام » ، مع أن للجريدة بالأصل ثلاثة مراسلين مقيمين بالولايات المتحدة. وبالطبع فان كل هذا من أموال الشعب المختطفة لحساب ميزانية مؤسسة الرئاسة السرية والمحصنة من أيه رقابة . ولقد أمضى الحشد الصحفي والإعلامي المرافق

(*)نشر هذا المقال في موقع « البديل » الإلكتروني بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١١ ومعه صور من تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات. وأعادت العديد من المواقع الإلكترونية فضلا عن صحيفة « العربي » الناصري المطبوعة نشر هذا النص.

لـ«مبارك» نحو أربعة أيام لا يفعل شيئا ذي بال باستثناء إنفاق الوقت في « الكافي شوب» بالفنادق و « مولات التسوق » التي يرتادها الأغنياء، من بينها مول «تايسون كورنر » بفرجينيا المتاخمة لواشنطن. و ببساطة لأن الحالة الصحية للرئيس المصري وتدهور مكانه البلد لم تسمح له إلا بخروج وحيد يتيم من مقر إقامته إلى البيت الأبيض للقاء الرئيس « أوباما » . بل أن الحديث الصحفي الوحيد الذي أدلى بـه لصحيفة « الأهـرام » أثناء الزيارة كتب أسئلته وإجاباته كلا من النجل الأستاذ « جمال مبارك » و مدير المخابرات اللواء«عمر سليمان ». أما رئيس مجلس إدارة المؤسسة الدكتور «عبد المنعم سعيد» فقد سبق الزيارة بخطوات ليتفرغ لمهمة الترويج لدي الدوائر الأمريكية لسيناريو «التوريث» .

هذه المقدمة ضرورية لفتح ملف هدايا رأس السنة من مؤسسة «الأهرام» إلى كبار كبار المسئولين في البلد وزوجاتهم وأبنائهم. و حقيقة لا أعرف في عهد أي رئيس مجلس إدارة بدأ هذا التقليد الجهنمي. لكن ما أعلمه جيدا أن الزميلين الأستاذين «أسامة غيث» و«أحمد السيد النجار» وقتما كانا عضوين بمجلس الإدارة أثارا في اجتماعات المجلس خلال عام ٢٠٠٨ مدى ما تنطوي عليه هذه الهدايا من إهدار لمال عام .ولقد بلغ قيمة ما أمكن للجهاز المركزي للمحاسبات رصده من هذه الهدايا في آخر أعوام الأستاذ «إبراهيم نافع» في رئاسة مجلسي إدارة وتحرير المؤسسة (عام ٢٠٠٤) نحو ١١٠ ملايين جنيه ، وتحديدا ١٠٩.٥ مليون جنيه ، وإن كان الأستاذ « غيث» يقدرها بنحو ١٧٦ مليون جنيه . وعلى كل حال، فإن أيا من الرقمين يفوق بكثير الأرباح والحوافز السنوية لما يزيد على عشرة آلاف عامل و إداري وصحفي بالمؤسسة في هذا العام (نحو أربعين مليون جنيه) . وأتذكر جيدا أن هذا العام كان من السنوات العجاف على المؤسسة والعاملين بها، من حيث تزايد الخسائر بمئات الملايين و انخفاض الحوافز والأرباح السنوية إلى أربعة أشهر فقط . كما أتذكر جيدا أنني شاهدت على مقربه من مبان «الأهرام » بشارع الجلاء مع حلول موعد توزيع الأرباح والحوافز على العاملين صفوفا من سيارات الأمن المركزي وجنودها في حالة تأهب. وهو بالمناسبة العام العاشر على التوالي الذي استمر فيه «نافع »ـ وهو في سن المعاش ـ في مناصبه القيادية بمؤسسة « الأهرام » بالمخالفة للقانون. وهو للمصادفة ـ ليس إلا ـ

هو ذاته العام الذي قرر فيه رئيس مجلس الإدارة والتحرير إبعادي عن المؤسسة ومنعي من العمل و الدخول إليها بقرار عبثي لا سند له في قانون . حمل رقم ١ لسنه ٢٠٠٤ بتاريخ ٩ فبراير .وقد منحنى الرجل ـ مشكورا ـ ما أسماه «إجازة خاصة مفتوحة مدفوعة الأجر». كما خصني وأنا في سن السادسة والأربعين من عمري وبينه وبيني ٢٤ سنه كاملة بمتعة الانتظار في « طابور » طويل مع أصحاب المعاشات بالفرع الرئيسي للبنك الأهلي ، لكي اصرف شيكا براتبي أتسلمه بمقر نقابة الصحفيين شهريا. لكنني عمليا تقاضيت ثلثي ما كنت أتحصل عليه من راتبي الهزيل أصلا. . كما أنني كنت محاصرا مهنيا إلى حد أن أيا من زملاء الدراسة و المهنة لم يجرؤ على الاستعانة بي في عمل أو نشر مقال أو حتى سطر واحد عن هذا «القرار العبثي» .

وبالطبع فقد انتهت البلاغات والقضايا التي رفعها ـ بعد رحيل «نافع » عن مواقعه القيادية ـ زملاء شرفاء بالمؤسسة ، ممن أتيح لهم التحصل على وثائق تتعلق بفساد قيادتها إلى الحفظ أو الخسارة . وعلى سبيل المثال فقد تقدم الأستاذ «أحمد سالم» المشرف العام السابق على إعلانات الصفحات المتخصصة بالمؤسسة و معه عدد من العاملين في عام ٢٠٠٥ ببلاغ إلى كل من الرئيس «مبارك» و السيد « صفوت الشريف » رئيس المجلسين «الشورى» و«الأعلى للصحافة» والأمين العام السابق للحزب الحاكم والى النائب العام حول مخالفات مالية عديدة بينها الهدايا و صرف مبالغ ضخمة بدون قواعد .ولكن بلا أي جدوى . وبالنسبة للنائب العام تحديدا فقد انتهى لإحالة البلاغ إلى قاضى التحقيق المستشار « أحمد الشلقاني » . وبعدما شرع الرجل في العمل صدر قرار من وزير العدل بنقله فجأة ، و تكليف المستشار « احمد إدريس » بدلا منه . فحفظ الأخير البلاغ في صمت . وبعد تنحى «مبارك » ظهر المستشار « الشلقاني » في التليفزيون ليتساءل ويتعجب كيف جرى حفظ البلاغ رقم ٨١٢ لسنة ٢٠٠٥ هكذا وبكل بساطة. وعلى أيه حال فان الأستاذ « سالم » قد أوضح لي أن عهد «نافع » وضع الأسس المؤسسية للفساد ، و التي سار عليها اللاحقون وحتى الآن ، ومن بينها لوائح تتيح صرف أموال عامة بطرق غير مشروعة وغير منضبطة.

ولعلني كنت محظوظا فقد خسرت وحسب القضية التي رفعتها ضد قرار رئيس

مجلس الإدارة بعد مراوغات في المحاكم استمرت نحو خمس سنوات. أما الزميل « النجار » فقد حكم القضاء بتغريمة بتهم «سب وقذف » ، فيما كانت الإدارة الجديدة برئاسة الدكتور «عبد المنعم سعيد » و مديرها الدكتور « طه عبد العليم » ورئيس تحرير المطبوعة الرئيسية بالمؤسسة الأستاذ « أسامة سرايا » تحتفي بـ « الأب الروحي » لها وتكرمه وتمنحه مكتبا فخما و سيارة فارهه و خمسين ألف جنيه شهريا ، فضلا عن عاموده اليومي الذي يطل من الصفحة الأخيرة بـ «الأهرام ». ورحمة الله على الأستاذ « أحمد بهاء الدين » و أمثاله من النموذج الضد لـ «نافع» ورجاله وأبنائه.

ووفق تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن عام ٢٠٠٤ المقدم إلى النائب العام المستشار « عبد المجيد محمود عبد المجيد » في ١٩ يوليو ٢٠٠٦ فإن المبالغ المخصصة لشراء الهدايا « لا يتوافر بشأنها الضوابط والمستندات اللازمة للتحقق من صحة قيمتها و أوجه الصرف الفعلي لها و أسماء من صرفت لهم الهدايا المشتراه » . كما أشار البلاغ إلى ما تنطوي عليه هذه الهدايا من « إسراف شديد» . و كشف التقرير المرفق بالبلاغ عن أن من بين هذه الهدايا ٣١٠ ساعة يد بقيمة ١١.٥ مليون جنيه منها خمسة فقط تتراوح قيمة الساعة الواحدة منها بين ٢٨٥ ألف جنيه و ٣٣٤ ألف جنيه .

وغاية ما نعلم أن هذا البلاغ جرى التعامل معه و كأنه لم يكن .و هذا ما جرى في مكتب النائب العام المعين بقرار رئيس الجمهورية ، والذي مازال يشغل منصبه إلى الآن . و غاية ما حدث أيضا داخل مجلس إدارة مؤسسة «الأهرام » أن إثارة الزميلين الأستاذين« غيث » و « النجار » للموضوع انتهت للاشئ . فقد رفض المجلس وعلى رأسه الأستاذ «مرسي عطا الله» حينها إحالة المخالفات بدوره للنائب العام ، و ذلك على الرغم مما هو معلوم من خصومة شخصية وضغائن بين الأستاذين« عطا الله » و «نافع». وهو رفض لا يمكن تفسيره إلا بكون خطوط « هدايا الأهرام جيت » تنتهي إلى من قاموا بتعيين الرجل نفسه في موقعه رئيسا جديدا لمجلس الإدارة . بل ما حدث أن شركاء الأستاذ « نافع » ظلوا في مواقعهم القيادية وحتى هذه اللحظة ،وعلى رأسهم الأستاذ « حسن حمدي » مدير الإعلانات ورئيس النادي « الأهلي» . ولقد ظلت إدارة « الأهرام » على تقليدها الجهنمي في تقديم الهدايا لكبار المسئولين . وما بات معلوما أيضا أن الجهاز المركزي للمحاسبات توقف بعدها عن الإفصاح عن تقارير لاحقة بشأن

مؤسسة « الأهرام » .

وبالطبع لا أحد من العامة في «الأهرام» يعلم المبلغ المخصص لهدايا رأس السنة الماضية (عام ٢٠١٠) . فالمؤسسات العامة في بلادنا تدار وما تزال في ظل انعدام الشفافية والمحاسبة. و المادة ٣٣ في قانون «تنظيم الصحافة » رقم ٩٦ لسنه ١٩٩٦ معطلة ومنتهكة في «الأهرام » وغيرها من الدور الصحفية ، وهي التي تنص على أنه «تلتزم جميع الصحف بنشر ميزانياتها خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية » . و حتى تقارير الجهاز المركزي عن جهات مثل المؤسسات الصحفية القومية سرية أو شبه سرية و يتأخر صدورها سنه تلو أخرى ولا تناقش في البرلمان . لكن مجلس إدارة «الأهرام» تفضل أخيرا ومتأخرا جدا ومع التلويح بخسائر بمئات الملايين من الجنيهات تنتظرها المؤسسة هذا العام (٢٠١١) ، وقال في بيان « غامض » صدر الشهر الماضي (فبراير ٢٠١١) وان كان غير مؤرخ إنه قرر « تقليص قيمة هدايا المؤسسة في نهاية العام بنسبه ٧٥ في المائة » ، ومن دون أن يفصح عن قيمتها .

وما أعلمه يقينا الآن ـ وعليه شهود عدول ـ أن هذه الهدايا يجرى شراؤها من دون أيه قواعد شفافه و من كبريات الشركات العالمية بما في ذلك «كارتييه »، ومن الجواهرجي الشهير « حسن عبد السلام » الذي يتردد على المؤسسة لانتقاء الهدايا الثمينة لنساء «أهل الحل والعقد». ويدخل في عداد هذه الهدايا الثمينة ساعات مرصعة بالماس ومجوهرات بملايين الجنيهات . بل هناك معلومات تفيد أن سيارات فارهة تدخل في قائمة هذه الهدايا ،و بينها سيارات « جاجوار» ذهبت إلى كبار كبار رجال الدولة . وما أعلمه الآن يقينا ـ وعليه شهود عدول يطلبون الحماية والأمان ـ أن هذه الهدايا تذهب سنويا إلى من لهم كلمة في استمرار القيادات الصحفية على مقاعدها ،رغم ما يتسببون فيه من خسائر فادحة لمؤسستهم . وتشمل القائمة الطويلة لزبائن هذه الهدايا بيت الرئيس «مبارك » بما في ذلك زوجته « سوزان ثابت » التي يقال أنها مغرمة بمجوهرات « حسن عبد السلام » . وهناك شاهد مسئول وموثوق ـ يطلب الحماية والأمان ـ يروى أن «شجرة الدر في عصر مبارك » طلبت من «الأهرام » عام ٢٠٠٧ ستة محابس من الماس.وقد جرى استيرادها خصيصا من سويسرا . و ثمن الواحد منها يقدر

بنحو ٦٦٠ ألف جنيه .

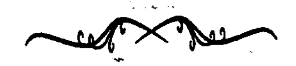
وعلى قائمة « هدايا الأهرام جيت » هناك أيضا الدكتور « فتحي سرور » رئيس مجلس الشعب السابق و السيد «صفوت الشريف ». وكذا وزراء و قادة الشرطة بما في ذلك رؤساء جهاز مباحث أمن الدولة ، نهاية باللواء « حسن عبد الرحمن» . وتضم القائمة أيضا رؤساء أجهزة سيادية ورقابية يصعب التصريح بأسمائهم الآن. لأن الصدمة ستكون بلا حدود ، وكفيلة بأن تفقد الناس أي ثقة بإمكانية حدوث أي تغيير حتى بعد ثورة ٢٥ يناير.

على أيه حال ، فقد اتضح أن زبائن هدايا «الأهرام» الثمينة يتلقونها إما بإيفاد مندوبين عنهم إلى مقر المؤسسة أو من خلال موفدين من المؤسسة يذهبون إليهم بالهدايا في مكاتبهم ومنازلهم . وثمة واقعة عليها شهود عدول أيضا عن رئيس جهاز رقابي شهير مازال في موقعه رفض تلقى الهدية في مكتبه وتقبلها في منزله .

فضيحة « هدايا الأهرام جيت » اليوم في بلاغ أمام النائب العام ورئيس المجلس العسكري . لكن أصحاب البلاغ وهم يتقدمون به لديهم قليل من الثقة في اتخاذ إجراءات حاسمة و عاجلة وفي تحقيق جاد ، و ذلك لأسباب عديدة من الحكمة ألا نتطرق إليها هنا والآن . ونكتفي بالإشارة إلى أن نحو ١٢٠ صحفيا في المؤسسات الصحفية القومية تقدموا يوم ٨ فبراير ٢٠١١ للنائب العام ببلاغ يطالبونه بمنع قيادات هذه المؤسسات الحاليين والسابقين من السفر احترازيا واتخاذ تدابير عاجلة للحيلولة دون تهريب أو إتلاف المستندات والوثائق والمقتنيات منها. ولا مجيب ولا رقيب حتى الآن ، باستثناء ما علموه بأن النائب العام حول البلاغ إلي جهاز الكسب غير المشروع ، ومن دون اتخاذ أية إجراءات تدخل في نطاق سلطات منصبه (!) .وبصراحة فان حكاية النائب العام ستظل لغزا كبير كما كتبت ونشرت في موقع «البديل » بتاريخ ٣ مارس ٢٠١١ . وكذا فان المتقدمين بالبلاغ لا يثقون في وجود إعلام نزيه محترم يهتم ويتناول أبعاد هذا البلاغ السياسية التي تتجاوز بكثير مجرد نهب مال مؤسسة «الأهرام» . ولعل كل أمل مقدمي البلاغ في أن يسفر عن التحفظ على خزائن تحوي بقايا هذه الهدايا الثمينة لدى رئيس مجلس الإدارة الدكتور «عبد المنعم سعيد » و مستشاره رئيس تحرير مجلة «السياسة الدولية » الدكتور «محمد عبد السلام» . ولعل غاية ما يهدفون إليه الآن هو

منع تهريب ما تبقى من هذه الهدايا إلى خارج المؤسسة و لحساب قيادات بعينها لا تزال تحكم قبضتها على اقتصاديات « الأهرام » وتحتكر مساحات النشر الصحفي . بل وتحتكر التحدث الآن باسم « الثورة » وعنها ، وتبذل نصائحها المسمومة وكأنها أعضاء في جمعية «كتاب تحت الطلب » الأشبه بسيارات نقل الموتى « تحت الطلب » .

« هدايا الأهرام جيت » قضية فساد سياسي بامتياز أبطالها داخل «الأهرام» وخارجه . يتبادلون المصالح والمنافع .ويمارسون نمطا في نهب المال العام يسود الدولة المصرية ، ويقوم على تبادل الهدايا الثمينة من أموال شعب فقير يعيش نحو نصفه بأقل من ١٢ جنيها يوميا. وهي قضية تمتد من مبنى المؤسسة الكائن في شارع الجلاء بالقاهرة إلى قصور الحكم ووزارات و مؤسسات رقابية وسيادية . وهي أيضا بلا شك على صلة وثيقة بما رويناه في مقدمة هذا المقال عن القيادات الصحفية على طائرة الرئاسة.



(١١- أ)

بلاغ بهدايا الأهرام

السيد المستشار النائب العام

تحية و احتراما وبعد

مقدمه لسيادتكم / الموقعون

العاملون بمؤسسة الأهرام

ضد

رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام د عبد المنعم سعيد

مستشار رئيس مجلس الإدارة مؤسسة الأهرام (الدكتور / محمد عبد السلام)

مدير مكتب السيد رئيس مجلس الإدارة (السيد / وليد حامد)

مقدمو البلاغ لسيادتكم مجموعة من العاملين بمؤسسة الأهرام الحريصون على الحفاظ على المال العام . وحيث يعلم جميع العاملين بمؤسسة الأهرام بشكل يقيني أن سياسة مجلس إدارة الأهرام في ظل النظام السابق كانت محابية لهذا النظام . ومن السلوكيات والتصرفات التي تدل على هذا هو أن مجلس الإدارة يقوم بشراء هدايا ومقتنيات قيمة يتم إهداؤها إلى الشخصيات العامة في الحكومة السابقة . وهذه الأشياء الثمينة التي تقدر أثمانها بملايين الجنيهات كانت تشترى من ميزانية المؤسسة أي أنها مال عام.

(*) جرى تقديم هذا البلاغ إلى مكتب النائب العام تحت رقم ٥٤٨٨ بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١١، ووقع على تقديمه كل من : إبراهيم فهمي وأسامة الرحيمي وسعادة حسين وشيرين المنيري وصباح حمامو وعلاء العطار وكارم يحيى ومحمد حربي (وفق الترتيب الأبجدي) .

ونظرا لما قام به الشعب المصري من ثورة أطاحت بكل الرموز القديمة والتي كانت تهدى لها هذه الأشياء فلم يتمكن مجلس الإدارة من إعطاء هذه الهدايا لهذه الشخصيات وظلت موجودة بخزينة المؤسسة . إلا أنه قد نما إلى علمنا أن كثير من هذه الأشياء لم تعد متواجدة في خزينة المؤسسة ولا نعلم أين ذهبت أو من قام بالاستيلاء عليها ، بالإضافة إلى قيام مجلس إدارة المؤسسة بفرم كم هائل من الأوراق والمستندات ولا نعلم سببًا ذلك .

وحيث أن المقدم ضدهم البلاغ هم المسؤولون عن حفظ وحماية أموال المؤسسة من العبث بها أو إهدارها فإننا نتقدم بذلك البلاغ لسيادتكم للتحقيق في الأمر ،وحصر كافة محتويات خزينة المؤسسة والتحفظ على ما بها حفاظا على الصالح العام .

وبناء عليه

يلتمس الطالبون :

١ ـ التحقيق في الوقائع الواردة في البلاغ .

٢ ـ حصر كافة محتويات خزينة المؤسسة الموجودة في مكتب كل من : الدكتور عبد المنعم سعيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة و الدكتور «محمد عبد السلام» مستشار رئيس مجلس الإدارة و غرفة الهدايا والتي تحتوي على هدايا من عينة شاشات التليفزيونات والكومبيوترات المحمولة .

٣ ـ التحفظ على الوثائق الموجودة في مكتب مدير عام الشئون المالية بالمؤسسة ، حيث تضم الوثائق فواتير شراء ، ويخشى أن يتم التخلص من هذه الوثائق عن طريق الفرم كما حدث من قبل ،وذلك حفاظا على الصالح العام.



(١٢)

تحقيق إداري في اتهامات سياسية!

هل انتقلت قياداتِ الصحف القومية الموروثة من عهد الدكتاتور « مبارك » على قاعدة « الأسوأ مهنيا و إداريا » من الدفاع إلى الهجوم؟.

بعد أكثر من أربعين يوما من تخلى « مبارك » عن السلطة ، مازالت أذنابه في الإعلام والصحافة تجلس على مقاعد القيادة ،علي الرغم من تسببها في خسائر يومية واستمرار نزيف الفساد والنهب وإهدار المال العام بما يهدد بانهيار هذه المؤسسات اقتصاديا . بل بدأت هذه القيادات تتصرف و كأن أجهزة سرية في النظام مازالت تحميها وتحمى مخالفاتها وجرائمها. و قد بلغت الحماقة بعدد منها حد إشاعة أنها «مسنودة من مراكز قوى داخل الجيش».

ولعل من مظاهر الانتقال من الدفاع إلى الهجوم ، قيام عدد من القيادات الصحفية بوقف زملاء عن العمل و التحقيق معهم في اتهامات هي بالأصل سياسيه. ولما كانت إدارات الشئون القانونية في دولة بوليسيه بامتياز بمثابة قفاز في يد رئيس العمل تأتمر بأوامره وتنفذ تعليماته ولو بالمخالفة للقانون واللوائح، فإن الحال نفسه ينطبق على المؤسسات الصحفية القومية . في «الأهرام » قامت الإدارة القانونية بأوامر من رئيس مجلس الإدارة الدكتور «عبد المنعم سعيد» ـ أحد أبواق مشروع التوريث ـ بوقف الزميلات « سعادة حسين »و « فاتن بركات» و« صباح حمامو» و« وفاء وحيد» عن العمل و إحالتهن إلى التحقيق الإداري . وهو ما يخالف القانون واللوائح المنظمة لعلاقات العمل . فاقتران التحقيق بالوقف عن العمل لا يجوز إلا إذا كان الاستمرار في العمل من شأنه التأثير على مجرى التحقيق ،بأن يجرى إتلاف أو أخفاء أدلة مادية

(*)نشر هذا المقال في موقع جريدة «البديل» بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١١، وأهديته إلى الزميلات «سعادة حسين» و«فاتن بكات» و«صباح حمامو» و«وفاء وحيد» والزميل «محمد الشرايدي» .

مثلا . وهو أمر لا يتوافر من دون شك في حال الزميلات . وكذا في حال الزميل « محمد الشرايدي » في مؤسسة « أخبار اليوم » الذي أحاله رئيس تحريرها « ممتاز القط » ـ صاحب «طشة الملوخية» في خدمة التمديد لمبارك ـ إلى التحقيق مع وقفه عن العمل .

أما التهم الموجهة إلى الزميلات في «الأهرام» فهي تدعو للرثاء و الشفقة على حال إدارات مذعورة من مرؤسيها ، وقد اعترفت هي نفسها بأنها عاجزة عن الحوار . فالزميلات تواجهن تهمة « التجمهر » ، وهي تهمة جنائية سياسية لا صلة لها بعلاقات العمل و لا يصح فيها تحقيق إداري .و بالأصل فإن التهمة موروثة عن القوانين سيئة السمعة التي تعود إلى عصر الاحتلال الإنجليزي وفرض الأحكام العرفية على مصر مع الحماية البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى . أما التهمة الثانية فهي « ترديد ألفاظ خارجة تتنافي مع عادات وتقاليد المؤسسة » . و إذا ما نحينا جانبا حكاية «العادات والتقاليد» لأنه لا يوجد قانون في العالم المعاصر يجرم مخالفه العادات والتقاليد ، فقد اتضح من مجريات التحقيق الإداري أن « الألفاظ الخارجة » ما هي إلا هتافات سياسية مستلهمة من ميدان التحرير وعلى غرار : « هو يمشى .. مش هانمشي» و « ما بيفهمش عربي .. كلموه عبري». وعلى أيه حال فإن شهودا عدولا ـ استمعت إليهم ـ أكدوا أن العشرات من العاملين في « الأهرام » اشتركوا في ترديد هذه الهتافات أمام مكتب رئيس مجلس الإدارة .كما رددوها في مناسبات و أماكن أخرى منذ ٢٥ يناير . ويصعب على أي « خبير بصمات صوتيه » تحديد من كان يهتف ومن كان لا يهتف . هذا إذا افترضنا أن إدارة المؤسسة استعانت بمثل هذا الخبير.

في الحقيقة ما يجمع بين الزميلات « سعادة » و« فاتن » و «صباح » و « وفاء » ومعهم الزميل «الشرايدي » من « أخبار اليوم » أنهم جميعا اشتركوا في تقديم بلاغات للنائب العام ضد قيادات مؤسساتهم الصحفية ، فقامت بإحالتهم إلى تحقيق إداري في اتهامات سياسية . و هذه البلاغات تتعلق بوقائع فساد تستأهل تحقيقا جديا و عاجلا و إيقاف هذه القيادات عن ممارسة أعمالها ،حيث هم الذين يتوافر فيهم شرط التأثير على مجريات التحقيق و إتلاف وإخفاء الأدلة .

لكن ما يجرى الآن في انتقال أذناب الدكتاتور «مبارك» في الإعلام والصحافة من الدفاع إلى الهجوم وممارسة الإرهاب الإداري يدعونا أن نضع ضمان استقلاليه إدارات الشئون القانونية في مختلف مؤسسات الدولة على جدول أعمال تفكيك الدولة البوليسية .

(١٣)

صحافة الثورة !

مصر في حاجة إلى صحافة للثورة حتى ولو كان ثوريو ٢٥ يناير خارج السلطة .ولا أستطيع خداع القراء بإدعاء أن التغيير في قيادات المؤسسات الصحافة القومية ـ صحافة الشعب بالأصل ـ جاء بالثوريين إلى مسئولية صنع القرار الإداري والتجريري . لكن إزاحة عدد من وجوه ما قبل ٢٥ يناير خطوة مهمة لمعالجة الاحتقان في الشارع والمؤسسات ، وخاصة أنها ظلت بمثابة عبء ثقيل على صحفها وتورطت في ممارسات لا مهنية وحامت حولها شبهات فساد سياسي و غير سياسي.

الزملاء الجدد الذين يتولون مسئوليه هذه المؤسسات مدعوون إلى تلبيه متطلبات مرحلة انتقالية في السياسة والصحافة ، وبصرف النظر عن الملاحظات بشأنهم وعلى طريقة اختيارهم . ولا يتصور أن نبدأ هذه المرحلة من دون سياسات تحرير جديدة تقوم على القطيعة مع عهد الولاء لرجال السلطة و الأعمال على حساب القراء والمهنية . و يتطلب وضع هذه السياسات أولا حوارا حرا بين الصحفيين أنفسهم ومع القراء ومختلف تيارات وقوي المجتمع من دون إقصاء أو استعلاء. وبالأصل تحتاج شجاعة نقد الذات و الاعتراف بالأخطاء و تدراكها ،وبقدر ما تحتاج أيضا إلى إطلاق مبادرات الإبداع والابتكار .

ولست مع استبعاد أي كان من الكتاب والصحفيين حتى من تورطوا في ممارسات معادية للشعب والثورة وفي انتهاك حقوق زملائهم المادية والمعنوية بما في ذلك المنع من النشر و الحرمان المهني والتهميش والتجويع . لكنني لا أتصور أن يظل هؤلاء في العهد الجديد محتكرين لمساحات النشر وأن يتقاضوا نظير ذلك مكافآت سرية سخية

(*) نشر في صفحة «الرأي» بالأهرام بتاريخ ٤ إبريل ٢٠١١، أي بعد تغيير القيادات الصحفية بأربعة أيام .

أو أن تستمر أعمدتهم الصحفية المغتصبة بسلطة المناصب القيادية مفروضة على القراء . فقد أن الأوان لكي تختفي من صحفنا القومية ظواهر من قبيل « كرسي وعامود» و«غابة الأعمدة » ، وأن تتحدد الأعمدة لكتاب لهم شعبية بحق بعد استطلاع نزيه لآراء القراء.

و أتصور أن يتحكم في فرص نشر الرأي الاعتبارات الموضوعية لا الشخصية ، مع مراعاة تنوع الاتجاهات والانفتاح على أسماء جديدة وشابه. وعلى نحو خاص أتمنى أن يطالع القراء في «الأهرام» مقالات كتاب من قبيل الأساتذة« جلال أمين » و« طارق البشري» و«حسن حنفي » و« علاء الأسواني » و« عزمي بشارة » و « نادر فرجاني » و« حسام عيسى » و غيرهم من الأسماء اللامعة المحترمة . و أتمنى أن يعود إليها الأساتذة« محمد حسنين هيكل » و «سلامة أحمد سلامة » و « فهمي هويدي » و « أسامة الغزالي حرب».

أما إصلاح الإدارة في هذه المرحلة الانتقالية فيتطلب فورا فتح ملفات الفساد المتراكمة ،واتخاذ التدابير اللازمة لمنع تكراره ،و صياغة عقد جديد بين الإدارة والعاملين في لائحة داخلية معلنه تنهى عهد سرية العمولات والمكافآت والتقارير والجمع بين المناصب القيادية وتضع حدا معقولا بين أدني وأعلى دخل و توصيفا وظيفيا ماليا لكل منصب و قواعد موضوعية وشفافة للثواب والعقاب ، فضلا عن سياسة توظيف رشيدة ترعاها لجان اختبار . وفي ظني فان هذا لن يتحقق من دون الاستماع لمطالب العاملين المشروعة التي صاغوها في عدة وثائق على مدى الشهرين الماضيين و فتح حوار مع جمعية عمومية موسعة لا جمعية الستة وثلاثين عضوا المختارة بقواعد مجلس الشورى ونظام حكم « مبارك» و غالبيتها من المعينين وفق ميول الحزب الوطني ورئيسه ونجله وزوجته وأجهزة الأمن .

أعرف أن الطريق طويل وشاق وسيكون مليئا بالمعوقات والعراقيل والمصاعب . فهناك قوي داخل هذه المؤسسات الصحفية ستقاتل لاستمرار الأوضاع القائمة ودفاعا عما تحتكره معنويا وماديا وللتغطية على الفساد السياسي والمهني و المالي و الإفلات من المحاسبة فيما ارتكبته لعشرات السنين . وأعرف أيضا أن الانتقال إلى اتخاذ القرار

التحريري والإداري بجماعية و ديمقراطية ليس بالسهل .**كما يتطلب** تشكيل مجالس إدارة وتحرير مؤهلة لتغيير الصورة التقليدية السلبية **للصحف القومية** ولممارسة هذه الثقافة المفتقدة في إتخاد القرار.

أكتب مقالي هذا و لا أدري إذا ما كان سيلقي مصير **المنع ذاته** لأي مقال كتبته لجريدتي «الأهرام» في شأن محلي منذ بداية علاقتي بالنشر **فيها عام** ١٩٨٦ . ولعل من المفارقات المؤسفة أن يجرى حجب مقال كتبته في **فبراير الماضي** (٢٠١١) بعنوان « مستقبل الصحافة القومية بعد ثورة ٢٥ يناير » فيما **أخذ المسئولون** عن أزمة هذه الصحافة يحتكرون الحكمة ومساحات النشر **بشأن هذا المستقبل** على صفحات الجريدة.

لكن دعونا نتفاءل قليلا ونحاول.



(١٤)

عن فساد الرياضة أيضاً

الزميل العزيز الأستاذ عزت النجار

رئيس القسم الرياضي بالأهرام المسائي

أهنئكم و «الأهرام المسائي» على هذا العهد الجديد في تاريخ الجريدة، متمنيا لها و للزميل العزيز الأستاذ «علاء ثابت» رئيس التحرير الجديد ثقة قراء تدوم .

طالعت مقالكم « فساد الرياضة » بعدد الاثنين ١١ إبريل ٢٠١١ . و هو يفتح النقاش بشأن ملف العلاقة المريضة بين السياسة والرياضة، وحيث جرى استخدام الرياضة والرياضيين على مدى عشرات السنين في تضليل الناس و اصطناع شعبية للطغاة وأبنائهم . وهو أمر لا يقتصر ـ للحق ـ على عهد مبارك وحده. لكن اسمحوا لي أن أنبه إلى مسئولية الصحافة والإعلام الرياضي. و لسنوات مضت استمعت من زملاء أعزاء لما يفزع عن حجم هذا الفساد الصحفي الرياضي وأوجهه المتعددة . واكتفي هنا بالإشارة إلى التأثير الضار على مصداقية الصحافة والإعلام لظواهر من قبيل عمل الصحفيين والإعلاميين كمستشارين في خدمة الأندية الكبرى و رؤسائها ومجالس إدارتها . وكذا عند الاتحادات الرياضية . فضلا عن العمل في صحف ووسائل إعلام تابعة لهذه الجهات فيما يعملون في صحف قومية أو حزبية أو خاصة . ولقد كان صادما لي أن استمع إلى أن ناديا كبيرا يدفع مبالغ شهرية لعديد من الصحفيين والإعلاميين ليضمن ولاءهم.

ولا شك أن ظاهرة توظيف الرياضيين حاليين أو سابقين في العمل بالدور الصحفية .

(*) أرسلته في ١٢ إبريل وانتظر ١٨ يومًا حتى جرى نشره في «الأهرام المسائي» . وتصادف أن جرى النشر بعد إحالة الأستاذ حسن حمدي مدير الإعلانات في الأهرام ورئيس النادي «الأهلي» ومعه رئيس مجلس إدارة الأهرام الأسبق الأستاذ إبراهيم نافع إلى التحقيق بقرار من النائب العام .

سواء أكان في وظائف صورية يتقاضون مقابلها مرتبات مجزية أو في جلب الإعلانات و في إداراتها ما يسمح بفساد في الرياضة والصحافة معا . و لعلنا أيضا في حاجة لمراجعة شروط استضافة الأندية والاتحادات للصحفيين والإعلاميين في رحلات خارج البلاد.

و لما كان الصحفيون الرياضيون ـ في ظني ـ الأكثر تنظيما بين جموع الصحفيين ، ولهم رابطتهم الخاصة التي يرأسها الزميل العزيز الأستاذ «أيمن أبو عايد» ، فإنني اقترح أن تبادر الرابطة بمناقشة وصياغة ميثاق شرف لأعضائها يحول دون التورط في فساد الرياضة . و أهل مكة أدرى بشعابها. و أظن أن الرابطة مؤهلة لكي تقدم نموذجا رائدا أمام الصحفيين من مختلف التخصصات في وضع مثل هذه المواثيق النوعية . وهو ما يفتح الباب لإعادة صياغة ميثاق الشرف الصحفي الذي يعود إلى عام ١٩٩٦ . و هو بعد ثورة ٢٥ يناير يحتاج إلى مراجعة وتطوير .وقبل ذلك إلى تفعيل .



(١٥)

مجرد تحليل مضمون

انتهت معركة اختيار أمين عام جديد للجامعة العربية بهزيمة الدكتور «مصطفي الفقي» ومؤيديه، وأغلبهم من أعضاء الحزب الوطني المنحل. ولعل للمعركة دلالة رمزية على المستوى السياسي العام لا يتعين إغفالها. فقد كان اختيار الرجل منذ البداية عكس حركة التاريخ تماما. مثلما كانت كتابات من دافعوا عن هذا الاختيار. وقد أثبتوا بذلك أنهم لا يتعلمون من أخطائهم السابقة، نهاية بتبرير تزوير انتخابات ٢٠١٠. ولقد كان مأمولا أن تستجيب الحكومة لنبض الثورة والشعب وتتراجع احتراما للرأي العام المحلي. لكنها في النهاية اضطرت للتراجع تحت ضغط أشقاء عرب (!).

وفي تفسير هذه المفارقة علينا أن نجرى عملية «تحليل مضمون» بسيطة للصحافة بوصفها إحدى الوسائل المساعدة على اتخاذ القرار، وتحديدا لجريدة «الأهرام» كدارسة حالة. فعلى مدى الفترة من ١٢ إبريل ٢٠١١ اليوم التالي لإعلان ترشيح «الفقي» إلى ١٥ مايو ٢٠١١ يوم اختيار الأمين العام الجديد تناولت الصحيفة الأكثر تأثيرا على صناع القرار في بلدنا هذه القضية ٣٦ مرة. توزعت بين ٢٠ مادة رأي و ١٦ مادة خبرية. وأتضح أن إجمالي المواد المنشورة المؤيدة للدكتور «الفقي» هي ٢٢ مادة مقارنة بعشر مواد معارضة و أربع مواد على الحياد. أي أن اتجاه التأييد يمثل أغلبية ٦١ في المائة أو ما يقرب من الثلثين مقابل معارضة تتجاوز الربع بقليل.

و الملاحظ أن كتابات الرأي المنشورة تأييدا بلغت ١١مرة مقابل ٧ معارضة

(*) سلمته لصفحة الرأي بالأهرام في ١٦ مايو ٢٠١١ أي فور الاتفاق في الجامعة العربية على تعيين الدكتور نبيل العربي أمينًا عامًا لها. وجرى نشر المقال في الأول من يونيو ٢٠١١. وعشية صباح النشر اتصل بي على الهاتف المحمول من رقم خاص الدكتور «الفقي» معاتبًا (!).

و اثنتين على الحياد. أي بنسبة ٥٥ في المائة .و قد تركزت بوضوح بين أصحاب الأعمدة (٧ مرات) وذوي المقالات الدورية (٣ مرات) . أما المعارضة وبنسبة ٣٦ في المائة فقد وجدت حظها بالأساس عند كتاب بلا أعمدة أو مساحات ثابتة (٤ مرات) . واستكمل المعارضون حصتهم بثلاثة أعمدة لكاتب واحد من بين مديري التحرير. وهو ما يدعو إلى تأمل استمرار سيطرة كتاب نظام «مبارك» على مساحات الرأي في صحافتنا ، وبالتالي فرصهم الأوفر في تشكيل الرأي العام .

أما عن المادة الإخبارية فيلفت الانتباه أن أيا منها لم يقدم تغطية متوازنة محايدة تعرض وجهتي نظر المؤيدين والمعارضين معا ،وذلك باستثناء خبر محدود الكلمات ينوه عن سؤال راديو « الأهرام » : هل مصطفي الفقي هو المرشح المناسب ؟ . ومن دون أن نعرف بعدها نتيجة الإجابة على السؤال. وعلى أية حال فقد حصدت المادة الإخبارية المؤيدة ١٢ مرة من إجمالي ١٦ مرة وبنسبة ٧٥ في المائة .و تضمنت مواد مسهبة تحتل مساحات نشر بارزة وممتازة مقارنة بثلاثة مواد معارضة فقط في مساحات هامشية ومنزوية . ولقد كان لافتا أن موضوعا إخباريا أطل في الصفحة الثالثة في ١٨ إبريل بعد يوم واحد من نشر أول مادة رأي معارضة . وهو تصريحات لـ « الفقي » يرد فيها على معارضي ترشيحه من دون الإشارة إلى أين قال هذا الكلام ومتى والى من ؟!.

صحيح يعود لثورة ٢٥ يناير الفضل بالأصل في أن يجد معارضو خطوة مثل ترشيح «الفقي » مكانا تحت الشمس ومساحة نشر في « الأهرام » .وفي ذلك ما يفيد بأن شيئا يتغير في هذه الجريدة . لكن في نتائج تحليل المضمون أكثر من دلالة سياسية ومهنية تستحق الدراسة والانتباه.



(١٦)

صفحة رأي مختلفة لأقل من شهر واحد

اليوم تولد صفحة رأي جديدة في الصحافة المصرية . صفحة نأمل أن تكون مختلفة ومتميزة. وألا تكون مجرد رقم يضاف إلى أرقام ،وورقة تضاف إلى أوراق . ولأنه من حقك عزيزي القارئ أن تعرف ، فإننا نكتب لك عن سياسة تحرير الصفحة الجديدة لتكون هذه السطور عقدا مشهرا بيننا وبينك وبين الكاتب .

وبداية فإن هذه الصفحة ما كان لها أن تصدر وترى الشمس إلا بفضل ثورة ٢٥ يناير ودماء شهدائها وتضحيات ثوراها . وما كان لها أن تجد من يحتضنها إلا صحيفة امتلكت شجاعة الاعتذار من دون لبس للقارئ عن تضليل متعمد جرى ارتكابه على صفحاتها (كما جاء في بيان أسرة تحرير الأهرام المسائي بعدد الأول من إبريل ٢٠١١).

(*)هذه هي إفتتاحية صفحة الرأي التي توليت مسئوليتها في جريدة«الأهرام المسائي » . وقد نشرت في ١٤ يونيو ٢٠١١ تحت عنوان : « ميثاق وعهد الرأي والرأي الآخر ..من حقك أن تعرف ..و من حقك أن تعبر عن رأيك». ولقد جاهدت الصفحة للإلتزام بما وعدت . ولذا على ما يبدو لم تستمر لأكثر من شهر واحد ، إنتهى بنشر إفتتاحية للجريدة داخل حيز الصفحة تحذر من أفكار أقصي اليمين وأقصي اليسار . وهكذا إنتهي العقد المعنوي بيني وبين رئيس تحرير الأهرام المسائي والقائم على مراعاة طبيعة الصفحة وعدم التدخل في مادتها . وقد ترافقت أحداث مسرح البالون وفض إعتصام التحرير بالقوة المسلحة مع التدخل في الصفحة وإغلاقها ، بعد أن إجتهدت للإنفتاح على مختلف التيارات والأجيال في المجتمع . فكتب فيها عى سبيل المثال لا الحصر : أحمد ماهر مؤسس حركة «٦ إبريل » و« على عبد الفتاح» القيادي بجماعة « الأخوان المسلمين.» و القيادي الجهادي السابق الدكتور «كمال حبيب » والقيادي اليساري « أحمد بهاء شعبان » ورئيس حزب العمل الإسلامي « مجدي أحمد حسين» . كذا خبير البترول الشهير « عمرو حمودة » و«هاني الحسيني» من حركة « ٩ مارس » والطبيبة « مني مينا » منسقة « أطباء بلا حقوق » و الطبيب« طارق الغزالي حرب » .وحرصت « الرأي والرأي الآخر » على تناول القضايا الساخنة في حينها مع أتاحة الفرصة للآراء المختلفة بشأنها في أن تتجاور معا في صفحة واحدة وبمساحة متساوية..

وفي الاعتذار وعد بالصدق و أمل في التغيير.

وهذه الصفحة تصدر في زمن يتطلع فيه الوطن لمستقبل لم تتحدد معالمه ، بينما الماضي مع قوانينه ورجاله يسكن العديد من المؤسسات بل والنفوس، ويجاهد ليشد حركة التاريخ إلى الخلف. ومع ذلك فالزمن والوطن في مسيس الحاجة لكل كلمة صادقة و رأي حر وفكر مستنير واجتهاد جرئ.

وميثاق هذه الصفحة أو سياستها التحريرية تنطلق من نقد حال صفحات الرأي المتاحة للقارئ المصري. ولهذا وذاك فإن الصفحة التي اخترنا لها عنوان « الرأي والرأي الآخر» هي بالأساس ملك للمجتمع بكل مكوناته وأطيافه من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. تسعي لأن يتجاور فوق مساحتها المحدودة والمعدودة بالسنتيمترات الجميع في حوار مجتمعي راق وفي حرية بلا ضفاف. و تهدف بذلك إلى إنهاء احتكار اتجاه أو جماعة أو شلة أو صحبة لمساحات الرأي ، حتى لو تدثر هذا الإحتكار بإدعاء الحكمة و احتراف الكتابة. فلقد أسقطت ثورة ٢٥ يناير كافة الأقنعة العلمية والبحثية والإستراتيجية والنجومية المدعاة عن محتكري مساحات رأي افتقدوا الصدق العلمي بل و الإنساني ، وأعماهم غرور الاحتكار عن رؤية واقع الوطن والناس وعن استشراف أن التغيير قادم إلى بلادنا لا محالة . ولم يكن هذا الاحتكار إلا قرين احتكار عرفته البلاد في السياسة والاقتصاد . و أسوأ أنواع الاحتكار هو احتكار الرأي كما قال بحق كاتبنا الراحل الأستاذ « كامل زهيري» .

.. ولكن ما الذي يعنيه كسر احتكار الرأي في صفحة جديدة تصدر هنا وفي مصر وفي صيف عام ٢٠١١ ؟

ببساطة هذه الصفحة لن تمنح أحدا كان «أبعادية نشر».يقتطعها لنفسه مساحة ثابتة أسبوعيا أو يوميا . وسواء أكان هذا الاستقطاع بسلطة المنصب والنفوذ في المؤسسة الصحفية أو جهاز الدولة أو في الحياة العامة .

وببساطة هذه الصفحة تضع (المقال / الموضوع) قبل(الشخص / الكاتب) . وأولوية النشر ستكون للفكرة و المعالجة بصرف النظر عن الشهرة والسلطة والألقاب .

وببساطة هذه الصفحة ملك لكل من يجد لديه القدرة والاستعداد في هذا الوطن على تقديم فكرة ورأي. ومساحاتها ليست ملكا لأصحاب البيت من كتاب وصحفيين عاملين في

الجريدة والمؤسسة، بما في ذلك المشرف عليها . وهو يتعهد أمامكم الآن ألا يطل مرة أخرى هنا إلا عندما تستدعى ضرورة ملحة في مخاطبة القارئ بشأن سياسة تحرير الصفحة .

و ببساطة أيضا هذه الصفحة مفتوحة أمام كل قضايا المجتمع ولاتقتصر على السياسة بمعناها المباشر الضيق . وتفتح ذراعيها لمساهمات الرأي والفكر من كافة ربوع مصر ساعية إلى كسر احتكار نخبة الدولة المركزية في القاهرة .ولعل النجاح الأكبر لها في أن تقدم للرأي العام كتابا جددا في شتى المجالات و الاهتمامات ومن الصعيد و سيناء و الريف قبل القاهرة .

ولأن سياسة هذه الصفحة تؤمن بأن كتابة الرأي ليست امتيازا لأرستقراطية مدعية تجنى العطايا و المكافآت نظير تواضعها في مخاطبة عوام القراء ، فإنها ـ وعلى قاعدة المساواة بين كل من يكتب إليها ـ لا تمنح أحدا كان أي مقابل مالي . ولعلنا جميعا ندرك أن كتابة الرأي في هذا الزمن من تاريخ الوطن عمل لا يتصور إلا أن يكون تطوعيا خالصا لوجه المجتمع والمستقبل.

ولأن الحرية هى روح الكتابة . فإننا نعد بالعمل على ضمان أقصى هامش ممكن الآن في الصحافة المصرية قومية كانت أو حزبية أو خاصة (صحف رجال أعمال) . ونرحب بكل مساهمة جريئة . ونعتقد بأنه لا سلطة في هذا البلد فوق النقد الموضوعي ، وأن من صالح كل سلطة أن تخضع للنقد. و نؤمن بأنه لا محظور سوى الخروج على آداب الحوار و قوانين النشر التي تجرم السب والقذف. ولا محظور أيضا إلا الانزلاق إلى الأمور الشخصية وممارسة الدعاية الفجة أو الكتابة لأغراض المصالح الذاتية . نقول أقصى هامش ممكن ولا نقول:« حرية تكفي ألف صحيفة » و « حرية بلا سقف»وغيرها من الوعود والإدعاءات التي خدعت بها صحف قراءها في عهد «مبارك » لسنوات وسنوات .

وتلتزم هذه الصفحة أمام الكاتب والقارئ بإعادة الاعتبار لتقاليد افتقدتها للأسف معظم صفحات الرأي في صحافتنا . تلتزم باحترام النص . فلا حذف لكلمة واحدة بدون استئذان الكاتب .وبالطبع لا تعديل مطلقا لأي كلمة. وتلتزم أيضا باحترام كاتب النص ، فتعتذر له خلال أسبوع واحد في حال تعذر فرص النشر .

ولأن هذه الصفحة تسعى لإحياء تقاليد العمل الجماعي والنقد الذاتي ولأنها كما قلنا

من للمجتمع وله ، فإنها تعكف حاليا على تشكيل هيئة مستشارين لها . تجتمع كل ثلاثة أشهر لتقيم وتنقد الأداء ، وتشارك في اقتراح أجندة قضايا الحوار للأشهر الثلاثة التالية . وتراعي الصفحة في اختيار هيئة مستشاريها ضمان تنوع وتعدد الاتجاهات والأجيال والخبرات .

ما تطمح إليه هذه الصفحة هو المساهمة ـ ولو بالنذر اليسير ـ في استعادة مكانة «الأهرام» ودورها التاريخي في صناعة الرأي العام و كمنارة مصرية في الصحافة والثقافة العربية .فهذا البلد لا ينقصه الكتاب والخبرات والمبدعين وأصحاب الرأي ، لكن كان ينقصه الحرية وتقبل التنوع والتعدد و الرأي الآخر وإعلاء شأن ما هو عام وموضوعي على ما هو شخصي وخاص .

هذا هو عهد الصفحة مع القارئ والكاتب . فمن حقك أن تعرف .. ومن حقك أن تعبر عن رأيك.



(١٧)

«الأهرام»
تمرد في الثكنة
(الجزء الرابع)

سألني أكثر من زميل مهنة و من صحف مختلفة وبغرض النشر : ما الذي يجرى في الأهرام ؟..

اعتذرت عن عدم الإجابة لسببين اثنين :

الأول .. لأنني قلت ونذر الأزمة الداخلية تتصاعد في اجتماع عام لعدد من محرري «الأهرام» بحضور رئيسي مجلس الإدارة والتحرير قبل نحو أسبوع من مهزلة ١٤ / ١٥ يناير ٢٠١٢ أنني تيقنت أن التغيير من داخل المؤسسة والصحيفة شبه مستحيل وأن «الأهرام» لن يتغير إلا بدفع من خارجه . وقلت أيضا أن مصر حتما ستتغير .ولدينا محطة ٢٥ يناير المقبل (٢٠١٢) وأن «الأهرام» سيتغير حتما بتغير البلد . قلت كلمتي وانصرفت لأنني وصلت إلى نتيجة مفادها أن الغالبية إما فاسدة أو صامته لها حسابات خاصة ضيقة من مزايا ومغانم ومناصب وتعيين الأنجال و الأقارب والبلديات وعلى طريقة التوريث الذي ثار عليه الشعب . ولأنني تبينت حجم الخراب المهني بل والإنساني الناجم عن عقود من التربية على الامتثال والطاعة والخوف و صناعة « الصحفي الطيع المطيع » منذ سنوات الأستاذ «هيكل» .وقد لحق بها نحو أربعين عاما تفشى في معظمها الفساد والإفساد الكبير ، وبما في ذلك عمل الصحفيين بالإعلانات و عند المصادر المؤثرة ، وعلى نحو يقوض استقلالية الصحفي و الصحافة. وهي روح هذه المهنة .

الثاني .. أن كافة الصحف تقريبا تعاني من الآفات التي تضرب «الأهرام» ، بما في

(*)نشرت هذا المقال في موقع « البديل » الإلكتروني بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٢ تحت عنوان « ما الذي يجرى في الأهرام ؟: خمسة نصوص كاشفة في تفسير ١٥ يناير » . وقد جرى نشر ثلاثة من النصوص المشار إليها في المقال في الصفحات السابقة . وننشر النصين الرابع والخامس في الصفحات التالية.

ذلك الصحف المطبوعة الكبيرة الجديدة التي سألني مندوبوها .وهي بالأصل صحف جرى منح تراخيصها ومناصب رؤساء تحريرها بعناية أمنية فائقة ، و بما في ذلك صحف رجال أعمال رأسمالية المحاسيب المسماة زورا بـ « المستقلة ». وهنا ربما كان لدينا استثناء مثال هو الزميل الأستاذ «عبد الحليم قنديل» برئاسته لتحرير جريدة « صوت الأمة » وإن لم تخل إدارة الرجل وسياسة تحريره من أمراض عديدة في الصحافة المصرية . ولذا فقد اخترت النشر في موقع « البديل » الالكتروني حيث تفضل مشكورا باستضافة كتاباتي في نقد أحوال الصحافة و «الأهرام» منذ ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

و إخلاصا للسبب الأول لن أستهلك الكثير من الوقت في الكتابة عما جرى يومي ١٤ و ١٥ يناير ٢٠١١ والطريق إلى هذه الأزمة الداخلية . فقط سأكتفي بأن أرفق مجموعة نصوص كاشفة مع الإشارة سريعا للنقاط محددة :

١ ـ يقينا فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لم يقدم على تغيير أي قيادة في مؤسسة «الأهرام» أو أي من الصحف القومية إلا بعد نحو خمسين يوما كاملة من تخلي رئيسه (مبارك) عن السلطة في ١١ فبراير ٢٠١١ . ويقينا أن حركة التغييرات الأوسع في نهاية مارس ٢٠١١ لم تشمل إلا نسبة ضئيلة لا تتجاوز عشرة في المائة من قيادات الصحافة القومية على مستوى رئيس مجلس إدارة وتحرير . وفي حالة «الأهرام » على سبيل المثال فإن هذه الحركة لم تشمل حينها إلا ثلاثة (رئيس مجلس إدارة واثنان من رؤساء التحرير) فيما جرى الإبقاء على ما يزيد على ١٥ رئيس تحرير مطبوعة بالمؤسسة. وتاليا اتضح محدودية التغيير في القيادات التحريرية والإدارية دون هذا المستوى .ويقينا فإن المجلس العسكري وحكوماته المتعاقبة لم تقدم على مدى عام كامل على الدفع إلى تغيير القوانين الحاكمة لعمل المؤسسات الصحفية القومية أو لوائحها (أن وجدت هذه اللوائح أو نفذت أصلا هي ومواد القانون الأكثر رشادة وموضوعية) . كما لم تتم محاسبة أي من المسئولين عن الفساد السياسي المهني والمالي والإداري بها .

٢ ـ بعد أيام معدودة من تغييرات نهاية مارس دفع المجلس العسكري الحاكم بملاحق إعلانية مدفوعة الثمن إلى كبريات المؤسسات الصحفية القومية تتصدرها صور قادته (تقدر قيمة كل منها بمليون جنيه) .ولا أدري تحت أي بند وضعت هذه الإعلانات الدعائية السياسية في ميزانية وزارة الدفاع ؟. لكن ما أعلمه جيدا أن التغيير في القيادات الصحفية كان يتم بقرار من مجلس الوزراء بوصفه مفوضا باختصاصات

مجلسي الشورى والأعلى للصحافة في الإعلان الدستورى المؤقت . لكن لاحقا أخذ المشير «حسين طنطاوي» بوصفه رئيسا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدر قرارات تعيين القيادات الصحفية بصفته وبنفسه .و كما هو عليه الحال في قرار تعيين رئيس مجلس إدارة الأهرام الجديد في مطلع نوفمبر ٢٠١١. وقد جرى نشر القرار في الصحيفة بصيغة « وافق المشير .. على تعيين ..». وليس هذا هو المطعن الوحيد على هذا القرار . بل المطعن الأخطر يتعلق بالمضمون السياسي له.إذ لم يكن متصورا تعيين عضو لجنة سياسات بحزب «مبارك» ونجله و مستشار سابق لوزير مالية هارب و لرجل أعمال مسجون على رأس أكبر مؤسسة صحفية قومية في حركة تغييرات نهاية مارس ٢٠١١ . وهكذا فإن ما لم يكن ممكنا بعد نحو شهرين من الثورة أصبح ممكنا بعدها بنحو تسعة أشهر ، ومع تتابع مجازر أجهزة الأمن والعسكر ضد المدنين في الميادين والشوراع . وبالنسبة للأهرام تحديدا فإن تعيين قيادة على هذا النحو وبهذه الملابسات حملت معها ـ في ظني ـ رسالة من ضوء أخضر لكل ما في هذه المؤسسة من قوى الثورة المضادة(*).

٣ـ يقينا لدينا أول رئيس تحرير للأهرام جاء بعد ثورة يناير ٢٠١١ أحجم عن و أخفق في التغيير ووالى جنرالات «مبارك» على حساب المهنية وحق القراء . لكنه تعرض لتهجم على مكتبه وعلى شخصه يوم ١٥ يناير ٢٠١٢ . وجرى إجباره على البقاء في منزله و قبلها توقيع ورقة بخط اليد (معلقة في الدور الرابع بالمبنى القديم) يلغى فيها قراره بتغيير في قيادات أقسام الأهرام اليومي أصدره قبل يوم واحد . وهو ما لم يحدث مع سابقه المحسوب تماما على نظام «مبارك» . وفي كل ذلك ما يدعو للأسف والأسى والاستنكار. (حتى من جانب شخص مثلي تعرض لتضيق في النشر و منع العديد من المقالات منذ الأسبوع الأول لرئاسته و نهاية بقرار أعجوبة غير مسبوق بالمنع التام في ١٩ نوفمبر ٢٠١١) .

٤ ـ لم أطلع كاملا على حركة القيادات التي سبقت وقائع يوم ١٥ يناير ٢٠١٢ المؤسفة . لكن يقينا أن هذه الحركة ـ بصرف النظر عن أسماء واتجاهات الحركة ـ جاءت متأخرة جدا وبعد نحو ثمانية أشهر من تسلم رئيس التحرير منصبه . فقد أبقى الرجل على نفس رجال سابقيه المحسوبين تماما على نظام «مبارك» وأسرته وأجهزة أمنه يتحكمون في عجلة العمل .

(*)لا تستهدف هذه الفقرة أية إساءة شخصية للزميل الأستاذ عبد الفتاح الجبالي ، فبيني وبينه الكثير من الود منذ عقد الثمانينيات . لكن هذا النقد موجه لقرار سياسي اتخذه المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وأبقى على نفس كتاب الأعمدة والمقالات منتظمة النشر فاقدي المصداقية عند القراء من داخل المؤسسة وخارجها ،وباستثناءات جد محدودة. وباستقراء الملامح الرئيسية لحركة تغييرات ١٤ يناير ٢٠١٢ يتبين أنها لم تلحق ضررا بالمفاتيح الرئيسية المتسببة في سوء سمعة الجريدة و انهيارها مهنيا . ولعل ما تسبب في موقعة ١٥ يناير أن الصف الثاني لأطفال النظام المدللين لم يحصلوا على ما توقعوه من مغانم . فضلا عن أن شخصا بعينه يقبض على السلطة الحقيقية في الجريدة منذ نهاية عهد رئيس التحرير السابق و يشتهر بأنه كان يخدم في مكتب « كمال الشاذلي » أحد أركان نظام «مبارك» وجد اللحظة مناسبة لإزاحة «رئيس التحرير ».

٥ ـ الأمر لا يتوقف فقط عند تأخر حركة التغيير ومحدوديتها . والأهم هنا أنها جاءت بنفس الأسلوب القديم من افتقاد لأي منطق أو معايير موضوعية و غياب أي تصور معلن لتغيير سياسة التحرير . وهنا تكمن أهمية النصوص المرفقة . فكلها جرى إهدارها نصا وروحا. بل وللأسف خيانتها من زملاء حسبوا يوما على حركة التغيير في هذه المؤسسة. و في ظني فإن اجتماع ٣ إبريل ٢٠١١ كان حاسما في حكاية فشل التغير في الأهرام . حينها كنت قد بادرت شخصيا بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع لمناقشة وضع سياسة تحرير مكتوبة للأهرام (بمثابة دستور عمل وميثاق لأخلاق المهنة) وبهدف عقد مصالحة تاريخية بينه وبين القارئ بعد الثورة . ولقد طرحت الدعوة على خلفية عرض السيد رئيس التحرير بعد تسلمه منصبه بيوم واحد على شخصي تحمل مسئولية تحريرية . و حيث كانت إجابتي على الغرض بالعبارة التالية نصا :« الأهرام ليس به سياسة تحرير مكتوبة .. لنضع هذه السياسة أولا .. وبعدها يجرى اختيار الأقدر والأكفأ على تنفيذ هذه السياسة في كل منصب قيادي .. وقد أكون وقتها أنا أو غيري». لكن عندما انعقد الاجتماع جرى حشد القوى المناوئة للتغيير . والأخطر أنه اتضح تنكر رئيس التحرير لكل ما جاء به إلى موقعه (كما يتضح في النص المعنون بـ : هل نتفاءل؟) . وعندما جرى وضع الأوراق التي اجتهد زملاء في كتابتها مقترحين خطوطا لسياسة تحرير جديدة أزاحها جانبا وأخرج من جيبه ورقة أعلن اكتفائه بها . وهي لصفحة فيس بوك شباب صحفيي الأهرام»،و التي اصطنعها رئيس التحرير السابق له وأعلن عنها باحتفاء في الصفحة الثانية للجريدة يوم ١٩ مارس ٢٠١١ كي تصبح بديلا يشويش على حركة التغيير الجماعية التي وضعت العديد من الوثائق و أقدمت على تنظيم أول انتخابات لرئيس تحرير ، وذلك بصرف النظر عن طريقة الانتخاب التي اختلفت حينها معها وعن كيفية إداراتها. ومن المؤشرات المنبئة بما جرى لاحقا في «الأهرام» أن رئيس التحرير الجديد

عرض نص بيان « اعتذار وتوضيح من صحفيي الأهرام » على نحو يمنح خصوم التغيير فرصة منعه من النشر في الجريدة. مع أن النشر ببساطة بمثابة حق للتعبير عن رأي نحو ٢٨٥ صحفيا كما أن النص في ذاته يمنح فرصة لإعلان نية جماعية للقراء بالعمل على القطيعة مع ما مضى.

٦ ـ في هذا الاجتماع ـ الذي أظنه كان حاسما في مصير التغيير في الأهرام ـ صمت كل من كانوا حولي من دعاة التغيير في شهري فبراير ومارس ٢٠١١، بما في ذلك الأقربون. ووجدتني وحدي. وقد طال بهم الصمت وما زالوا حتى إزاء انتهاك أبسط الحقوق المهنية للقراء وللزملاء. ولقد تبيت لاحقا أن هؤلاء الصامتين أنفسهم كانوا من بين من تصدروا قائمة حركة الترقيات (المجهضة) في ١٤ يناير ٢٠١٢.

وهكذا استمر «الأهرام» بلا سياسة تحرير مكتوبة (دستور عمل وميثاق أخلاقيات مهنة و التزام مع الزملاء والقراء). و أستمر « الأهرام » على حاله يديره ذات الأشخاص وبنفس أساليب عهد «مبارك». وهكذا فشل أول رئيس تحرير له بعد الثورة في تغيير أدائه التحريري، و حتى عندما حاول متأخرا «توسيع النخبة» أي عضوية « نادي سلطة القرار التحريري » فشل وتعرض للإهانة.

للأسف ما يجري ليس خلافا على سياسات تحرير ولا بشأن الموقف من عمل الصحفيين بالإعلان أو غيرها من جرائم العدوان على أبجديات المهنة وأخلاقياتها. أهين الرجل إهانة غير مسبوقة. وهذا أمر يدعو للأسف حتى لو كان هو المتسبب الأول عما وصلت إليه الأمور وعن إهدار فرصة التغيير مع أن الطريق وقتها كان واضحا تعززه رغبة الشارع والقراء العارمة في أن ترى أهراما آخر.

لم يعتذر « الأهرام » اعتذارا صادقا وواضحا عن ماض بائس ومسيء. وحتى غالبية من كانوا يسعون لتغييره من داخله في فبراير ومارس ٢٠١١ ضحوا بفرصة التغيير على مذبح الطموح في الشراكة مع ما كان. وضحوا بكل ما وضعنا من وثائق جماعية واختاروا المناصب وامتيازاتها والطمع في الوجاهة الفارغة و الذهاب والعودة في سيارات المؤسسة.

ولأن الواقع شديد البؤس في هذه المؤسسة كغيرها من مؤسسات لم يمسها أي تغيير حقيقي، فإن من يسعى لمستقبل أفضل لأقدم جريدة في مصر مازالت علي قيد الحياة عليه أن ينزل إلى ميدان التحرير وكل الميادين في ٢٥ يناير ٢٠١٢ للانخراط في أكبر حركة جماهيرية لاستكمال الثورة. ولأن «الأهرام» لا يمكن أن يتغير من داخله.

(١٧- أ)



ورقة نقاش حول سياسة تحرير جديدة

سياسة تحرير جديدة للأهرام اليومي

لماذا .. وكيف .. و مقترحات تحريرية وتنظيمية

أولا .. لماذا ؟

يحتاج «الأهرام» إلى سياسة تحرير تنطلق في هذه المرحلة الانتقالية من تاريخه وتاريخ البلاد وحتى وضع دستور جديد وقوانين صحافة جديدة تعيد تنظم شؤون المؤسسات الصحفية القومية . و ثمة فرصة تاريخية أمام «الأهرام» لوضع هذه السياسة . فالأمر لا يتوقف فقط على أن لدينا رئيس تحرير جديدًا نثق في مهنيته .وقد جاء استجابة لتجربة أول انتخابات لهذا المنصب في حياة الجريدة والمؤسسة . بل هناك طلب على تغيير سياسة الأهرام بين قرائه والشعب و صحفييه وجموع العاملين به بفضل رياح ثورة ٢٥ يناير . ولعل من أبرز مظاهر هذا الطلب داخل الجريدة والمؤسسة تنامي النقد الذاتي العلني الفردي والجماعي رغبة في « أهرام » جديد. و يتعزز هذا الطلب بما لمسناه من تدهور ترتيب «الأهرام» في سوق النشر الصحفي وتقدم صحف خاصة جديدة.

لكن هذا التدهور - في الظن - رهن بمرحلة يأفل نجمها . فالصحافة المصرية كغيرها من أوجه الحياة في مصر و المنطقة على أعتاب تحولات كبرى . ولقد تفاءلت عندما استمعت من أساتذة من كلية إعلام جامعة القاهرة ما يؤيد توقعات بأن المستقبل سيكون للصحافة القومية لو أحسن إصلاحها و إدارتها ،وذلك في ظل القيود

(*)نشرت هذا المقال في موقع « البديل » الألكتروني بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٢ تحت عنوان « ماالذي يجرى في الأهرام ؟: خمسة نصوص كاشفة في تفسير ١٥ يناير » . وقد جرى نشر ثلاثة من النصوص المشار إليها في المقال في الصفحات السابقة . وننشر النصين الرابع والخامس في الصفحات التالية.

والمشكلات التي ولدت بها الصحافة الخاصة (صحافة رجال الأعمال) ، فضلا عن الميراث السلبي للصحافة الحزبية.

وفي كل الأحوال ، فإن المستقبل الذي ينتظر الصحافة القومية رهن بتطوير الممارسة الديمقراطية والمهنية داخلها و بانفتاحها على المجتمع بكل مكوناته وكذا على الوطن العربي و العالم بمناهج و عيون جديدة .

ثانيا .. كيف ؟

- أقترح معالجة السياسة التحريرية الجديدة للأهرام على مستويين زمنيين :

الأول .. فوري وعاجل .

والثاني .. انطلاقه في الأول من مايو ٢٠١١.

الشق الأول أظن أن رئيس التحرير بدأ في معالجته بقرارات سريعة منذ اليوم الأول لتوليه مسئولية موقعه . وأعتقد أنه قد يجد في هذا الاجتماع من الأفكار والمقترحات ما يستحق التنفيذ عاجلا يحدوه ما وعد به في مقال « تحت القسم » من التزام بالمهنية و القارئ و الوطن (بتاريخ ١ إبريل ٢٠١١).

أما الشق الثاني ..لكي نضع سياسة تحرير جديدة ومكتوبة لصحيفة «الأهرام» بتاريخها العريق وأسمها المرموق ، يجب أن نجهز أدوات وضع هذه السياسة . و أقترح أن تكون على النحو التالي :

- الإطلاع على السياسات المكتوبة لكبرى الصحف العالمية، والانتهاء إلى صياغة ورقة موجزة لنقل الخبرات. ويمكن الاستعانة هنا بزملاء في « الويكلي» و «الإبدو» (الإصداران الأسبوعيان لمؤسسة الأهرام بالإنجليزية والفرنسية).

- دراسة نقاط القوة والضعف لست صحف منافسة على وجه التحديد : المصري اليوم و الشروق و الأخبار في السوق المحلية و الحياة و الشرق الأوسط و القدس العربي في السوق الخارجية. والانتهاء من صياغة ورقة موجزة بكيفية معالجة هذه المنافسة تحريريا لصالح الأهرام .

- الاستفادة من الوحدة الخاصة ببحوث الرأي العام في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لوضع ورقة حول اتجاهات القراء. ويمكن تكليف الوحدة بانجاز دراسة

عاجلة عن هذه الاتجاهات بعد ثورة ٢٥ يناير.

ـ بعد الاطلاع على الثلاث أوراق السابقة يقوم كل قسم بالجريدة بمناقشة ووضع خطوط سياسته التحريرية .

ـ تتولى مجموعة عمل صياغة مشروع السياسة التحريرية الجديدة للجريدة.

ـ يعرض مشروع السياسة التحريرية الجديدة للأهرام على مجموعة من خبراء و أساتذة الصحافة .وتبرز هنا فكرة إنشاء هيئة استشارية دائمة لسياسة تحرير «الأهرام» ، تضم متخصصين ومفكرين من كافة الاتجاهات فضلا عن ممثلين لشباب الثورة من ذوي الأدمغة.و يقترح أن يتولى رئاسته هذه الهيئة شخصية ذات ثقل معنوي كالأستاذ «محمد حسنين هيكل» . و يمكن أن تعقد الهيئة الاستشارية لقاءا مع رئيس ومجلس التحرير كل شهرين أو ثلاثة أشهر لمتابعة وتقييم وتطوير السياسة التحريرية ومعالجة ما يبرز من مشكلات .

ثالثا .. مقترحات

١ ـ تحريرية:

ـ «الأهرام» جريدة قومية مستقلة ولاؤها للقارئ المصري والعربي وللوطن والمهنة . وتهدف بفضل رياح ثورة ٢٥ يناير إلى أن تصبح جسرا بين الشعب وثواره و بين سلطات الدولة المختلفة وهي في مرحلة إعادة البناء .كما تهدف إلى المساهمة في بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة .وتدرك «الأهرام» دورها المجتمعي و السياسي والثقافي و أهمية أن تصبح ساحة حوار حر بين مختلف الاتجاهات والرؤي ، و بخاصة الجديدة والشابة .

ـ الفصل بين الخبر والرأي .. والإعلان و التحرير ..و الالتزام بميثاق الشرف الصحفي.

ـ تمارس الجريدة النقد الموضوعي وعلى أوسع نطاق لكافة السياسات والسلطات والهيئات ، من دون الانزلاق إلى الشخصنة أو مخالفة القانون أو تجاوز لآداب النشر .

ـ بناء علاقات مهنية محترمة مع قوي المجتمع الجديدة وبخاصة شباب الثورة بمختلف اتجاهاتهم ، فضلا عن مؤسسات الدولة الرسمية و الأهلية. وفي هذا الإطار

يمكن عقد سلسلة ندوات بالمؤسسة لمختلف اتجاهات شباب الثورة لتعريف القراء على خلفياتهم وخبراتهم ومواقفهم وتصوراتهم للمستقبل. وكذا يمكن تخصيص محررين لتغطية أخبار هؤلاء الشباب . وتوجيه المراسلين بالمحافظات إلى بناء العلاقات المهنية نفسها.

- تنوع الاتجاهات في صفحات الرأي دون استبعاد أو إقصاء ، والانفتاح على نخبة المجتمع ومتخصصيه وأصحاب الأفكار المبتكرة في كل المجالات و الميادين مصريا وعربيا ، ومراجعة الأعمدة والمساحات المخصصة لكتاب الرأي من داخل «الأهرام» وخارجه بما يتماشي مع الثورة ومعيار إعلاء الموضوعي على الشخصي، وإثارة القضايا الحيوية وطرحها على بساط الرأي من زوايا متعددة .

- الاهتمام بدرجة أكبر بالحياة خارج القاهرة لمعالجة مشكلة المركزية في بلد كمصر . وقد يصبح الأهرام يوما ما منفتحا على أفكار مؤسسية جديدة مثل إطلاق طبعات إقليمية بمطابعها وشبكات توزيعها وهيئات تحريرها في كل من الإسكندرية و الصعيد (أسيوط) و الوجه البحري (طنطا أو المنصورة) و القناة (الإسماعيلية).

- إعمال حق الرد و الاعتراف بالأخطاء و تصحيحها.

- العودة إلى مراجعة بروفات الصحيفة معلوماتيا إلى جانب تفعيل المراجعة اللغوية.

- إعادة النظر في سياسة توزيع مراسلي «الأهرام» بالخارج على نحو يتناسب مع ثورة ٢٥ يناير وتأثيراتها على الصعيد العربي . وهنا يمكن اعتماد مراسلين محترفين في كل من تونس و ليبيا و سوريا و الجزائر و البحرين و الأردن. مع توجيه المراسل في تونس إلى نقل خبرات بناء الدولة بعد الثورة. كما يقترح إعادة النظر في طريقة اختيار المراسلين من محرري الجريدة بحيث تتولى لجنة مختصة المفاضلة بين المرشحين وفق مؤهلاتهم للاضطلاع بكفاءة بمهمة المراسلة في هذا البلد أو ذلك .

- الاهتمام بإصدار الطبعة الأولى و توزيعها قبل الصحف الأخرى.

- بناء علاقة جديدة بين كل من مركز الدراسات والمطبوعات المتخصصة كالسياسة الدولية و مختارات إسرائيلية ومختارات إيرانية . وغير خاف أن «الأهرام» كغيره من الصحف المصرية أصبح يعاني من غياب تحليل الشئون العربية والأفريقية

والدولية .وهنا يتعين التنويه إلى أننا فقدنا أعلاما في هذا التحليل كالراحل الأستاذ « محمد سيد أحمد» . كما غاب عن صفحاته متخصص في الشئون الأفريقية كالدكتور «عبد الملك عودة» أطال الله عمره.كما يمكن تطوير وحدة قياس الرأي العام بالمركز وتوجيهها كي تولي المزيد من الاهتمام لدراسة قراء «الأهرام» وربط هذه الوحدة بقسم التحقيقات المحلية بصيغة تعاون قد تشمل حضور أحد أعضاء الوحدة لاجتماعات القسم .

ـ يمكن الاستعانة بعضو من قسم المعلومات للمشاركة في اجتماعات أقسام الأخبار و التحقيقات المحلية و الاقتصاد ، وذلك للاستفادة من خبرته وتوظيفها في تهيئة قاعدة معلومات للقضايا المطروحة.

ـ إقامة قسم أو وحدة متخصصة في الرسوم والأشكال الإيضاحية من خرائط وجداول بيانات . ويعمل هذا القسم أو الوحدة يوميا بالتنسيق مع مجلس التحرير.ويمكن الاستعانة بمتخصص من أحد أقسام الجغرافيا بالجامعات المصرية .

ـ دراسة استحداث صفحات متخصصة لقطاعات كالعمال و طلاب الجامعات والفلاحين وموظفي الدولة ، تعالج قضاياهم وهمومهم و تفسح المجال لطرح أفكارهم واتجاهاتهم المتعددة.

ـ دراسة تخصيص صفحة كاملة للمرأة وأخري للطفل تتناول بمنهج جديد القضايا النوعية الخاصة بهاتين الفئتين.

ـ الصفحات الثقافية تحتاج إلى إعادة تنظيم و تطوير . وهناك مقترحات بصفحة ثقافية يومية . وأضيف إلى ذلك اقتراحا باستحداث صفحتين ثقافيتين جديدتين . الأولى تختص باتجاهات الثقافة في الوطن العربي و الأخرى بهذه الاتجاهات في العالم ، كي يصبح «الأهرام» نافذة قرائه على الثقافتين العربية والعالمية مثلما يتعين أن يكون مرآة للثقافة المصرية . وهنا يمكن الاستعانة في الإشراف على هاتين الصفحتين بمتخصصين منفتحين على الثقافات من خارج المؤسسة أمثال الدكتور «صبري حافظ»و الدكتورة «سامية محرز »و الدكتورة «رضوى عاشور»والأستاذ «طلعت الشايب» وغيرهم .

ـ تطوير قسم المتابعة بأن يضاف إليه اختصاص متابعة شبكة الإنترنت من مواقع

وبلوجات وفيس بوك وتويتر ، وإمداد الأقسام الأخرى بما يمكن الاستفادة منه ومعالجته وتطويره إخباريا.

ـ التقدم ضمن خطة السياسة التحريرية الجديدة في الأول من مايو ٢٠١١ بشكل إخراجي جديد لصفحات «الأهرام» بما في ذلك صفحته الأولى ، على أن يحفظ طابع الجريدة و تميزها الإخراجي عن غيرها من الصحف. ومن شأن هذا أن يسهم في تعزيز انطباع القارئ بتغيير صورة الأهرام والقطيعة مع سلبيات المرحلة السابقة .

٢ ـ تنظيمية :

ـ إعادة تدريب وتأهيل المحررين الميدانيين في الأقسام الإخبارية المحلية على نحو يكفل استقاء الأخبار و كتابتها وفق المعايير المهنية الاحترافية .

ـ تشكيل مجلس تحرير يمارس مسئولية جماعية تجاه المادة المنشورة ، و إعادة النظر في رؤساء الأقسام وفق معايير القدرة على تنفيذ السياسة التحريرية الجديدة وتطويرها.

ـ وضع معايير لعمل الدسك المركزي تعلي من قيم الموضوعية والإجادة على حساب الاعتبارات الشخصية . فالمهم هو الموضوع أولا وليس من كتبه .

ـ تحديد اختصاصات وصلاحيات مديري التحرير .

ـ عقد اجتماع شهري مفتوح لكافة الصحفيين مع رئيس التحرير ومجلس التحرير لمناقشة مشكلات تنفيذ السياسة التحريرية وكيفية تطويرها.

وأخيرا ..

من المفهوم ضمنا أن سياسة التحرير الجديدة تقوم بالأصل على العنصر البشري . ولا يتصور نجاح أي سياسة من دون إصلاحات مالية إدارية تشمل إنهاء عهد سرية المكافآت وتقارير الأداء ، و إعادة الاعتبار لربط المكافآت بقيمة العمل والإجادة والكفاءة . وفي كل ذلك ما يستحق مناقشة ديمقراطية وموضوعية مع رئيسي التحرير و مجلس الإدارة معا.

كارم يحيى

في ٣ إبريل ٢٠١١

(١٧- ب)

هل نتفاءل؟

بشأن ما جرى في اجتماع
صحفيي الأهرام يوم ٣ أبريل ٢٠١١

لا استطيع أن أخفي شعوري بالصدمة لما تحول إليه اجتماع تشرفت بالدعوة إليه لمناقشة جماعية لسياسة تحرير جديدة للأهرام في عهد الثورة وبعد تغيير رئيسي مجلس الإدارة والتحرير. فقد ساده ـ للأسف ـ النفاق الرخيص والغوغائية ومصادرة حق الزملاء في حرية التعبير و التنكر لآلية ديمقراطية كالانتخاب . وفوق كل ذلك كله التنكر لثورة ٢٥ يناير ودماء شهدائها بما في ذلك السعي لاصطناع فراعنة جدد في المؤسسة والاستعلاء على القراء و الشعب برفض الاعتذار عما بدر من «الأهرام» خلال أيام الثورة وعلى مدى عشرات السنين . بل وحتى الاستعلاء على زملائنا وشركائنا في هذه المؤسسة من عمال وإداريين لمست في عدد منهم خلال عمل مشترك على مدى الأيام الماضية وعيا وإخلاصا وتضحية لا يتمتع بها العديد من الزملاء الصحفيين .

شخصيا أرى أن الزميلين الأستاذين «لبيب السباعي» و «عبد العظيم حماد» جاءا في لحظة مختلفة من تاريخ البلاد . وهو ما يفترض أن يكونا مختلفين عما سبقهما إلى منصبي رئيسي مجلس الإدارة والتحرير . و لكنني اختلف مع الأول فيما تبين لي خلال الاجتماع من عدم تقدير للشرعية الجديدة في المجتمع والمؤسسة و محاولة العودة إلى شرعية جمعية الست وثلاثين عضوا المعين أغلبهم بإرادة « مبارك» وحزبه وصفوت الشريف وأجهزة أمنه. كما أختلف معه في تصريحه بتخصيص حصته وحصة رئيس التحرير من الإعلانات والتوزيع ـ وهي بالأصل مطعون عليها قانونا ــ للصحفيين وحدهم في تنكر غير مفهوم للعمال والإداريين شركاء العمل في هذه المؤسسة.

(*)لاحقا أوضح الأستاذ لبيب السباعي مضمون قراره بأنه ينسحب على كافة العاملين بالمؤسسة بما في ذلك العمال والإداريون.

وأختلف أيضا مع الثاني فيما بدا من توجه لتقديم الشخص على الموضوع ، بما في ذلك ما قاله بشأن « من يحق له كتابه الرأي ومن لا يحق له ؟» .وهي عبارة تحمل مخاطر استمرار انتهاك حرية التعبير . وهو ما يضاف إلى ما شهده الاجتماع من الاستمرار في انتهاك حق أكثر من ٢٨٥ صحفي بالأهرام في التعبير عن رأيهم بالامتناع عن نشر بيان الاعتذار والتوضيح منذ ١٣ فبراير الماضي (٢٠١١) .كما أختلف مع ما بدا من استعداد للتضحية بقسم المهنة وقوانينها وأخلاقياتها وميثاق شرفها على مذبح النفعية البرجماتية في استمرار الخلط بين الإعلان والتحرير .

وعلى أيه حال ، فإن الخلاف في الرأي مع كليهما لا يفسد للود قضية . و أتعشم ألا يمنعهما طنين النفاق المبذول لكل رئيس وكل سلطة من تفهم حق الاختلاف مع الاحتفاظ بكل مودة واحترام . لكن ما أدهشني أكثر أن يتفضل رئيس التحرير بالقول ـ على خلاف الحقيقة ـ انه نصح بالنسبة لإجراء انتخاب رئيس التحرير باعتماد معايير لا أشخاص ،وأن من أخذوا على عاتقهم إجراء الانتخابات خالفوا ذلك. (!) . وكأننا لم نضع ـ بمبادرة منا بالأصل ـ معايير موضوعية لاختيار رئيس التحرير وناقشناها في لقاء مفتوح . وكأننا لم نتحاور علنا حول كيفية إجراء الانتخابات . وقد انتهي النقاش إلى عدم الأخذ بقائمة مرشحين وترك عملية التصويت مفتوحة . وقد كنت هنا في موقع الأقلية بين زملائي ، وتقبلت بصدر رحب إرادة الأغلبية ، وشاركت في الإشراف على عملية الانتخاب رغم أنها لا ترقى لما اطمح إليه من كمال. وهذا لا يعنى بأي حال الطعن على نزاهتها .

وهنا فإن في رقبتنا جميعا دينا لا ينكر للزميل الأستاذ «كمال جاب الله » مدير التحرير الذي ساهم بتواضع وإخلاص للفكرة وللمؤسسة وللمهنة في رعاية هذه التجربة الديمقراطية غير المسبوقة .ولقد كان مكتبه دار أمان لصندوق التصويت على مدى أربع ليال. ولا أدل على نزاهة هذه الانتخابات من أن الرجل نفسه حصل على ٢٦ صوتا وجاء ترتيبه الخامس . وهو بالأصل لم يكن طالبا لمنصب . وللأسف فإنني لم أتمكن في أجواء الغوغائية والنفاق و الإرهاب التي سادت الاجتماع من الإشادة بموقفه . وها أنا أعتذر له هنا علنا عن تقصير أظنه كان خارجا عن إرادتي . أما من تقولوا بأن رئيس التحرير

سيكون أسير فضل من انتخبوه ، فقد مارسوا لونا مؤسفا من التزييف والابتزاز الرخيص . وأظنه يهدف إلى الإبقاء على ذات الأوضاع المستبدة الفاسدة وغير المهنية . وعلى الأقل فقد جانبوا الحق والحقيقة . لأنه ببساطة لا يعرف إلا الله وحده من صوت لمن ؟. وإذا كان رئيس التحرير الجديد مدينا لشئ ما ، فإنه مدين للديمقراطية و لأشواق التغيير ولكل ما هو نبيل ومهني في هذه الجريدة .و هو مدين بالقطع لفكرة ولتجربة لا لأشخاص بعينهم.

و بالمقابل فإنني أود هنا الإشادة بدور زملاء تعرفت للمرة الأولى بهم ، وكانوا مثالا لكل ما هو حقيقي وغير مزيف في هذا البلد . ولم يكن أحدهم ـ وأنا على ثقة بأنني من بينهم ـ يسعي لمغنم أو منصب في كل ما قام ويقوم به ،وعلي ما ينطوي عليه من مخاطر معارضة إدارة وسلطة مستبدة وفاسدة ومطلقة السلطات . ولعلكم تعلمون أن الحركة الجماعية الساعية للتغيير في «الأهرام » هذه المرة على خلفية الثورة بدأت يوم ٣٠ يناير ٢٠١١ مبرأة من صحبة أولئك «العابرين بعد العبور » .. أي بعد ١١ فبراير ٢٠١١ و من لحق بهم بعد ٣١ مارس ٢٠١١.

ومع كل الملاحظات النقدية على ما جرى في الاجتماع و خروجه بالأصل عما هدف إليه من مناقشة مفتوحة وموضوعية لسياسة تحرير جديدة ، فإنني لا أملك إلا القول بأنه حتما سيتغير «الأهرام» يوما ما بفعل ما يجرى في مصر والمنطقة من تحولات كبرى لا راد لها . وإذا كان هناك داخل المؤسسة ـ حتى ولو بدوا كأغلبية صامته تعلوها أقلية غوغائية منتفعة زاعقة الصوت ـ من لا يرى ويدرك ما يجري حوله و حولها من واقع ، فإن هذه المؤسسة ومعها اسم الجريدة العريق أمام خيارين : إما تغيير حقيقي وجذري وقطيعة مع الاستبداد والفساد واللامهنية .. أو الاندثار كديناصورات العصر الحجري.

اللهم هل بلغت .. اللهم فأشهد

كارم يحيى

في ٤ إبريل ٢٠١١

(١٨)



النقابة المختطفة

(الجزء الأول)

بحلول انتخابات نوفمبر ٢٠٠٧ انتكس المسار الديمقراطي لنقابة الصحفيين . عاد الأستاذ « مكرم محمد أحمد» النقيب الحكومي عضو الحزب الوطني ونادي رؤساء مجالس إدارة وتحرير المؤسسات القومية بعد أربع سنوات استقطعها تاريخ النقابة لصالح النقيب المستقل الأستاذ « جلال عارف » الذي كسر احتكار الحكومة وحزبها وقياداتها المعينة في مواقع الإدارة والتحرير للمنصب منذ عام ١٩٨١ ،حين فاز المرحوم الأستاذ « صلاح جلال » رئيس تحرير مجلة « الشباب وعلوم المستقبل » الصادرة عن مؤسسة « الأهرام » بمنصب النقيب .

بحلول انتخابات ٢٠٠٧ ،حدث ما نبهت إليه في كتابي « حرية على الهامش : في نقد أحوال الصحافة المصرية » الصادر مطلع عام ٢٠٠٥ وفي فصل بعنوان « النقابة المختطفة» ، فقلت:« أن انشغال قيادة النقابة بتثبيت رأس الجسر مع السلطة السياسية على حساب خوض معارك مطلبيه ملحة كقضية تحسين الأجور يحمل مخاطر أن تعود القيادات العازلة إلى مقعد النقيب ، وقد يفيد بأن البيروقراطية لم تتزعزع قبضتها على نقابة الصحفيين ..وبأن التغيير في صحافتنا بهذا الأسلوب ما يزال بعيد المنال».

واقع الحال أن عودة الأستاذ « مكرم» إلى مقعد نقيب الصحفيين في انتخابات دورة (٢٠٠٧ و ٢٠٠٩) كان أيضا بمثابة استعادة الإقطاع الصحفي السياسي لهذا الموقع . وهو إقطاع مارس احتكار منصب النقيب منذ عام ١٩٨٥ ممثلا في شخصي الأستاذ «مكرم» رئيس مجلس إدارة دار الهلال السابق والأستاذ «إبراهيم نافع» رئيس مجلس

(*)نشر في صحيفة « الأهرام المسائي » في عدد الأحد ٨ مايو ٢٠١١ تحت عنوان « إختطاف نقابة الصحفيين من جديد (١) : لماذا إستعادت القيادات الإقطاعية العازلة مقعد النقيب ».

إدارة وتحرير الأهرام السابق. وقد أسهم الرجلان في سيادة أنماط متخلفة من علاقات العمل الاستبدادية الأبوية «البطركية» و أشكال احتكارية في الإنتاج الصحفي و انتهاك آداب المهنة وأسسها بما في ذلك الخلط بين الإعلان والتحرير وافتقاد الاستقلالية إزاء السلطات والمصادر المؤثرة، فضلا عن الممارسات النقابية المشوهة. بل كان وجود مثل هذه القيادات على رأس نقابة الصحفيين بمثابة نسف لأسس العمل النقابي ذاته، حيث جمعا لسنوات مديدة بين تمثيل مصالح مالك الصحف القومية و سلطة الإدارة و الثواب والعقاب من جانب و إدعاء الدفاع عن حقوق الصحفيين العاملين بأجر من جانب آخر.

وعلاوة على ذلك جسد الرجلان حال «القيادات العازلة» وقد شخصتها في الدراسة المشار إليها سابقا باصطناع أدوار تجعل من العمل النقابي أشبه بمهارة «سمسار». يبيع السلطة للصحفيين ويبيع الصحفيين للسلطة موهما « الزبائن » على الجانبين بأن الصفقة آمنة وتجرى لصالحهم أبخس الأثمان و بأقل التكاليف. وفي هذه الأدوار ما يفسر ظاهرة « البدل النقدي» الهزيل المهين الذي يجرى تقديمه مع كل انتخابات لتعويم النقيب الحكومي منذ عام ١٩٨١ والإحجام عن بذل أي مجهود ومصادرة أي نضال نقابي لتحسين الأجور و ضمان عدالتها واستكمال ما تحقق في معركة لائحة عام ١٩٧٦. وهي آخر لائحة أجور جرى التفاوض عليها في تاريخ الصحفيين المصريين ونقابتهم .

تستحق السيرة المزدوجة للأستاذين «نافع» و «مكرم » وتأثيرهما الطاغي على الصحافة المصرية مهنة ونقابة على مدى أكثر من نحو ثلاثين عاما دراسة خاصة ومستقلة بذاتها. فقد شغل الأول منصب رئاسة تحرير «الأهرام » ٢٠٦ عاما و رئاسة مجلس إدارة المؤسسة ذاتها ١٩ عاما . وشغل الثاني رئاسة مجلس إدارة مؤسسة « الهلال » و رئاسة تحرير مجلة « المصور » معا ٢٤ عاما. وتناوب الرجلان على موقع نقيب الصحفيين ١٨ عاما متصلة بين عامي ١٩٨٥ و ٢٠٠٣ . استهلك منها الأول ١٢ عاما ، وترك لقرينه الثاني ٦ سنوات. واللافت أيضا أن الأول لم تكن له أي سابق عضوية بمجلس نقابة الصحفيين ، أما الثاني فقد انقطعت صلته بالمجلس منذ عام ١٩٧٣ ،حيث أنتخب دورتين عضوا به (١٩٦٨ و ١٩٧١) . و بعدها غاب عن النقابة لنحو ١٦ عاما ليصبح فجأة نقيبا للمرة الأولى في عام ١٩٨٩ . وعلى أية حال ، فإن السيرة المزدوجة للأستاذين «نافع » و « مكرم » يتعين النظر إليها في سياق إعادة اكتشاف

حقيقة جيل القيادات الصحفية المعمرة الذي جاءت به حركة تغيير هذه القيادات في ديسمبر ١٩٧٩ و يونيو ١٩٨١ . وهي في ظني من أخطر التحولات التي أصابت صحافتنا وعلى خلفية ما لحق بالدولة المصرية بدءا من نهاية عهد الرئيس الأسبق « أنور السادات» وسياسات « الديمقراطية ذات الأنياب» و « الانفتاح سداح مداح » و التحالف الاستراتيجي مع واشنطن و التطبيع مع إسرائيل . وثمة أسئلة مفتوحة هنا بشأن مؤهلات اختيار « السادات » لهذه القيادات الصحفية في مرحلة أفول حكمه وانهيار شعبيته في مصر خاصة والعالم العربي عامة، أو ما يسمي بـ « السنوات الأسوأ في عهد السادات » . وبعض هذه الأسئلة يتصل بإعداد وتجهيز أمريكي لهذا الجيل من القيادات سبق توليها مناصبها .

عاد «مكرم » بكل ما يمثله إلى مقعد نقيب الصحفيين في عام ٢٠٠٧ وقد تجاوز عامه السبعين . وإن كان فقد هذه المرة منصب رئيس مجلس الإدارة والتحرير (مؤسسة الهلال / مجلة المصور) بعد إحالته للمعاش متأخرا عن أوانه بأكثر من خمس سنوات بالمخالفة للقانون . وفي عودة الرجل السبعيني ما يدعو لنقد تيار «الاستقلال النقابي » بين الصحفيين ،و الذي يمثله «عارف » ومنافسا «مكرم» على مقعد النقيب في ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ ». الزميلان الأستاذان «رجائي الميرغني» » و « ضياء رشوان» وحدود الخطاب والأداء. فقد كان النقيب السابق الأستاذ«عارف» بمثابة «إصلاحي كبير» في زمن تطلبت فيه النقابة ثائرا يقلب قواعد اللعبة النقابية والانتخابية ويحرر أصوات غالبية الصحفيين من أسر الرشوة الحكومية الموسمية وضغوط الإدارة والسلطة . لكن قد يكون للرجل الإصلاحي قدرا من العذر ، فمجلس النقابة الذي عمل معه بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ أظنه كان معرقلا ومعوقا لخططه إلى حد كبير . وهو بالأصل ينقسم إلى ثلاث كتل . أربعة أعضاء من إجمالي الأعضاء الإثني عشر محسوبين على تيار الاستقلال النقابي و اليسار بتعدد أطيافه ومثلهم من المحسوبين على الحزب الوطني والحكومة ومثلهم أيضا من المحسوبين على « الإخوان » .مع الأخذ في الاعتبار ازدواج الولاء لإدارة المؤسسة القومية و لتيار سياسي معا في هذا العضو أو ذاك.

وجد نقيبنا المستقل الإصلاحي نفسه بين أقلية المجلس في مواقف حاسمة ،

وبعضها ما تعلق بشخصه وبمهابة موقعه . ولعل في ذلك ما يفسر الأداء غير القوي للنقيب والمجلس إزاء اختطاف منصب رئيس إتحاد الصحفيين العرب لحساب النقيب الحكومي السابق عليه الأستاذ « نافع » في أكتوبر عام ٢٠٠٤ . وكذا منح النقيبين الحكوميين السابقين في صيف ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ الجائزة التقديرية للنقابة في عهد الأستاذ «عارف»، رغم أن أحدهما الأستاذ« نافع » كان في الأثناء متورطا في فصل زميل صحفي و منع آخر من العمل والدخول إلى مؤسسته. بل الأخطر أن مجلس النقابة حينها انتهى إلى مباركة التعديلات الجزئية المنقوصة على عقوبة الحبس في قضايا النشر والتهليل لها بوصفها انتصارا لحرية الصحافة مع الامتنان للرئيس «مبارك» في صيف عام ٢٠٠٦ . وعلاوة على ذلك ، استمر عجز النقابة أو عزوفها عن محاسبة وتأديب أي من أعضائها على انتهاك القانون وآداب المهنة و ميثاق الشرف الصحفي ، بما في ذلك الخلط بين الإعلان والتحرير الذي تفشى كوباء بين الصحفيين في عهد النقيبين السابقين الأستاذين « نافع » و مكرم ».

مع ذلك ، يعود إلى هذه الفترة المهمة في تاريخ النقابة الفضل في هامش الحرية الأوسع لعمل المجموعات الحية من أعضاء الجمعية العمومية و في تفاعل أفضل مع حركة التغيير في المجتمع ، فضلا عن فتح ملفات تخص المهنة وأهلها ظلت مغلقة لعقود ، ومن بينها الحق في لائحة أجور جديدة عادلة و التمغة الصحفية ونسبة النقابة من إعلانات الصحف. ولعل أهم ما كان في هذه المرحلة أن النقابة أسهمت في الدفع نحو تغيير قيادات الصحف القومية المزمنة ممن تجاوزوا سن المعاش. وهي أول حركة كبرى بهذا الحجم في حقل الصحافة في عهد «مبارك »الذي اتسم بالجمود و انتهاك القوانين وبفساد سياسي غير مسبوق في تاريخ البلاد الحديث. وحقيقة كان من الصعب إنجاز حركة تغيير هذه القيادات إذا ما استمر احتفاظ الإقطاع الصحفي السياسي ممثلا في الأستاذين « نافع » و « مكرم» ورفاقهما من دفعة ٧٩ / ١٩٨١ بمقعد نقيب الصحفيين. وحيث كنا قبل مجيء الأستاذ « عارف » إلى مقعد النقيب إزاء وضع تحولت فيه النقابة إلى رهينة لاستمرار القيادات المزمنة في مقاعدها بالمؤسسات الصحفية القومية. كما أصبحت هذه المؤسسات بدورها - وبما لها من قوة تصويتية غلابة في الانتخابات النقابية - رهينة لإبقاء سيطرة رموز الإقطاع الصحفي السياسي على

النقابة.

بالقطع يظل فضل الأستاذ «عارف» ومجلسه ـ وتحديدا الزملاء المتحررون نسبيا من الارتباط بالإقطاع الصحفي السياسي ـ غير منكور على حركة تغيير قيادات الصحف القومية صيف عام ٢٠٠٥ . لكن طبيعة الدور «الإصلاحي» وحدوده هي التي تفسر ـ بالطبع ضمن عوامل أخرى تتعلق بالمجتمع والمهنة ـ لماذا جلبت حركة التغييرات هذه إلى صحافتنا أبواق مشروع التوريث والناطقين غير الرسميّين بلسان الحزب الوطني الحاكم ؟. وهنا لا يجب أن نغفل تأثير رموز الإقطاع الصحفي السياسي من القيادات القديمة نفسها في تزكية خلفائها «المطيعين الطيعين» و الملتزمين بشعار «نافق رئيسك الذي ينافق الرئيس». لكن حدود إصلاحية النقيب «عارف» آنذاك تتضح في القناعة بإزاحة القيادات القديمة منتهكة القانون ومختطفة النقابة من دون الطموح إلى طرح تغيير قواعد اختيار قيادات هذه المؤسسات بالأصل والانحياز لمعايير الكفاءة والمهنية و النزاهة . وهنا تتميز حركة «صحفيون من أجل التغيير» ـ التي شرفت بالدعوة إليها وصياغة بيانها التأسيسي و بانتخابي أول منسق عام لها ـ بالمطالبة صراحة بإنهاء سيطرة الحزب الحاكم وأجهزة الأمن على الصحافة وشئونها بما في ذلك اختيار قيادات المؤسسات القومية . ولقد كان ذلك سابقا على إعلان حركة التغييرات في ٤ يوليو ٢٠٠٥.

و لا يمكن فهم إعادة اختطاف موقع نقيب الصحفيين مرة أخرى بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١ إلا في سياق اجتماعي سياسي عام بدا خلاله نظام «مبارك» ـ وقد تأهب لعملية «توريث الحكم» ـ يقوم بتصفية كافة مواقع المقاومة، و معها مسارح الاحتجاج السياسي المتاحة . ولما كانت «سلالم» نقابة الصحفيين أبرز هذه المسارح المفتوحة أمام هكذا احتجاجات منذ عام ٢٠٠٣ فقد اعتمد النقيب الحكومي في حملته الانتخابية في عام ٢٠٠٧ خطابا يركز على مصادرة الحق في الوقفات الاحتجاجية السلمية ، وحتى شاع وقتها عن الرجل أنه «نقيب شيل السلم». ومن الواضح أن فوز «مكرم» بتدخل حكومي و إداري سافر في المرتين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ جاء في سياق الإجهاز على مساحات الحركة المستقلة على صعيد الجغرافيا السياسية للعاصمة القاهرة ، وتحديدا شارع «عبد الخالق ثروت» و في صفوف النقابات والطبقة الوسطي بالمعنى الاجتماعي السياسي .

وفي هذا الإطار تأتي محطات من قبيل التخلص من تيار الاستقلال في نادي القضاة بالإسكندرية يناير ٢٠٠٨ ثم نادي القاهرة فبراير ٢٠٠٩ ، وصولا إلى فوز الأستاذ « حمدي خليفة » عضو الحزب الوطني الحاكم بمنصب نقيب المحامين في مايو ٢٠٠٩ .

وبخصوص انتخابات نقابة الصحفيين تحديدا ، فإن هناك حاجة لمراجعة واحدة من أوهام عهد « مبارك » . فالإدعاء بأن هذه الانتخابات بالغة النزاهة لا يصمد في الواقع مع حقائق التدخل السلطوي السافر من قبيل قيام رئيس الحكومة ووزرائها بأن يخصوا مرشح الحزب الوطني باللقاءات في فترة الدعاية الانتخابية وبذل الوعود له بمنح امتيازات خاصة للصحفيين . ولا أدل على هذا التدخل الفج مما جرى في انتخابات النقيب عام ٢٠٠٩ ومطاردة الأستاذ « مكرم » لأعضاء الجمعية العمومية للنقابة برسائل « إس . إم . إس »على الهواتف المحمولة تحمل سيلا من الرشاوى الحكومية . وقد اتضح لا حقا أن العديد منها محض خداع . ولا أدل أيضا على الضغوط الإدارية داخل المؤسسات الصحفية لصالح مرشح الحزب الحاكم ما شاهده وعاينه الصحفيون بأنفسهم مع هذه الانتخابات ، بما في ذلك كافة أساليب الإغراء والترهيب . ولم يعد سرا خطاب رئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط السابق الأستاذ « عبد الله حسن » الذي يبلغ فيه مراسليه في أنحاء العالم بالعودة إلى القاهرة وتكفل ميزانية الوكالة بنفقات السفر لانتخاب الأستاذ « مكرم». ولو جرت واحدة من هذه الوقائع في بلد ديمقراطي محترم لأقيلت الحكومة أو استقالت و لجرى عزل المتورطين في المجتمع الصحفي من مناصبهم القيادية و تغريمهم نفقات هذه المهام الانتخابية الرخيصة ولعوقبوا تأديبا من نقابتهم . أما تدخل الأجهزة الأمنية في انتخابات الصحفيين وغيرها من النقابات المهنية و النوادي الرياضية الموصوفة زورا بالنزاهة فهو ملف أسود سيجرى فتحه حتما في قابل الأيام .

إذا ما أريد في هذا العهد الجديد نقابة بحق للصحفيين فإن علينا فتح ملفات عهد الفساد السياسي الصحفي النقابي بصراحة وشجاعة . و يفيد مسار التحقيقات الجارية الآن مع رجال الصف الأول من الحكم أن الفساد السياسي بالضرورة قرين فساد مالي وعقاري وبأن هذه التحقيقات ستصل إلى حتما إلى أهل الصف الثاني « رجال الرئيس في الصحافة والإعلام ». اللهم إلا إذا تدخلت قوى عاتية لإنقاذ رقاب نجوم عصر الاستبداد والفساد على صفحات الصحف وشاشات التليفزيون.

ومع أهمية المحاسبة والمحاكمة ، فإن الأهم هو أن يتدارس الصحفيون و المجتمع بأسره الضمانات والسبل الكفيلة بوقف مسيرة هذا الفساد السياسي الصحفي النقابي و الحيلولة دون إعادة إنتاجه مستقبلا. ففي بلد يسعى لإقامة دولة القانون والديمقراطية وفصل السلطات لا مكان لدعم حكومي مباشر أو غير مباشر للصحفيين ونقابتهم. وعلى جموع الصحفيين أن يواجهوا بشجاعة هذا الرعب غير الأخلاقي من سحب البدل الحكومي المقدم لهم من ميزانية المجلس الأعلى للصحافة . صحيح أن آلاف الصحفيين يعتمدون على هذا البدل (يزيد على الستمائة جنيه شهريا بقليل) للبقاء على قيد الحياة وقد تدنت المرتبات أو انعدمت تماما . وشخصيا أعرف زملاء أعزاء أكفاء يعيشون على هذا البدل ليس إلا . لكن علينا أن ننظر إلى أبعد من أقدامنا وندرك بأنه في النهاية لن يصح إلا الصحيح ، وإن علينا العمل من أجل استبدال البدل الحكومي الذي يطعن استقلالية الصحافة والصحفيين في بلادنا بأجور عادلة لائقة وإعانة بطالة معتبرة ومقننة من الأموال الحرة للنقابة . كما على النقابة كمؤسسة مستقلة محترمة أن تستبدل تسول الدعم الحكومي سنة بعد سنة لسد عجز ميزانيتها بانتزاع حقها وحق الصحفيين المهدر في نسبة معتبرة من إعلانات الصحف و في تمغة صحفية محترمة . وفي ذلك ما يجعل منها نقابة غنية تمد مظلة ولايتها وحمايتها على كل من يعمل بحق بالمهنة .و في ذلك ما ينهى أنانية وضيق أفق أعضائها ممن يتصورون أن انضمام كل عضو جديد يهدد امتيازاتهم و يقتسم معهم العطايا الحكومية المحددة والمحدودة .

وفي بلد يسعي لإقامة دولة القانون والديمقراطية لا مكان لتدخل أي سلطة بما في ذلك سلطة الحكومة وأجهزة الأمن و رجال الأعمال في انتخابات نقابة الصحفيين . وبالقطع لا مكان لصمت وتواطؤ النقابة على كل هذا الفساد الصحفي من عمل الصحفيين بالإعلانات و كمستشارين أو محررين لدى مسئولي الدولة ورجال الأعمال ولشركات ومصالح محلية وأجنبية بما في ذلك السفارات .

وفي كل هذا ما يضع نقابة الصحفيين على طريق استقلاليتها و يرد لأهل المهنة و لها الاعتبار . وهو أمر لم يكن بالإمكان تصوره في ظل سيطرة الإقطاع الصحفي السياسي و القيادات العازلة. بل لا يمكن حدوثه مستقبلا مع استمرار هذه السيطرة.

(١٩)



النقابة المختطفة
(الجزء الثاني)

لما كان حال نقابة الصحفيين على مدى عقود متوالية من سيطرة الإقطاع الصحفي السياسي « القيادات العازلة » على مقدراتها وعلى المهنة كما أوضحنا في المقال السابق فإنه علينا ألا ندهش عندما نرى بؤس أداء النقيب ومجلس النقابة في ثورة ٢٥ يناير. فقد ظل مبنى النقابة لأربعة أيام من الثلاثاء ٢٥ يناير إلى الجمعة **٢٨ يناير** ٢٠١١ في قبضة قوات الأمن. تحاصره و تمنع من تريد من الدخول وتقول أنها تنسق مع النقيب الأستاذ « مكرم » ، والى حد الاشتباك في ٢٦ يناير مع الزملاء الأساتذة « يحيى قلاش » و« محمد عبد القدوس» و « كارم محمود» وعدد آخر من الصحفيين و اختطافهم واعتقالهم فضلا عن الاعتداء بدنيا على الأستاذ «أحمد قلاش » نجل الأول . أما موظفو أمن النقابة فقالوا أنهم تلقوا تعليمات من النقيب بمنع دخول الزوار ، وذلك خشية لجوء نشطاء معارضين إلى مبني النقابة هربا من مطاردات قوات الأمن . و لقد تبينت هذه التعليمات بنفسي عندما اعترض موظفو الأمن ضيفة سبقتني إلى مقر النقابة صباح يوم ٢٥ يناير ومنعوها من الدخول .

و الحقيقة لم يكن سلوك النقيب جديدا . فقبلها بنحو شهر واحد كان قد منع دخول الدكتور «محمد البرادعي» حامل جائزة «نوبل »ضيفا على صحفيي « الدستور » المعتصمين ومتضامنا معهم . وفي ذلك خلط غير مقبول بين انتمائه وولائه لحزب

(*)نشر في جريدة «الأهرام المسائي» بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١١ تحت عنوان :« **اختطاف** نقابة الصحفيين من جديد (٢) : غياب و أداء بائس خلال أحداث وثورة ٢٥ يناير : نقيب « **مخلوع** ومجلس منقسم ، ومعه صور ضوئية لمجموعة وثائق بينها خطابان بتوقيع الأستاذ «**مكرم محمد أحمد**» . **الأول** بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١١ بإعفاءه من مهام منصب النقيب لظروف صحية .. والثاني **بتاريخ ١ مارس** ٢٠١١ ينفى فيه (!).

الدكتاتور « مبارك » الذي عينه عضوا بمجلس الشورى وبين النقابة ومقام منصب النقيب. ولم يكتف بذلك . بل منع نشر رد كتبته على مقاله بـ «الأهرام» الذي يدافع فيه عن منع « البرادعي ».

ولقد تكرر مشهد أحكام قبضة قوات الأمن على مبنى النقابة والتحكم في الدخول إليها وبدعوى التنسيق مع النقيب من قبل في يوم عيد ميلاد «مبارك» الأخير ٤ مايو ٢٠١٠ ، خشية انتقال الوقفة الاحتجاجية لمعارضي تصدير الغاز إلى إسرائيل من أمام مقر مجلس الدولة في«الجيزة»إلى سلم النقابة في شارع «عبد الخالق ثروت ». وكيف ينسى الصحفيون إغلاق قاعات النقابة بأوامر من النقيب الأستاذ « مكرم » أمام حفلات توقيع كتابي الزميل الصحفي « عبد الحليم قنديل» « الأيام الأخيرة »و« كارت أحمر للرئيس» المنتقدين للرئيس «مبارك» في يونيو ٢٠٠٨ و أغسطس٢٠٠٩ . ومع ذلك ، يعجب المرء لقدرة الزميل الأستاذ «محمد عبد القدوس » عضو مجلس النقابة وشجاعته الاستثنائية في كسر الحصار الذي فرضه النقيب الحكومي بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١ على تفاعل النقابة مع الشأن العام وحالة الاحتجاج المجتمعي والسياسي ، وذلك بإقامة ندوات لجنة الحريات المميزة و بتظاهره المتكرر على سلم النقابة . وإن كان غالب هذا الأداء لا يقترب من هموم المهنة والنقابة الأكثر حساسية أو يصطدم مباشرة مع سلطة الإقطاع الصحفي السياسي.

على مدى أيام الثورة وحتى يوم الثامن من فبراير ٢٠١١ ظلت النقابة عاطلة من أي خدمات بما في ذلك « الكافيتريا» ، وذلك باستثناء الطابق الأرضي الذي ظل شبه معتم . تصدح في أحد جنباته شاشة فضائية «الجزيرة» ،فيما كان الصحفيون في مسيس الحاجة إلى مكان يلجأون إليه طلبا للحماية وتبادل المعلومات. والأخطر من ذلك أن الاتصالات ظلت مقطوعة عن النقابة ، بما في ذلك خدمة « الإنترنت » التي لم يجر إعادة فتح قاعتها إلا بعد عودة الخدمة إلى البلاد بثلاثة أيام . وبالقطع فإن عيادة النقابة الطبية ظلت هي الأخرى مغلقة خلال هذه الأيام الحرجة ، وحتى اقترب يوم رحيل «مبارك» عن السلطة .وهي التي كان يفترض تشغيلها لساعات إضافية كي يلجأ إليها الصحفيون والمواطنون للعلاج من إصابات الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي والمطاطي،

فضلا عن هجمات « بلطجية » الحزب الوطني وجهاز الأمن .

غاب النقيب ومعه المجلس عن حدث الثورة تماما وغيبا معهما نقابة رأي بوزن نقابة الصحفيين وراءها تاريخ مشرف يعود إلى عام ١٩٤١ . فلا موقف سياسيا من ثورة غير مسبوقة تجري في البلاد ولا موقف نقابيا إزاء اعتداءات قوات وعملاء الأمن وبلطجية الحزب الوطني ورجال أعماله على الصحفيين المصريين والأجانب . ولا مخاطبات للسلطات المعنية لتسهيل عمل الصحفيين وتنقلهم في أوقات حظر التجول. ولا جهد في رصد وإحصاء الاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون و ما يلحق بهم من إصابات. وبالطبع لا خط ساخنا لتلقي شكاوى الزملاء و استغاثاتهم . و المؤسف أيضا أن النقيب تفرغ للدفاع عن دكتاتوره ونظامه المستبد الفاسد واجتهد في تبرير القمع البوليسي على الفضائيات وصفحات الصحف والمجلات ، و بصفته نقيبا للصحفيين المصريين و أمينا عاما لإتحاد الصحفيين العرب .

لم يجتمع مجلس النقابة ولم يصدر عنه بيان أو تصريح صحفي طوال ١٧ يوما من عمر الثورة بالتمام والكمال . بل لم يدخل النقيب وغالبية أعضاء المجلس إلي مبنى النقابة حتى يوم ٧ فبراير حين حضر النقيب متطفلا على مبادرة من أعضاء الجمعية العمومية وباقتراح مني بتنظيم جنازة غائب لشهيد الصحفيين المصريين في الثورة الزميل الأستاذ « أحمد محمد محمود» (٣٩ عاما). بل أعمى بصيرته صلف وغرور نظامه الدكتاتوري عن الانتقادات التي جاءت في نص دعوة جنازة الغائب. وقد ورد فيها نصا :« تفتح واقعة استشهاد زميلنا الوضع المخزي للنقابة في هذا الوقت فلا حماية ولا دور وغياب كامل عن حدث استثنائي تعرض فيه الصحفيون للاعتداء والاعتقال والتضييق والمصادرة والمنع ». كما أعمى الصلف و الغرور الرجل إلى حد الاستهانة بمشاعر أرملة الشهيد الزميلة الأستاذة« إيناس عبد العليم ». فتحدث إليها عن تعويض مناسب وعن طلب تحقيق ينتهي إلى اتهام مجهول . لكنه رفض التضامن معها ضد قتلة زوجها وتوجيه الاتهام إلى وزارة الداخلية وقناصتها. وقال نصا :« لن أدخل في تحقيقات ضد الشرطة » ، فيما مرتكبو الجريمة واضحون وضوح الشمس وعليهم شهود.

لذا فإن النقيب واجهته عاصفة غضب من أعضاء الجمعية العمومية ترى في محاولته المشاركة في عزاء الشهيد رياء رخيصا من رجل شارك بأدائه النقابي و بكتاباته

في إطلاق النار على مواطنيه وزملائه. وأصبح واضحا حينها انه من المستحيل عليه الدخول إلى مقر النقابة مرة أخرى دون التعرض للمزيد من المواقف المحرجة ، فأضطر للتقدم باستقالة مراوغة تشبه ما كان من محاكمات « مبارك » في أيام حكمه الأخيرة . وهكذا أرسل لوكيله وزميله في الحزب الحاكم الأستاذ «عبد المحسن سلامة» بخطاب يطلب «إعفاءه من مهامه النقابية لأسباب صحية» . ويقترح في الوقت نفسه نقل اجتماعات مجلس النقابة إلى مقر إتحاد الصحفيين العرب (بمبني هيئة الاستعلامات الحكومية بشارع طلعت حرب) كي يتمكن من حضوره ورئاسته (!) .

واللافت أيضا أن هذا الخطاب الظاهر الارتباك والتخبط ظل طي الكتمان . وثمة علامة استفهام إضافية هنا بشأن تجاهل الأستاذ « مكرم » لمهام السكرتير العام الزميل الأستاذ «حاتم زكريا » وبوصفه وفق التقاليد النقابية واللائحة التنفيذية لقانون النقابة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ « الأمين على سجلات النقابة وأوراقها و المسئول عن إعداد محاضرها وحفظها ، وهو الذي يوقع على المحاضر إلى جانب النقيب .. » . وما حدث أنه لا الزميل الوكيل الأستاذ « عبد المحسن سلامة » أعلن خطاب الاستقالة المراوغة للصحفيين . ولا النقيب « المستعفي من مهامه » نشر نصه كاملا على الرأي العام ، أو حتى اهتم بضمان إرساله إلى زملائه أعضاء مجلس النقابة .ناهيك عن تجاهله لقانون النقابة الذي ينص في مادته الخامسة والأربعين على أنه « إذا خلا مركز النقيب اختار مجلس النقابة أحد الوكيلين ليقوم مقامه إذا كانت المدة الباقية له تقل عن سنة ، فإن زادت المدة على ذلك دعيت الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ خلو المركز لاختيار نقيب جديد يكمل المدة الباقية للنقيب الأصلي». وكيف نعجب لاستهانته بقانون النقابة وقد اعتاد ورئيسه وحزبه انتهاك القوانين من قبل مرة تلو أخر و عاما إثر عام.

وجاء التقرير السنوي لمجلس النقابة في مارس ٢٠١١ و كأن الاستهانة بأعضاء الجمعية العمومية والاستخفاف بالعقول بات سلوكا مستقرا للنقيب والمجلس .ونكتفي هنا بتسجل ثلاث ملاحظات : الأولى أن التقرير خلا من أي إشارة إلى مخاطبات النقيب بشأن استقالته في ١٠ و ١٢ و ٢٠ فبراير و ١ مارس ٢٠١١ . والثانية

انه عنون بيان مجلس النقابة بشأن الثورة في ١٠ فبراير بـ« بيان النقابة القوي لتأييد الثورة» . في حين أن البيان المتأخر جدا جاء مشابها تماما لتوجه مقالات رؤساء التحرير المتحولين قبله بأيام ، وقد خلا من أي إشارة أو تحديد موقف من مطلب الثورة الأول: رحيل «مبارك» وإسقاط نظام حكمه . ولاشك أن بيان مجلس النقابة « القوي » يتوارى خجلا أمام بيان لنشطاء النقابات المهنية اجتمعوا بنقابة الصحفيين قبلها بعشرة أيام .وقد نص صراحة وبوضوح وفي ٣١ يناير ٢٠١١ على تحقيق مطلب إسقاط نظام الحكم وتنحية «مبارك ». وكان من بين المشاركين في صياغة هذا البيان والتوقيع عليه عضو مجلس النقابة الزميل الأستاذ « يحيى قلاش» ووكيل النقابة الأسبق الزميل الأستاذ « رجائي الميرغني». أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بالموقف المشين للنقيب والمجلس والذي جاء تحت عنوان «شهيد الصحافة والثورة » .وقد تجاهل تماما أية إشارة إلى مسئولية قناصة الشرطة ووزير الداخلية ورئيسه « مبارك» عن قتل الشهيد ، رغم وضوح رواية زوجته وشهود العيان في تحديد هوية القاتل. وهكذا تمتد سلطة أمن الدولة على صحافتنا إلى نقابة الصحفيين أيضا . بل كيف نصف بحق بيان مجلس النقابة « القوي» وهناك اغتيال و جرح لزملاء و اعتداء على حرمة مقر النقابة إذا ما قارناه ببيان المجلس السابق برئاسة النقيب الإصلاحي المستقل الأستاذ « جلال عارف» في مطلع يونيو ٢٠٠٥ والمطالب بإقالة وزير الداخلية « حبيب العادلي » لاعتداء قواته على زميلات صحفيات وناشطات سياسات أمام مبنى النقابة في ٢٥ مايو ٢٠٠٥ يوم الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور ؟.

وسط اختطاف وتغييب النقابة على هذا النحو إزاء حدث كبير وتاريخي بأهمية ثورة ٢٥ يناير يتعين التنويه بجهد أفراد من الجمعية العمومية حاولوا أن يملأوا ما استطاعوا هذا الفراغ . ويتقدم هذه المجموعة الزميل الاستاذ « قلاش» الذي كان بمثابة مركز الحركة وقبلتها. وهذه شهادة حق لا يجب إنكارها اختلفنا أو اتفقنا معه .وأنا شخصيا أختلف معه في أمور و أتفق في أخرى. وللمفارقة فإن الرجل بالأصل تقدم باستقالته من مجلس النقابة في ١٢ فبراير ٢٠٠٨ احتجاجا على غياب العمل المؤسسي والجماعي وامتنع عن حضور أي اجتماعات للمجلس ، فيما تجاهل النقيب والمجلس الاستقالة والرجل وكأنهما غير موجودين . فلا تحقيق في استقالة مسببة ولا قرار بشأنها . وهكذا

بدا عضو المجلس المستقيل وكأنه الوحيد الذي تكفل بالاضطلاع بمسئولية العمل النقابي كله في أيام الثورة . فدعا وشارك في صياغة بيان باسم الصحفيين المصريين في ٣٠ يناير ٢٠١١ يؤيد الثورة ويدين القمع البوليسي ويطالب مبارك بالرحيل . وأشرف على إقامة مركز دائم للصحفيين في ميدان التحرير أمام شركة « بنها للالكترونيات » على مقربة من مدخل شارع طلعت حرب باشا . و رعى رفع لافتات باسم الصحفيين المصريين للمرة الأولى في الميدان في اليوم ذاته تعيد أمام الثوار اعتبار الصحافة المصرية وشرف نقابتها المختطفتين لحساب الدولة البوليسية. وفي يوم ٧ فبراير بلغ الإلتحام بين هؤلاء الصحفيين المصريين والثورة ذروته بانطلاق جنازة الغائب للشهيد «أحمد محمود» من مقر النقابة إلى قلب ميدان التحرير لتمتزج بمئات الألوف من الثوار . وقد رددت جنبات الميدان في مشهد مهيب شعارات حرية الصحافة والوطن. وهو ما أخاله مشهدا لم تعرفه مصر منذ مظاهرات حرية الصحافة قبل ما يزيد على المائة عام ،وتحديدا في مارس ١٩٠٩ . كما شهد اليوم نفسه جمع توقيعات على مذكرة إلى النائب العام من نحو مائة وعشرين صحفيا بالمؤسسات القومية تطالب بمنع رؤساء مجالس الإدارة والتحرير الحاليين وقتها والسابقين طوال عهد «مبارك» من السفر إحترازيا والتحقيق في مصادر ثرواتهم والحفاظ على الوثائق و المستندات في هذه المؤسسات ، فضلا عن المطالبة برد المبالغ التي تحصلت عليها قيادات الصحف القومية بغير وجه حق أو نص في القانون ،وذلك باستقطاع نسبة من إعلانات الصحف جلبت لها على مدى عشرات السنين مئات الملايين من الجنيهات.

ولم تقتصر جهود نفر من الجمعية العمومية على ذلك . بل طرحوا مسألة شرعية النقيب والمجلس على ضوء اختطاف النقابة و حكم المحكمة الدستورية في ٢ يناير ٢٠١١ ببطلان قانون النقابات المهنية رقم ١٠٠ . ولذا وقع نحو ثلثمائة صحفي في يوم ٨ فبراير على طلب عقد جمعية عمومية طارئة بهدف « التدارس في آثار حكم المحكمة الدستورية و النظر في سحب الثقة من النقيب ومحاسبة المجلس على أدائهم خلال الثورة و إزاء الاعتداءات على الصحفيين ». إلا أن مجلس النقابة تلاعب بطلب انعقاد الجمعية العمومية مستوفية الشروط القانونية . و تقاعس متعمدا عن الوفاء بالشروط القانونية الواجبة في الدعوة إليها .فلم يعلن عنها في صحيفتين يوميتين قبل انعقادها

بأسبوع على الأقل (نص المادة ٣٤ لقانون النقابة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠) . و سارع إلى عقدها يوم ١٤ فبراير ٢٠١١ بعد أربعة أيام فقط من قرار المجلس الدعوة إليها (!) . وهكذا منح المجلس النقيب «المخلوع» فرصة الظهور في الفضائيات مساء اليوم ذاته ليدعى بأن الجمعية لم تكتمل و أن معارضيه أقلية ، متجاهلا عدم استيفاء حلفائه ورجاله في المجلس للشروط القانونية لصحة الدعوة لانعقادها و تقاعسهم عن إعلام الصحفيين بها .والأكثر غرابة أن الأستاذ «مكرم» كتب إلى الأستاذ «عبد المحسن سلامة» رسالة موجزة قبل موعد الجمعية العمومية بيوم واحد (في ١٣ فبراير ٢٠١١) يطالبه برفع رغبته في الإعفاء من مهامه النقابية إلى مجلس النقابة بصورة عاجلة . لكنه عاد ليكتب إليه رسالتين في ٢٠ فبراير و ١ مارس ٢٠١١ وقعهما بصفة نقيب الصحفيين(!) يدعى فيهما «تزييف محاضر الجمعية العمومية الطارئة بالنسبة لإحصاء أعداد الحضور» . وهي بالأصل جمعية لم يجر الدعوة لها بالشروط القانونية الواجبة ، فضلا عن أنها لم تكتمل أصلا ولم يزعم أحد ما بأنها اكتملت (!) . بل أن الأستاذ «مكرم» ذهب في نص الرسالة الأخيرة إلى حد إنكار تقدمه باستقالته (!)، وذلك بعد نشر خبر قبول المجلس الاستقالة .

ومع ذلك تحول يوم ١٤ فبراير ٢٠١١ إلى مناسبة لعقد مؤتمر لمئات الصحفيين تداولوا خلاله أفكارا لاستعادة النقابة المختطفة والمفتقدة كسند لنضالات الصحفيين في مختلف المؤسسات بهدف تطهيرها من رموز وأساليب النظام الفاسد المستبد ولاستردادها من أيدي الحاكم الفرد وأسرته وحزبه و أجهزة أمنه ورجال أعماله،و كي تصبح خالصة للمهنة والشعب .وفي هذا السياق تقدمت شخصيا إلى المؤتمر بورقة عمل مكتوبة تتضمن ١٨ مقترحا وتوصية . إلا أن الزملاء المكلفين بصياغة بيان وتوصيات المؤتمر تقاعسوا عن إنجاز أي شئ !.و على أيه حال ، فقد جدد مجلس النقابة الدعوة للجمعية العمومية الطارئة يوم ٢٨ فبراير ٢٠١١ بذات التقاعس والإهدار للشروط القانونية للدعوة . وبالطبع لم يكتمل انعقادها . بل كان عدد الحضور أقل من اللقاء السابق .

وأتضح في الشهر التالي أمام أعضاء الجمعية العمومية ملامح تحالف في مجلس النقابة بين أعضاء في الحزب الوطني الحاكم و الإخوان المسلمين للإبقاء على حال

النقابة المشلول، فيما ارتفعت سخونة الحركات المطالبة بالتغيير في المؤسسات الصحفية القومية، بل والخاصة (صحف رجال الأعمال) كذلك. ولم يكتف أعضاء المجلس بالغياب عن هذا المشهد حتى في مؤسساتهم .بل امتنعوا عن تقديم أي دعم معنوي ، حتى ولو بإصدار بيان أو بعقد ندوة . وهكذا لم يشارك أي منهم بفاعلية ـ باستثناء الزميل الأستاذ يحيى قلاش ـ في أية أنشطة مطالبة بهذا التغيير .ومن بينها وقفات احتجاجية أمام مقر النقابة و « ماسبيرو » و في ميدان التحرير و حتى أمام بعض الدور الصحفية .

و اتجه خمسة أعضاء في المجلس إلى تقديم استقالتهم في محاولة لإقناع زملائهم السبعة الآخرين بالاتفاق على إعلان وتحديد موعد انتخابات النقيب والمجلس احتراما للشرعية الثورية التي توافقت مع الشرعية القانونية كما تمثلت في حكم المحكمة الدستورية . و لما فشلت جهود الأعضاء الخمسة الأساتذة الزملاء (يحيى قلاش و ياسر رزق وجمال فهمي وعلاء ثابت و عبير سعدي) على مدى اجتماعين للمجلس ،اضطروا لإعلان استقالتهم الجماعية يوم ٢ مارس ٢٠١١ . وقد بات واضحا أن التحالف بين الحزب الوطني والإخوان داخل المجلس مصمم على تجميد الأوضاع في نقابة الصحفيين و الاستمرار وكأن ثورة لم تقع في مصر وكأن حكما لأعلى محكمة في البلاد لم يصدر ليبطل شرعية المجالس المنتخبة للنقابات المهنية وفق القانون ١٠٠ .ولقد كنت شخصيا حاضرا وطرفا في نهاية اجتماع مجلس الصحفيين ٢ مارس . و شهدت بنفسي كيف يدافع بشراسة الزميل الأستاذ « صلاح عبد المقصود » القائم بأعمال النقيب الآن ـ وهو زميل دراسة ومهنة أكن له كل تقدير و إعزاز ـ وبمعاونة زملائه من «الإخوان» و«الوطني» في الاحتفاظ بمقاعدهم في المجلس وفي رفض إجراء الانتخابات . وأعاد هذا المشهد إلى الذاكرة ما كان في مارس ٢٠٠٤ بين الزميلين الأستاذ « عبد المقصود » و الأستاذ « أحمد موسى » عضو المجلس السابق و المتحدث غير الرسمي لسنوات بلسان وزارة الداخلية حينما انتقدت الأول أداء الأستاذ« موسى » و جريدة « الأهرام» في تحرض وزير الداخلية السابق اللواء « الحبيب العادلي » للهجوم على النقابة إثر قيام مرشد «الإخوان» السابق بإعلان مبادرة الإصلاح السياسي للجماعة من إحدى قاعاتها .و قتها استشاط الأستاذ« موسى » غضبا و صاح واصفا «الإخوان» بالجماعة المحظورة ، فبادره الأستاذ «عبد المقصود» بالكشف عن انه

اصطحبه خلال الاستعداد لانتخابات الصحفيين التي جاءت بكليهما للصلاة خلف « المرشد» (صيف عام ٢٠٠٣).

و متأخرا جدا في يوم ١٣ مارس ٢٠١١ تحرك مجلس النقابة المنقسم على نفسه والتقي وفد منه بالدكتور «يحيى الجمل» نائب رئيس مجلس الوزراء المكلف بملف الصحافة . وضم الوفد ١١ عضوا من أعضاء المجلس، في حين تغيب الزميل الأستاذ « علاء ثابت» لسفره . وقد انقسم وفد النقابة إلى أربعة مستقيلين من عضوية المجلس (الزملاء الأساتذة يحيى قلاش وياسر رزق وجمال فهمي وعبير سعدي) والسبعة المتمسكين بالبقاء (الزملاء الأساتذة صلاح عبد المقصود وعبد المحسن سلامة وحاتم زكريا ومحمد عبد القدوس و محمد خراجة وجمال عبد الرحيم وهاني عمارة) . بل و وجد الدكتور « الجمل » خلال الاجتماع أمامه مذكرتين اثنتين بمطالب الصحفيين تقدمت بها كل مجموعة. ومن يراجع المذكرتين يجد اختلافات في الرؤية حول كيفية تغيير القيادات الصحفية و حول الأولويات.

واقع الحال أن علاقة السلطة السياسية وأجهزة الأمن بجماعة «الإخوان» في النقابات المهنية وبخاصة نقابة الصحفيين بالغة التعقيد . فمع كل عمليات التضييق والإقصاء كانت هناك صفقات وتحالفات خفية تقوم على اقتسام المقاعد وضمان دعم إدارات الصحف القومية لمرشحي «الإخوان» المتفق عليهم . وكذا دعم أصوات «الإخوان» لمرشحي السلطة ، بما في ذلك النقيب الحكومي. ولعل في ذلك ما يفك الغاز تشكيلات المجالس المتعاقبة لنقابة الصحفيين في عهد « مبارك». و آخرها مجلس٢٠٠٧ ونقيبه الحكومي . وقد انخفض فيه تمثيل تيار الاستقلال النقابي واليسار إلى مقعدين اثنين، بعدما كان أربعة في المجلس السابق.وربما يفسر ذلك أيضا أن أعلى الأصوات للمراكز الخمسة الأولى في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٧ حصدها ثلاثة من المحسوبين على الحزب الوطني والحكومة وإدارة الصحف القومية ثم اثنان من «الإخوان» . وقد تصدر القائمة الزميل الأستاذ « عبد المحسن سلامة » عضو الحزب الوطني برقم مدهش هو ١٩٦١ صوتا.

المشهد الحالي لنقابة الصحفيين المختطفة مجددا يدعو للرثاء ولا يفيد بأن الثورة مست النقابة بعد . فلدينا نقيب «مخلوع » ارتبكت مواقفه بين «الإعفاء لأسباب صحية

وغير صحية» وبين إنكار الاستقالة . وهناك مجلس(نصفه + واحد) استقال من دون أن ينفذ فعليا استقالته و(نصفه الآخر - واحد) متشبث بالسلطة والكراسي على جثث الشرعيتين الثورية والقانونية . لكنه فعليا لا يمارس مهامه الأساسية دفاعا عن الصحفيين ومصالحهم . وبين هذا وذاك يلوح تحالف من « الوطني » و « الإخوان » لإبقاء النقابة في « ثلاجة» الشلل و الاختطاف . وهكذا مرت نحو ثلاثة أشهر لم يدخل خلالها النقابة « نقيب » .وأكثر من شهر ونصف الشهر من دون الإعلان عن اجتماع لمجلسها . بل انه حتى آخر اجتماع معلوم لم يصدر عنه بيان . أما جمهور الجمعية العمومية فقد بقي معظمه على سلبيته وانسحابه إلا من قلة مقاتلة مشاغبة ،لكنها واعية ومخلصة للمهنة و النقابة .و هكذا ذهب أدراج الرياح تحذير كاتب صحفي محترم ونقابي مخضرم هو الأستاذ «سمير تادرس» من خطورة تحكم رؤساء إدارة وتحرير الصحف في جدول العضوية بالدفع بالمزيد من الإداريين و العاملين بمهام السكرتارية ليصبحوا من «حملة الكارنيه». وفي ذلك ضمان آخر لسيطرة السلطة السياسية على النقابة والمهنة .وهو التحذير المسجل في محضر الجمعية العمومية للنقابة في مارس ١٩٧٥ .

.. وبعد ٣٦ عاما هذا هو حال نقابة الصحفيين ومصر في ثورة لم يعرفها تاريخها الحديث من قبل.



(١٩- أ)

مقترحات ومشروع قرارات لمؤتمر الصحفيين ١٤ فبراير ٢٠١١

أولاً .. موقف سياسي ومهني ونقابي

١- بيان يحي نضال وتضحيات الشعبين المصري والتونسي من أجل الحرية . كما يحيي البيان الصحفيين المصريين والأجانب بما في ذلك الزميل الشهيد أحمد محمد محمود ، ويدين جرائم الاغتيال والقتل بأيدي الجهاز الأمني وبلطجة الحزب الوطني ورجال أعماله ، ويطالب بمحاكمتهم عقابهم . ويتضمن البيان محورين : الأول يشدد على مطالب الثورة المصرية وأبرزها الإسراع ببناء دولة مدنية ديمقراطية ترعى حقوق الإنسان والحريات بما في ذلك حرية الإعلام والصحافة وكذا العدالة الاجتماعية وسياسة وطنية في الإقليم. ويدعو المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى الإسراع ودون تلكؤ بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية انتقالية تهيئ البلاد لنظام ديمقراطي جديد . وكذا إطلاق سراح المسجونين السياسيين المدنيين المحكومين بأحكام القضاء العسكري ، والتأكد على ضمان حرية الصحافة ورفض فرض أي رقابة عسكرية أو غير عسكرية على الصحف (ويقترح أن يصدر من الصحفيين نداء خاص للجيش) . كما يدعو البيان إلى التحقيق في الإنباء عن تورط الجيش في أعمال اعتقال وتعذيب مدنيين خلال الثورة . وكذا المطالبة بمحاكمة مبارك وعائلته ورجاله على جرائم قتل وتعذيب واعتقال بغير وجه حق وإفساد الحياة السياسية والعامة وتكوين ثروات غير مشروعة . أما المحور الثاني المهني فيحيى انتقال روح الثورة إلى الصحف والمؤسسات الصحفية ومساعي إعادة الاعتبار للمهنية والكفاءة والاستقلالية ، ويدين استمرار نفس الوجوه والأساليب الغير ديمقراطية والفاسدة في إدارة هذه الصحف . كما يستنكر التغطية غير المهنية وغير الأخلاقية لأحداث الثورة والمحاولات الجارية من زبانية النظام القمعي الفاسد في

الصحافة للتلون واحتضان الثورة من أجل طعنها.

٢- مشروع قرار بتطلع الجمعية العمومية للصحفيين إلى قوانين ديمقراطية للنق.. والصحافة في ظل برلمان ما بعد الثورة ، وعلى أن تشكل النقابة لجنة من خبراء قانونيين وصحفيين مخضرمين لوضع مشاريع قوانين تتقدم بها النقابة إلى البرلمان الجديد

٣- مشروع قرار بتنظيم مسيرة للصحفيين يوم الجمعة المقبلة ١٨ فبراير ٢٠١١ من مقر نقابتهم إلى ميدان التحرير للانضمام جماعيًا إلى التظاهرة المليونية ..وترفع هذه المسيرة لافتات بمطالب حرية الصحافة والإعلام . وإلقاء البيان الصادر عن هذا الاجتماع أمام التظاهرة .

٤- مشروع قرار بتنظيم وقفات احتجاجية ومطلبية متزامنة أمام مقار الصحف القومية كافة يوم الأحد ٢٠ فبراير ٢٠١١ في تمام الساعة الواحدة بعد الظهر تدعو لإنهاء عصر الاستبداد والفساد في هذه المؤسسات .

٥- مشروع قرار يدين تدخل السلطة التنفيذية ورموزها من رئيس وزراء ووزراء في انتخابات نقابة الصحفيين على مدى الدورات السابقة ، بما في ذلك وقائع من قبيل أن يخص رئيس الحكومة أحد المرشحين بالمقابلة والوعد ببدل نقدي للصحفيين أثناء الحملات الانتخابية ويوصف هذه الممارسات مشينة وتسئ لاستقلالية النقابة . ويدعو المشروع لاعتماد قرار من الجمعية العمومية بشطب أي مرشح من خوض الانتخابات المقبلة يتورط في مثل هذه الممارسات .

٦- مشروع قرار باستئناف نضال النقابة من أجل لائحة أجور كريمة وعادلة للصحفيين وتوفير موارد مالية تضمن استقلال النقابة بما في ذلك حصة إعلانات الصحف والتمغة الصحفية .

٧- مشروع قرار يطالب إدارات الصحف بإيداع نسخ من اللوائح الداخلية المنظمة لعلاقات العمل و الشئون الإدارية والمالية (التي ظلت سرية إلى حينه) لدى النقابة لمراجعتها وتعديلها بما يتفق مع قواعد الشفافية والديمقراطية .

ثانيًا .. إجراءات تنظيمية :

٨- سحب الثقة من النقيب الحالي والدعوة إلى انتخاب نقيب ومجلس نقابة

جديدين وفق القانون ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ، استنادا إلى حكم **المحكمة الدستورية** في ٢ يناير ٢٠١١ الذي اسقط القانون ١٠٠ للنقابات المهنية (**القانون غير الديمقراطي**) وما يترتب عليه من بطلان مجالس هذه النقابات . وهناك خيار آخر هو سحب الثقة من النقيب والمجلس معا وتفويض لجنة من الجمعية العمومية بإدارة النقابة والانتخابات ، ولتكن من أقدم مائة عضو بالجمعية ، كما يقترح الزميل **الأستاذ «يحيي قلاش»** .

٩- مشروع قرار بإعلان تجميد عضوية النقابة المصرية في **اتحاد الصحفيين العرب** لمواقفه الداعمة للدكتاتوريين العرب . وذلك حتى **الإطاحة بقيادته** المرتبطة بنظام الاستبداد والفساد وفي مقدمتها رئيسه وأمينه العام .

١٠- مشروع قرار يدعو للإسراع بتشكيل لجان **للصحفيين في** كل المؤسسات والصحف تكون بمثابة فروع للتنظيم النقابي (**نقابة الصحفيين**) وعلى أن تفتح هذه اللجان حوارا مع العمال والإداريين في الصحف **تمهيدًا لتأسيس** تنظيمات نقابية ديمقراطية بمختلف الدور الصحفية . ومن المقترح **أن تشرف النقابة** على انتخاب هذه اللجان .

١١- تشكيل لجنة من كبار الصحفيين المشهود لهم **بالنزاهة والاستقلالية** تتلقى شكاوى الزملاء بشأن الجرائم المهنية التي ارتكبت بالمخالفة **للقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦** وميثاق الشرف الصحفي وبحق الشعب و القراء والزملاء ، تمهيدًا لإحالتها **إلى لجنة التأديب** التابعة للنقابة ، وعلى أن تقترح لجنة كبار الصحفيين **العقوبات** من الإنذار **إلى الشطب من الجدول** والمنع من ممارسة المهنة وفق نصوص **قانون النقابة** المواد ٧٥ إلى ٨٨ .

١٢- قرار بتشكيل لجنة متابعة تنبثق عن الاجتماع **تضم ممثلين** عن مختلف الصحف للسهر على تنفيذ قراراته .

ثالثا .. بشأن الصحافة القومية

١٣- مشروع قرار بأن تسارع النقابة إلى دعوة مجموعة **من القانونين** المحترمين لوضع تصور بقواعد وآليات استرشادية للمرحلة **الانتقالية في المؤسسات** الصحفية القومية .

١٤- مشروع قرار يطالب رؤساء إدارة وتحرير **الصحف القومية إلى** الاستقالة بوصفهم

من ميراث عهد بائد وطالما اختيروا بمعايير فاسدة وغير ديمقراطية وجزاء ما اقترفوا من جرائم مهنية على مدى عشرات السنين وإزاء زملائهم وتجاه ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

١٥ - مشروع قرار يدعو لإعادة تشكيل الجمعيات العمومية ومجالس إدارات الصحف والتحرير في الصحف القومية بالانتخاب ، وعلى أن تقود هذه الهيئات المؤسسات والصحف مؤقتا إلى حين وضع تشريع ديمقراطي ينظم شئون هذه المؤسسات . كما يدعو القرار الزملاء في هذه اللحظة التاريخية إلى الارتفاع إلى مستوى الثورة وتضحياتها والابتعاد عن تصفية الحسابات الشخصية والدخول في مهاترات لا تليق بالمهنة وحقوق الزمالة .

١٦ - بلاغ جماعي من الصحفيين المجتمعين ينضم إلى البلاغ المقدم من أكثر من مائة صحفي إلى النائب العام رقم ٨٣ لسنة ٢٠١١ بشأن منع رؤساء مجالس الإدارة والتحرير الحاليين والسابقين في الصحف القومية من السفر والتحقيق في مصادر ثرواتهم .. إلخ ومطالبة النائب العام بالاستجابة فورًا لمطالب هذا البلاغ . وتكليف محامي النقابة بمتابعة البلاغ واتخاذ الإجراءات التي تفيد انضمام النقابة ككيان معنوي إلى هذا البلاغ .

١٧ - مشروع قرار يدعو إلى وضع آليات فعالة لمنع تهريب أو التخلص من الوثائق والمستندات والأرشيفات التي تدين عهد الفساد والاستبداد في الصحف القومية .

١٨ - مشروع قرار يدعو لإنهاء احتكار نفر من المرتبطين بنظام الاستبداد والفساد الذين طالما كانوا مدعومين من الحاكم الفرد وأسرته وحزبه وأجهزة أمنه لمساحات النشر في الصحف القومية وإطلاق حرية التعبير للعديد من الزملاء الذين ظلوا «محرومين مهنيًا» .

كارم يحي

في ١٤ فبراير ٢٠١١

(١٩- ب)

مذكرة
لنقابة الصحفيين

الزملاء أعضاء الجمعية العمومية

الزملاء أعضاء مجلس النقابة

تحية طيبة وبعد

أتقدم بهذه المذكرة بعدما لاحظت وزملاء في الجمعية العمومية الاستهانة التي تعامل بها مجلس النقابة مع الجمعية العمومية وشئون النقابة ، وبخاصة منذ بداية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ . و أطالب بالتحقيق في ثلاث وقائع على وجه التحديد:

١ ـ المسئولية في توقف العمل و تعطيل أنشطة النقابة وخدماتها الضرورية بين يومي ٢٨ يناير و ٩ فبراير ٢٠١١ ، بما في ذلك عدم انعقاد المجلس في جلسة طارئة لمناقشة الأحداث و الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون على أيدي قوات الأمن وبلطجية الحزب الوطني الحاكم.

٢ ـ المسئولية عن التزوير الواضح في صياغة الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية الطارئة و فق الطلب المقدم من أعضاء الجمعية العمومية والذي نص على مناقشة سحب الثقة من النقيب و النظر في إجراء انتخابات المجلس والنقيب بمقتضى حكم المحكمة الدستورية ببطلان القانون ١٠٠ . فضلا عن التحقيق في عدم استيفاء الشروط القانونية لانعقاد الجمعية الطارئة وفق المادة ٣٤ من قانون النقابة ومنها الإعلان بالنشر مرتين في جريدتين يوميتين تصدران في القاهرة قبل أسبوع من الانعقاد على الأقل . وكذا التحقيق في تغيب غالبية أعضاء المجلس عن اجتماعي ١٤ و ٢٨ فبراير ٢٠١١ بدعوى انهما جمعية عمومية طارئة.

٣ ـ التحقيق في إخفاء نص استقالة النقيب من منصبه عن الجمعية العمومية بوصف

هذا الإجراء يهدم الشفافية و وينتهك حقوق أعضاء الجمعية وينطوي على استهانة وإساءة لها.

وأنني على قناعة بأنه لا يمكن إجراء انتخابات نزيهة لاختيار مجلس جديد بدون إعلان نتائج هذا التحقيق الذي اقترح تشكيل لجنة خاصة له من قدامى الصحفيين النقابيين يرأسها قاضى سابق مشهود له بالاحترام والاستقلالية ،لكي تستطيع الجمعية العمومية محاسبة من خان الأمانة وأخل بمسئولياته وواجبات موقعه المنتخب واستهان بالجمعية وأساء إلى مكانه النقابة.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير و الاحترام

كارم يحيى

عضو الجمعية العمومية

في ٢ مارس ٢٠١١

(٢٠)

«غاغة»

النقيب المخلوع

تعففت - في البداية - عن الكتابة ردا على الأستاذ«مكرم محمد أحمد» نقيب الصحفيين المخلوع . أشفقت عليه وهو في هذه السن وبعدما أفقدته ثورة ٢٥ يناير الاتجاه وأصبح ضائعا بلا «بوصله» أمنيه أو حزبيه . وهذا حال من ظلوا طوال رحلة صعودهم على سلالم صحافة الدولة البوليسية أشبه بـ« عرائس الماريونيت » تحركها خيوط تمسك بها أيادي غير مرئية .يكتبون بـ«تعليمات » .و يهاجمون ويدافعون بـ«تعليمات ».

لكن ما جرى من شأن الأستاذ « مكرم » دفعني للكتابة ، بعدما منحنى متعة تأمل لحظة الانخلاع من المقاعد وما يصاحبها من أعراض ارتفاع ضغط الدم و هبوط لغة الحوار و تدهور في المنطق والحجة وانهيار في الملكات المهنية إن وجدت. ولقد أتيح لي - للمصادفة - مراقبة هذه اللحظة عند الرجل مرتين . الأولى عندما كتب مستدرا عطف رئيسيه في الحزب «حسني مبارك » وفي المجلس الأعلى للصحافة « صفوت الشريف ». قال : « لم يعد في العمر بقيه » في مقال نشره « المصور بعدد ٢٤ يونيو ٢٠٠٤ ، وهو على أعتاب إحالته ودفعته من قيادات الصحف القومية إلى «الاستيداع القيادي» ،بعدما داسوا لسنوات ومعهم نظام «مبارك» بأحذيتهم على القانون . ولقد كان لافتا أن هذا الاستيداع جاء مصحوبا بالاحتفاظ لهم بحق احتكار نشر الرأي هنا وهناك وتلقى المكافآت السخية من أموال المؤسسات الصحفية ، فيما أجيال من الكتاب المحترمين والصحفيين المهنيين محجوبة عن النشر و الضوء .

(*)نشر في موقع «البديل » الإلكتروني بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١١ ، كما قمت بتعليقه في مدخل نقابة الصحفيين ليومين ، بعدما عجزت عن نشره في جريدة « الأهرام ».

ولحظة الانخلاع الثانية التي استمتعت بمراقبتها جاءت عندما دفعته الثورة إلى «التخلي» عن منصب نقيب الصحفيين في شهر فبراير الماضي (٢٠١١). فنالت منه أعراض «فقدان السلطة»، وأخذ يدور على الفضائيات منفعلا ساخطا وهو يهذي بكلمات لا نفهم منها إذا كان استقال أو لم يستقل. وقد وضع نفسه تماما في حال رئيسه وولي النعم والمناصب «مبارك المتخلي» بلا سند في دستور. وقد أوكل هو الآخر سلطاته النقابية إلى سلطة خارج النص (الأستاذ عبد المحسن سلامة). وعلى أي حال فقد امتدت بالرجل الأعراض - وندعو له بالشفاء - إلى أن نشر في عاموده اليومي بجريدة الأهرام - «نقطة نور» أو «نقطة ظلام» لا أدري - هياجا تحت عنوان «غاغة المؤسسات الصحفية»، وذلك يوم ٢١ مارس ٢٠١١. وقد حاول أن يستبكى القراء على حاله وحال دفعته ممن احتكروا مساحات النشر بسيف المناصب والتقرب للسلطة. كما أخذ في امتداح نفسه وأقرانه، ولا يمدح نفسه إلا الشيطان. ويبدو أن «النقيب المخلوع» استشعر مع الثورة خطر أن يفقد ميزته الاحتكارية، وأن تفسح الصحف مكانا لأجيال طالما جرى حجبها على يديه وأيدي دفعته و أبنائها من القيادات الجديدة التي أخلصت لشعار «نافق رئيسك الذي ينافق الرئيس».

أعرف أن هناك زملاء أعزاء انخدعوا في الأستاذ «مكرم» بوصفه الأفضل مهنيا بين دفعته من القيادات الصحفية المنتقاة بعناية لأغراض نهاية عهد «السادات» و بداية عهد «مبارك». لكن على هؤلاء الزملاء أن يعودوا بالذاكرة أو يسألوا: وهل كان الرجل وقتها الأكثر استحقاقا من بين زملاء تميزوا بالاستقلالية والمهنية والمحترمين سياسيا ونقابيا؟. وأين الرجل ودفعته - كتابه ونقابة - من الأستاذين «أحمد بهاء الدين» و «كامل زهيري»، و غيرهما ممن فرض عليهم النسيان كي يجرى احتكار مساحات النشر و منصب نقيب الصحفيين لرجال الحزب الوطني «المطيعين الطيعين» ولكتبه التعليمات والتقارير غير الصحفية.

الطريف أن النقيب المخلوع وبعدما أهان مكانة وموقع النقيب وخلطه بانتمائه الحزبي السياسي (كما فعل في واقعة منع الدكتور البرادعي من دخول النقابة في ديسمبر ٢٠١٠) وبعدما صمت دهرا عن انتهاك حقوق زملائه في الكتابة والنشر بصحفهم بما

في ذلك « الأهرام » والى الآن ، يشكو في مقاله « الغاغة» من غياب الكفاءات في المؤسسات الصحفية القومية . وكأنه لم يكن مسئولا هو ودفعته من قيادات هذه المؤسسات وعلى مدى نحو ربع قرن كامل عن سياسة توظيف فاسدة وعن تصعيد «الأسوأ مهنيا وأخلاقيا » من أتباع مدرسة « نافق رئيسك الذي ينافق الرئيس ». وكأنه لم يكن أيضا مسئولا عن إلحاق الإداريين و السكرتارية بنقابة الصحفيين وبالمهنة . . وكأنه لم يكن ودفعته القادة في حملة استبعاد وتهميش الكفاءات التي تتمتع بالاستقلالية والمهنية ،و لاعتبارات لا تخلو من السياسة وتقارير الأمن ؟.

النقيب المخلوع في « غاغته » على صفحات «الأهرام » التي مازلت لا تنشر لكتابها وصحفييها المحترمين و المستقلين ينصح بالتريث في تغيير قيادات الصحف القومية . وهو في ذلك يدافع عن مصالحه الشخصية الضيقة ومعها مصالح من يمنحونه احتكار مساحات النشر و المكافآت المالية السخية والامتيازات الخاصة . وهو في ذلك يدافع أيضا عن استمرار ارتكاب جرائم مهنية مخجله كخلط الإعلان بالتحرير كما كان يحدث في عهده بمؤسسة دار « الهلال » وعن تدهور توزيع هذه الصحف ونهبها اقتصاديا . ولتذهب إلى الجحيم حقوق القراء و زملائه الصحفيين ومعها مستقبل البلد .

بالقطع لا أتصور أن الرجل بإمكانه التعلم ـ «على كبر» ـ فضيلة الديمقراطية والرأي والرأي الآخر وتحمل النقد . ومع أنني سأسلم مكاتبه المتعددة والمعلومة بالنسبة لي في كل من « الأهرام » و « الهلال » نسخا من هذا المقال .لكنني لا أتوقع أن يتفضل بنشره . ببساطه لأنني حاولت معه في ديسمبر الماضي (٢٠١٠) . وكانت النتيجة « صفرا كاملا » حصل عليه في اختبار الاختلاف في الرأي (راجع مقال « مكرم نقيب خطر نشر » على موقع جريدة « البديل ») . وببساطة أيضا لأنني لم افقد بعد والقراء الذاكرة . وكيف ننسى مثلا مقاله بـ «أهرام» ٢٦ يناير الماضي (٢٠١١) دفاعا عن قمع المتظاهرين « المؤامرة لن تمر ؟» .

لكن لعله يرى وسط أعراض وأوجاع الانخلاع الثاني له إنها حقا ثورة ، وستصل إلى صحافة الشعب.



(٢١)

برنامجي كناخب في نقابة الصحفيين

عزيزي المرشح .

- لا تطلب صوتي إذا لم يكن لك موقفا من اضطهاد زميل في حريته أو رزقه إداريا كان هذا الاضطهاد أو سياسيا . ولا تطلبه أبدا إذا لم يكن لك موقفا من هذا الاضطهاد تحديدا داخل صحيفتك وفي مواجهة رؤسائك.

- لا تطلب صوتي إذا لم تكن قد رفعت صوتك في زمن الشمولية ضد الجمع بين سلطة الإدارة والثواب والعقاب و بين التمثيل النقابي للصحفيين . فوقفت يوما تؤيد اغتصاب نادي رؤساء مجالس الإدارة والتحرير لمناصب النقيب وعضوية المجلس منافقا رئيسك و اختياراته .

- لا تطلب صوتي بالطبع إذا كنت عضوا بالحزب الحاكم المنحل الذي أذاق المصريين الهوان و مستفيدا من رعايته و امتيازاته ومغانمه ومسايرا لاستبداده وفساده .

- لا تطلب صوتي إذا لم تكن لديك شجاعة المجاهرة والتحرك ضد جرائم خلط الإعلان بالتحرير وعمل الصحفيين بجلب وتحرير الإعلانات أو كمستشارين لدى جهات حكومية أو رجال الأعمال و السفارات والشركات عامة أو خاصة . لأن في كل ذلك ما يقوض « استقلالية الصحفي » روح المهنة وينسف مصداقيتنا، قبل أن يكون انتهاكا صارخا لقانون الصحافة وميثاق الشرف الصحفي.

- لا تطلب صوتي أبدا إذا لم تطرح في برنامجك وخطابك الكشف والتصدي للفساد السياسي الصحفي المهني النقابي ، الذي قبض على عنق الصحافة المصرية منذ أربعين

(*)نشر باختصار في « الأهرام » تحت العنوان ذاته في ١٠ أكتوبر ٢٠١١.

عاما وما زال.

ـ لا تطلب صوتي إذا لم تطرح يوما والآن السؤال : لماذا لم تقدم مجالس نقابة الصحفيين عضوا واحدا بالنقابة على مدى عقود إلى التأديب في جرائم و مخالفات واضحة جلية لقانون النقابة و مواثيق وآداب المهنة ؟ . ومع أن مخالفات و جرائم الصحافة منشورة وموثقة على صفحات الصحف ،وطالما رصدتها تقارير دورية للمجلس الأعلى للصحافة ، وعقوباتها التأديبية عند النقابة تتدرج من الإنذار والغرامة إلى الشطب من الجدول و المنع من مزاولة المهنة.

ـ لا تطلب صوتي إذا كنت مرشح خدمات .تبذل الوعود بالشقق و العقارات و بأراضي البناء والزراعة و بالامتيازات وغيرها . تخدع الناخبين . تستغل معاناة البعض وجشع البعض و تفشى غياب الوعي بأن النقابة هي بالأصل من أجل علاقات عمل أفضل وأجور عادلة و حرية التعبير ،وليست لتنشئة ورعاية « الصحفي الريعي » الذي يتاجر في العقارات والامتيازات .

ـ لا تطلب صوتي مطلقا إذا ما كنت عضوا سابقا بمجلس النقابة ولم تفعل شيئا من أجل لائحة أجور عادلة تصون كرامة الصحفي وتدعم استقلاليته . ولا تطلبه أبدا إذا لم تكن منتبها إلى حق الصحفيين والعاملين بالدور الصحفية في لوائح عمل وإدارة ومالية معلنة وشفافة لا تركز السلطات في أيدي فرد أو عصابة نفع خاص.

ـ لا تطلب صوتي إذا كنت قد حرضت على أي فئة تحريضا على أساس الطائفة أو الجنس بما في ذلك الأقباط أو ساهمت في التحريض على المتظاهرين السلميين المطالبين بالتغيير في هذا البلد على مدى سنوات طوال.

ـ لا تطلب صوتي إذا تفاخرت في دعايتك الانتخابية بأنك صاحب عمود أو مقال دوري أو من ذوي المناصب . لأننا ـ أنت وأنا و الزملاء ـ يعلمون جيدا جناية تراتبية (هيراركية) الاستبداد والفساد والنفاق على مدى عقود الدكتاتورية على هرم السلطة في كل صحيفة ومؤسسة وعلى فرص النشر و صناعة القرار التحريري والى الآن . وكيف تحكمت معايير لا صلة لها بالمهنية وإجادة العمل بل والأخلاقيات العامة في بناء هذه التراتبية .

ـ لا تطلب صوتي إذا لم تكن مدركا وناقدا لتدخل الحكومة و الوزارات في انتخاباتنا السابقة بأن تخص مرشحا لمنصب النقيب أو مرشحين لعضوية المجلس بوعود ومزايا للناخبين . فكل ذلك لم يكن إلا تدخلا في استقلالية العمل النقابي ينتهك دستور ١٩٧١ ، وبمثابة ممارسات فساد سياسي نقابي تسقط حكومات في أي بلد ديموقراطي بحق.

ـ لا تطلب صوتي إذا لم تكن واعيا بأن استمرار الدعم الحكومي للنقابة من أموال وزارة الإعلام و الدعم الرسمي لدخول الصحفيين من خلال بدلات المجلس الأعلى للصحافة وصمة عار تشين استقلالية المهنة والنقابة و الصحفيين أمام مواطنينا وفي العالم .وأنه لا بديل عن قطع هذا «الحبل السُرِي» بعد ضمان أن نحصل بكرامة وبقوانين جديدة على حقوقنا المسلوبة في نسبة محترمة من الإعلانات وفي التمغة الصحفية وفي لائحة أجور محترمة عادلة .

عزيزي المرشح

تقدمك لعمل عام أمانة ومسئولية ويخاصة بالنسبة لكيان بمعنوية نقابة الصحفيين وتحديدا بعد ثورة ٢٥ يناير . وتتطلب تحديات المرحلة المشاركة في صياغة دستور جديد للبلاد يضمن حرية التعبير والصحافة و قوانين صناعة نشر ومهنة ونقابة تحرر صحافتنا من عقوبات الحبس و تبرئها من كافة أوجه الفساد وتعيد إليها الاعتبار والثقة. تحتاج هذه اللحظة الفارقة إلى زميلات وزملاء أصحاب رؤى عامة واسعة . تحتاج إلى أفق الساسة لا إلى ضيق أفق « التكنوقراط» . الذين يفكرون ويتحدثون بلغة الماضي البغيض أو لا يرون مشكلاتنا إلا وكأنها مسائل فنية ومالية ليس إلا .

اللهم بلغت اللهم فأشهد



(٢٢)

أي اتحاد وأي صحفيين وأي عرب؟

عندما يجتمع اتحاد الصحفيين العرب الآن في القاهرة يحق لجموع الصحفيين ومعهم شعوبهم من المحيط إلى الخليج ـ وهم يسعون إلى تغيير مصيرهم ومصير المنطقة ـ التساؤل عن أي اتحاد وأي صحفيين وأي عرب ؟.

فالإتحاد طالما منح درعه وتكريمه و بذل نفاقه لقائمة طويلة من الدكتاتوريين العرب أعداء حرية التعبير والصحافة ، نهاية بالتونسي «زين العابدين بن على» في إبريل الماضي(٢٠١٠) . و كان منطقيا ألا ننتظر من هذا الإتحاد أي موقف جدي ، نهاية بصمته المتواطئ لأيام طالت على قمع مظاهرات الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الوطنية وملاحقة الصحفيين في كل من تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن وغيرها .

لقد جاءت لحظة الحقيقة. وعلى من ظل مخدوعا في هذا الإتحاد وفي قيادته المزمنة أن يفتح عينيه ليرى. أين يسكن مقر الإتحاد ؟.. في مبنى لهيئة الاستعلامات التابعة لوزارة الإعلام المصرية . ومن أين يجرى تمويل ميزانيته وإغداق الأموال على أنشطه الترفيهية في الفنادق الفاخرة ؟.. أليس من عطايا الحكومات الدكتاتورية .ومن يتولى قيادته ؟ .. أليسوا هم أنفسهم كتبه الاستبداد والفساد والتمديد والتوريث و «بارونات» الخلط بين الإعلان والتحرير وانتهاك كل ما هو مهني ترعاه صحافة محترمة .

و أي اتحاد للصحفيين العرب ـ وهو بالأصل اتحاد للنقابات والجمعيات لا للصحفيين مباشرة ـ في ظل نقابات مختطفة لحساب بلاط الملوك والأمراء والقادة الرؤساء و الأحزاب الحاكمة وأجهزة الأمن ،وبفضل انتخابات نقابية طالما جرت في

(*)نشر في جريدة «الأخبار» بعدد ٩ مارس ٢٠١١.

أجواء إفساد مهني وسياسي ومع اعتياد تدخل السلطة التنفيذية و إدارات الصحف في هذه الانتخابات. فيخص رؤساء الوزراء والوزراء مرشحهم باللقاءات أثناء فترة الدعاية الانتخابية و يمنحوه الرشاوى الجماعية الرخيصة في متاجرة لمعاناة الصحفيين المعيشية وعلى حساب خوض نضال نقابي من أجل أجور عادلة وحرية التعبير . بل أن قيادة هذا الإتحاد لم تتورع في خدمة بلاط الدكتاتور « بن على » أن تشرف على اختطاف نقابة الصحفيين التونسيين العام الماضي (٢٠١٠) .

نظرة إلى النظام الأساسي للإتحاد كفيلة بأن تكشف طابعه الاستبدادي . وعلى الأقل فان هذا النظام لا يعترف بتداول السلطة ، فيطلق فترات البقاء في مقاعد رئاسته وأمانته العامة بلا حدود. وبالفعل فإن رئيس الإتحاد بدأ ولايته الرابعة على التوالي في نوفمبر ٢٠٠٨ .

ونظرة إلى المؤسسة الصحفية التي كان يرأس مجلس إدارتها ورئيس تحرير صحيفتها الرئيسية رئيس الإتحاد تكشف إلى أي حد تجرى الأمور لاعتبارات شخصية محضة . فوقت أن كان الرجل في موقعه القيادي بالمؤسسة كانت أنشطة الإتحاد تحظي بتغطية مميزة ومبالغ فيها على حساب اهتمامات القراء . فتتصدر أخبار الإتحاد مع صوره الصفحات الأولى و تشغل مساحات كبيرة . وبعدما غادر موقعه إنزوت أخبار الإتحاد أو كادت تختفي تماما.

ونظرة إلى رئيسه وأمينه العام كفيلة بان تفضح استمراء التعايش بين الشئ ونقيضه . وهل هي صدفة أن يصدر الإتحاد الوثائق والبيانات ضد التطبيع مع إسرائيل فيما اقترف رئيسه و أمينه العام زيارة إسرائيل . وهل صدفة أن يدعو الإتحاد إلى احترام القانون ، فيما الرئيس والأمين العام شاركا نظامهما المستبد الفاسد بمصر في وضع القانون تحت أحذيتهم ، بما في ذلك البقاء لسنوات في مقاعد رئيس مجلس إدارة و تحرير المؤسسات الصحفية القومية بعد بلوغهما سن التقاعد.

لقد كان مؤلما أن يكون في قيادة الإتحاد نقابي وصحفي محترم من طراز المرحوم الأستاذ« صلاح الدين حافظ ». و لقد صرح لى الرجل و أسر قبل رحيله بأنه متألم أيضا لبقائه في هكذا إتحاد . وكشف في حديث نشرته جريدة « الوقت» البحرينية في ٧ مايو

٢٠٠٧ ـ التي كنت أرسلها من القاهرة ـ انه قدم استقالته مرتين . وانتقد زيف التقارير السنوية عن الحريات الصحفية الصادرة عن الإتحاد ، وكأن النقابات المسئولة عن تقديم هذه المعلومات المضللة «تعيش في سويسرا». كما انتقد كون العديد من "النقابات والجمعيات التي نشأت تحت ضغوط الإصلاح في السنوات الأخيرة تبدو كجمعيات شكلية ليس إلا.

إتحاد الصحفيين العرب على ما هو عليه الآن وبقيادته هذه ركن من أركان نظّام عربي رسمي يأفل نجمه و تعصف به ثورات عام ٢٠١١. ولأن هذا الإتحاد لا يمثلنا ، فإنه قد أن للصحفيين العرب بحق أن يؤسسوا إتحادهم . هذا إذا لم يحدث شيء خارق يجعل منه اتحادا للصحفيين العرب بحق .

شئ خارق يبدأ بأن ترحل قيادته فورا و تتغير لائحته و يصبح ديمقراطيا و مستقلا . وهو ما لن يتحقق فعلا إلا بنقابات و جمعيات صحفيين ديمقراطية ومستقلة في كل قطر عربي.



(٢٣)

النقابة والاتحاد وورطة بغداد

أكتب للمرة الثانية في غضون أقل من تسعة أشهر تحت العنوان نفسه : «أي إتحاد .. وأي صحفيين .. وأي عرب ؟». في المرة الأولى كنت ممنوعا من النشر في جريدتي «الأهرام». وهذا أمر اعتدته وآخرون من دون قرار مكتوب أو معلن .وإن لم يكن مألوفا وقتها أن تتفضل صحيفة قومية أخرى بكسر الحصار فتنشر « الأخبار» في مارس ٢٠١١ المقال ، بنصه وعنوانه دون أي حذف . وهذه المرة أكتب وأنا ممنوع بقرار مكتوب ومعلن بدعوى الإصرار على كسر الحصار المفروض على القارئ في أن يعرف ما الذي يجرى في تونس بعد ثورتها . أكتب وأنا لا أعرف أين بإمكاني ـ هذه المرة ـ أن أنشر العنوان نفسه ؟ .!وببساطة لأن ما كان بإمكان « الأخبار » نشره في مارس ٢٠١١ ربما لا تستطيعه في ديسمبر ٢٠١١ .

أكتب وأجرى على الله مع مجلس النقابة الجديد بنقيبه . فقد خيرت نفسي بين الصمت تحسبا لتأثير على دعم النقابة في مسألة منعي من النشر بـ«الأهرام» وبين شجاعة قول الحق . فجاء اختياري اقتداءً ببسطاء المصريين ، ممن لا يهابون الموت طلبا لحياة كريمة . وفي اختيار أي كاتب إلى جانب قول الحق ـ غير عابئ بالعواقب والتكاليف ـ ما يتواضع خجلا مع تضحيات بسطاء شعبنا وشبابه الجسور .

مايدعو اليوم لتجديد الحديث عن إتحاد الصحفيين العرب أن الزميل النقيب وأربعة زملاء مدعوون إلى زيارة بغداد منتصف شهر ديسمبر الجاري على الجناح الملكي الذهبي لضيافة الإتحاد . وهذه الاستضافة تمد حبال الكرم ومعها أذرع إخطبوط حول نقابة الصحفيين المصريين . فالإتحاد كما قلت في مارس الماضي على ما

(*)نشر هذا المقال في جريدة « الأخبار » بعدد ١٢ ديسمبر ٢٠١١ تحت عنوان « من جديد .. أي إتحاد وأي صحفيين وأي عرب : فضيحة بغداد وحبال نافع ومكرم ».

هو عليه الآن وبقيادته هذه ركن من أركان نظام عربي يأفل نجمه وتعصف به ثورات عام ٢٠١١ . ولم يعد بأي حال يمثل الصحفيين ولا العرب .وأضيف إلى حيثيات عددتها في المقال السابق مايلي:

ـ لمست شخصيا من خلال زيارتي لتونس وما سمعت من زملاء زاروا بلادا عربية أخرى كيف أصبح إتحاد الصحفيين هذا بقيادته هذه سيء السمعة إلى أقصى حدود السوء . وتفضل زملاء مهنة و قيادات نقابية محترمة عارضت الدكتاتور «زين العابدين بن على» في عنفوانه وأوانه بإطلاعي على أدلة دامغة مكتوبة ومسجلة بالصوت والصورة على تورط رئيس الإتحاد و أمينه العام وأمين صندوقه في الاصطفاف إلى جانب الدكتاتور وهو يطيح بقيادة النقابة التونسية ويستبدلها بأخرى مطواعة ، و يسحل أمام مقر النقابة النقيب الشرعي «ناجي البغوري». وكل هذا ليس بمستغرب على المصريين في قيادة الإتحاد من أعضاء حزب الدكتاتور «مبارك» شبيه « بن على». و لا هو بالأمر المستغرب على أقرانهم من قيادات صحفية في دول عربية جرى فرضها ـ هي الأخرى ـ على صحافتها ونقاباتها بسطوة السلطان و مماليكه وحرسه ومخابراته وعائلته . وقد أخلصت حتى الرمق الأخير والى ما بعد سن التقاعد والصلاحية في خدمة الملوك والأمراء و القادة الملهمين و الحزب الواحد و معهم أجهزة الأمن .

ـ الحديث الجاري في أكثر من عاصمة عربية يستدعى فتح ملف ميزانية الإتحاد تمويلا وإنفاقا. أي من أين ينفق الإتحاد ؟ ..ومن يدفع له ولرجاله ؟ ..وعلى أي شئون تذهب الأموال ؟ ..ومعها ملفات الهدايا الثمينة والموبيلات فائقة التطور وحقائب الهدايا والبدلات و الإقامات والرحلات والمهام الخمس نجوم..وغيرها . وخصوصا أن رئيس الإتحاد (السيد إبراهيم نافع) على مدى أربع دورات متتالية ـ من دون أي تداول للسلطة أو محاسبة ـ مازال تحت طائلة التحقيق في بلاغات تتهمه بالفساد وإهدار المال العام .

ـ كان وظل الإتحاد بقيادته المزمنة هذه يقول الشيء ويفعل عكسه . يصدر البيانات عن الديمقراطية وحرية التعبير ، وهو عمليا إلى جانب كل حاكم دكتاتور يقمع شعبه ويحبس الكتاب والصحفيين و يضيق على حرية الصحافة . يدعو الإتحاد إلى تداول السلطة ، ورئيسه لا ينزاح عن موقعه لأربع دورات متتالية ، مقتديا بكل الدكتاتوريين العرب . وربما يطمح في خامسة بحلول نهاية العام المقبل . ويبذل في ذلك ما أعتاد من

ميزانية الإتحاد الغامضة لتأمين الاستمرار في الرئاسة ومعه تابعه الأمين العام الأستاذ «مكرم» . تشدد بيانات الإتحاد على مقاطعة إسرائيل والإسرائيليين ، ورئيسه وأمينه العام كانا من زائريها في معية سلاطين التطبيع .

أما استضافة الإتحاد «المسمومة» لنقيب الصحفيين المصريين وأربعة من أعضاء مجلسها بما في ذلك السكرتير العام والوكيل الأول فمن شأنها أن تلحق العار بالنقابة وبالصحفيين المصريين . إذ كيف لنا أن نتصور زيارة ممثلي النقابة المصرية لبغداد عاصمة العراق ، وهو ما زال رهن الاحتلال الأمريكي ،وكي يشاركوا في اجتماع الأمانة العامة للإتحاد ينعقد ببلد عربي تحت الاحتلال الأجنبي ؟ .و لو وقع النقيب ومجلس النقابة في هذا الفخ ـ لا قدر الله ـ فكأنهم انقادوا إلى فضيحة تسيء إلى التاريخ الوطني لنقابتنا .

فاتحة هذا التعاون بين أول مجلس للنقابة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وبين الإتحاد بمقره الكائن في مبنى الهيئة العامة للاستعلامات التابعة لوزارة الإعلام (والرحمة على استقلالية الصحافة) تفيد بأن قيادة الإتحاد المزمنة من رموز الإقطاع الصحفي السياسي لعهد مبارك تمد المزيد من حبالها حول رقبة نقابتنا . وفي ذلك ما يثير الشكوك من الاستمرار في الامتناع عن فتح ملفات الفساد الكبير في المهنة والمؤسسات الصحفية والنقابة ذاتها. وهي النقابة التي لم تجرؤ إلى حينه عن محاسبة عضو واحد انتهك القانون وأخلاقيات المهنة بالعمل بجلب الإعلانات وتحريرها و في خدمة رجال السلطة والأعمال والشركات المحلية والأجنبية والسفارات .وهي النقابة التي لم تفتح إلى حينه ملفات نهب مئات الملايين من أموال الصحف لحساب القيادات ذاتها وإدارتها كعزب خاصة بالمخالفة للقوانين ومن دون لوائح أو اعتبارات موضوعية . و معها ملفات تلقى الأموال والامتيازات والاستيلاء على آلاف الأفدنة من الأراضي بأبخس الأثمان .

للأسف حالت ظروف السفر حضوري انتخابات نقابة الصحفيين الأخيرة في شهر أكتوبر الماضي(٢٠١١). لكنني استمعت من زملاء أعزاء إلى شهادات عن أصابع رئيس إتحاد الصحفيين وأتباعه في إدارة الانتخابات ويومها . و هي شهادات محل تصديق ، لأنني لمست بنفسي في فترة الدعاية الانتخابية داخل مؤسسة «الأهرام» كيف يتحرك أتباع الأستاذ «نافع»وماكينة دعايته القديمة الممولة بسخاء لخدمة مرشح بعينه لمنصب النقيب وفي

تحالف سافر مع « الإخوان» .وكيف يتحركون أيضا لصالح مرشحين بعينهم طالما ظلوا محسوبين على إدارات صحف وأجهزة أمن تقاتل للاحتفاظ بنفوذها على النقابة حتى بعد ثورة ٢٥ يناير . وأتذكر جيدا أنني سألت النقيب الحالي (*) وقت ترشحه للمنصب وفي مناسبتين عن صحة زيارته لرئيس إتحاد الصحفيين العرب قبل إعلان ترشحه ، فلم يجب . و المناسبتان كانتا خلال ندوته بمؤسسة «الأهرام» وندوته التالية بمقر النقابة .

ولأسباب عددتها في مقال مارس الماضي وفي هذا المقال فإنني أرى درءا لشبهات الارتباط مع إتحاد للصحفيين العرب هذا حاله فإنني أدعو الزملاء في الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين الحريصين على سمعة نقابتهم وعلى مستقبل أفضل لها بعد ثورة ٢٥ يناير إلى مخاطبة النقيب والمجلس جماعيا برفض الانسياق إلى فضيحة بغداد و بفك حبال قيادة الإتحاد عن رقبة نقابتنا .ولقد أصبح ملحا الآن اتخاذ قرار بتعليق عضوية النقابة في الإتحاد إلى حين عودته إتحادا بحق وللصحفيين بحق وللعرب بحق . ولعل من أولى الشروط التنظيمية لذلك أن يتولى الزميل نقيب الصحفيين المصريين ـ بلد المقر ـ رئاسة الإتحاد . وإذ لا يمكن تصور بقاء رئيس لم يعد له صلة بالعمل النقابي ، فضلا عن أنه محل مساءلة أمام جهات تحقيق في اتهامات فساد وإهدار مال عام .

وأظن أن النقيب الجديد لو فعلها لكان بذلك يكفر ويعتذر عن خطيئة منح من لا يستحق (رئيسه في العمل بمؤسسة الأهرام) رئاسة الإتحاد في نوفمبر عام ٢٠٠٤ على حساب نقيب الصحفيين المصريين وقتها الزميل الأستاذ «جلال عارف» .وراجعوا أرشيف الصحيفة وصفحتها الأولى في ٤ نوفمبر ٢٠٠٤ . وراجعوا أيضا مقال « أي إتحاد وأي صحفيين وأي عرب» بجريدة « الأخبار» في ٩ مارس ٢٠١١. وذلك حتى لا تدركنا المزيد من الفضائح بفضيحة بغداد هذه المرة .. وحتى لا تلتف المزيد من حبال الأستاذين « نافع» و« مكرم » ـ أبرز رموز الإقطاع الصحفي السياسي وانتهاك القوانين في عهد الاستبداد العظيم والفساد الكبير للدكتاتور مبارك ـ حول رقبة نقابتنا .



(*)الأستاذ ممدوح الولي.

الفصل الثالث

أوراق من تجربة صحفيون من أجل التغيير

(٢٤)



البيان التاسيسي لحركة صحفيون من أجل التغير

الصحفيون الموقعون على هذا البيان يعلنون انطلاق حركتهم بعد ما عاينوا وكابدوا سطوة الحكم وأجهزته الأمنية على صحفنا قومية وحزبية و خاصة ، فغابت الحقائق ، أو شوهت تسترا على الاستبداد والفساد ، وفقدت الصحف مصداقيتها لدى ا لقراء إلا فيما ندر . وانزلقت مصر بشهادة الهيئات الدولية المعنية إلى المربع المظلم من دول العالم الموصومة بالافتقار إلى حرية الصحافة .

وفي ذكرى مرور عشر سنوات على وقفة الصحفيين في جمعيتهم العمومية التاريخية في ١٠ يونيو ١٩٩٥ انتصارا لصحافة حرة في وطن حر ، فإننا ندعو زملاء المهنة إلى استعادة روحها و احترامها من أجل صحافة تليق بمصر مستقلة ديمقراطية ولكل أبنائها وقادرة على مواجهة التحديات الخارجية صهيونية وأمريكية ، وذلك بإنهاء احتكار السلطة وإرساء دعائم دولة القانون والسلطات المستقلة المتوازنة .

و إذ نتوجه بالتحية إلى قوى المجتمع والتجمعات المهنية والشعبية المطالبة بالتغيير وفي مقدمتها حركتا استقلال القضاء والجامعات ، نؤكد أن إنجاز هذا التغيير وضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لا يتحقق إلا بصحافة حرة ، تنتقد أعمال السلطات بما في ذلك رئيس الدولة وحكومته وحزبه ، وتفسح المجال على نحو متكافئ لمختلف الآراء والاتجاهات .

ولذا فإننا نتعهد بالعمل معا وبالسبل المشروعة كافة من أجل :

- إنهاء حالة الطوارئ و احتكار السلطة والإفراج عن المعتقلين السياسيين وسجناء

(*)وقع على هذا البيان التأسيسي في يونيو ٢٠٠٥ نحو ٣٠٠ من الصحفيين أعضاء النقابة من مختلف الصحف والاتجاهات.

الرأي ،وإطلاق الحريات العامة ، وفي مقدمتها حرية الصحافة وحق التظاهر السلمي وتأسيس الأحزاب و الجمعيات لإفساح المجال لمختلف صور المشاركة الفعالة في صياغة مستقبل مصر .

ـ سرعة إصدار مشروع قانون نقابة الصحفيين بإلغاء عقوبات الحبس في قضايا النشر ، دون مزيد من المماطلة أو تفريغه من مضمونه ، ومراجعة كافة القوانين المقيدة لحرية الصحافة ، والتي أثبتت الممارسة العملية أنها ليست إلا لإضفاء حصانة على ذوي النفوذ ورموز الفساد .

ـ إطلاق حرية إصدار الصحف للمصريين وتحريرها من القيود الإدارية ، وإنهاء تحكم جهات الأمن في تراخيص الإصدار والتوزيع و في تعيين القيادات الصحفية وتغييرها .

ـ إعادة الاعتبار للقانون في الصحف القومية بإنهاء شغل المناصب القيادية لمن تجاوز سن المعاش ، وإعلاء معايير النزاهة والكفاءة في اختيار قيادات المؤسسات الصحفية ، والفصل بين الإدارة و التحرير لوقف نزيف خسائرها من أقوات عموم المصريين ، و إلزام الصحف بنشر ميزانياتها ، وإعلان إقرارات الذمة المالية لقياداتها ، وذلك إلى حين التوصل إلى صيغة ديمقراطية لإدارة الصحف القومية .

ـ حصانة الصحفي ضد سيف السلطة ورأس المال وإغراءاتهما بإقرار لائحة نقابة الصحفيين للأجور و إنهاء الخلط المتفشي بين التحرير والإعلان.



(٢٨)

تقرير عن التأسيس

* ليس بالجديد على الصحفيين أن تتشكل داخل نقابتهم مجموعات تتفاعل مع الشأن المهني الخاص والشأن الوطني العام أو كليهما معا .وقد انتظمت في لجان وروابط في هذا الشأن وذاك .

* تذكرون أننا تنادينا إلى حركتنا هذه في مؤتمر الأول من يونيو الجاري (٢٠٠٥) الذي دعا إليه مجلس النقابة احتجاجا على الاعتداء الوقح لأجهزة الأمن وعصابات الحزب الحاكم على النقابة والزميلات يوم الاستفتاء الأسود ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٥ .و لعل الفكرة راودت أذهان نفر منا على مدى الأشهر القليلة الماضية حتى ولدت في نهاية الشهر الماضي . فكرة انطلاق مبادرة من بين الصحفيين وواقع المهنة إلى أفق وطن يتوق إلى التغيير الشامل وفي هذه اللحظة التاريخية تحديدا . فاللحظة تتمخض عن حالة سياسية جديدة في البلاد ، من رفع سقف المطالب الديمقراطية و انتزاع حق الاعتراض السلمي في الشارع وما صحب ذلك من الإعلان عن حركات استقلال القضاء واستقلال الجامعات، فضلا عن الحركات السياسية الجامعة وفي مقدمتها حركة «كفاية». كما كانت الفكرة تنضج بوهج تداعيات الأزمة بين السلطة والصحافة. ومن بين ملامح الأزمة المماطلة والمراوغة في إلغاء الحبس في قضايا النشر ..و الأوضاع المتردية في المؤسسات الصحفية القومية .. و الحرب التي يشنها حلف الاستبداد والفساد الإداري / السياسي ضد جهود استقلال النقابة .

* وبالفعل لبي دعوة الأول من يونيو(٢٠٠٥) زميلات وزملاء أعزاء من صحف قومية وحزبية وخاصة جديدة ومن مختلف الاتجاهات السياسية ،والتفوا مساء يوم السبت ٤ /٦/ ٢٠٠٥ في جلسة شرفت بأن رأسها الأستاذ «عبد العال الباقوري» حول مشروع

بيان تأسيسي اقترحته ، وخضع لمناقشات أبرزت النقاط التالية :

ـ إعلاء الأهداف العامة (الوطنية / السياسية) مع ربطها بالقضايا المهنية .

ـ استقلالية الحركة والعمل على توسيع المتسبين إليها من أبناء المهنة ، في الوقت الذي ندرك فيه أننا جزء من تيار التغيير في المجتمع . ويتعين أن نصوغ علاقاتنا بمكوناته ونتعاون معا على نحو ديموقراطي وواضح ،وذلك فور انتهاء التأسيس .

ـ ونزولا عند رغبة أغلبية المشاركين في الاجتماع الأول جرى استبدال الاسم المقترح من « حركة استقلال الصحفيين وحرية الصحافة » إلى « صحفيون من أجل التغيير ».

* وعاد الزميلات والزملاء يوم ٧/ ٦/ ٢٠٠٥ لمناقشة وإقرار البيان التأسيسي بعد أن خضعت مسودته الأولى للجنة صياغة أخذت قدر الاستطاعة بالملاحظات المطروحة في اجتماع ٤/ ٦/ ٢٠٠٥.

* وبدأنا حملة التوقيعات التي أسفرت حتى الآن عن نحو ٣٠٠ توقيع من مختلف الصحف والاتجاهات ،وإن كنا بحاجة إلى تنشيط الحملة في مؤسسات قومية كـ (أخبار اليوم و دار التحرير ودار الهلال) ، فضلا عن الاستمرار في المؤسسات الأخرى وبين الشخصيات الصحفية العامة والكتاب البارزين . والأخذ بمقترحات لتعزيز الصلة بين الحركة و بين الزملاء في دور الصحف (مثل أسلوب المندوبين).

* وفي الاجتماع التالي الثلاثاء ١٤ /٦/ ٢٠٠٥ كان السؤال المنطقي : ثم ماذا ؟.. وتوافقنا على التالي :

ـ دعوة الزميلات والزملاء الموقعين على البيان إلى هذا الاجتماع لكي نشترك معا في طرح المبادرات التي من شأنها أن تجعل حركتنا ملموسة ومؤثرة بين الصحفيين وفي المجتمع . ونحن على أمل في أن نخرج من هذا الاجتماع بأجندة عمل تحقق هذا الهدف .

ـ فتح الباب أمام الزملاء للتقدم بأوراق موجزة تساهم في إثراء النقاش وتوضيح موقفنا مما ورد في البيان التأسيسي من صياغات عامة . وبالفعل جرى إعداد أربع منها حول : الحبس في قضايا النشر .. و التدخل الأمني في شئون الصحافة ..وأزمة المؤسسات القومية .. وأجور الصحفيين بوصف اختلالها بابا للفساد والاستبداد .

وهذه الأوراق جميعها مجرد مسودات ونصوص مفتوحة تنتظر مساهمات الزميلات والزملاء في لإثرائها والدفع نحو صياغة توجهات جماعية مشتركة لحركتنا .كما لا يفوتنا التنويه إلى أننا ننتظر جهدكم لتوضيح رؤانا حول قضايا لا تقل أهمية وإلحاحا كالصحافة وضمانات نزاهة الانتخابات في ظل الشهية المتوحشة لآلة التشريع التي أخذت في غضون أسابيع معدودة في تمرير قوانين وتعديلات متوالية بشأن الانتخابات الرئاسية ومباشرة الحقوق السياسية والأحزاب وغيرها .

وفي نهاية هذا التقرير نود أن يكون في شاغلكم اختيار مجموعة يناط بها تنسيق ومتابعة أعمال الحركة ، فالمسئولية لا يمكن أن تلقى على عاتق شخص واحد حتى لو نسبت إليه المبادرة بإطلاق صيحة التنادي للقاء أو أن تترك لشخصين أو أكثر تجمعهما مصادفة الحضور في هذا الاجتماع أو ذاك . واسمحوا إلى أن أنبه إلى أن استمرار مثل هذه الحركات وتطورها معلق بالعمل الجماعي و بالتحرر من استئثار أشخاص مؤسسيها وبالانفتاح على قادمين جدد .كما أن الاستمرار والتطور يقتضي تجديد الوجوه بما يناسب كل مرحلة في الحركة ..من الدعوة .. إلى الفكرة .. إلى التأسيس .. فالانطلاق .. وهكذا.

وختاما .. لا يسعنا إلا أن نقدر التعاون الذي لقيناه في بيتنا هنا وفي عهد نقيب برنامجه التغيير واستقلال النقابة (*) ..ولنتذكر معا أن المؤتمر الرابع للصحفيين في فبراير ٢٠٠٤ لم تكن غائبة عنه المطالبة بإصلاح دستوري وسياسي شامل و دعوات « تداول السلطة سلميا » و « إلغاء انتهاكات حقوق الإنسان » و« إعادة الاعتبار لكرامة المواطن ».

كارم يحيى

في ٢١ يونيو ٢٠٠٥

(*)الأستاذ جلال عارف.

(٢٦)

بيان الحبس في قضايا النشر

حماية لتحالف الفساد والاستبداد

بينما يتعالى الصخب الرسمي حول الإصلاح السياسي ومايسمى « أزهي عصور الديمقراطية» يأتي السلوك الفعلي للسلطة الحاكمة ليبرهن كل يوم على عدائها لأبسط الحريات وسعيها المحموم لخنق الديمقراطية وفرض مزيد من القيود على حركة القوى الاجتماعية والسياسية .

فبعد أن تم تزييف استفتاء يوم الأربعاء ٢٥ مايو ٢٠٠٥ ، جاءت القوانين الأخيرة لتسدد ضربات جديدة للحريات ، وتضمن قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية في مادته رقم ٤٨ فرض قيود جديدة على حرية النشر والتعبير بتغليظ عقوبة الحبس (لمدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة حتى خمسة آلاف جنية) على كل من يجرى اتهامه بنشر أو إذاعة أخبار كاذبة عن موضوع الانتخابات أو الاستفتاء بقصد التأثير في نتيجة الانتخابات أو الاستفتاء ، الأمر الذي يفتح الباب للتفتيش في النوايا ، ويكشف عن عزم النظام الحاكم إخراس أية معارضة للاستفتاءات والانتخابات المزورة تحت حماية الشرطة وبلطجية الحزب الوطني ، وفي غيبة الإشراف القضائي الكامل على العملية لانتخابية .

وهكذا تتكشف مرة أخرى حقيقية زيف الوعد الرئاسي للمؤتمر الرابع للصحفيين في فبراير ٢٠٠٤ بإلغاء الحبس في قضايا النشر . فبعد نحو عام ونصف من التسويف والمراوغة توشك الدورة البرلمانية على الانفضاض دون تقديم قانون إلغاء الحبس في قضايا النشر إلى مجلس الشعب ، ووسط تجاهل رسمي لمشروع قانون نقابة الصحفيين في هذا الشأن ..بل ويتم اعتداء جديد على حرية الصحافة والنشر من خلال المادة ٤٨ في قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية .

أن هذه التطورات السلبية تجئ في سياق توجه حكومي عام لرفع الدعاوى على الصحفيين وجرجرتهم إلى المحاكم ، الأمر الذي يؤكد مجددا زيف الوعد الرئاسي المزعوم ، وإصرار تحالف الاستبداد والفساد على المضي إلى آخر الشوط في محاولته للقضاء على حرية الصحافة ،وهو ما يؤكده أيضا الاعتداء الهمجي الخسيس على الصحفيات يوم الاستفتاء المزيف . ومن الضروري هنا أن نشير الي أن التعتيم الإعلامي الذي تفرضه قيادات الصحف « القومية » على استمرار الحبس في قضايا النشر. وكل هذه التطورات ذات التداعيات الخطيرة على جموع الصحفيين والمواطنين ، تفسر إصرار النظام على التمسك بقيادات وأوضاع فاسدة لهذه المؤسسات الصحفية «القومية». غير أن كل هذا لن يفت في عضد الصحفيين المصريين ولن يوقف نضالهم ضد تحالف الاستبداد والفساد وإصرارهم على أداء الواجب المقدس والدفاع عن مصالح الشعب والوطن وتقدم الصفوف في النضال من أجل الحريات الديمقراطية جنبا إلى جنب مع القضاة والمحامين وأساتذة الجامعات وسائر القوى الحية في المجتمع . وسوف تسقط قوانين الحبس في قضايا النشر مع غيرها من القوانين القمعية الهادفة إلى حماية تحالف الاستبداد والفساد .

«صحفيون من أجل التغيير » تدعو الزملاء إلى المشاركة في المؤتمر الذي دعت إليه النقابة في الثامنة من مساء الأربعاء ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٥ بدار النقابة .كما تدعوكم إلى المشاركة في مسيرة صامتة تنطلق من دار النقابة في الحادية عشرة من صباح الخميس ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٥ متجهة إلى مجلس الشعب .

عاشت حرية الصحافة واستقلال الصحفيين

صحفيون من أجل التغيير

(٢٧)

أي تغيير نريد

بيان حول القيادات الصحفية الجديد بالمؤسسات القومية

توجه حركة «صحفيون من أجل التغيير» التحية لكل جهد مخلص و موقف شجاع وتضحية نبيلة ساعدت على تغيير قيادات المؤسسات الصحفية القومية بعد مخاض عسير أعقب ربع قرن من الركود. وتنوه الحركة بكل توقيع على بيانها التأسيسي الصادر في مطلع يونيو ٢٠٠٥ . وقد حمل البيان موقفا صريحا في لحظة صراع مفتوحة على احتمالات متعددة . ونص على :« إعادة الاعتبار للقانون في الصحف القومية بإنهاء شغل المواقع القيادية لمن تجاوزوا سن المعاش ،وإعلاء معايير النزاهة والكفاءة والفصل بين الإدارة والتحرير لوقف نزيف خسائرها من أقوات عموم المصريين ، وإلزام الصحف بنشر ميزانياتها وإعلان إقرار الذمة المالية لقياداتها ،وذلك إلى حين التوصل إلى صيغة ديمقراطية لإدارة هذه المؤسسات ».

ونؤكد أن التغيير الذي ننشده ونعمل من أجله يتجاوز مجرد احترام نص مادة واحدة في القانون تتعلق بالسن لشغل المواقع القيادية إلى أسلوب اختيار هذه القيادات وإدارة الصحف على نحو ديمقراطي يحول دون السيطرة والتدخلات غير الدستورية من أجهزة الأمن ورئيس الدولة والحزب الحاكم .

إننا إذ نشدد على الحاجة إلى التغيير بمفهومه الشامل المؤسسي الموضوعي ـ نترقب مع جموع الصحفيين ما قد يسفر عنه تغيير القيادات والفصل بين منصبي رئيسي مجلس الإدارة والتحرير ، وأن كان هذا الفصل لم يشمل المؤسسات كافة . ونأمل أن يسهم هذا التطور في التخفيف من احتقان علاقات العمل لسنوات طويلة وأن يؤدي سريعا إلى عودة المفصولين و المبعدين والمنقولين و الممنوعين من الكتابة والنشر ،وبما في ذلك أساتذة مهنة احتجبت مقالاتهم وأعمدتهم عن صحف ومجلات طالما ارتبطت لدي

القراء بكتاباتهم المتميزة . وبمناسبة لقاء نقيب الصحفيين ومجلس النقابة مع القيادات الجديدة يوم الخميس ١٤/ ٧/ ٢٠٠٥ بمقر النقابة ، نطالب النقيب والمجلس بأن يأخذا بجدية ضرورة حل هذه المشكلات وفتح صفحة جديدة في علاقات العمل بالمؤسسات القومية ، ونتمنى أيضا أن يؤسس هذا اللقاء لعلاقات جديدة بين النقابة وإدارات الصحف لضمان الحقوق الجماعية للصحفيين . وبصفة عامة ، نأمل في أن تتقدم أخلاقيات الزمالة والمهنة ما عداها من آعتبارات سياسية و شخصية ، وبما يحول دون الانزلاق مجددا إلى غواية التسلط والعسف وبإغراء النفاق والشللية.

ولقد تابعنا مع الزملاء والقراء على مدى الأيام الأخيرة ما شرع عدد من المطلعين على مجريات الإدارة العليا بمؤسساتنا القومية في التصريح أو التلميح به من وقائع فساد واستبداد تفوق الخيال .كما بادرنا بعقد ندوات طرح خلالها الزملاء وقائع موثقة وخطيرة . وإذ نناشد الضمائر الحية ألا تكتم شهادتها و إذ نشجع على الاستمرار في فتح الملفات ، فإننا مع أي توجه لتشكيل لجنة تقصى حقائق والى وضع الجرائم والانحرافات أمام القضاء ، وذلك انطلاقا من الحرص على منع تكرارها من الآن فصاعدا . لا رغبة في تصفية حسابات الماضي . ونحذر من أن تتحول جرائم وانحرافات إهدار المال العام واستباحته في الصحافة المنوط بها الكشف عن الفساد إلى مجرد حكايات أو شائعات تجرى على الألسنة دون تحقيق ومساءلة .

وقبل كل ذلك ، ننبه إلى أن الحيلولة دون مولد أباطرة جدد « أصحاب عزب» ، يعبثون بمقدرات المؤسسات الصحفيون ويتعسفون في إداراتها ويعيدون سيرة من سبقوهم أمر يتوقف على تخلي جموع الصحفيين في هذه المؤسسات عن السلبية والإحجام عن الدفاع عن الحقوق والكرامة والتفريط في حماية مقدرات صحفهم . وفي استمرار حالة السلبية ما ينذر بتعميق أزمة هذه المؤسسات ، ويدفع بها إلى الإفلاس والبيع والخصخصة ، مع ما يحمله ذلك من ضياع حقوق الصحفيين وسائر العاملين والمغامرة بحقوق أبنائهم من معاشات وصناديق مكافأة نهاية الخدمة .

ولذا فإنه لا معنى لتأجيل نشر الميزانيات التفصيلية للصحف والذمم المالية لقياداتها احتراما للمال العام و لنصوص قانون أهدرت لعشرات السنين . و إذ نطالب

القيادات الجديدة بالإسراع في الإعلان عن الميزانيات والذمم الماليّة ، فإننا ندعم أي مقترحات جادة لضمان الشفافية والرقابة والمحاسبة ، وبما في ذلك وضع حد أقصى لمجموع ما تتحصل عليه القيادات الصحفية من مرتبات وحوافز ومكافآت وبدلات وغيرها ، وبما يحول دون استنزاف موارد المؤسسات القومية بدخول شهرية يتردد أنها بالملايين أو بمئات الألوف للقيادة الواحدة .

إننا ومعنا أبناء الشعب المصري الذي تحمل ويتحمل أعباء إصدار هذه الصحف واستمرارها ويتكفل بديونها التي تجاوزت ٧ مليارات من الجنيهات ندعو إلى اليقظة في متابعة انعكاس تغيير القيادات على صفحات الصحف المسئولين عنها . فتتعدد بها الآراء ولا تحجب الحقائق أو تشوهها خدمة لأي سلطة .ولا يخفي أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة تمثل اختبارا لحقيقة التغيير في قيادات هذه المؤسسات .

صحفيون من أجل التغيير

١٢/ ٧/ ٢٠٠٥

(٢٨)

تقرير واستقالة

مقدم إلى الاجتماع العام الثاني لحركة «صحفيون من أجل التغيير»

الزميلات والزملاء

تحية طيبة وبعد

تعلمون أننا قمنا معا بتأسيس هذه الحركة في توقيت له دلالته علي الصعيدين الوطني العام والمهني الخاص . فجر صيف ٢٠٠٥ و قد تطلعت مصر وصحافتها إلي تغيير يكسر جمودا خانقا بفعل عقود من الاستبداد و الفساد والركود.

ستة أشهر انقضت أو تكاد علي اجتماعنا العام الأول سعينا و سعي غيرنا لدفع العجلة إلي الأمام .اجتهدنا فأصبنا وأخطأنا وأخفقنا .. نعم أخفقنا . لكننا نلتقي اليوم علي أمل شجاعة النقد و المراجعة و بطموح إصلاح المسار والتطور.

أمامكم ورقة بعنوان «تقرير عن التأسيس» كنت قد تقدمت بها إلي الاجتماع الأول . وأظنها مع نظرة علي «البيان التأسيسي» تغني عن الكثير من الكلام في استعادة هذه اللحظة . وإن كنت أود أن أضيف في عجالة أن هذا البيان وقع عليه أكثر من ٣٠٠ زميلة وزميل في غضون شهر يونيو (٢٠٠٥) ومن مختلف الصحف قومية وحزبية وخاصة جديدة و من شتي الاتجاهات والتيارات الطامحة إلي التغير من يساريين و إسلاميين وليبراليين . وكان مقررا أن نشرع في حملة توقيعات تالية لكننا انخرطنا في أنشطتنا وداهمتنا عقبات و أيضا تقاعسنا.. نعم تقاعسنا.و أضيف أيضا أن هذا البيان كان محصلة نقاش استمر لنحو أسبوع كامل في مطلع يونيو الماضي (٢٠٠٥) انتهي إلي هذه الصيغة من التفاعل الخلاق بين هموم الصحافة والوطن ، مستلهما دعوات الاستقلال عن السلطة الحاكمة و رفع يد الأجهزة الأمنية عن الحياة المدنية بخاصة و طموح التغيير الديمقراطي وتداول السلطة بصفة عامة. وقد سبقنا إليها القضاة و أساتذة الجامعات

وبالطبع حركة «كفاية» .

ولعلني اسمح لنفسي هنا أن أؤكد علي ثلاثة منطلقات كادت خلافات جانبية نشبت داخل الحركة أن تعصف بها في الفترة بين نهاية يوليو و منتصف سبتمبر (٢٠٠٥). كما أوقفت هذه الخلافات أنشطة كنا نعول عليها من قبيل حملة توقيعات تطالب بالتحقيق في أوضاع المؤسسات الصحفية القومية. أما المنطلقات الثلاثة فهي :

الأول .. الانطلاق من المهني إلي العام .. من الصحفي إلي السياسي . فلا معني للنقوص عن البيان ولحظة التأسيس والتقوقع في الهم المهني و الانعزال داخل جدران هذه النقابة ، وإغلاق أبوابها علينا.

الثاني .. الانفتاح علي الزملاء من كافة التيارات الطامحة إلي التغيير .. و الخطر كل الخطر في استئثار تيار سياسي بعينه أو جماعة أو شلة سياسية بذاتها بإدارة الحركة وتوجيهها .

المنطلق الثالث.. الحفاظ علي استقلالية الحركة دون التوقف عن التفاعل مع مجلس النقابة و حركات التغيير في المجتمع .

ستة أشهر مرت حاولنا فيها أن نكون أنفسنا وأن ننخرط أيضا في مسارات نقابية ومهنية و بالطبع سياسية عامة . لم نكتف بإصدار البيانات و إعلان مواقف نظن أنها أسهمت في رفع سقف خطاب التغيير بين الصحفيين وفي الصحافة : من إلغاء عقوبات الحبس في قضايا النشر و أوضاع المؤسسات القومية وانتخابات النقيب إلي كشف وحشية دولة غياب القانون وتوحش الأمن وبلطجة رجال الرئيس والحزب الحاكم مع انتخابات الرئاسة فالانتخابات البرلمانية . ولم نقنع بعقد الندوات وحلقات النقاش وطرح ملف أوضاع الصحف ومناقشة حدود التغيير في قيادات المؤسسات القومية (ننوه هنا بندوتين عن مؤسستي التعاون ودار التحرير) أو بمناظرة بين المرشحين لموقع النقيب حاولت الارتقاء بالمعركة الانتخابية و وضعها في صميم اللحظة السياسية العامة لبلدنا. بل سعينا للمساهمة في تحدي ممنوع التظاهر السلمي .فحاولنا في ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ الخروج من مقر نقابتنا إلي مجلس الشعب في مسيرة صامتة من أجل إلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر و ضد التشدد المستحدث بهذا الشأن في قانون مباشرة

الحقوق السياسية . و منعنا بقوة وعنف الشرطة وإرادة حاكم مستبد ظل نفر منا يأمل عبثا في أن ينفذ وعده بإلغاء هذه العقوبات . واعتصمنا بجوار مجلس الشعب في الأيام الأخيرة من عمر البرلمان السابق (تحديدا في يوم ٣ يوليو ٢٠٠٥) ، و رجعنا إلي مقر نقابتنا في مسيرة انتزعناها انتزاعا ، و أقدم عدد من الزملاء علي الدخول في إضراب عن الطعام تعزيزا لا عتصام كنا قد بدأناه . و هي مبادرة وتضحية تستحق التنويه بأصحابها (الزملاء الأساتذة : فارس خضر و محمود خير الله و أحمد الحضري) ، وذلك بصرف النظر عما أبداه البعض منا لا حقا من تحفظات علي التوقيت والإعداد.

علي أية حال فإنه يجب أن نواجه أنفسنا بأخطائنا و بأوجه القصور التي نتحمل مسئوليتها . و بالإمكان أن نحدد أبرزها في المشكلات التالية :

١ ـ اتخاذ القرار .. حيث عانى من التضارب والتراجع في ظل تغير حضور الاجتماع الأسبوعي (مساء الثلاثاء) و الاجتماعات الطارئة . الأمر الذي طرح ضرورة تشكيل لجنة تنسيقية مؤقتة يناط بها اتخاذ القرار . وهو القرار الذي اتخذه اجتماع موسع انعقد في ١٩ يوليو وتعطل تنفيذه الي نهاية سبتمبر ، وللمفارقة كان ذلك بفعل الانقلاب علي قرار تشكيل اللجنة في الاجتماع التالي ٢٦ يوليو . و مع ذلك فان أعضاء اللجنة التنسيقية المؤقتة لم ينتظموا جميعا في حضور الاجتماع الأسبوعي . فاستمرت المشكلة علي نحو أو آخر إلي حينه.

٢ ـ التراخي في تنفيذ القرارات والمهام أو الإخفاق في تنفيذها علي الوجه المرجو. الأمر الذي يتطلب تقسيم العمل والمهام بين المجموعة الفاعلة في الحركة ، وعلي نحو محدد و مستقر . و أن كان علينا التنويه بجهود نفر من الزملاء منحوا جهدهم ووقتهم دون حساب وتحمل كل منهم أعباء مجموع ، بل تعرضوا إلي مشكلات أمنية ومهنية بسبب إصرارهم علي العطاء.

٣ ـ ضعف الاتصال مع أعضاء الحركة و جموع الصحفيين.. في البداية اعتمدنا علي المجموعة البريدية علي شبكة «الانترنت» للزميل الأستاذ احمد هريدي وعلي موقعه الاليكتروني . ثم كانت الحركة بصدد تطوير مجموعة بريدية لكنها لم تستكمل و أهملت . و لقد تشكلت أكثر من لجنة اتصال خلال الفترة الماضية . لكن أيا منها لم ينشط ، بل أن

أعضاء لجنة الاتصال بدوا وكأنهم فاقدي الاتصال فيما بينهم . و قبيل الاجتماع الأول للحركة كان هناك اقتراح باعتماد مندوبي اتصال في الصحف . ويتعين التنويه هنا إلي أننا في أكثر من مناسبة خلال يونيو ويوليو أجهدنا أنفسنا في اتصالات هاتفية بالزملاء ، لكننا لم نتابع هذا الأسلوب بإصرار لضعف الاستجابة. أما تشكيل مجموعات و لجان اتصال فقد توالي تباعا دون أثر له في الممارسة .

٤ ـ غياب قاعدة معلومات أساسية .. تحفظ بيانات الحركة و توقيعات مؤسسيها كاملة و قرارات اجتماعها الأسبوعي .

لاشك أن المشكلتين الأخيرتين قد انعكستا علي الدعوة لهذا الاجتماع .. و أنني والزملاء معي في ذلك نشعر بالتقصير و نعترف به . وإن كانت هذه الحركة ليست بالأصل محصنة من أمراض شاعت بين الصحفيين و غيرهم . فهناك من اكتفوا بالتوقيع علي البيان و أخلوا مسؤوليتهم على طريقة « اذهب أنت وربك فقاتلا أنا هنا قاعدون » .. وهناك من ظلوا أسري أمراض الحلقات و الشلل السياسية الضيقة فجاءوا معهم بحساسياتها ضد التنوع والتعدد انتصارا لضغائنها السابقة أو لحساباتها الجارية.. وتصوروا أن توجيه الحركة يجب أن تتحكم فيه مجموعة ذات لون سياسي واحد ولو عن بعد .. و هناك من مارسوا أخذ الآخرين بالشبهات والاتهامات.. وفوق هذا وذاك هناك من أصابهم اليأس سريعا ، وقد وجدوا أن أحوال البلاد والعباد من الصحفيين لم تتغير كثيرا وبالسرعة التي تخيلوها. و كنا نأمل ولا نزال أن يأتوا جميعا و يشاركوا ويصححوا ويدفعوا الحركة إلى الأمام في إطار عمل جماعي يقوم علي الشفافية .

و فضلا عن ذلك هناك مشكلات سوء الفهم أو غيابه لطبيعة الحركة والنقوص عن بيانها التأسيسي . و هناك الشك والتشكك في استقلاليتها ، وكذا الرغبة في استتباعها لمركز جذب داخل النقابة أو خارجها ، كي تتحول إلي مجرد لجنة تمارس ذات الأنشطة المحددة بسقف اللجان النقابية أو تنقلب إلي أداة أو واجهة مموهة لأحزاب أو جماعات أو شلل سياسية عاجزة عن التحقق والفعل في فضاء المجتمع.

وهنا يمكننا أن نعبر عن قدر من الرضا إزاء حرصنا علي الاستقلالية وقدر من العتب علي أنفسنا لأنه كان لنا أن نتفاعل أكثر مع العديد من الجهات التي نقدرها. وبالنسبة إلي

النقابة والنقيب فقد تفاعلنا و تعاونا في قضية الحبس في قضايا النشر بين نهاية يونيو وبداية يوليو ، واتخذت الحركة موقفا في انتخابات النقيب إلي جانب الارتقاء بالحوار والأداء دون انحياز لشخص مرشح . و لا يفوتنا هنا التنويه بأن غالبية أعضاء مجلس النقابة وقعوا بيانها التأسيسي والإشادة بتعاون الزميل الأستاذ « يحيي قلاش» السكرتير العام ، والاهم من ذلك تفهمه لطبيعة الحركة و استقلاليتها.

وبالنسبة إلي حركة «كفاية» فقد حرصنا علي تحيتها بمناسبة العام الأول لتأسيسها وقلنا في بيان صدر خصيصا بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٥ « إننا إذ نحيي كفاية التي ألقت الحجر الأول في المياه الراكدة فإننا نؤكد علي استقلاليتنا الذاتية منذ النشأة الأولي» . ولعله من الأمور التي تؤكد حاجتنا إلي المزيد من الوضوح والتفهم وأمانه القول وأيضا التزام تقاليد مهنة الصحافة أنني أرسلت إلي صحيفة « نهضة مصر» في ١٦ يوليو ٢٠٠٥ تصحيحا لخبر كانت قد اختلقته و نشرته في الصفحة الأولي يوم ١٢ يوليو بعنوان «صحفيون من أجل التغيير يستقلون عن كفاية» . وجاء في التصحيح :« أن الحركة منذ تأسيسها ولدت مستقلة و بوصفها تجمعا مهنيا له أفقه السياسي المنحاز للتغيير . وأنها منذ اللحظة الأولي تعتبر كل الحركات والقوي الساعية للتغيير محل تقدير ومبعث الهام وعلي رأسها حركة كفاية التي أشرف والعديد من الزملاء الصحفيين بالانتساب إليها بصفة شخصية» . ومع ذلك فان الزملاء في « نهضة مصر » ، التي نشكر لها اهتمامها بنشاط الحركة تجاهلت التصحيح ، وقد أرسلت نسخة منه إلي قيادة «كفاية». ومع ذلك أيضا فإن حركة كفاية نشرت في كتيب لها صدر في أغسطس ٢٠٠٥ بعنوان (نحو عقد اجتماعي جديد) أننا من بين الحركات الفرعية التابعة للحركة الأم.. و بالطبع فإن هذا علي الأقل غير دقيق ، وقد عدنا كما أشرت لنوضح و نصحح في بيان تحية إلي «كفاية» في الذكري الأولي لتأسيسها ، ألقى من فوق المنصة و وزع علي الحضور في الاحتفال الذي استضافته نقابة المحامين .

أما بشأن «التحالف الذي دعت إليه حركة «الإخوان المسلمين» في الصيف الماضي ، فقد تحدد موقفنا منه في سياق توجه عام استقرت عليه مناقشات اجتماعنا الأسبوعي . فلسنا طرفا في أي تحالف أو جبهة طالما لم يتخذ مؤتمر عام لحركتنا قرارا بهذا الشأن ،

وان كنا علي استعداد للمشاركة في أنشطة تدخل في إطار أهداف بياننا التأسيسي بعد مناقشتها وإقرارها كل علي حدة في الاجتماع الأسبوعي . ولما كان الداعون لهذا التحالف قد ألحوا مشكورين في دعوتنا للحضور إلي مؤتمر انعقد بنقابة المحامين والي اجتماعات إعداد برنامجه ، فقد ذهبت إلي واحد من هذه الاجتماعات بعد استشارة زملاء فاعلين بحركتنا ، لأبلغ الحضور تقديرنا لاهتمامهم بالحركة و اعتذارنا عن المشاركة إلي حين توافر الآليات الديمقراطية التي قررناها لأنفسنا . ولم يفوتني أن أوضح أنني معهم في هذا الاجتماع بصفة شخصية ، وبهذه الصفة ووفق هذه الملابسات أبديت ملاحظة علي صيغة بيانهم التأسيسي تتعلق بالبند الخاص بحرية الصحافة . و وفق ما لمسته وأعرفه ، فإنني أشهد للسادة المشرفين علي هذا التحالف أنهم تفهموا و احترموا فلم يدفعوا باسم الحركة أو باسمي إلى أية وثائق أو إعلانات .

وعلي أية حال فقد اقتصرت الأنشطة التي نظمتها الحركة مع آخرين علي ندوتين إحداهما مع حركة « أدباء وفنانون من أجل التغيير » لا حياء ذكري شهداء محرقة مسرح الثقافة الجماهيرية ببني سويف في أكتوبر ٢٠٠٥، و الأخرى مع جمعية مهندسي الاتصالات حول الانتخابات البرلمانية وتكنولوجيا المعلومات في نوفمبر٢٠٠٥ . فضلا عن يوم للإفراج عن المعتقلين في ١١ أغسطس ٢٠٠٥ بالتعاون مع حركة أدباء وفنانون ، وفي إطار حملة الخمسين يوما التي أطلقتها لجنة الدفاع عن سجناء الرأي والمعتقلين . وقد تضمن معرضا للكاريكاتير و ورشة لرسوم الأطفال أبناء المعتقلين وشهادات لذويهم و ندوة عن الصحافة المصرية و المعتقلين و أمسية شعرية وفنية ووقفة احتجاجية بالشموع . وفي كل الحالات جرت الناشطة الثلاثة بتكليف من الاجتماع الأسبوعي .

و تبقى الإشارة إلي أن الحركة نالها قدر من الاهتمام الدولي منذ انطلاقها . فقد بادر الزميل التونسي الأستاذ « كمال العبيدي» بالاتصال و المتابعة بوصفه مسئولا في الشبكة الدولية لتبادل المعلومات الدولية عن حرية التعبير (مقرها الرئيسي تورنتو بكندا) . وتفضل مشكورا بالنشر عن أنشطتنا و بياناتنا . كما عرض مؤخرا أمام الاجتماع الأسبوعي ترشيح الحركة لزميل كي يشارك في ورشة تدريبية لبحوث حرية التعبير تنعقد في القاهرة بين ٢٣ و ٢٦ يناير ٢٠٠٦ . كما أود أن أذكر هنا أيضا أنني اعتذرت عن

لقاء وفد أمريكي زار القاهرة الشهر الماضي لاستقصاء أحوال الصحافة والبحث عن شركاء لمشاريع يعتزم إقامتها في المنطقة . و دون الدخول في مزيد من التفاصيل ، فان الزملاء في الاجتماع الأسبوعي واللجنة التنسيقية المؤقتة كانوا دوما مطلعين علي هذه الاتصالات و شركاء في نتائجها .

الزميلات والزملاء

اسمحوا لي وأنا أضع اليوم عن كاهلي (مسئولية المنسق العام المؤقت كما قرر اجتماعكم العام الأول) تكليفا لم أطلبه و لم اقتنع به يوما لكنني تحملته قدر استطاعتي كما تحملتموني قد استطاعتكم ، ونحن في النهاية بشر محدود القدرة علي احتمال ما لا يطيق ولا يقتنع .. أقول اسمحوا لي أن أسترجع معكم فقرة اختتمت بها تقرير التأسيس وخاطبتكم بها منذ ستة أشهر : « نود أن يكون في شاغلكم اختيار مجموعة يناط بها تنسيق و متابعة أعمال الحركة ، فالمسئولية لا يمكن أن تلقي علي عاتق شخص واحد أو تترك لشخصين أو أكثر تجمعهما مصادفة الحضور في هذا الاجتماع أو ذاك . واسمحوا لي أن أنبه إلي أن استمرار مثل هذه الحركات و تطورها معلق بالعمل الجماعي و بالتحرر من استئثار أشخاص مؤسسيها بقيادتها و بالانفتاح علي قادمين جدد . كما أن الاستمرار والتطور يقتضي تجديد الوجوه بما يناسب كل مرحلة في الحركة .. من الدعوة للفكرة .. إلى التأسيس .. فالانطلاق .. وهكذا ».

وأنا أنظر معكم هذا المساء إلى أحداث ستة أشهر مضت متجنبا الخوض في تفاصيل بعضها يبهج القلب و أخرى تتعسه ، فد يحق أن نسعد بأننا أولى حركات التغيير في مصر ٢٠٠٥ التي تشرع في مراجعة مسارها وتجديد دمائها ،و لو بدا ذلك مبكرا . كما يحق لي ولكم أن نأمل معا في قيادة منتخبة جديدة من زميلات وزملاء أعزاء نتمنى لهم كل توفيق .

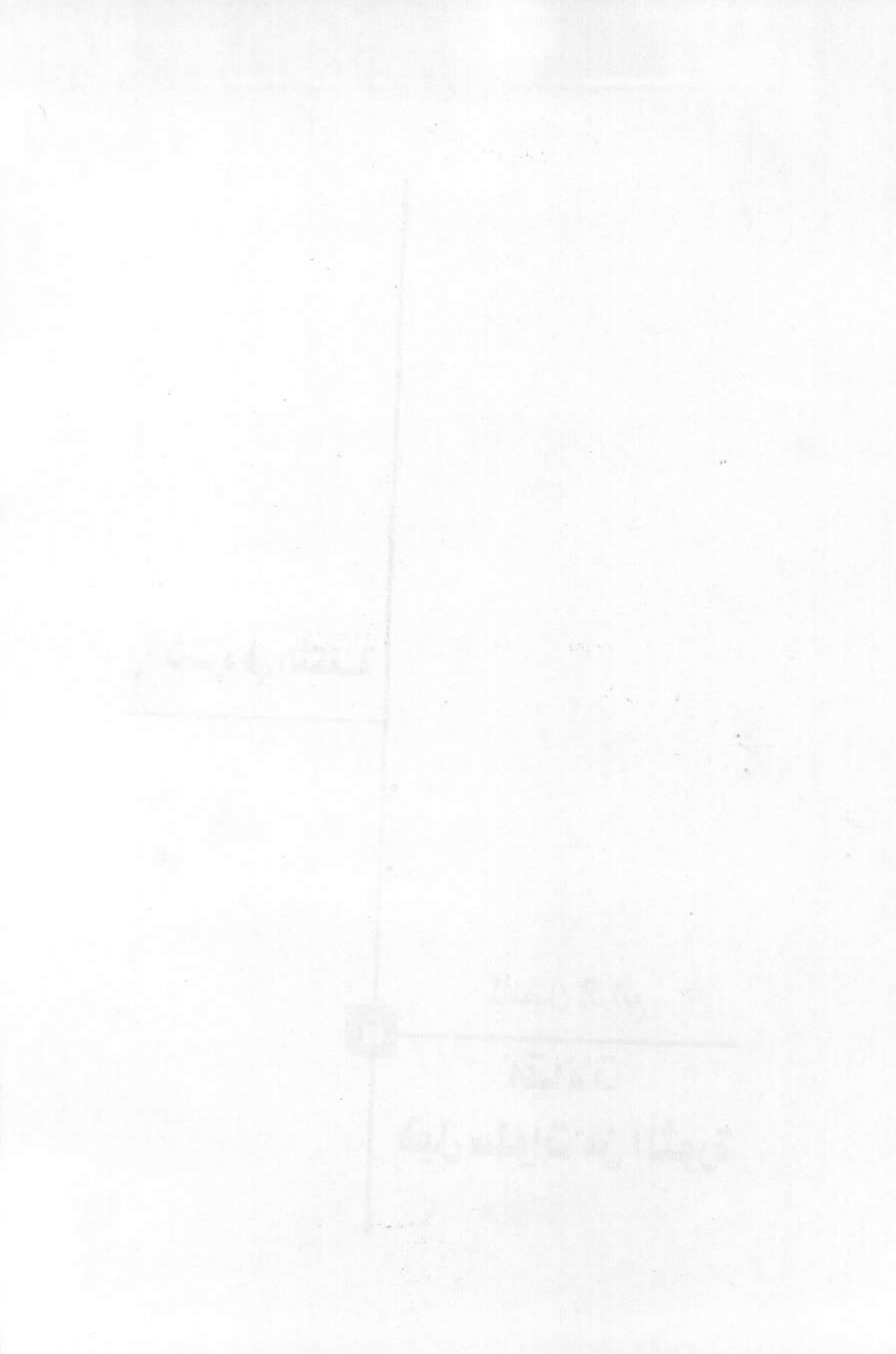
وشكرا جزيلا

كارم يحيي في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥

تمـرد في الثكنـة

الفصل الرابع

مقالات
قبل سنوات من الثورة



(٢٩)

لعبة مد السن

للصحافة أيضا وليس القضاء وحده خبرة طويلة ومريرة في مسألة مد سن التقاعد. وخبرة الصحفيين مع مد السن لاتخلو من عبره لمن شاء أن يعتبر . و ملخص هذه الخبرة أنه في عام ١٩٨٠ أي قبيل اغتيال الرئيس السادات بعام واحد، وهو عام يعلم معاصروه كم كان مأزوما ، ابتدع له «ترزية» الدساتير والقوانين شعار« الصحافة سلطة رابعة » . وأصبح للشعار نص في التعديل الدستوري . وتلاه في العام نفسه إصدار قانون سلطة الصحافة ، فأجاز مد سن التقاعد للعاملين في المؤسسات القومية كالأهرام والأخبار وغيرهما من ٦٠ إلى ٦٥ سنة فسنة بتوصية من مجلس الإدارة وقرار من المجلس الأعلى للصحافة (المادة ٢٨) . و هكذا.. انفتح الباب أمام تمييز لا يزال يعاني منه الصحفيون المقبلون على سن المعاش ،بعدما كشفت ممارسة مجالس الإدارات والمجلس الأعلى للصحافة عن هوى سياسي وشخصي في مد السن. لكن قانون ١٩٨٠ لم يكن ليجرؤ على المزيد ،فاستثنى المناصب القيادية في الصحف من مد السن. و هكذا أكد على سقف الستين عاما لشغل رئاسة مجلسي الإدارة و التحرير و المواقع القيادية الأخرى في المؤسسة والصحيفة .

ومع زحف التكلس السياسي والقيادي بعد دورتين رئاسيتين لـ«مبارك» ، انقض «ترزية القوانين » في منتصف التسعينيات و بليل على المادة ٢٨ ، وعقدوا «جلسة مسروقة » لتمرير تعديل يحذف استثناء المناصب القيادية من مد سن التقاعد .وقيل وقتها أن تعديل هذه المادة اليتيمة جرى لحساب شخص بعينه يمسك بقيادة أكبر

(*)نشر هذا المقال في جريدة «الغد » بتاريخ ١٨ إبريل ٢٠٠٧ تحت عنوان « لعبة مد السن .. القضاة بعد الصحفيين » .

مؤسسة صحفية في البلد ومعها نقابة الصحفيين .و لم تمض أشهر معدودة من هذا العام (١٩٩٥) حتى نشبت معركة تشديد عقوبات الحبس في قضايا النشر .و في ضجيج المعركة التي خاضها الصحفيون لنحو عام كامل استقر الاستثناء وأصبح قاعدة مع القانون الجديد (٩٦ لسنة ١٩٩٦) ، وقد جرى ترويج هذا القانون بوصفه انتصارا لحرية الصحافة ودرء لعدوان القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ . ووجد الصحفيون أنفسهم - وعلى طريقة نشل المارة في معارك الشوارع - في قبضة المادة ٦١ ، والتي قننت نهائيا مد السن إلى الخامسة والستين لقياداتهم و بقرار من مجلس الشورى.

ولأنه لا قاع للتدهور فقد انقلب الحال مع الممارسة ، فأصبح الاستثناء هو المد لعموم الصحفيين و القاعدة باتت من نصيب القيادات الصحفية . بل ظلت غالبية القيادات الصحفية على «الكراسي » إلى ما بعد الخامسة والستين ، و من دون حاجة لتعديل قانون .و مع لحظة تغيير هذه القيادات صيف عام ٢٠٠٤ تبين أن قيادة مؤسسة واحدة من بين تسع مؤسسات صحفية قومية هي التي تنسجم مع نص المادة ٦١ من قانون عام ١٩٩٦ . فيما تجاوز الجميع ٦٥ عاما ، و غالبيتهم بنحو سبع سنوات كاملة .

كل من عمل في الصحافة يعرف المبدأ القائل بان الكتابة في الصحف والعمل بالمهنة لأصلة لهما بسن كان ولا بقانون يحدد التقاعد. تماما مثلما يدرك من يعمل بالصحافة جناية الأيدي العجوز التي ظلت لسنوات وسنوات تقبض على المواقع القيادية على المهنة وعلى أجيال و أجيال مازالت تدفع الثمن . وهو المبدأ ذاته الذي يدفع به نادي القضاة وأعلامه الأجلاء مخاطر قانون مد سن التقاعد للقاضي إلى ٦٨ سنة ، فيدعون للتمييز بين مد السن لقاض جالس على المنصة وآخر يشغل موقعا إداريا قياديا قد تتداخل أموره مع سلطة من سلطات الدولة وتؤثر على علاقة القضاة بالشأن العام وبالحيدة بين خصوم السياسة والحكم .

و كل من عايش لعبة تمديد سن التقاعد للصحفيين سيضحك ساخرا عندما يطالع ما يقال اليوم في تبرير لعبة التمديد للقضاة بوصفهم « ثروة قومية نادرة ».ولأنه حتما سيتذكر عبارات مشابهة قيلت عن « الكفاءات والمواهب الإبداعية النادرة التي لاتعوض » ، فأورثت صحافتنا المصرية خسائر وفضائح وتخلفا مشهودا إذا ما قورنت بصحافة الدول العربية بل والإفريقية .

الصحف القومية بفلسفة قيامها ووجودها «مملوكة للشعب كله» و بنص القانون ومنطوقه ـ لا بواقع الحال والممارسة ـ هي « مستقلة عن السلطة التنفيذية وجميع الأحزاب » ، و كما أكدت المادة(٥٥ من القانون ٩٦) . و من تابع أحوالها لن يدهش عندما يعلم بان الاحتفال بعيد ميلاد الرئيس على الصفحات الأولي لهذه الصحف وبذل آيات التمجيد الملكية والإمبراطورية والمملوكية لمبارك لم يظهر على هذا النحو إلا في منتصف التسعينيات .. أي مع لعبة مد خدمة القيادات الصحفية ..فهل هي مجرد مصادفة ؟

ومرة أخرى وليست أخيرة، فان من يري محاولات شق صفوف القضاة والانقضاض على ناديهم ونتائج استفتاء رفض فيه أكثر من ٨٠ في المائة من أعضائه مد سن التقاعد سوف يتذكر حتما أن هذه الألعاب لم تمر في الصحافة من دون تأمين سيطرة أصحاب المصالح الخاصة على نقابة الصحفيين. فاعتدت هذه القيادات على إرادة الجمعية العمومية للنقابة وقرارات مؤتمرات الصحفيين ضد مد السن في المواقع القيادية . كما أطاحت بأمل غالبية الصحفيين في تخليص مد الخدمة لهم من الستين إلى الخامسة والستين من تحكم الأهواء السياسية والشخصية .و لم تكن صدفة أن مقعد نقيب الصحفيين ظل يتناوب عليه لنحو ربع القرن رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية من أصحاب المصلحة الخاصة في مد السن . وهذه القيادات كانت تعرف ويعرف معها الجميع بأن استمرارها في المناصب الإدارية العليا معلق برضا السلطة الحاكمة ورجال الحزب الحاكم وأجهزة الأمن .لذا استبدلت مخاطبة قراء الصحف بقارئ واحد وأسرته وأتباعه ، وأمعنت في بذل النفاق الملكي والإمبراطوري والمملوكي وأورثته صحفنا القومية حتى عيد الميلاد التاسع والسبعين لـ «رئيس الجمهورية» ! .

ما يجرى مع القضاة جرى مع الصحفيين وربما مع غيرهم . لكن المصيبة أكبر عندما تصل اللعبة إلى محراب العدالة . وانتبهوا لما يستهدف نادي القضاة.



(٣٠)

مهلا..
اسألوا أنفسكم أولا

. أكتب كمواطن وصحفي إلى المجلس الأعلى للصحافة وعنه قبل عودة هيئة مكتبه للانعقاد اليوم ، وقد غضب وحذر وأنذر في اجتماع طارئ الأسبوع الماضي . وتوعد بإجراءات قانونية على خلفية « شائعة صحة سيادة الرئيس »، وبعدما كال الاتهامات لصحف وأقلام مصرية بـ « النيل من صورة مصر .. وتهديد أمن الوطن و استقراره والمصلحة العامة ». ولن أتوقف كثيرا عند هذه اللغة الاتهامية التخويفية الفظة التي استخدمها بيان مكتب المجلس والمستقاة بامتياز من قاموس سياسي أمني و قانوني عقابي بغيض و سئ السمعة . ولست في وارد الدفاع عن نقابة متهمة بالتقصير في رعاية أخلاقيات المهنة وتطبيق ميثاق الشرف الصحفي أو عن الصحف والأقلام المستهدفة . فكلها قادر على الزود عن النفس وله حججه ومنابره .وبإمكان من يشاء تجاهل انه المعني بالاتهام و الوعيد طالما جاء بيان المجلس الأعلى خاليا من تخصيص صحف أو أقلام بأسمائها .و طبعا باستثناء النقابة المدعوة وفق البيان إلى تحمل مسئوليتها.

وقبل أن أسمح لنفسي بطرح أسئلة على المجلس الأعلى للصحافة وعنه و كمواطن وقارئ و صحفي محترف قد لا يتفق بالضرورة مع أساليب معالجة شاعت في صحافتنا بما في ذلك الخاصة الجديدة منها ، لابد من إشارة إلى أن لغة البيان الاتهامية التخويفية تستبق نتائج التقرير الخاص عن « الشائعة » . و هو التقرير الذي كلف الاجتماع لجنة الممارسة الصحفية بالمجلس برئاسة الدكتور فاروق أبو زيد (أستاذنا في كلية الإعلام جامعة القاهرة) بإعداده على وجه السرعة .وبالتالي فان البيان وبهذه اللغة يصادر مسبقا

(*)نشر هذا المقال في جريدة « العربي » الناصري في ٩ سبتمبر ٢٠٠٧ تحت عنوان :«الى المجلس الأعلى للصحافة : مهلا .. إسألوا أنفسكم أولا » .

على الوصف الذي أطلقه بنفسه على التقرير بأنه « مهني يتولاه خبراء مختصون وأكاديميون محايدون» . بل يضع أستاذنا وقد تتلمذت عليه أجيال من الإعلاميين والصحفيين في كلية الإعلام جامعة القاهرة ومعه أعضاء اللجنة في حرج ما بعده حرج ، ويعرض مصداقيتهم لتجريح لا يليق بمكانتهم العلمية و عند تلاميذهم .ولعله كان الأوفق له ولهم الاعتذار عن المهمة نظرا للأجواء الغاضبة والتحريضية التي تكتنفها .

عمر المجلس الأعلى للصحافة جاوز ٣٢ عاما .وقد نشأ بقرار من رئيس الإتحاد الاشتراكي رئيس الجمهورية (أنور السادات) في عام ١٩٧٥ تمهيدا لتعددية سياسية وحزبية سرعان ما أتضح وتأكد لاحقا أنها مقيدة «ديكورية» و مجهضة . و أوضاع المجلس جرى تقنينها دستوريا بتعديل عام ١٩٨٠ وبقانوني الصحافة ١٩٨٠ و ١٩٩٦ . والسؤال هنا إلى أي حد أحدث المجلس - بوصفه من بشارات التعددية والتحول الديمقراطي - القطيعة المفترضة بحساب عمره المديد مع ميراث التنظيم السياسي الواحد . و إذا كان قانون ١٩٩٦ قد خص نقابة الصحفيين وحدها بمحاسبة أعضائها والغي سلطة المجلس في التحقيق مع الصحفي (المادة ٤٦ من القانون ١٩٨٠) وهي خطوة للأمام من دون شك ، فهل يستقيم الإبقاء على طريقة تشكيل المجلس قانونا بقرار من رئيس الجمهورية ؟ ..و هل ينسجم عمليا رئاسة الأمين العام لأحد الأحزاب (الحزب الوطني الحاكم) مع نص القانون على أن المجلس « هيئة مستقلة تقوم على شئون الصحافة بما يحقق حريتها واستقلاليتها .. »(المادة ٦٧ في القانون الساري لعام ٩٦) ؟.

و فكرة مجالس الصحافة تعود إلى السويد عام ١٩١٦ و تطورت في أنحاء المعمورة لتواجه تدخل السلطات وتهديدها لحرية الصحافة ولتحقق التوازن بين هذه الحرية وتداول المعلومات وبين حقوق المواطنين و خصوصية حيواتهم الشخصية و بهدف رعاية مواثيق المهنة وأخلاقياتها . ولقد نشأت وتطورت العديد من مجالس الصحافة في العديد من الدول بعد مصر لتجمع بين أصحاب الصحف وقرائها و الصحفيين ورجال السياسة والقانون ، ومعظمها يعمل برئاسة وأعضاء متطوعين بلا أجر و من دون بدل جلسات لأعضائها ، و المتوخي بالأصل استقلاليتهم عن السلطة . فلماذا تستبقي مصر في مجلسها المديد العمر كل ما هو على خلاف ضمانات الاستقلالية والنزاهة

والمصداقية ويعوق الزود عن حرية الصحافة في وجه تهديدات سلطة الحكم والمال؟ . أليس من اللافت المؤسف أن تعامل ميزانية المجلس المنوط به رقابة الشفافية المالية للصحف بوصفها ميزانية مؤسسة حربية (رقما إجماليا واحدا يدرج في موازنة الدولة وفق نص المادة ٧٥) ؟.

أما قطار ملكية الصحف في مصر فقد تلكأ حتى يسمح بشق الأنفس وبشروط شبه تعجيزية بالترخيص لصحف خاصة ، باتت تشكل ظاهرة لافتة مع مثيلاتها في الدول العربية الأخرى ، بما في ذلك الخليج . وينظر إليها العالم الآن بوصفها العلامة الأبرز في التطور الديموقراطي بالمنظقة . فهل حان الأوان لتمثيل أصحاب و رؤساء تحرير هذه الصحف التي تشكل الضلع الثالث في ملكية الصحافة المصرية (إلى جانب القومية والحزبية) في المجلس ؟ .وإذا كان قانون ٩٦ قد فتح الباب ولو « مواربا » لشركات الصحافة الخاصة (وللمفارقة بواسطة المجلس الأعلى) ، ألم يكن واردا أن يشمل القرار الرئاسي بالتشكيل الأخير للمجلس ضم ممثلي الضلع الثالث بين الشخصيات العامة التي يرشحها مجلس الشورى (و أغلبيته الساحقة منتخبة ومعينة من الحزب الحاكم) ؟ . أم أن مرض تكلس السلطة أعمى دهاة الحزب والدولة عن رؤية هذا التناقض، وأعجزهم عن التفكير في جسد الصحافة وهو يتمدد شائها خارج المجلس الذي يضم في عضويته رؤساء تحرير الصحف الحزبية مع القومية .وقد جرى استيعابهم في هذا الإطار المؤسسي بعد اقل من أربع سنوات فقط من صدور أول صحيفة حزبية معارضة . ؟

هناك أسئلة عديدة تخرج علينا من الأزمة الأخيرة ذاتها.أليس استدعاء المجلس الأعلى للصحافة من ثباته و تذكر تقارير الممارسة الصحفية وإهمال الصحف أعمال القانون بنشرها (بما في ذلك الصحف القومية صاحبة الأرقام القياسية في المخالفات المهنية) تستفز مواطنين قراء لم ترتفع أصبع واحدة عندما تخوض بعض الصحف في حيواتهم الخاصة وأعراضهم كما يجرى على صفحات الحوادث ؟ . ولماذا لم تهتز رأس واحدة بالمجلس الأعلى لمظاهر الاحتكار في صحافتنا و جرائم الخلط بين الإعلان والتحرير وتأثير الرأسمالية الجديدة و الاختراق الأمريكي ؟ وهل التساؤل عن صحة الرئيس أكثر تهديدا لسلامة البلد وأمنها من إشعال الحرائق بين أبناء الوطن مسلمين

وأقباط ، واللعب بالنار الطائفية لا يزال جاريا على صفحات الجرائد من دون كلمة نصح أو اجتماع عاجل لهيئة مكتب أو تقرير عاجل للجنة ؟

و إذا كان المجلس ولجانه يفتقدون التمييز بين مكانة رئيس الدولة المصونة و بين إضفاء قداسة علي شخصه وأسرته فهاجوا وماجوا وغضبوا وهددوا، ألم يقرؤوا نص المادة (٧٥) من القانون ٩٦ التي تخول المجلس «حق طلب البيانات من جهات الاختصاص الرسمية ..» ؟ . ولما كان من صميم اختصاصه حماية العمل الصحفي وكفالة حقوق الصحفيين وضمان أدائهم لواجباتهم (المادة ٧٦) ، كيف يسكت المجلس من زمن على حرمان صحف معارضة حزبية و خاصة من اعتماد مندوبيها لدي مؤسسة الرئاسة الأخطر شأنا في صناعة القرار وأثرا في حياة المواطنين والبلد ؟. و لماذا يصمت كل هذه الأيام الملتبسة حول « صحة الرئيس وغيابه » ولم يستنطق الجهات الرسمية ؟.

لعل هذا هو سؤال الأسئلة عندما يصبح استدعاء المجلس وتذكر تقارير لجنته للممارسة الصحفية كحق يراد به باطل في زمن أصبحنا نتحرك فيهو كأننا أسرى غرفة معتمة ، يقودنا عمى ألوان و خداع بصر.

..المجلس الأعلى للصحافة وأنت تعود اليوم : مهلا ..أسألوا أنفسكم أولا .



(٣١)

عندما تصبح الحرية كالزواج .. « عرفية »

منذ عادت أحكام الحبس في قضايا النشر في موجتها الثانية خلال عهد الرئيس حسني مبارك (الموجة الأولى مع نهاية عقد التسعينيات وبعد قانون الصحافة لعام ١٩٩٦) ، اكتشف الصحفيون والبلد كلها أننا كنا نعيش «أزهى عصور الحرية العرفية» . ولا يظن المرء أن دولة أو مجتمعا قد أدخل بجرأة وبقوة إلى قاموس السياسة مثل هذا المصطلح المبتكر الفريد « الحرية العرفية » . في الظن أن المصطلح مرشح لأن يشيع إلى أبعد من المشتغلين بالصحافة والسياسة ، و يقفز من فوق أسوار النخبة إلى الجمهور . ببساطة هو يحاكي «الزواج العرفي» الذي بات ظاهرة شائعة تنتشر احتيالا على الحقوق والواجبات والقوانين ،وأيضا على العيش الصعب ، فيزيد من صعوبته وجهنميته عنوانا على حيوات أناس تتمزق بين الظاهر والباطن .. المعلن والخفي .

لا يقوم مجتمع إلا بالقانون المجرد عن الأهواء والتمييز والشخصنة .إلا أن مصر تحولت على مدى عقود ومن دون أن تترسخ فيها سطوة القانون واحترامه إلى «مجتمع الاستثناء» . قبل ثورة ١٩٥٢ بدا القانون مع الاحتلال مستحيلا مع جاليات أولى بالرعاية وامتيازات أجنبية تمتد إلى ساحة القضاء محاكم مختلطة وسجن أجانب . وبعد الثورة وضرب الإقطاع الريفي والتخلص من الاحتلال الأجنبي و الأسرة الحاكمة الارستقراطية غير المصرية حلت «المساواة» شعارا وفي الأبنية الإيديولوجية و المؤسسية والتشريعات، وإن ظل البلد على أعتاب المواطنة ودولة القانون دون أن يبلغهما .

و لعل أخطر ما جرى ويجرى في مصر أنها تحولت منذ عقد السبعينيات وتحديدا بفعل ربع قرن من حكم الرئيس مبارك إلى « مجتمع الاستثناء ». انتقلت فكرة المساواة

(*)نشر هذا المقال في جريدة «البديل» المطبوعة بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠٠٧.

ذاتها عند الناس من أمل إلى سراب.ولم يعد الفساد والواسطة هامشا بل القاعدة . بل أصبحت الحقوق والواجبات وتطبيق القانون كلها استثناء . وكأن البلد ترتد إلى الخلف قاطعة المسافة التي اقتربتها من « دولة القانون » . و يتعجب الناس كيف يمر يومهم صعبا مستحيلا بحساب الاقتصاد والسياسة والثقافة والأخلاق ، و من دون أن يدركوا فضل «مجتمع الاستثناء» في إبقائهم على قيد الحياة . لكن معذبين . تمر أيامهم العسيرة معجزات غير كريمة لا تمنح النفس راحة أو أمل أو ثقة .

لننظر كيف يقضى الناس أبسط مصالحهم بالواسطة و الرشوة لا بالحقوق والقانون. لننظر كيف جاء تعديل المادة ٧٦ من الدستور ذروة لدراما الاستثاء ، فصيغت تفصيلا وأعيد صياغتها أو تفصيلها تاليا لتأهيل النص على قياس شخص بعينه وظروف معينة .و قد أصبحت المادة هي الأخرى معجزة غير كريمة بين الدساتير في عدد كلماتها و جملة الاستثناءات و الأوضاع الانتقالية، وحتى في تحصين هذه «الانتخابات» الرئاسية ضد الطعن أمام المحكمة الدستورية .

لننظر إلى حال الدستور و القوانين عندما تكون هي الشئ وضده.فينص الدستور أبو القوانين على أن «حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني » (المادة ٤٧) و يقول الدستور أيضا :« حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور، ويجوز استثناء فى حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي، وذلك كله وفقا للقانون.» (المادة ٤٨) .أما القوانين فهي على ما نعلم و نعاني حافلة بآليات قمع حرية التعبير و الصحافة و كفيلة كما يقال بان تودع كل من يكتب وينتقد السجون.

لننظر إلى صحافتنا كم منها قادر على نقل معلومة إلى القراء من دون حذف و نقصان و زيف ؟.. وكم من كتابنا وصحفيونا يتمتع بهامش حرية رأي ؟.. وبالأصل فان صحفا كـ«العربي» و«الوفد» و«الدستور» و «مصر اليوم » و «البديل» و«الفجر» و«صوت الأمة»

ليست إلا استثناءا يؤكد قاعدة راسخة من صحافة الطاعة . وهي على أفضل تقدير توزع مجتمعة أقل من ٢٠٠ ألفا من نحو ثلاثة ملايين نسخة للصحف المصرية كلها يوميا ،وفي بلد تعداده فاق ٧٥ مليونا و مازالت سلطة الحكومة فيه تسيطر وتحتكر إذاعته وتلفزيونه .

و تلخص أحكام الحبس التي توالت أخيرا ضد هذه الصحف حال المجتمع بأسره عندما تنبهنا إلى أن الهامش المتاح ليس إلا « حرية بالتغاضي » و «حالة عرفية» ، تجري بالمخالفة لنصوص عقوبية تجريمية قابلة للإيقاظ والاستدعاء عند الطلب من بين ترسانة قانونية شرسة وغير معقولة .وفي هذا السياق يظل تعبير « مواد القانون النائمة » المستوحى من كلام الرئيس «مبارك» في أزمة منتصف التسعينيات (قانون اغتيال الصحافة ٩٣ لعام ١٩٩٥) بليغا وكاشفا و دليلا ساطعا على «الحرية بالتغاضي » و«الحالة العرفية ». و إذا ما تذكرنا هذه النصوص و أدركنا هولها ، فإننا سننتهي إلى الحكم بان حق القراء في المعرفة هو ضد القانون . وسيكون علينا ألا ندهش حين يقف محامو «الحسبة السياسية » أمام المحاكم طلبا لحبس منتقدي الرئيس ورجاله محتجين بأنهم لا يطلبون سوى تطبيق القانون ليس إلا .

٢٦ سنة من الطوارئ - أي الأحكام العرفية - حين يتأملها مؤرخ حسن النية يوما ما في المستقبل لا بد وأنه سيكتب مندهشا ومتحيرا بين السماحة المدعاة لحاكم بإمكانه وضع منتقديه في السجون بما لديه من ترسانة قوانين استبدادية وبين قدرته على الإبقاء على تلك القوانين ورفع شعارات من قبيل « أزهي عصور الحرية » في الآن نفسه. وفي هذا وجه من وجوه «مجتمع الاستثناء» عندما تصبح حرية الصحافة أيضا عرفية. وتماما كما يتفشى الزواج العرفي في «مجتمع الاستثناء » كأحد أوجه التحايل على واقع بائس يجعل تحقيق أوليات الحياة أقرب إلى الاستحالة و ينتج علاقات مشوهة متفسخة .

عرفية الحرية كما تتجلى في الصحافة تحاكي عرفية الزواج بين رجالنا ونسائنا .. وهذه الأيام المضطربة تجعل من مصر بلدا عرفيا بامتياز ، يعاني تناقضات تهدد استمرار العلاقة .

أليس حال حرية الصحافة من حال البلد .. زواج عرفي.



(٣٢)

إنه تاريخ ميلودرامي

لو أن المخرج الراحل «حسن الإمام» امتد به العمر (توفي في عام ١٩٨٨) لوجد في مجريات السياسة عندنا الآن ما يصلح مادة خصبة للمزيد من أفلامه الميلودرامية . ويبدو انه في السياسة كما في الفن ثمة «ميلودراما » تنسج مشاهدها مفاجآت تستند إلى مصادفة ساذجة .و هكذا تتوالى المصادفة تلو الأخرى لتتحكم في مسار الأحداث ومصير الشخصيات . و مع أيام العيد ـ وكل عام و أنت عزيزي القارئ بخير ـ تلح على المتابع لأحوال البلد ذكرى هذا المخرج الذي طالما هاجمه نقاد ومثقفون بوصف أفلامه الميلودرامية أحد علامات تخلف السينما المصرية ، رغم أنها كثيرا ما اجتذبت جمهورا باحثا عن الإثارة والصخب في دور السينما . وبهذه المناسبة نكتفي بتقديم ثلاثة مشاهد من أحوالنا السياسية و العامة كانت تصلح مادة لأفلام «حسن الإمام» لو لم يرحل . لكنها تستحق بحق أن تفتح الباب لحديث عن «تاريخ ميلودرامي».

المشهد الأول .. يحكم القاضي «عبد السلام جمعة» بالسجن على «أيمن نور » مؤسس حزب «الغد » بعد أشهر معدودة من ترخيص لجنة الأحزاب التي يسيطر عليها الحزب الحاكم للحزب نفسه. وكما نعلم فان «نور» يقضى عقوبة السجن مدانا بتزوير تصادف أنه لم يكن به حاجة إليه بالأصل (توكيلات مؤسسي حزبه) . و للمصادفة أيضا فان «نور» حل تاليا للرئيس «حسني مبارك » في انتخابات المادة ٧٦ معدل . أما من حل ثالثا «نعمان جمعة » رئيس حزب « الوفد » فقد تصادف أيضا انه فقد لاحقا رئاسة حزبه وطرد منه و بات مهددا بالسجن متهما بالبلطجة . ولن نتحدث عن منافس آخر (أي

(*) نشر هذا المقال في جريدة « البديل » المطبوعة بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٧ تحت عنوان :« الرحمة على حسن الإمام .. إنه تاريخ ميلودرامي أيضا ».

ثالث المنكوبين بالمصادفة) مات في حادث سيارة ،وكان رئيسا لواحد من نحو عشرين حزبا يصعب تذكر أسماؤها ورؤسائها هي الأخرى، وان كان معترفا بها من لجنة الأحزاب. وعلى أي حال فان المصادفات لا تتوقف ، و سيصبح بإمكان المخرج والمؤرخ الميلودراميين أن يقدما مفاجأة ذروة الأحداث حين يعود القاضي « عبد السلام جمعة » للظهور مرة أخرى ، وهو يصدر حكمه بعدم اختصاص القضاء الإداري بالإفراج الصحي عن « نور » .

المشهد الثاني .. البطل هذه المرة ضابط شرطة من جهاز «أمن الدولة » الرهيب لقبه مميز جدا. إنه « محمد برغش » . يطل في تحقيقات النيابة متهما بالإشراف على الاعتداء على القاضي « محمود حمزة » أمام نادي القضاة في ابريل ٢٠٠٦ وخلال اعتصام النادي طلبا لاستقلال القضاء و احتجاجا على استهداف القضاة دعاة الاستقلال بمحاكمة تأديبية جائرة مليئة هي الأخرى بالمصادفات غير المبهجة . والاعتداء كما نعرف غير مسبوق في تاريخ مصر وقضائها من حيث موقعه وملابساته و ضراوته ومرتكبيه. وللمصادفة أيضا فان « برغش» يعود بطلا لحدث الزج برئيس تحرير صحيفة «الدستور » إلى المحاكمة متهما ببث أنباء كاذبة تضر بمصالح البلاد وتهدد أمنها ، وبوصفه الشاهد الأبرز في قضية « الصحافة وصحة الرئيس مبارك » . وهكذا باتت الشخصية ذاتها خصما في استقلال القضاء و حرية الصحافة معا . وللمصادفة غير البريئة أيضا فإن «بدر القاضي » المقاول كبير و النائب عن الحزب الحاكم في دائرة بولاق أبو العلا يمنح وزير الداخلية «حبيب العادلي» سكنه الممتاز في حي المهندسين . وللمصادفة مرة أخرى وليست أخيرة فإن القوات التابعة للوزير «العادلي » قامت بالواجب المطلوب لتزوير انتخابات مجلس الشعب لصالح المقاول نفسه. وتبلغ القصة ذروتها بواحدة من أقوى الحبكات ميلودرامية عندما نكتشف بان القاضي «حمزة» كان في عهد الإشراف القضائي على الانتخابات الذي ولى هو نفسه الذي وقف ليتصدى للتزوير لصالح « القاضي » حين كان مشرفا على احدي اللجان الانتخابية.

المشهد الثالث .. « فتحى سرور» كان وزيرا للتعليم لخمس سنوات (٨٦ إلى ١٩٩٠) ثم أصبح رئيسا لمجلس الشعب المنوط به رقابة الحكومة وسياساتها وتعليمها لمدة ١٧ سنة . لكنه بعد كل ذلك يمنح الميلودراما مذاقا فكاهيا حين يضحك الجمهور

بنعته ونعيه لنظام التعليم بأنه « فاشل وناقص» ،و حين يقول بأنـه دفـع بأبنائـه وأحفـاده ليتعلموا في مدارس أجنبية .

المشاهد الثلاثة الجارية الآن هي فقط على سبيل الاستدلال على ميلودراما نعيشـها أحداثا ومصادفات ، «غير بريئة» بالقطع . والتاريخ في مصر قبل يوليـو ١٩٥٢ وبعـده عرف القاضي «الهلباوي» الذي أصدر أحكام الشنق والجلد على ضحايا دنشواي بأوامر من المحتل الأجنبي . ثم ظل يحاول حتـى وفاتـه التكفيـر عـن جريمتـه ضـد الشـعب والوطن ، فكان من ابرز المحامين المتطوعين دفاعا في ساحات المحاكم عن الـوطنيين المناهضين للاحتلال . كما عرف قاضيا آخر يدعى « أبوسحلي » ظل يترصـد معارضـي الرئيس السادات بأحكام الحبس والسجن و مصادرة الصحف ، ثم عينه السادات وزيرا للعدل .

بالقطع في الماضي ، ثمة وقائع على هـذا النحـو أو ذاك . لكـن مـا يتضـح الآن مـن مفاجآت و مصادفات تدعونا لافتراض أن مصر في هذا العهد تعيش ذروة غيـر مسـبوقة في ميلودراما التاريخ السياسي .. وهي كما في السينما دليل على تواضع التفكيـر وهبـوط المستوى .

ورحمة الله على «حسن الإمام» وأفلامه .



(٣٣)

قصة «سلم» النقابة

تنتظر نقابة الصحفيين مع نقيبها ومجلسها الجديدين استكمال معارك ثقيلة الوزن والقيمة .و هي في الصميم من حرية الصحافة التي تعنى القراء و تتصل بمستقبل الوطن. ويكفي الإشارة إلى ثلاثة ملفات أصبحت مفتوحة: إلغاء الحبس في قضايا النشر وضمان الحق في الحصول على المعلومات.. و مشروع لائحة أجور أكثر عدالة .. ومصير المؤسسات الصحفية «القومية» بين سوء الأداء والإدارة و بين الخصخصة. والى جانب هذه الملفات أخرى يسلمها مجلس إلى آخر من بينها حرية إصدار الصحف ووقف تعطيلها بالأساليب غير القانونية (الشعب و آفاق عربية مثالا) .

لكن الحكومة و حزبها الحاكم وجهاز أمنهما شاءوا أن يضيفوا بل يضعوا فوق كل هذه الملفات عنوانا مثيرا هو « السلم » . و قبل أن تبدأ الانتخابات أطلق مفوضو الحكومة «لاسترداد النقابة» و معها مقعد النقيب الطلقة الأولى في معركة حظر الوقفات الاحتجاجية عند مدخل النقابة وفوق سلالمها المفتوحة على الفضاء العام في شارع عبد الخالق ثروت بقلب القاهرة . وكأن النقابة مختطفة من المعارضة والإخوان . و شئنا أم أبينا فان « السلم » أصبح معركة لها رمزيتها بين ملفات الصحافة المزمنة التي تمتد إلى عقود تسبق إنشاء المبنى الجديد لنقابة الصحفيين في نهاية التسعينيات .

وبالأصل يتصل المبنى بمعان ورمزيات عدة . فالانقلاب المعماري الذي تم في نهاية عقد التسعينيات جاء ليتوج العهد المديد لنقباء الحكومة رؤساء مجالس إدارة

(*)نشر هذا المقال في جريدة « البديل » المطبوعة بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠٠٧ تحت عنوان :« نقابة الصحفيين .. قصة سلم ». وواقع الحال أن الأستاذ مكرم محمد أحمد إتخذ من تقييد الإحتجاجات فوق سلم النقابة قضية ما بعدها قضية في حملته الإنتخابية لهذا العام.

الصحف القومية. أزيل المبنى القديم من ثلاثة طوابق و المفتوح على حديقة تفضي إلى الشارع . وكلها مكونات معمارية تحقق سلاسة التواصل بين الصحفيين بعضهم البعض و مع مجاوريهم (نقابة المحامين إلى يمينه ونادي القضاة إلى يساره) . وحل مبنى اسمنتي عملاق على غرار« المول » واجهته فخمة براقة لكنها مصمته . يعكس زجاجها حركة الشارع ليس إلا ، موهما المارة ببرج عاجي يسكنه الصحفيون، ومشددا على المسافات البعيدة بين حال البلد و الناس وبين ما تنشره صحف «قومية » تعمل كآلات تزيف الوعي . وبهذه «النفخة الكذابة» يخفى(المبنى/ المول) وواجهته الزجاجية داكنة الزرقة العاكسة لحركة المرور في الشارع الأحوال المعيشية والمهنية البائسة لغالبية أعضاء النقابة. أو هكذا أريد للمبنى الجديد لنقابة رأي في مكانة نقابة الصحفيين.

ولعلها هفوة معمارية واحدة خرجت عن فلسفة «معمار العزل والعزلة والعلو والاستعلاء» هي التي جعلت من السلم المفتوح على فضاء الشارع بين نقابة المحامين ونادي القضاة مدرجا يتسع حال التقائه بالرصيف و يضيق عند المدخل . مجرد قوس - طوله لا يتجاوز الأربعين مترا و عمقه العشرين مترا - هو ما تبقى لاحتجاجات محاصرة ومقموعة ومحرومة من النزول إلى الشارع والميادين . ولا يظن المرء أن أيا من اللاجئين احتجاجا إلى سلم نقابة الصحفيين يختار طوعا ترك شوارع المدن والعاصمة بميادينها الفسيحة إلى الحصار الأمني المشدد المضروب حول هذا القوس« الهايدبارك المصري شديد التواضع » . ومن تابع حركة الاحتجاج في الشارع على مدى السنوات الثلاث الماضية، منذ الانتقال من تجمعات التضامن مع فلسطين والعراق إلى التضامن مع النفس ومزج التضامنين معا ، يمكنه أن يلحظ أن اللجوء إلى هذا القوس كان ينادى المدفوعين إليه اضطرارا تحت ضغط تشديد القيود الأمنية و الاعتداءات الوحشية للشرطة مع بدء الولاية الخامسة للرئيس مبارك في خريف ٢٠٠٥ .

وهكذا أصبح لسلم نقابة الصحفيين خصوصيته ورمزيته ،وهو المحاصر دوما بنطاقات الأمن وحواجزه الحديدية و المزود عند المناسبات بكاميرات الفضائيات وعدسات المصورين. وكلها يواجه محتجين لا يملكون من مخاطبة الشارع والجمهور إلا هذا القوس الذي بات أشبه بخشبة مسرح يعزف على تيمة واحدة مهما تنوعت الشعارات والحضور (من المطالبة بعودة صحيفة مغلقة إلى التنديد بتمديد الحكم

وتوريثه إلى الاحتجاج على تعذيب المواطنين و طرد فقراء قلعة الكبش من مساكنهم) .
و هذه التيمة الواحدة تتلخص في مشاهد الحصار المستديم داخل هذا القوس .إنه بأس الدولة البوليسية و بؤس النخبة والمعارضة . وإن ظلت الوقفات الاحتجاجية على سلم النقابة ترمز في الآن نفسه إلى التحدي ومواصلة الاحتجاج ورفض رفع راية الاستسلام لأوضاع بالغة التردي على كافة المستويات . وهي في كل الأحوال محملة بالرغبة في إيقاظ ضمير صحف ووسائل إعلام تغيب الحقائق وتشوه الوقائع . وترمز أيضا إلى تحول واجهة نقابة رأي بمكانة نقابة الصحفيين إلى خلفية حيز عام نادر لإعلان الاحتجاج .

يريد مرشحو الحزب الحاكم أن تخوض النقابة معركة جهاز أمن ضيق الأفق وسيئ السمعة لإلغاء آخر ما تبقى من مساحة احتجاج عام ، بعد ضرب الناس ومطاردتهم في شوارع وميادين العاصمة . وقد برعوا هم أنفسهم في التغطية على جرائم الدولة البوليسية ، ولم نسمع لهم صوتا عن حق الناس في التظاهر السلمي وفي انتخابات حرة وتداول السلطة . و يتناسى هؤلاء المرشحون أن الوقفات الاحتجاجية في القضايا العامة عرفها سلم نقابة الصحفيين قبل الدورة النقابية السابقة، وان أصوات الاعتراض على الرئيس مبارك و نجله « جمال » وبوليسية الدولة كانت مسموعة في عهد المجلس السابق الذي رأسه نقيب حكومي . و تاريخ الاحتجاج فوق هذا « الهايدبارك» المحدود المساحة والمحاصر يفيد بان مجلس النقابة ولجانها تملك أن تدعو لتنظيم وقفات احتجاجية، لكنها لم تصدر مرة واحدة ـ لا قبل المجلس الحالي أو أثناء ولايته ـ قرار حجب أو منع . ولذا فان الحديث الانتخابي الجاري على السنة مرشحي الحزب الحاكم عن قرار بأغلبية أعضاء مجلس النقابة الجديد بمنع الوقفات الاحتجاجية يسئ إلى سمعة النقابة بوصفها نقابة رأي ويعتدي على مابات حيزا عاما للاحتجاج و « التنفيس السياسي» .

فمن يتحمل وزر اتخاذ قرار هو في ذاته « فضيحة» تعيد للأذهان تشريف أنصار الحزب الحاكم رافعي صور الرئيس مبارك في حراسة الشرطة لسلم النقابة مرتين : في الأولى كسروا زجاج الواجهة.. وفي الثانية اعتدوا على صحفيات على نحو يخدش الحياء؟ . وبدلا من خوض معارك الآخرين (حملة صور الرئيس والحصار الخشن للشرطة) ، ثمة معارك أجدى بمصالح الصحفيين وحرية الصحافة والوطن .. والملفات أصبحت مفتوحة : الحبس في قضايا النشر وتداول المعلومات .. ولائحة أجور جديدة أكثر عدالة .. و مصير الصحف القومية .

(٣٤)

انتخابات الصحفيين وأوهام الفئة المميزة

الفارق بين الجمعية العمومية المدعوة لانتخاب نقيب ومجلس جديدين لنقابة الصحفيين في خريف عام ٢٠٠٧ و بين مثيلتها صيف عام ٢٠٠٤ نحو ستمائة عضو أي زيادة تقدر بنحو ١٥ في المائة. و جسم العاملين بالمهنة لا يزال يتمدد خارج النقابة . و المئات ممن يعملون بلا حقوق تقريبا ومن دون مظلة نقابية ينتظرون على أبوابها .أما سوق العمل فبسبيله إلى الاتساع مع صدور المزيد من الصحف الخاصة الجديدة ، رغم قيود الإصدار و ضعف القدرة الشرائية للقراء.

ومع أن عضوية نقابة الصحفيين لا تزال بالآلاف (نحو ٦ آلاف بمن فيهم من لا يحق لهم التصويت بعد) و لا تقارن بعضوية نقابات مهنية أخرى كالمحامين والمهندسين تعد بمئات الألوف. لكن المحدودية النسبية لأعداد أعضائها لا يحمل يقينا المزيد من الفرص لا يهام جموع الصحفيين بأنهم في عداد « الفئات المميزة » أو «الفرق الناجية» بين الطبقة الوسطى المأزومة في أحوالها المعيشية و في أحلامها و المصدومة في واقع البلد . و يقينا أيضا فان ضباط الجيش والشرطة و كذا القضاة ظلوا ومازالوا الفئات الأولى برعاية الدولة وميزانياتها وخدماتها واستثناءاتها .

و منذ نهاية عقد السبعينيات ، أدخل المرشحون في انتخابات النقابة من أعضاء الحزب الحاكم والموالين لسلطة الدولة الصحفيين إلى هامش هذه الرعاية الرسمية «الاستثنائية» . وهكذا انطلقت المجالس المتعاقبة بالتعاون مع السلطات الحكومية في

(*)نشر هذا المقال بجريدة «البديل » المطبوعة في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧ ،وقد إعتمد في العديد من أجزائه على نص الدراسة الأخيرة في كتاب «حرية على الهامش» للمؤلف . وهي الدراسة التي تحمل عنوان :« النقابة المحتضنة ».

إشباع وتأجيج طلب الصحفيين كمستهلكين بدءا من «الفراخ» و« كرتونة البيض » ، وكمدخرين ريعيين يضاربون علي الشقق والأراضي . و كاد التنظيم النقابي للصحفيين أن يتحول إلي «جمعية استهلاكية» أو« شركة لتسويق العقارات » ، و تعلوهما لافتة نقابة، وانتهاء بمجمع خدمات مكيف كأنه «جزيرة الاستثناء» في دولة يجري فيها إهدار حقوق وكرامة المواطنين . و لا تتكفل هذه السياسات فقط بتحويل النقابة إلي مجمع خدمات وساحة لاقتناص فرص غير متاحة لآخرين ، فقد انحرفت لعقود متوالية بالمنظمة النقابية عن أدوارها الأساسية لتعيق الصحفيين أو كادت عن التفكير والعمل جماعيا علي تحسين الأجور وعلاقات العمل و توسيع هامش الحريات .

وكان مصطلح « النقيب القومي» في عقد التسعينيات ، بعد «نقيب الجسور» في الثمانينيات ، يؤشر إلي أن هذه السياسات قد أحدثت أثرها و بلغت مداها في النقابة وفي المجتمع . واطمأنت الدولة إلي فوز «النقيب الحكومي» بأغلبية مريحة وآمنة في انتخابات متعاقبة ، بعد أن بدا تآكل ما تبقي من نوازع معارضة واستقلالية بين نخبة الطبقة الوسطي. و ببساطة جري ابتلاع كل التناقضات التي يجمعها شخص هذا النقيب « الحكومي القومي / الحكومي » ، فلا يهم كونه عضوا في الحزب الحاكم ومروجا لسياساته . ولا غضاضة في أن يمثل الصحفيين العاملين بأجر، رغم أنه يمارس سلطات الملاك أرباب العمل بوصفه رئيسا لمجلس إدارة دار صحفية مملوكة للدولة . كما ذهبت إلي النسيان قرارات الجمعية العامة للصحفيين التي تحظر الجمع بين قيادة النقابة و المواقع الإدارية العليا . ولا تناقض إذا ما كان هذا «النقيب القومي» المنوط به السهر علي حراسة قرارات الجمعية العمومية ضد التطبيع مع إسرائيل هو نفسه أحد زوارها . وهكذا بدا «النقيب القومي» جامعا لكل التناقضات في مشهد سياسي صحفي يكشف عن مدي ما وصلت إليه الحال من هزال و هزل .

وظل العنوان الفج لهذه الرعاية السلطوية إعلان المرشح الحكومي لمنصب النقيب مبلغا شهريا يحمله إلى الناخبين مع « موسم الانتخابات » للتأثير على ارادتهم ولتعويمه وترجيح كفته في نقابة رأي تعود اليوم بدورها عنوانا على تأزم علاقة السلطة السياسية و الطبقة الوسطى. و بدأت اللعبة بعشرين جنيها في عام ١٩٨١ وانتهت في انتخابات ٢٠٠٤ إلى الثلاثين جنيها . والمقارنة مع معدلات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية

للجنيه كاشفة. بل جاءت انتخابات ٢٠٠٣ بدرس له دلالته ، فسرعان ما اضطرت سلطة الدولة إلى أن تمنح نقيب تيار الاستقلال والمعارض الأستاذ « جلال عارف» ما وعدت به مرشحها « الأستاذ صلاح منتصر» . وفوق ذلك قدمت إلى مجلس (دورة ٢٠٠٣ : ٢٠٠٧) عشرة ملايين من الجنيهات لمعالجة ديون النقابة المتوراثة عن عهد امتد لأكثر من عشرين عاما توالى خلاله النقباء الحكوميون (عضوية الحزب الحاكم + رب عمل رئيس مجلس إدارة و تحرير في مؤسسة صحفية قومية) تحت العناوين البراقة الخادعة « نقيب الجسور» فـ « النقيب القومي» .

ومع انتخابات الصحفيين ٢٠٠٧ تتجسد الأزمة بين سلطة الدولة والطبقة الوسطى . و قد وصلت إلى ذروة جديدة غير مسبوقة في عهد الرئيس «مبارك» وعلى نحو يذكر العديدين بأيام السادات الأخيرة . فعلى السطح تبرز قضية الحريات وتتلخص في محاصرة الصحافة الحرة بالسجن في قضايا النشر و حجب المعلومات ومعها حالة الغموض التي تلف مستقبل البلاد من قمة السلطة إلى الأحوال المعيشية واستكمال انسحاب الدولة من الخدمات الرئيسة وبخاصة التعليم والعلاج .ويحمل دلالة غير خافية ما نلاحظه من لجوء العديد من المرشحين إلى رجال الأعمال لبذل الوعود لتغطية عجز سلطة الدولة ، وبما في ذلك المرشح الحكومي لمنصب النقيب . لكن يظل جوهر الأزمة في أن البلاد تسرع علي طريق الليبرالية الاقتصادية وتهرول نحو المزيد من الفردية وإعلاء قيم الاستهلاك ، بينما تتقوض المواطنة مع تآكل وانهيار الطبقة الوسطي واختزال الدولة أو المؤسسة العامة في شخص أو نفر من الأشخاص. وكل ذلك و مصر محرومة - ولا نقول محروسة - من نسائم الليبرالية السياسية ، بما في ذلك الصحافة الحرة والنقابات المستقلة التي تقوم بأدوارها الحقيقية.

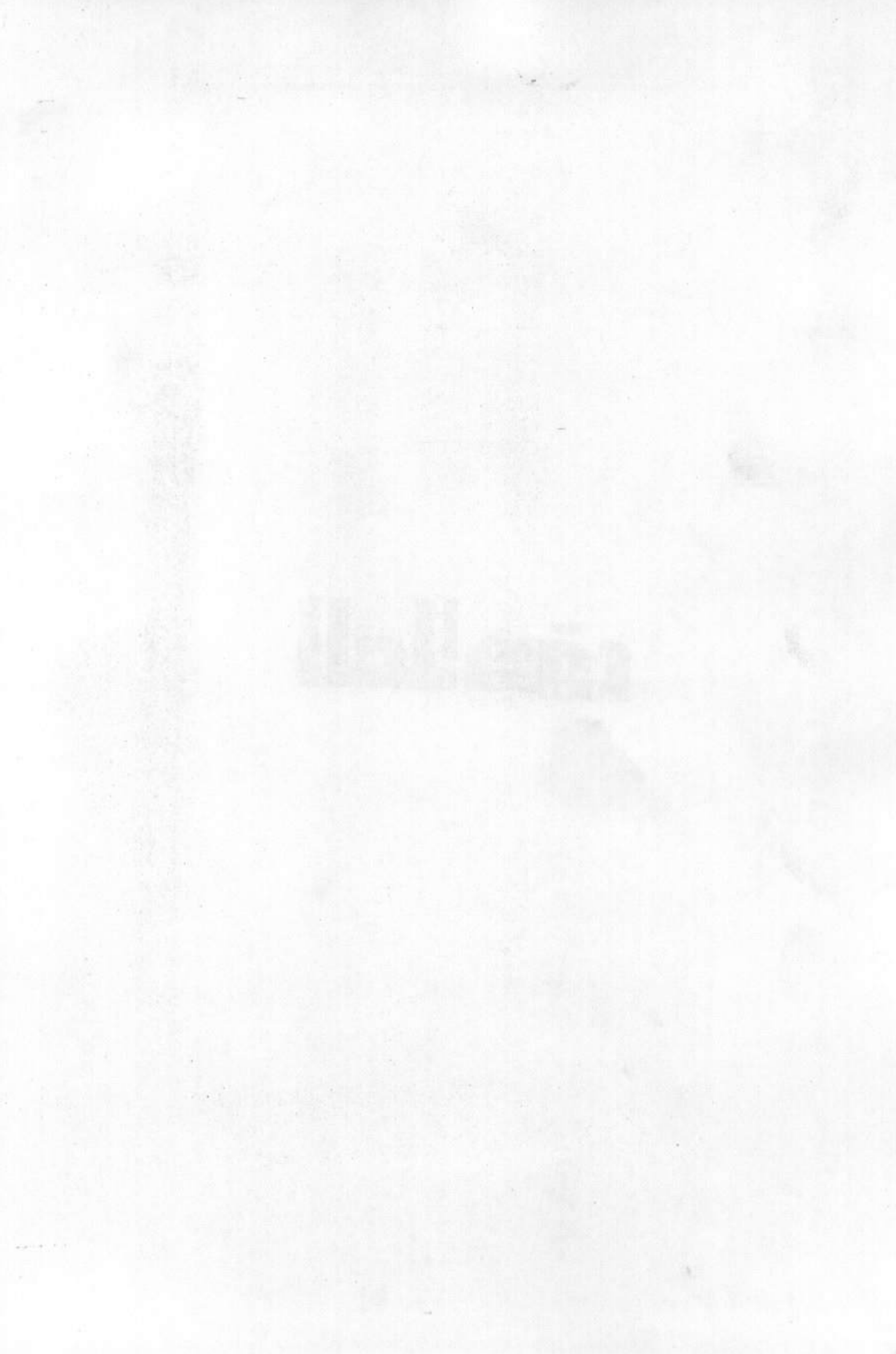
مع انتخابات نقابة الصحفيين ٢٠٠٧ هناك الكثير من الدعايات الخادعة تداعب أحلام الطبقة الوسطى في الخلاص بعصا سحرية يحملها رجل دولة أو أعمال . لكن ثمة حقائق أيضا . ولعل أهمها أن مساحة الوهم تتآكل و أن الصحفيين كغيرهم في حاجة إلى استعادة نقابتهم واستقلالها . والمجلس السابق برئاسة النقيب « عارف» وضع على جدول الأعمال للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٦ مشروع لائحة أجور تعيد توزيع عوائد

الإنتاج وتتطلب مواجهة الفساد في المؤسسات القومية وفي الصحافة المصرية بصفة عامة . وهناك ملفات أخرى مهمة أصبحت مفتوحة ومن بينها الاستقلال الاقتصادي للنقابة وأن تحصل على نصيب من «كعكة الإعلانات والضرائب» للنشر الصحفي . وثمة أيضا مهام توسيع فضاء الحرية الصحفية بإلغاء الحبس في قضايا النشر وبحرية تداول المعلومات .

أهمية انتخابات ٢٠٠٧ في ظل احتدام أزمة سلطة الدولة والطبقة الوسطى على صعيد الاقتصاد والحريات لا يجب أن تخطئها الأعين . وهذه الانتخابات إما أن تسفر عن مجلس برئاسة نقيب قادر على متابعة الملفات التي فتحها المجلس السابق لكن بعزم أقوى .. أو عن مجلس برئاسة نقيب يغلق الملفات ويعيد الصحفيين إلى مربع الأوهام ، لكن في ظل سلطة دولة أكثر عجزا عن بذل رعايتها للطبقة الوسطى وشرائحها الموعودة بالتميز والاستثناء.



الملاحق





النقاط العشر :

السياسة التحريرية لإصدارات مؤسسة الأهرام

إن الأهرام مؤسسة إعلامية قومية، تلتزم بالمصالح القومية العليا لمصر، وتدافع عنها، سواء كان ذلك يتعلق بسيادة الدولة، أو وحدتها الوطنية، أو استقرارها السياسي، أو نموها الاقتصادي، أو مكانتها الإقليمية، ومن هنا :

1 - إن أول التزاماتنا هو الحفاظ على الأمن القومي المصري، في مواجهة أية تهديدات خارجية أو داخلية، خاصة في الظروف الحالية، التي تواجه فيها المنطقة المحيطة بنا، واحدة من موجات عدم الاستقرار الحادة.

2 - كما أننا مع إرساء دعائم الدولة المدنية الحديثة في مصر، والتي تقوم على المواطنة، دون تمييز، كأساس للحقوق والواجبات، فالدين لله والوطن للجميع، مع احترام الدستور وسيادة القانون والنظام العام، والقيم الروحية للمجتمع.

3 - إننا مع التنمية والتقدم، على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بهدف اللحاق بالدول المتقدمة، لتحتل مصر مكانتها في العالم كقوة صاعدة.

4 - في نفس الوقت، فإننا نقف إلى جانب الفئات محدودة الدخل، والمناطق الأقل نموا، للخروج بهما من "دائرة الفقر"، عبر تنمية الثروة، مع سياسات اجتماعية ملائمة.

5 - كما أن الأهرام تنحاز تماما إلى التفكير العلمي والتوجهات العقلانية والثقافة الرفيعة، ضد التفكير الخرافي، والتفكير المتطرف، والتفكير التآمري دون براهين، والثقافة الهابطة.

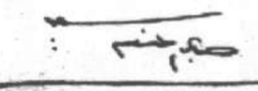
6 - إننا نؤمن أيضا بأن مصر جزء من العالم، وعلينا أن ننفتح عليه، ونتفاعل معه، وننضم فيه بكل الوسائل، مع مقاومة كل التوجهات السلبية الخاصة بالانغلاق أو معاداة الآخرين.

7 - إن التوجه العام لتحرير إصدارات الأهرام، يؤكد على أن "أخبار الدولة" تمثل مصدر قوة لإصدارات المؤسسة، كما أن "تفاعلات المجتمع" تمثل مصدر حيوية لها، على أن يتم التعامل مع كل ذلك، بأساليب تحرير وإخراج حديثة وجذابة، تتلاءم مع توجهات القراء في الفترة الحالية.

8 - في هذا الإطار، نؤكد على ضرورة الالتزام بأقصى معايير المهنية صرامة، على نحو يليق بمدرسة الأهرام الصحفية، خاصة فيما يتصل بحرية النشر، فلا يجب استبعاد أي حدث يجري على الساحة، طالما يتم التعامل معه بمهنية، إضافة إلى انتقاء الموضوعات ومصادر الأخبار، وصياغة المادة الصحفية، وعدم الخلط بين الخبر والرأي، أو التحرير والإعلان.

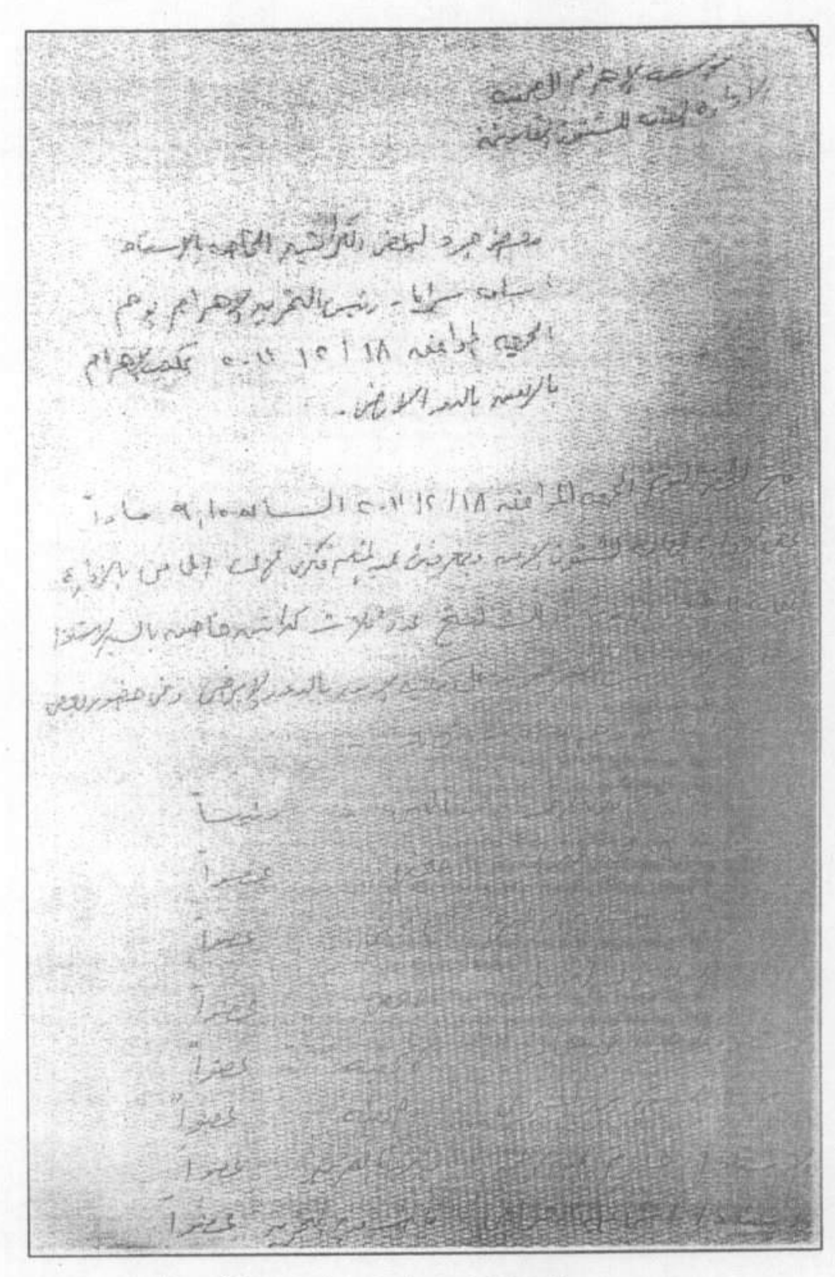
9 - الأهم، أننا يجب أن نؤمن بالتطوير والتحديث المستمرين، لبنية مؤسستنا، وتطوير مهارات صحفييها، وقدرات محرريها، وأساليب عملها، في ظل التحديات الإعلامية الحالية.

10 - وفي النهاية، فإن لدينا جميعا مسئولية تاريخية تجاه المؤسسة، وهي أن يسلمها كل جيل إلى الجيل التالي بأفضل مما كانت عليه، فعمل مؤسستنا يمتد منذ عام 1875، بلا توقف عبر 135 سنة، وعلينا أن نحافظ عليها، وعلى موقعها كأكبر مؤسسة إعلامية في مصر والمنطقة العربية والشرق الأوسط وصولا إلى المنافسة عالميا.



صورة ضوئية لورقة سياسة تحرير إصدارات الأهرام

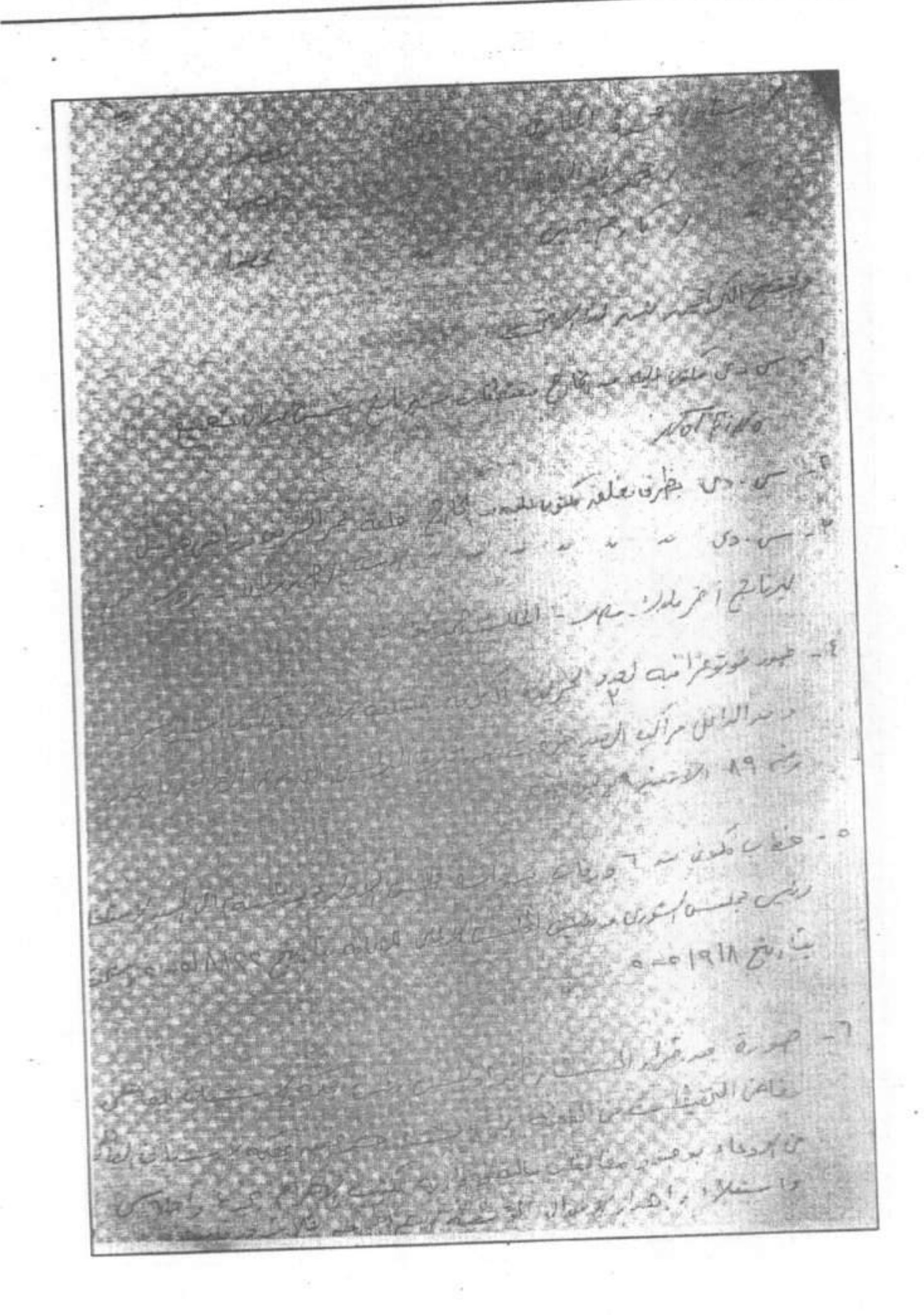
المقدمة من رئيس مجلس الإدارة الدكتور عبد المنعم سعيد في ١٠ فبراير ٢٠١١ .

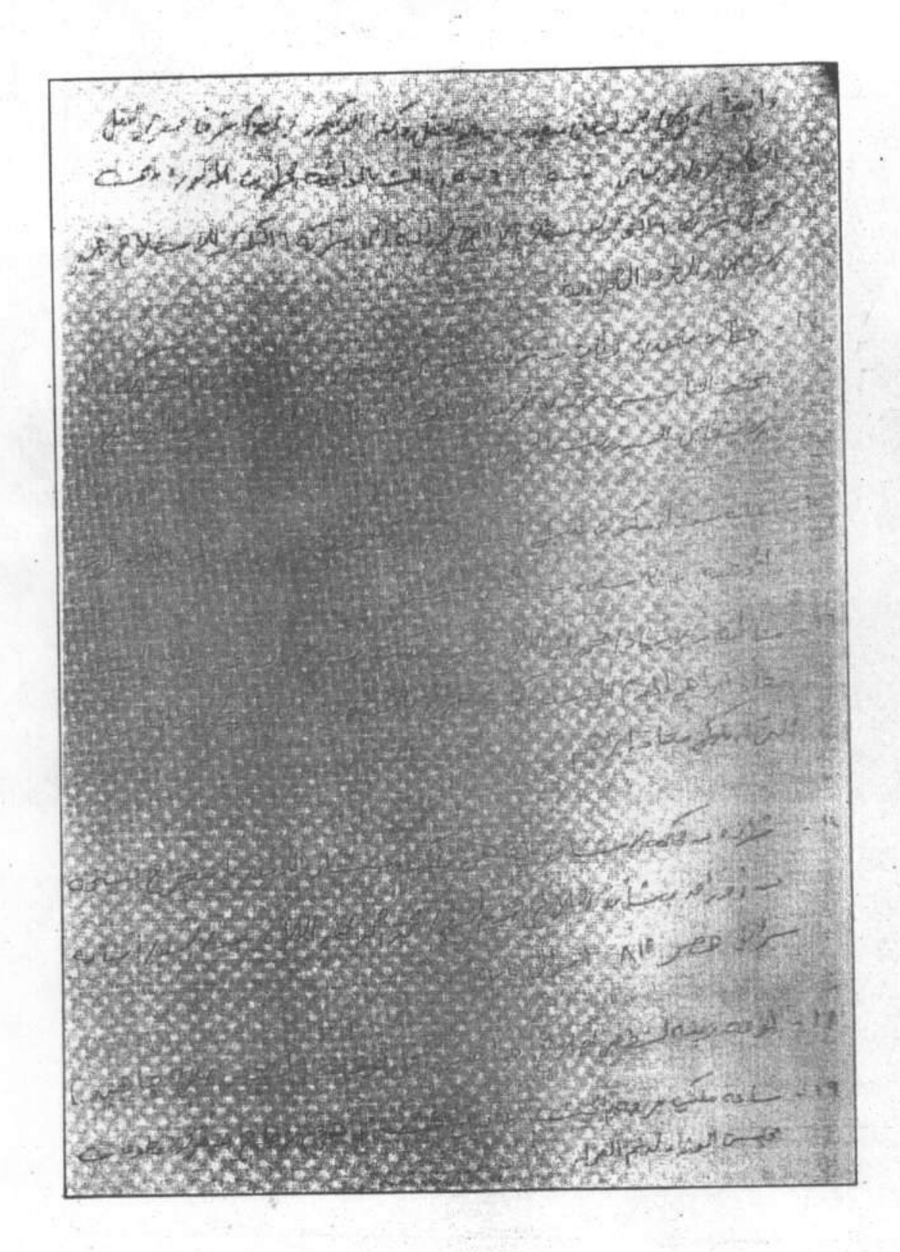


مؤسسة الأهرام الصحفية
الإدارة العامة للشئون القانونية

محضر جرد لبعض الكراتين الخاصة بالأستاذ
أسامة سرايا - رئيس التحرير الأهرام يوم
الجمعة الموافقة ١٨ / ١٢ / ٢٠١١ بمكتب الأهرام
بالرئاسة بالدور الثالث.

صورة من محضر جرد ثلاث «كراتين» لرئيس التحرير الأسبق أسامة سرايا





- سيف مفروض سوداء ... مشجرات ... + كأس زجاج ...
- ٣ درع زجاجي ... [illegible]
- ... [illegible]
- ... + ٣ ... [illegible]
- درع ... [illegible]
- درع ... [illegible]
- ... [illegible]
- ... [illegible]
- ... [illegible]
- ... [illegible]
- حبل رخام ... + ساعة ... [illegible]
- درع ... + ٢ ... [illegible]
- ... [illegible] + درع ... [illegible]
- ٢١ - ... + ساعة ... مربعة + ... [illegible]
- ٢٢ - درع ... للشباب والرياضة

علماً بأن هناك ... [illegible]





فخامه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك

بعد وافر التحيه وكل الاحترام

نتشرف بان نعرض على سيادتكم الوضع الذى تتعرض له الصحافه القوميه فى الفتره الاخيره ..فى ضوء معاناتها من امرين ..الاول هو تنافس شرس وغير شريف من الصحافه الخاصه التى تنفق اموالا طائله لكى تكسب مساحات اكبر من السوق على حساب ارقام توزيع الصحافه القوميه وفق خطه تتحرك تدريجيا انتقالا من القاهره الى المحافظات ..والثانى هو ضغوط من داخل المؤسسات فى ظل تقاطعات غير مبرره بين رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الاداره فى بعض الحالات او عدم تعاون فى حالات اخرى .

اذ نعرض الامر على سيادتكم نامل فى ان تتخذ الجهات المعنيه مواقفا عاجله ..لاسيما مع اقتراب مواسم الانتخابات فى العامين الحالى والتالى .. ويجدر بنا ان نذكر انه قد سبق لنا مناقشه عدد من تلك الامور مع جهات مختلفه ابدت تعاونا بالفعل لكن الاجراءات لم تتم بعد .

لقد اثبتت وقائع عديده ، والدله مختلفه ، ان الصحافه الخاصه – لاسيما جرائد المصرى اليوم والشروق والدستور- انما تخدم اجندات غير وطنيه ..ولديها جدول اعمال منظم مرتبط بقوى مختلفه فى الداخل والخارج ..وهو مايؤكده مضمونها يوميا ..وقد انتبهنا (جميعا) فى الاونه الاخيره الى ان اقتصاديات الصناعه التى تقوم عليها تكاد تصل بها الى مرحله التوزيع المجانى فى بعض المناطق كما هو الحال فى جريدتى المصرى اليوم والشروق ..ولدينا وقائع محدده بخصوص رشاوى تدفع للموزعين وتحفيزات مختلفه ..وتثور تساؤلات عديده حول ميزانيات تلك الصحف ونفقاتها.

فى هذا السياق كان الجهاز المركزى للمحاسبات قد اعلن توجها الى مراقبه ميزانيات الصحف الخاصه ..لكنه لم يطبق هذا التوجه فى ضوء جدل قانونى نعتقد انه لابد من الاسراع فى حسمه.

فخامه السيد الرئيس :

نامل ان يكون لديكم الوقت فى استعراض النقاط التاليه ..املين ان يساعدنا تحقيقها فى اداء مهمتنا ..التى نحرص على ان نقوم بها على خير وجه وبالطريقه التى تحقق المصلحه العامه :

اننا اذ نقدر النوايا المعلنه من الجهات الرسميه المختلفه لدعم وتعضيد الصحافه القوميه ماليا وفنيا ومعلوماتيا ..نرجو ان يتسم الايقاع بالتسريع ..لان تطورات السوق وتحركات الاخرين تحرز نتائج يوميه ..لاسيما وان عمليه تطوير الصحافه القوميه سوف تاخذ قدرا من الوقت ..وقد تم الاتفاق على بعض التوجهات الا ان التفعيل قد تاخر ..ونرى ان المساله تحتاج الى ان تكون فى اولويه متقدمه.

صورة من مشروع خطاب أربعة رؤساء تحرير إلى الرئيس حسني مبارك

[illegible] بنف او اعلانات حكوميه فى الصحافه الخاصه ..وترقى المسأله
[illegible] كبريات تلك الصحف ..والاهتمام بتمييز الصحافه القوميه

[illegible] عمليات التطوير ماليا واعلانيا ..وايضا عمليات التدريب ..لكن هذا
[illegible] متمسك انه يجب ان يتم سريعا ..ونطلب فى هذا السياق ان تكون الاموال
[illegible] لصحافه القوميه موجه خصيصا لهذا الغرض على الا تقوم المؤسسات التى
[illegible] فى اوجه اخرى ..وهو مايمكن حسمه من خلال صياغه المتطلبات الصادره من وزاره
[illegible] الاعلى للصحافه .

[illegible] الحكومه منا فى الفتره المقبله بعض الشك الموثق ..والا يعتبر هذا استهدافا شخصيا
[illegible] حفيظه بعض السادة الوزراء ..مع الالتزام بان يكون نقدنا ايجابيا دون افتعال وجرينا بلا
جزاء .

لاتحظى الصحافه القوميه بالمسانده المأموله من التلفزيون القومى فى حين تحظى الصحافه
الخاصه بكل الدعم والمسانده من قنوات التلفزيون الخاصه واحيانا من بعض برامج التلفزيون
الحكومى .

يحتاج الزملاء رؤساء مجالس الادارات الى التفكير بدورهم المحدد بعيدا عن التحرير ..وعدم
التدخل فى الشئون التى تخص رؤساء التحرير ..ونخص بالذكر مسأله المواقع الالكترونيه التى يجب
ان تخضع لمسئوليه رؤساء التحرير ..وفى هذا الاطار نشيد بمبادره تطوير المواقع المدعومه من قبل
الحكومه ورئيس المجلس الاعلى للصحافه ووزيرى الاعلام والاتصالات ..غير اننا نطالب سرعه
الايقاع ..فالسير فى هذا الاتجاه سوف يساهم فى ترقيه تواجد الصحافه القوميه بين الاجيال الجديده .

فى بعض الحالات يصر السادة الزملاء رؤساء مجالس الادارات على التدخل فى شئون التحرير
..وفى حالات اخرى لايتحمس الزملاء على الاطلاق الى درجه عدم القيام بمهامهم التسويقيه والاداريه
والتوزيعيه الضروريه للجرائد ..وممارسه تضييق مالى على عمليات التحرير ..وتتطلب عمليات
تطوير التحرير الصحفى ان تقوم الصحف القوميه بعمليات تدريب ورحلات داخليه وخارجيه عديده
للصحفيين والانفاق على خدمات صحفيه مختلفه واستكتاب اسماء لامعه وتوفير حوافز ماليه للزملاء
الصحفيين كى يحق منافستهم مع الصحف الخاصه .

تتواجد الشركات الصحفيه الخاصه فى الاسكندريه عبر طبعات عاجله من الصحف القوميه
[illegible] فى الاسكندريه وكل بعض فى مناطق الدلتا والمنصوره والصعيد ..ويقف الجرائد التى
[illegible] من بعض المؤسسات بدون مبرر ويدفعها الى [illegible] من توزيع جريده مثل الاخبار تحديد.

نعتقد انه على ادارات المؤسسات ان تقوم بجهد كبير ومنظم فى عمليات التوزيع ..وفى عده نقاط
شركات التوزيع ..ومتابعتها [illegible] وحمايتها من الاختراق ..بالاضافه الى انه من الضرورى ان تتكفل
الادارات [illegible] بعمليات تسويق واعلان مدروسه وغير [illegible] تتطلب مكانه الصحف القوميه فى
السوق ..لان صحف عريقه [illegible] تحتاج الى انشطه تسويقيه واعلانيه على فترات متقاربه .

...ز بنهيه القيام بعمليات تطوير فى الماده التحريريه التى نقدمها فى الصحافه القوميه ..وان
...ر لصحف القوميه الى مخاطبه الاجيال الجديده وترقيه مصداقيتها بين القراء ..فاننا نامل ان نجد
مساند الواجبه من الزملاء رؤساء مجالس الاداره ..خصوصا من بين من يعتقدون ان على الصحف
القوميه ان تغير فى خطها السياسى والتحريرى ..ومن بين الزملاء الذين يواصلون انتقاد اداء
زملائهم رؤساء التحرير فى كل الاوساط ..فنحن نقوم بعملنا وفق ايماننا بمسئوليتنا .

فخامه السيد الرئيس

نعتذر ان كنا قد اثقلنا على سيادتكم ..ونؤكد مجددا ان دافعنا الاول والاخير هو الاصرار على ان نقوم بمهامنا بما يخدم المصلحه الوطنيه ، وفى اطار ايماننا بزعامتكم ، وحرصنا على مواجهه المخاطر التى تفرضها الحاله الصحفيه الحاليه .

دامكم الله لمصر ..ونتمنى لكم موفور الصحه والعافيه .

رؤساء تحرير : الاهرام – الاخبار – الجمهوريه – روزاليوسف

تحريرا فى 15 فبراير 2010

محضر فرز اختيار رئيس تحرير جريدة الأهرام اليومي

أنه في يوم الخميس الموافق عشرة مارس ٢٠١١ وفي
تمام الساعة الخامسة مساءً، وبحضور السادة: كمال جاب
الله مدير تحرير الأهرام رئيساً للجنة، وعضوية كارم
يحيى الصحفي بالأهرام ومحمد حربي الصحفي بالأهرام ومحمود
القنواتي نائب رئيس تحرير الأهرام وأسامة الرحيمي الصحفي
بالأهرام ومحمد عثمان مساعد رئيس تحرير الأهرام وإبراهيم
منيا الصحفي بالأهرام ومحمد حسين نائب رئيس قسم التصحيح
وبدوي طه الصحفي بالأهرام.
وتم حصر عدد الأسماء من كشف التصويت وبلغت "٢٥٥"
مائتان خمسة وخمسون صحفياً وصحفية من الأهرام اليومي،
وتم فتح الصندوق أمام أعضاء اللجنة جميعاً وتم عد الأوراق
المدون عليها أصوات المنتخبين فجاء عدد الأوراق مطابقاً
لعدد الأسماء في كشف الانتخاب، واتفق أعضاء اللجنة
بالإجماع على تطبيق الشروط والمعايير المطلوب توافرها
في المرشحين (مرفق منها صورة مع المحضر) وذلك لاستبعاد
أسماء أي مرشح لا تنطبق عليه الشروط والمعايير من
النتائج النهائية للانتخاب بعد حصر وفرز جميع الأسماء
المرشحة المدونة على الأوراق التي كانت في الصندوق
وجاءت على النحو التالي حسب عدد الأصوات في النتيجة
النهائية للفرز الذي جرى في حضور عدد من الزملاء الآخرين
في الأهرام: جاء في المركز الأول الأستاذ عبد العظيم حماد مدير
تحرير الأهرام بحصوله على مائة وثلاثين صوتاً (١٣٠) من إجمالي
٢٥٥) صوتاً وجاء الترتيب الثاني الأستاذ فاروق جويدة
بحصوله على إثنين وتسعون صوتاً (٩٢)، وتلاه في

صورة من محضر فرز الانتخابات الاسترشادية لرئيس تحرير «الأهرام»

المركز الثالث الاستاذ يحيى غانم نائب رئيس التحرير حيث حصل
على أربعين صوتاً (٤٠)، واحتل المركز الرابع عبد المحسن سلامة
مدير تحرير الأهرام بحصوله على (٢٩) تسعة وعشرون صوتاً، وفي
المركز الخامس كمال جاب الله مدير تحرير الأهرام بستة وعشرون
صوتاً (٢٦)، وجاء في المركز السادس ممدوح الولي حيث
حاز على واحد وعشرين صوتاً (٢١) وتلاه عبد العظيم درويش
في المركز السابع لحصوله على (١٤) أربعة عشر صوتاً، وجاء
الأستاذ فوزي هويدي في المركز الثامن بثلاثة عشر صوتاً (١٣)،
وتلاه جمال زايدة باثنى عشر صوتاً (١٢) في المركز التاسع، وفي
المركز العاشر جاء الأستاذان سلامة أحمد سلامة ومحمد السعري
بتسع أصوات لكل منهما، وجاء الأساتذة أسامة الغزالي حرب
وعمرو عبد السميع وعماد عريان في المركز الحادي عشر بثمانية أصوات
لكل منهم، وتبعهم في المركز الثاني عشر سامح عبد الله بسبعة أصوات،
وفي المركز الثالث عشر أسامة غيث ومحمد عبد الهادي بستة أصوات،
وفي المركز الرابع عشر عاصم القرش بخمسة أصوات، وفي المركز
الخامس عشر حاز كل من هاني شكر الله وحسن أبو طالب أربعة أصوات
لكل منهما، ثم جاء أحمد النجار وكارم يحيى ومنصور أبو العزم وعبد الله
عبد السلام وحازم عبد الرحمن وحصل كل منهم على ثلاثة أصوات،
في المركز السادس عشر، وجاء في المركز السابع عشر محمد الدسوقي
وعاصم عبد الخالق وماهر مقلد ووحيد عبد المجيد وأسامة عبد العزيز
ونصر القفاص وعاطف صقر ومصطفى النجار وضياء رشوان
ومحمد صابرين بصوتين لكل منهم، وجاء في المركز الثامن عشر والأخير
نادر عدلي وعمرو الشوبكي وياسر صبحي ومسعود الحناوي وعماد
حماد ومحمد السعيد إدريس وعصام عبد الكريم، وشريف الصباحي
ومحمود كامل وعلاء العطار وحسن فتحي وأحمد المسلماني ومحمد
البرغوثي وعبد العظيم الباسل وجمال غيطاس وصلاح سالم وعزت

إبراهيم ولبيب السباعي وأمينة سليمان ومحمد الجواد على وسالم وصبري وأمينة شفيق وثابت عواد وأحمد موسى بصوت واحد لكل منهم من اللافت أن أحد المصوتين "الناقصين" كتب اسم الأستاذ محمد حسنين هيكل، وجرى إعلان جميع هذه الأسماء وعدد الأصوات علانية في جلسة الفرز بحضور جميع أعضاء اللجنة ومجموعة من الزملاء بالأهرام وأعلن الأستاذ كمال جاب الله مدير التحرير بصوت مسموع للكافة، واتفق أعضاء اللجنة بالإجماع على استبعاد أسماء المرشحين الذين لا تنطبق عليهم شروط الترشح من النتيجة التي تنشر للانتخاب وذلك احتراماً للمعايير.

أعضاء اللجنة:

		التوقيعات
① كمال جاب الله	رئيساً	
② كارم يحيى	عضواً	كارم يحيى
③ محمد حربي	عضواً	محمد حربي
④ محمود القنواتي	عضواً	محمود القنواتي
⑤ أسامة الرحيمي	عضواً	أسامة الرحيمي
⑥ محمد أبو الفضل	عضواً	
⑦ محمد عثمان	عضواً	محمد عثمان
⑧ إبراهيم فهمي	عضواً	إبراهيم فهمي
⑨ محمد حسن	عضواً	
⑩ بدوي طه	عضواً	

ملاحظات:

- جرت الانتخابات اعتباراً من الأحد ٦/مارس إلى الخميس ١٠/مارس، وفي نهاية كل يوم كان يتم إغلاق فتحة الصندوق بمحضر يومي وتوقيع زملاء من الأهرام أسماؤهم واردة في المحاضر المرفقة، وكان الصندوق يتم حفظه في مكان مؤمن في مكتب الأستاذ كمال جاب الله طيلة أيام التصويت وعند الفرز تم التأكد من مطابقة عدد الأوراق في الصندوق

لعدد الأسماء في كشف الناخبين وهو (٢٥٥) ورقة لمائتين
خمسة وخمسين إسماً دون الزملاء الناخبين بأنفسهم،
ـ قام الزملاء الناخبون باختيار ثلاثة مرشحين على حدا فقط، بعضهم
اختار اسمين والبعض الآخر واحداً وفقاً للأوراق المفروزة.
ونهيب بالزملاء كافة إصدارات المؤسسة الاسترشاد بهذه التجربة
الديمقراطية التي حازت الإعجاب وصولاً إلى رئيس مجلس الإدارة،
لتوصيات الأعضاء

كارم يحيى
أسامة الرحيمي

السيرة الذاتية

كارم يحيى

- تخرج في كلية الإعلام جامعة القاهرة (قسم صحافة) عام ١٩٨٠ .

- كاتب صحفي مصري يعمل بجريدة «الأهرام» حاليا. نشر منذ بداية عقد الثمانينيات دراسات ومقالات في العديد من الصحف والمجلات العربية والدولية.ومن بين هذه الدوريات «الطليعة» المصرية و «اليوم السابع» من باريس و« الآداب» البيروتية و «دراسات فلسطينية» باللغتين الفرنسية والإنجليزية. كما عمل مراسلا لصحيفتي « الحوار» اللبنانية و «الوقت» البحرينية.

- شارك في تأسيس حركة «صحفيون من أجل التغيير»بالقاهرة عام ٢٠٠٥، وجرى انتخابه أول منسق عام لها .

صدر له :

- «الصندوق الأسود: قصة حسين سالم»، من القاهرة عام ٢٠١٢.

- « نظرتان على تونس : من الديكتاتورية إلى الديمقراطية »في طبعتين من القاهرة وتونس عام ٢٠١٢.

- « حرية على الهامش : في نقد أحوال الصحافة المصرية » من القاهرة عام ٢٠٠٥ .ويصدر للكتاب ذاته طبعة ثانية قريبا .

- « رهان المليون السابع : اليهود والهجرة الصهيونية حتى عام ٢٠٢٠» من القاهرة عام ٢٠٠٢ ومن دمشق عام ٢٠٠٦.

- شارك في تأليف « موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية » للدكتور «عبد الوهاب المسيري» الصادرة من القاهرة عام ١٩٩٩ ، و « مظاهرات حرية الصحافة ١٩٠٩ : كتاب تذكاري توثيقي » من القاهرة عام ٢٠٠٩ .و « القضية أ. ب : كيف استعدنا ضمانة ديمقراطية لانتخابات نقابة الصحفيين ؟» من القاهرة عام ٢٠٠٧.

ويصدر له قريبا :

- « A 4 : مقالات الثورة وميدان التحرير».

- «سيدي بو زيد : حكاية ثورة يرويها أهل الجهة».

محتويات الكتاب

